

علم الاجتماع وبناء النظرية الاجتماعية

دكتور/ على ليلة

أستاذ النظرية الاجتماعية بجامعة عين شمس

الكتاب الأول



مكتبة الأنجلو المصرية

الفهرس

٧	تصدير
١٣	مقدمة

الفصل الأول نشأة علم الاجتماع وإكمال بنائه

٢١	تمهيد
٢٣	أولاً: ظروف نشأة علم الاجتماع
٢٨	ثانياً: مراحل تطور علم الاجتماع
٣٢	ثالثاً: تعريف علم الاجتماع وتعيين حدوده
٣٤	رابعاً: تحديد مجال علم الاجتماع
٤٠	خامساً: خصائص الظاهرة الاجتماعية
٥٠	سادساً: تبلور مكونات بناء علم الاجتماع
٦٥	المراجع

الفصل الثاني العلم الاجتماعي والعلم الطبيعي أوجه الاتفاق والاختلاف

٦٩	تمهيد
٧٠	أولاً: الأسس العلمية لعلم الاجتماع
٨١	ثانياً: العلم المعياري في مقابل العلم الثوري
٨٨	ثالثاً: إفتراضات المنهج العلمي
١٠٠	رابعاً: أهداف علم الاجتماع
١١١	المراجع

الفصل الثالث بناء النظرية الاجتماعية ووظائفها

١١٧	تمهيد
١١٨	أولاً: المعرفة العلمية، طبيعتها وخصائصها

١٢٠	ثانياً: الإطار التحليلي لفهم النظرية الاجتماعية
١٢٦	ثالثاً: تعريف النظرية الاجتماعية طبيعتها، وبنائها
١٣٤	رابعاً: وظائف النظرية الاجتماعية
١٣٦	خامساً: الأيديولوجيا والنظرية الاجتماعية
١٤٧	سادساً: تشكل النظرية الاجتماعية ومعوقات إكمالها
١٥٨	المراجع

الفصل الرابع

عمليات وإستراتيجيات بناء النظرية الاجتماعية

١٦٣	تمهيد
١٦٥	أولاً: عمليات بناء النظرية الاجتماعية
١٧١	ثانياً: إستراتيجيات بناء النظرية الاجتماعية
١٨٣	ثالثاً: الاختيار النظري، لوصف الواقع وتفسير معطياته
١٩٢	رابعاً: النظرية الاجتماعية والبحث العلمي
١٩٧	المراجع

الفصل الخامس

الافتراضات القاعدية للنظرية الاجتماعية

أنماطها ونطاق فاعليتها

٢٠١	تمهيد
٢٠٣	أولاً: افتراضات التنظير الاجتماعي
٢٠٩	ثانياً: الافتراضات العامة
٢١٥	ثالثاً: الافتراضات الكامنة
٢٢٧	رابعاً: افتراضات المجال
٢٣٤	المراجع

الفصل السادس

المفاهيم – قضية التعريفات في العلم

٢٣٩	تمهيد
٢٤٤	أولاً: العلوم الإنسانية والبحث عن لغة العلم
٢٤٨	ثانياً: المفاهيم بنائها ووظائفها
٢٥٣	ثالثاً: صراع المفاهيم والعبث بالأبنية النظرية

٢٥٧	رابعاً: صياغة المفاهيم بين حضارتين
٢٦٢	خامساً: طبيعة التعريفات ومعاييرها الأساسية
٢٧٠	سادساً: التعريفات الاسمية
٢٧٥	سابعاً: التعريفات الحقيقية "الواقعية"
٢٧٩	ثامناً: التعريفات الإجرائية
٢٨٢	المراجع



تصدير

بقلم

الدكتور محمد الجوهري

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع

وعميد كلية الآداب - جامعة القاهرة

يستوجب التسجيل لنشأة النظرية السوسيولوجية وتطورها - أيا كانت بؤرة اهتمام الباحث القائم بهذا التسجيل - أن نأخذ في الاعتبار بعدين أساسيين. أما البعد الأول فيتمثل في التفاعلات الواقعية التي عاصرت نشأة النظرية موضع الاهتمام، أو تلك التي جردت عنها. ونقصد بذلك البحث عن العلاقة بين مجموعة الأحداث الواقعية من ناحية، وبناء النظرية من حيث مقولاتها الأساسية وموقفها من هذه الأحداث من ناحية أخرى. ويتمثل البعد الثاني في ضرورة أن نأخذ في الاعتبار الأصول الفكرية للنظرية موضع الاهتمام، وفي هذا الإطار ننظر إلى النظرية موضع الاهتمام من حيث أنها حلقة متنامية في إطار نسق نظري شامل له أبعاده التاريخية والمعاصرة. وفي محاولة إدراك طبيعة وبناء النظرية السوسيولوجية - في تطوراتها التاريخية والمعاصرة - فإننا نجد أنه من الضروري أن نأخذ هذين البعدين في الاعتبار. بهدف أن يكون إدراكنا أكثر كفاءة بقدر الإمكان، وأكثر تجنباً لنواحي النقص والقصور.

وفي إطار البعد الأول - الذي يؤكد فاعلية الأحداث أو المعطيات الواقعية - نرى أن علم الاجتماع نفسه، ونظريته العامة قد ولد في إطار حركة شاملة لمحاولة تعقل الوجود الذي يعيشه الإنسان. بحيث دفع إلى ذلك وقوع أربعة أحداث هامة كان لها تأثيرها في نشر حالة من الفوضى، في مختلف جوانب الوجود الواقعي للإنسان، مما جعل حياته في نطاقها صعبة ومستحيلة.

ويمثل إنهيار الكنيسة الكاثوليكية تحت وطأة انتصار الثورة البروتستنتية أول هذه الأحداث، حيث أنهار معها بناء كل من القيم والمعتقدات وأنماط السلوك. ومن ثم شكلت نظريات العقد الاجتماعي بالإضافة إلى بدايات الاتجاهات النظرية العامة الوسائل التي طرحها العقل البشري محاولاً عن طريقها إعادة تنظيم واقعة. أما الواقعة الثانية فقد تمثلت في الثورة الفرنسية. وإذا كانت الأحداث الأولى والفكر

الذي تخلق عنها قد تعلقت أساسا بالنظام الاجتماعي، من حيث تشخيص أسباب انهياره وأكثر الاستراتيجيات ملائمة لإعادة البناء. فإن أحداث وفكر هذه المرحلة قد تعلق أساسا بالإنسان، كيف نحفظ له هويته في مواجهة المجتمع الذي يحتويه، بينما نجده الآن يقهره. ومثلما كان قائما أن يعيش المجتمع الفرنسي أثناء ثورته عصرا من الرعب تخلص في إطاره الثوار - من خلال القتل والتصفية - من النظام القديم بكل مظاهره الفاسدة. فلقد كان رائعا أن تكتب الدماء التي سالت وثيقة حضارية تؤكد حرية الإنسان وحقوقه الأساسية. ومن ثم فإذا كانت الواقعة الأولى قد حررت النظام، فإن الواقعة الثانية، هي التي تولت تحرير الإنسان المتضمن في هذا النظام.

وتعتبر الثورة الصناعية هي الواقعة الثالثة التي صاحبت ولادتها حالة من الفوضى وإنهيار التنظيم الاجتماعي في بعض جوانبه، هذا بالإضافة إلى أنها تكاملت مع ظهور النظام الرأسمالي بطابعه الحديث. وإنعكاسا لذلك تأسس أسلوب من التفكير يحاول إعادة تنظيم الواقع الاجتماعي، بما يخلق علاقة متوازنة، حيث نظام اجتماعي يلائم تحقيق إمكانات الإنسان في مواجهة إنسان قادر على التفاعل مع الآخر بما يدعم الوجود الاجتماعي ويشبع حاجتهما معا في إطاره. ولقد شكلت الأوتومية الواقعة الرابعة، حيث انتشار التكنولوجيا المتقدمة متضافرة مع التنظيمات البيروقراطية المحكمة والمرتبطة بها، في مختلف جوانب المجتمع. بحيث تحول النسق الاجتماعي - المجتمع - إلى كل هائل له سيطرته القوية على الإنسان المتضمن في إطاره، من حيث حركته وسلوكه وعلاقاته. وهو ما يعني أن الإنسان أصبح، مستوعبا في إطار التفاعل الاجتماعي، وليس مشاركا في صياغته. وأنعكاسا لذلك ظهرت الاتجاهات الراديكالية، كمحاولة لاستعادة هوية الإنسان وحقوقه المسلوبة في مواجهة المجتمع أذ النسق الاجتماعي.

ولقد واكب تطور الأحداث الواقعية على هذا النحو، تطور فكري مناظرا له، حيث تحرك الفكر بشأن المجتمع متطورا من مرحلة إلى أخرى، ومتناميا من حيث قدرته على الاتصال بالواقع، وقيادة تفاعله، إستنادا إلى ذلك يمكننا تمييز أربعة مراحل أساسية.

المرحلة الأولى التي ويمكن تسميتها بمرحلة التأسيس الأكاديمي، وهي المرحلة التي أعقبت الاتجاهات النظرية العامة. ولقد شهدت هذه المرحلة أنساقا نظرية شامخة، اشتقت تعميماتها من أصول فلسفية لها، وحاولت التعامل مع الواقع بالنظر إلى هذه التعميمات ويمكن أن نميز أربعة نماذج من التطوير في إطار هذه المرحلة.

- ١- الأنساق النظرية للرواد، كالنظرية الماركسية والنسق النظري لماكس فيبر، والنزعة السوسيولوجية لأميل دور كايم ونظرية الرواسب والمشتقات لباريتو. ولقد تميزت هذه الأنساق بمحاولة تقديم تصور شامل للمجتمع، من حيث عناصره وعملياته يعكس إلى حد كبير رؤية المنظر وقناعاته الفلسفية.
 - ٢- وتشكل النظريات العاملة النموذج الثاني، وهي النظريات التي رأت في الواقع الاجتماعي متغيراً تابعاً، لفاعلية متغير مستقل أساساً، اقتصادياً كان أو جغرافياً أو سلالياً أو حتى اجتماعياً.
 - ٣- أما النموذج الثالث فيتمثل في نشأة المدارس النظرية التي تمتلك مجموعة من المقولات العامة التي تشكل في مجموعها تصوراً للمجتمع. ولقد تميزت هذه المدارس النظرية بإنتماء الرواد لها وليس العكس، هذا بالإضافة إلى تجريد تعميماتها عن معطيات أمبيريقية أساساً.
 - ٤- وتعد النزعة الأمبيريقية هي النموذج الثالث، وهي النزعة التي بدأت بالاتجاه العلمي لكل من روجر بيكون وفرنسيس بيكون، واستمرت من خلال النزعة الأمبيريقية الانجليزية. ووجدت تجسيدها الحقيقي في الفكر الانثروبولوجي في مرحلة تاريخية تالية. حيث تميز الفكر الأمبيرقي في هذه المرحلة بعدم رغبته في الابتعاد عن المعطيات الواقعية، ورفضه الاستغراق في تأسيس الصياغات النظرية، مفضلاً رفع شعار دع الحقائق تتحدث عن نفسها.
- ومن الملاحظ تميز التنظير الذي أفرزته هذه المرحلة بخاصيتين، الأولى، امتلاك الأنساق النظرية - باستثناء النزعة الأمبيريقية - لتصور شامل فيما يتعلق بالمجتمع، من حيث عناصره وعملياته وعلاقاته، إضافة إلى أتباعها الأسلوب الإنتقائي في البرهنة. وتتمثل الخاصية الثانية في تضمن هذه التصورات النظرية الشاملة لعدد من التوجيهات الأيديولوجية، بحيث فرضت تعميماتها على الباحث موقفاً اعتقادياً نحو المجتمع الذي يعيشه. ومن ثم فقد أعاقها ذلك في بعض الأحيان عن القدرة على استيعاب متغيرات الواقع المتجددة والمتغيرة. ونتيجة لذلك فقد عجزت النظرية الاجتماعية، عن تطوير تراكم نظري، يعتبر نتاجاً للعلاقة المتفاعلة بين إبداعات التنظير من ناحية، ومعطيات الواقع الاجتماعي المتنوعة من ناحية أخرى.
- المرحلة الثانية:** ويمكن أن نعتبرها المرحلة النقدية. حيث اتجه التفكير في إطارها إلى إخضاع التنظير الاجتماعي لنوع من التحليل والنقد بهدف تنقيح التعميمات النظرية القائمة بهدف التوجه نحو صياغة نظرية اجتماعية عامة تمتلك

مقومات النظرية العلمية من حيث إمكانياتها وكفاءتها التحليلية. ويمكن تصنيف الإسهامات النظرية لهذه المرحلة إلى ثلاثة نماذج أساسية.

١- النموذج الأول هو النقد الأكاديمي، الذي تولى تقييم الأنساق النظرية التي ظهرت في المرحلة السابقة بالنظر إلى معايير أكاديمية أساسا، ومن أهم كتابات هذا النموذج مؤلف بيترم سروكن "النظريات الاجتماعية المعاصرة ١٩٢٨" ومؤلف دون مارتندال "طبيعة ونماذج النظرية السوسيولوجية ١٩٦١".

٢- ويشكل النقد الأيديولوجي النموذج الثاني، حيث يقوم هذا النموذج من النقد بتقييم ونقد الأنساق النظرية أو أي من قضاياها بالنظر إلى متضمناتها الأيديولوجية، وكمثال على هذا الأسلوب من النقد، مؤلف أرفنج زابنلن "الأيديولوجيا ونشأة النظرية الاجتماعية ١٩٦٩". ثم مؤلفه الأخير "إعادة التفكير في علم الاجتماع ١٩٧٣".

٣- أما النموذج الثالث فيمكن أن نسميه بالتحليل أو النقد بالنظر إلى السياق، حيث ينقد هذا النموذج الأفكار والتعميمات النظرية ويقيمها باعتبارها انعكاسا مباشرا للواقع الاجتماعي، التي ظهرت في إطاره وجردت عن تفاعلاته. ومن أهم الأمثلة على هذا الأسلوب من الكتابات مؤلف الفن جولدنر "الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي ١٩٧١".

ويمكن تسمية المرحلة الثالثة، بمرحلة المراجعة النظرية، حيث تأسست في إطارها، مجموعة من الجهود النظرية التي حاولت الاستفادة من منجزات المرحلة الأولى والثانية بهدف تأسيس مجموعة من التعميمات التي تشكل مساحات إتفاق بين مختلف نماذج النظرية الاجتماعية، بحيث تضمنت هذه المرحلة أربع استراتيجيات للمراجعة.

١- وتتمثل الاستراتيجية الأولى في مجموعة الممارسات التوفيقية التي تحاول صياغة مجموعة من التعميمات النظرية، التي يمكن الوصول إليها من خلال التسوية أو التوفيق بين التعميمات النظرية المتباينة، والمنتمية لأنساق نظرية متضادة. ومن أهم الأمثلة على ذلك تلك المحاولات التي بذلها كل من فاندنبرج وجوندر فرانك G. Frank وأيضا ن. ج. دي ميراث N.J.D Merath.

٢- وتهدف الاستراتيجية الثانية للمراجعة النظرية، إلى إعادة صياغة الأنساق النظرية من حيث تصوراتها فيما يتعلق بجوانب محددة للبناء الاجتماعي، سواء كانت ذات طابع استقرارى أو دينامي. ومن أهم المؤلفات في هذا الصدد مؤلف لومى Charles P. Loomis & Zona K. Loomi "النظرية

الاجتماعية الحديثة ١٩٦١" ودراسة انتوني جدنز "الرأسمالية ونشأة النظرية الاجتماعية ١٩٧٧".

٣- وتهتم الاستراتيجية الثالثة من استراتيجيات المراجعة بتجميع التعميمات الصادرة أمبيريقيا والمتسقة منطقيا، التي وفرها التراث النظري لعلم الاجتماع، وربما العلوم اجتماعية اخرى كالأنثروبولوجيا وعلم النفس، بهدف تأسيس نظرية شاملة عن النسق الاجتماعي، ومن أبرز المحاولات في هذا الصدد ما أنجزه عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز فيما يتعلق بنظريته العامة التي طورها في سلسلة مؤلفاته.

٤- وتضم الاستراتيجية الرابعة والاخيرة من استراتيجيات المراجعة، المحاولات التي تهدف إلى إعادة صياغة تعميمات مختلف المواقف النظرية، فيما يتعلق بمفاهيم محددة لها متغيراتها الواقعية. ويمكن اعتبار دراسة عالم الاجتماع أيزنشتات للحصول على درجة الدكتوراة "معنى مصطلح اجتماعي في علم الاجتماع" ومؤلف ريتشارد. ج. برنشتين "إعادة تأسيس النظرية الاجتماعية والسياسية ١٩٧٩" من أهم الدراسات في هذا الصدد.

ويمكن أن نسمي المرحلة الرابعة في تطور النظرية الاجتماعية بالمرحلة الراضة، حيث قدمت الاتجاهات النقدية الحديثة في علم الاجتماع، موقفا راديكاليا ترفض في إطاره كل منجزات الأنساق النظرية السابقة. أو على الأقل ترى فيها أنساقا نظرية عاجزة عن تقديم فهم لتفاعلات الواقع الإنساني المتجدد.

ولا شك أن هذا العمل الذي يسعدني أن أقدمه اليوم للقارئ العربي سوف يمثل معلما هاما من معالم تطور الكتابة الأكاديمية رفيعة المستوى في علم الاجتماع. فقد توج به صاحبه حقتين قضاهما في الانقطاع المتفاني للبحث العلمي، ورفض أن يسير مع السائرين، وأن يقتصر الفرص العديدة التي لاحت له، رفض أن يستجيب لاغراءات الدنيا الزائلة وتثبت بالخلق القويم والرجولة الحقة والاخلاص الكامل للبحث العلمي. كانت هذه الثمرة اليانعة التي ستضعه في مكانه الجدير به وسط أسرة الاجتماعيين العرب، كواحد من أبرز منظري هذا العلم على مستوى الناطقين بالضاد. وبذلك، وعلى أساس هذا العمل يرقى البحث السوسيولوجي العربي إلى آفاق رفيعة، يخلق فيها في زهو وأعتزاز واثق الخطا إلى جانب المدارس النظرية التي عرفت بها البلاد التي سبقتنا شرقا وغربا.

وإذا كنت قد تشرفت بمرافقة الدكتور علي ليلة على امتداد السنوات الاخيرة مشرفا على بحثه هذا، فقد حققت لي هذه الزمالة "ولا أقول الأشراف" سعادة غامرة

وفخارا أزهو به علي مر الأيام. وهو فوق كفاءته العلمية وسعة اطلاعه ونفاذ بصيرته، إنسان كريم الخلق، يجمع عددا من صفات العالم الحق في التواضع والصبر والهدوء وسعة الصدر والأمل العريض.

لذلك لا أغالي إذا قلت إن هذه البداية التي نقدمها اليوم للقارئ إنما تبشر بإنتاج عريض وجهد خلاق مجددا في البحث والتفكير سوف يغنم منه كل قارئ وكل دارس لعلم الاجتماع علي امتداد رقعة الوطن العربي.

والله يوفقنا إلي ما فيها خير والسداد

محمد الجوهري

مقدمة

يمكن القول بثقة أن علم الاجتماع، قد أصبح علماً لديه الثقة في إمكانياته وقدراته، على قيادة المجتمع باتجاه ما هو أفضل. فقد حدد هذا العلم مجاله بدقة واضحة، وإذا كان قد أكد في البداية أن يدرس الظواهر الاجتماعية من خلال مؤشرات الخارجية كما تدرس المادة الطبيعية مادتها. فإنه في مرحلته الأخيرة التي تعيشها الآن قد أدرك أن مادته المتمثلة في الظواهر الاجتماعية، تختلف عن مادة العلم الطبيعية، لأن الأولى لها داخل وعمق. ومن ثم فإنه مثلما تخضع الواقعة الاجتماعية للقانون الذي تدركه من خلال متابعتنا لإطراد وقوع الوقائع الاجتماعية. فإننا ندرك في ذات الوقت المعاني المتضمنة في هذه الوقائع، حتى نستطيع التدخل إرادياً في تطورها، فتزيد من خضوعها لهذا القانون. أو تخفف وطأته عليها، فندفعها بعيداً عن فاعليته، وهو ما يعنى أنه وإذا نظرنا إلى الظواهر الاجتماعية - موضع دراسة علم الاجتماع - باعتبارها ظواهر موضوعية. فإننا لابد أن نفر أيضاً بأن لها أعماق ذاتية، لأنها ظواهر تتشكل من ذوات البشر، وإرادتهم. إستناداً إلى ذلك نستطيع القول بأن علم الاجتماع قد تجاوز حالة السعي لتمثله منطق العلوم الطبيعية إلى حالة سيطرته على مادة، وإدراكه أنه أصبح من الضروري أن يشق طريقاً غير الذي سلكته هذه العلوم. وبين اللحظة الراهنة والراهنات والبدليات التاريخية الأولى لعلم الاجتماع، وقعت تطورات عديدة ومتتابة، كانت جميعها تشكل قيماً مضافة إلى قدرات علم الاجتماع، حتى إمتلك ثقة المعاصرة بذاته.

ويعتبر التنظير الذي طرح في عصر التنوير فيما يتعلق بالإنسان والمجتمع هو القيمة المضافة الأولى في هذا التاريخ المتتابع لعلم الاجتماع، حيث طرحت قضايا عديدة للحوار، بدأت في التأكيد على حق العلوم الطبيعية في البحث في كل المجالات، في ظل شعار أن لا قيود على عقل الإنسان. وانتقل الحوار من مجال العلوم الطبيعية إلى عالم المجتمع والإنسان، في هذا الإطار نوقشت قضايا عديدة، تتعلق بالمجتمع الذي ينبغي أن يعيش في إطاره الإنسان. كما نوقشت قضايا قدرات الإنسان على بناء عالمه، فالإنسان يمتلك إرادة للبناء وعقل لتنظيم هذا البناء، ومن ثم فإن عليه أن يؤسس المجتمع الذي يليق أن يعيش فيه. مجتمع يقوم على التسامح بين الآن والآخر، أيا كانت طبيعة الاختلاف بينهما، وأيا كانت طبيعة العوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك، دينية كانت أم عرقية أم ثقافية أم إجتماعية. وإذا كان

المجتمع الذى تطور تلقائياً وطبيعياً، طيلة المسيرة التاريخية، هو مجتمع الشقاق والتناحر والصراع، حتى أن الإنسان تعلم الشر والاقتتال داخل المجتمع حسبما الفيلسوف جان جاك روسو. فإن أصبح على الإنسان أن يعيد تنظيم مجتمعة على أساس من الحرية، والتسامح مع الآخر والمساواة والأخاء الإنسانى. بحيث شكلت هذه المعانى نموذج المجتمع الذى ينبغى أن يعيش فى نطاقه الإنسان، وهو المجتمع الذى حاولت نظريات العقد الاجتماعى تجسيده على المستوى النظرى. بحيث يشرع الإنسان فى إطاره تحديد البداية التاريخية لتجسيد هذه المعانى الإنسانية العظيمة فى نموذج المجتمع الذى ينبغى أن يعيش فى نطاقه الإنسان. وقد إستمر مفكروا عصر التنوير فى تطوير هذا النموذج للمجتمع الإنسانى، وفى تحديد تفاصيله والترويج له، بحيث أصبح هذا النموذج فكراً، قيمة مضافة يسعى الإنسان لجعلها واقعا. كان طبيعياً أن تتبلور فى قلب هذه الحوارات التى دارت خلال هذه المرحلة، أفكاراً تتعلق بطبيعة العلاقات بين ثلاثى الإنسان والمجتمع والنظام السياسى. بحيث أصبح هذا النموذج ملهماً، لهؤلاء الرواد الذين جاءوا بعد ذلك، ليعتبروا أن هذا النموذج ينبغى أن يكون موضوع علم الاجتماع، الذى سوف تتبلور بنيته متنوع لنضج علوم النفس والسياسة والاقتصاد حسبما ذهب أوجست كونت.

وإذا كان هذا النموذج هو - أقصد نموذج المجتمع الذى ينبغى أن يعيش فى إطاره الإنسان، والذى رسمت صورته أفكار عصر التنوير - الذى فضح تباين الفقر والغنى، وفجوة العبودية والسيادة. إضافة إلى المسافة بين الحرية والقهر، قد إستند إلى قيم جديدة تتمثل فى أن البشر متساوون، وهم أخوة، لأن لآدم وآدم من تراب. جميعهم ولدتهم أمهاتهم أحراراً، فلماذا القيود والأغلال التى تقيد إنطلاقهم وتحركهم. جميعهم خلقوا بواسطة "إله" واحد - وإستناداً إلى هذا الخلق الواحد، فهم يمتلكون الأرض وما عليها، فلما يغتنى البعض ويحرم البعض الآخر. إرتباطاً بذلك شكلت المقارنة بين طهارة النموذج وواقع مجتمعات أوربا الطاقة التى فجرت الثورة الفرنسية، والتى سعى من خلالها الفقراء إلى إستدعاء نموذج المجتمع، الذى يليق أن يعيش الإنسان فى إطاره. وفى قلب هذا التفاعل رأى بعض العلماء والفلاسفة، أننا نحتاج إلى علم يسعى إلى تجسيد نموذج فى المجتمع الذى ينبغى أن يعيش فى نطاقه الإنسان. بحيث شكلت هذه الدعوة مرجعية أساسية لمطالبة كل من سان سيمون وأوجست كونت بضرورة تأسيس علم الاجتماع، الذى يجنب المجتمع الثورة والاقتتال بين البشر، علم يؤسسه العلماء، ويتولى قيادة المجتمع، سواء فى حالة الاستقرار أو حالة التغير. بحيث شكل ذلك إنجازاً تاريخياً وقيمة مضافة

إضيفت إلى رصيد بناء وتطور علم الاجتماع فدفعت خطوات عديدة بإتجاه النضج والاكتمال.

وحينما قامت الثورة الصناعية، وبلغت أوج إتساعها بقيام المجتمع الصناعي، الذى شهد ظواهر كثيرة، إبتعد بسببها عن النموذج الملائم لحياة الإنسان. فقد تراجع الدين فى هذا المجتمع من المجال العام إلى المجال الخاص، وتشوهت العلاقات الاجتماعية بين البشر، وتحولت من علاقات أولية إلى علاقات ثانوية. وبسبب غلاء المعيشة، خرجت المرأة إلى العمل، كما خرج الأطفال بحثاً عن الرزق لقاء أجر، فارتفعت معدلات إنبهار الأسر بالطلاق، كما إرتفعت معدلات إنحراف الأحداث. كما أتضح أن النظام الصناعي كاره لنظام العائلة الكبيرة، التى ظلت باقية طيلة التاريخ، ومن ثم فقد تحولت التكوينات القرابية والعائلية إلى أسر نووية إرتضاها النظام الصناعي. وإنتشرت عمليات إستغلال وقهر للطبقة العاملة، التى رضيت بالقهر حيناً وتمردت عليه أحياناً. وقد كان طبيعياً أن تشهد هذه المرحلة، إستدعاء النموذج الملائم لحياة الإنسان، حيث التأكيد على المساواة والحرية والإخاء وتبنى قيم الدين والأخلاق. ويمكن النظر إلى نظريات هذه المرحلة باعتبارها كانت محاولة للتأكيد على نموذج المجتمع الملائم لإشباع حاجات الإنسان وتطويع قدراته. وقد شكلت هذه التفاعلات قيمة مضافة لتطور المجتمع الإنسانى من ناحية، وإستكمال بناء علم الاجتماع بتطويره لمنظورات جديدة. يدرك من خلالها واقعة من ناحية ثانية، ثم إستعادة التأكيد على شعارات التنوير باعتبارها حقوقاً أساسية للإنسان من ناحية ثالثة.

وإذا كانت نظريات هذه المرحلة قد أسرفت فى التأكيد على إستكمال المجتمع وتأكيد وجوده فى مواجهة الإنسان، فإنها قد إنتهت إلى أن الإنسان قد أصبح ترساً صغيراً فى آله كبيرة هى المجتمع بحيث جسدت هذه الأوضاع الشعاع الذى أطلقه ماكس فيبر ووارنر سومبارت بأننا على وشك أن نتحول إلى أمة من عبدة. بحيث أصبح هذا إطلاق الشعاع، تعبيراً عن إبتعاد المجتمع الواقعى المتجسد والكائن، عن النموذج الذى يتبغى أن يكون. فى هذا السياق بدأت مراجعة كاملة للأفكار وتدفقت حوارات جديدة، سعت فى غالبيتها بإتجاه إستكمال بناء إمكانيات علم الاجتماع، حتى يصبح قادراً على إستكمال النموذج ودعمه، وتطويره ليصبح أكثر ملائمة للإنسان. وفى هذا النطاق دارت حوارات كثيرة تتعلق بالتحديد الأكثر دقة لنطاق العلم ومنهجه، وفى هذا النطاق طرحت فى ذلك وجهات نظر متناقضة، وأن كانت تشكل وجهات نظر متعددة لحقيقة واحدة. كالحوار الذى دار حول هدف علم الاجتماع

وبحثه، هل هو عن القانون أو عن المعنى أو عن الإدراك الموضوعي أو الذاتى، أو الدور الأدائى أو المتأمل للعلم. بحيث شكلت هذه الحوارات بحد ذاتها قيمة مضافة فى بناء العلم، ودفعه بإتجاه النضج والاكتمال، فقد إضيفت إلى علم الاجتماع قيمة جديدة على ساحة التنظير والمنهج، فخطت به خطوات جديدة على طريق النضج والإكتمال.

فى ذات المرحلة، وأمام تأليه تنظير هذه المرحلة للمجتمع فى مقابل إختزال إختزال الإنسان وتأكيد إغترابه وعبوديته، قامت بعض النظريات - إستجابة لذلك - التى سعت لإسترجاع روح التنوير. حيث التأكيد ثانياً على الإنسان، الذى أبدع العقد الاجتماعى الذى بموجبه تأسس المجتمع، والذى إنقضى بالثورة، حينما إبتعد الواقع عن النموذج المتبقى. حيث رأت هذه النظريات أن الإنسان بفعله الإرادى والرشيد، هو الذى يؤسس المجتمع، فمن خلال الفعل الإنسانى يتأسس التفاعل الاجتماعى، الذى يتبلور من خلال عمليات إجتماعية. التى تتابع وتتوسع لتشكل النظام الاجتماعى، وتتوسع النظم الاجتماعى ليتشكل بناء المجتمع. وإذا كانت المرحلة السابقة قد جعلت للمجتمع أسبقية على الإنسان الفرد، ومن ثم فقد كانت بطبيعتها نظريات شاملة تحلل المجتمع على المستوى الكلى Macro. فإن نظريات هذه المرحلة، أكدت على ضرورة، أن يكون التحليل على المستوى الجزئى Micro، بحيث شكل هذا التطور وهذا الإدراك، قيمة مضافة لتطور علم الاجتماع.

فى هذا الإطار فإننا نستطيع القول بأن علم الاجتماع، قد قطع وما زال يقطع، مسيرة تاريخية متتابعة تتجه به إلى مزيد من النضج والاكتمال. فقد بدأ على المستوى المنهجى يطور إمكانياته، ليدرك أن للظاهرة الاجتماعية لها أبعادها الداخلية الجديرة بالإهتمام، بحثاً عن المعانى الكامنة فيها، قدر الإهتمام بأبعادها الخارجية ومن ثم فقد عملت جهود الباحثين فى نطاق هذا العلم بإتجاه تطوير المداخل الذاتية، لتناظر التطور الذى تحقق للمداخل الموضوعية. إلى جانب أنه إذا كان علم الاجتماع قد طور النظريات الكلية الشاملة فى فترة سابقة، فقد إستكمل ذلك فى مرحلة تالية، بتطوير النظرية الجزئية أو الذرية التى تتكامل معها. حتى ندرك الحقيقة الاجتماعية من مختلف زواياها وجوانبها، بحيث شكل ذلك فى حد ذاته قيمة مضافة بإتجاه تحرك العلم نحو لملمة ذاته، وتحقيق نضجة وإكتمال بنائه.

ويشير المتأمل لهذه المسيرة التاريخية والفكرية بإتجاه النضج والاكتمال إلى

بروز ثلاثة ملاحظات أساسية، حيث تتمثل الملاحظة الأولى، في حسم العلم لبعض القضايا والحقائق الأساسية. حيث تتمثل الحقيقة الأولى في تحديد طبيعة علم الاجتماع، وجوانب الاتفاق والاختلاف مع نموذج العلم، كما يتجسد في العلوم الطبيعية. ومن المعتقد أن علم الاجتماع قد حقق تقدماً في هذا الاتجاه، بإدراكه وجود فارق واختلاف بينه وبين العلوم الطبيعية. وتتصل القضية الثانية بقضية المفاهيم، حيث استطاع العلم أن يطور عدداً من المفاهيم التي لاقت اتفاق الجماعة العلمية عليها، كما طور العلم أبنيته النظرية، وفرض أن يكون الواقع الاجتماعي هو مصدر معايير صدقها وثباتها، حتى تستبعد التطرفات ويبقى ما يتدفق في المجرى الرئيسى، ليكون هو الصحيح الذى يلعب دوراً في بناء النظرية الاجتماعية الفعالة والقادرة على فهم المجتمع. يضاف إلى ذلك تمكن علم الاجتماع من تطوير منهجية قادرة على إدراك الحقيقة أو الظاهرة الاجتماعية من مختلف جوانبها حتى يتوفر له إدراكا كلياً لظواهر الواقع. بحيث يساعد هذا الإدراك في تطوير السياسات الاجتماعية التي تستهدف الارتقاء بالمجتمع.

وتترك الملاحظة الثانية أن النظرية الاجتماعية وعلم الاجتماع يتحركان في اتجاه الافلات من أسر الواقع والتتظير الغربى، بغض النظر عن الدعاوى الزائفة، بأن العلم الغربى علم علم إنسانى. حيث يتجه علم الاجتماع الآن إلى الحضارات الشرقية، يستكشف من خلال دراسة واقع مجتمعاتها، وراثتها النظرية إمكانية الوصول إلى مفاهيم وقضايا ونظريات وأبنية منهجية. إذا استوعبها العلم في بنيته، فسوف يتحقق له المزيد من النضج والاكتمال، وسوف يستحق بحق، إذا استطاع ذلك، أن يكون علماً إنسانياً، قادراً على فهم الواقع العالمى والإنسانى، بكل وحدته وتفاعلاته وحتى تعقيداته ومشكلاته. سوف يصبح علم الاجتماع علماً موضوعياً بحق، لأنه تخلص من أسر التحيز والمركزية الأوروبية، لينطلق في فضاء إنسانى رحب، عابر للقارات والحضارات، وقادر على أن يللم أطراف بنيته وعناصره أو قضاياها، من كل حدب وصوب.

وإرتباطاً بذلك تدور الملاحظة الثالثة، حول التحرك المعاصر لعلم الاجتماع ونظريته التي تشكل عقله، بإتجاه موضوعات متناقضة، عليه أن يتعامل معها في ذات الوقت. لأن بينها علاقة خفية لا يدركها سوى الذى إرتبطوا عضوياً بهذا العلم. حيث عليه من ناحية أن يستكمل تصوره لمجتمع عالمى إنسانى، يشكل نسقا واحداً ينقح نفسه تدريجياً من كل مظاهر التحيز، وتباين القوة. ومن كل موجات الشر، حتى يتحقق المجتمع الإنسانى الخير، والذى يحافظ على إنسانية البشر، حيث

لا مرض، ولا فقر، ولا شر ولا حرب، في إطار فضاء إنساني متخيل، يتجاوز فيه الذئب مع الحمل. ومن ناحية ثانية فإن عليه - في ذات الوقت - أن يدرس ويدرك بعمق التكوينات والجماعات والسياقات الأثنية الصغيرة، التي يتشكل منها هذا العالم. بتحديد الأسلوب التي يمكن أن تتفاعل في إطاره هذه الوحدات مع بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين الكليات الأشمل من ناحية ثانية. في إطار فضاء إنساني يؤكد على احترام حقوق الإنسان، ويبجل احترام الأنا للآخر، ويوفر التسامح معه، كما يقبل بالحرية شرط أن لا تضر بحرية الآخرين. عالم تصنع فيه الجماهير واقعها وتاريخها، بدلاً النخب ذات المصلحة، أو الزعامات الأنانية المفردة.

استناداً إلى ذلك فقد شرعت - بإذن الله - في بناء مشروع للتظير الاجتماعي أسجل في إطاره تطور النظرية في علم الاجتماع، على مرجعية تطور العلم ذاته. أتتبع فيه تطور النظرية الاجتماعية منذ تظير العقد الاجتماعي والاتجاهات النظرية العامة، التي مهدت لنشأة النظرية الاجتماعية، وحتى تظير ما بعد الحداثة. حيث يقف التظير الاجتماعي على شفا تطور هام وجديد. وقد بدأت هذا المشروع بالمؤلف التالي الذي يحمل عنوان "علم الاجتماع وبناء النظرية الاجتماعية" بإعتباره مقدمة لهذا المشروع الشامل في النظرية الاجتماعية، أدعو الله أن يساعدني في إنجازه. إدراكاً مني بأن هذا العلم علم عظيم، لا يليق بنا أن نتعيش عليه، قدر ما يفرض علينا كبريائنا وشموخنا أن نساعد في تطويره وأن نعيش له.

والله الموفق أولاً وأخيراً

الرحاب في ١٩ / ١١ / ٢٠١٢



الفصل الأول نشأة علم الاجتماع وإكمال بناءه

الفصل الأول نشأة علم الاجتماع وإكمال بنائه

تمهيد :

تطور التفكير بشأن المجتمع عبر مراحل تاريخية متتابعة، بحيث تضمنت كل مرحلة قيم مضافة شكلت طاقة دافعة باتجاه تبلور طبيعة العلم وإكمال بنيته، حتى أصبحت المطالبة به في أتون أحداث الثورة الفرنسية تجسداً أو إقراراً بواقع قائم أو علم مكتمل. ففي مرحلة البداية الأولى نشأ علم الاجتماع في ظل الفلسفات اليونانية القديمة، التي قدمت جميعها تصورات بشأن الإنسان والمجتمع، أبرزها جمهورية أفلاطون الذي قدم تصوراً خيالياً للمجتمع بنظمة وعملياته الاجتماعية، وطبقاته الاجتماعية، إضافة إلى إبراز عوامل نضجه وفاعليته، في مقابل مظاهر وعوامل إنهياره.

في أعقاب ذلك إنتقل التفكير بشأن المجتمع ليصبح تحت مظلة التفكير الديني، وذلك لأن الأديان السماوية الأساسية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، إضافة إلى الديانات والفلسفات الإنسانية الأخرى كالبودية والكونفوشيوسية والهندكية. حيث قدم التفكير الاجتماعي الذي نشأ في ظل هذه الديانات تصورات للمجتمع من حيث نشأته وعوامل سلامته وإنهياره، ولعل أبرز التصورات التي قدمت في هذا الشأن، تصورات القديس أوغسطين، والقديس ثوما الاكوينى، والعالم الإسلامى الشهير عبد الرحمن بن خلدون، والأمام أبو حامد الغزالي، والفاربي، وابن رشد. وغير ذلك من العلماء، حيث كان المجتمع بظواهره ونظمة وعملياته، حاضر بصورة دائمة داخل هذه التصورات الدينية، حيث أصبح تصور المجتمع متأثر بطبيعة الدين الذي شكل مرجعيته.

وقد ظلت الحال على هذا النحو إلى أن وقعت الثورات التي أعقبت عصور الظلام الأوربي في القرن الثالث عشر، التي زلزلت كيان وتأثير الكنيسة الكاثوليكية. حيث قامت الثورة الدينية التي قادها إثنان من القساوسة الألمان هما "كالفين" و"مارتن لوتر"، وهى الثورة التي أضعفت سطوة الكنيسة الكاثوليكية، من خلال رفعها لشعار "الرجوع بالمسيحية إلى المسيحية الصحيحة" التي جاء بها السيد المسيح عليه السلام. وقد كان من نتائج هذه الثورة الدينية، ظهور المذهب البروتستنتى، الذى لعب دوراً محورياً في تطور المجتمع الرأسمالى فى فترة

تاريخية تالية^(١). وإستمراراً لهذه الثورة قامت الثورة العلمية، التي قادها من العلماء فى العلوم الطبيعية، ابرزهم جاليليو، وفرنسيس بيكون، وروجر بيكون، حيث تحرر التفكير بشأن الطبيعة والمجتمع والإنسان من التفكير الدينى. فى نطاق هذه الثورة إستدعت العلوم الطبيعية، التي كانت قائمة قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام. بالإضافة إلى تبلور علوم جديدة، أسهم البحث فى إطارها إلى الوصول إلى مجموعة من الحقائق الأساسية المتعلقة بالطبيعة، التي نعيش فى إطارها^(٢). إضافة إلى الوصول إلى مجموعة من القوانين التي تضبط إيقاعها، بحيث تحولت هذه النتائج إلى تكنولوجيا لعبت دوراً أساسياً فى الارتقاء بالأوضاع الإنسانية، وتأكيد التكيف مع الطبيعة، أو بالأصح تعديل الطبيعة لتتكيف مع طبيعة الإنسان وإحتياجاته.

وحسب نظرية الامتداد الطبيعي^(٣)، كان منطقياً أن يتسع إنتصار الإنسان فى نطاق العلوم الطبيعية، ليشمل المطالبة بضرورة تأسيس علم يدرس الإنسان والمجتمع. وقد ساعدت فى هذه المطالبة ظروف كثيرة نذكر منها الإنجازات التي حققتها العلوم الطبيعية، والحروب الأوربية التي إنتهت بإنهيار النظام الأقطاعى وقيام الدولة القومية^(٤). إضافة إلى الإيمان بالقدرات الإنسانية والعقل الإنسانى، على تنظيم واقعة الاجتماعى. وإتسع الأمر ليشمل حوارات عديدة وكثيفة حول الطبيعة الإنسانية، وحول طبيعة المجتمع الذى ينبغى أن يعيش فى إطاره الإنسان، ونوعية الحياة التي كان عليه أن يقودها. بحيث إمتد هذا الحوار، لفترة تاريخية طويلة إبتداء من تبلور العلوم الطبيعية، وحتى قيام الثورة الفرنسية^(٥).

وقد ساعد البحث فى المجتمعات الإنسانية خلال هذه الفترة إلى نضج المطالبة بأهمية قيام علم يدرس المجتمع. إستناداً إلى التراكم الفكرى الذى وقع فى نطاق التفكير الاجتماعى، الذى سبق نشأة علم الاجتماع، والذى نشأت بدايته فى نطاق الفلسفة اليونانية. الذى تضمن نظريات التطور تارة، أو الفكر الانتشارى تارة أخرى. حيث إعتد كلاهما على الدراسات الأنثروبولوجية العقلية التي أجريت فى المجتمعات البدائية، تلك التي قدمت معطيات متنوعة، شكلت مقدمات أساسية لتطورات فكرية، كبيرة ساعدت على مزيد من تبلور علم الاجتماع.

* يرى عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية رادكليف براون أثناء دراسته للقبائل البدائية، أن كل عنصر من عناصر الوجود له حدود لا يتجاورها، فمثلاً شجرة التفاح لا يتجاوز إرتفاعها مترين، بينما شجرة "الجاروارينا" قد يصل إرتفاعها إلى مئات الأمتار، فإذا بلغت هذا الإرتفاع فهنا تنمد أظفها. وكذلك القبيلة إذا بلغت حجماً معيناً فهنا تنقسم تلقائياً إلى قبيلتين. وعلى هذا النحو فإن الإتساع فى العلوم الطبيعية، يبلغ مداه، حينما يطرأ تحول جديد أو إتساع يعنى ظهور أو تبلور علم الاجتماع

وإذا كان عصر التنوير هو العصر الذي أكد على الإنسان، وكذلك على الحقوق الإنسانية الأساسية، وناقش طبيعة المجتمع، الذي ينبغي أن يعيش في نطاق الإنسان. فإننا نجد أن هذا العصر قد لعبت دوراً أساسياً في نشأة الثورة الفرنسية من ناحية، وهي الثورة التي أكدت على حقوق وكرامة الإنسان، دون غبن أو تمييز. ومن ناحية ثانية فإن هذا العصر، لعب دوراً أساسياً في التأكيد على ضرورة قيام علم الاجتماع، بحيث تلقف هذه الدعوة كل من سان سيمون وأوجست كونت، اللذان طالبا بضرورة نشأة هذا العلم، وحدداً مباحثه الأساسية في الاستقرار والتغير الاجتماعي^(٥).

وقد كان منطقياً أن يدور الحوار بعد نشأة علم الاجتماع حول تعريف هذا العلم، وتعيين حدوده، أو مجله، وخصائص الظواهر الاجتماعية التي ينبغي أن يدرسها هذا العلم الجديد. بالإضافة إلى ذلك فقد بذل العلماء جهداً واضحاً، في تحديد البناء المنهجي لهذا العلم بمستوياته العديدة. إضافة إلى الدفع باتجاه وصول هذا العلم إلى مرحلة النضج والإكمال، وهي المرحلة التي تكتمل فيها نظرية هذا العلم. ومن الطبيعي أن تذلل الصعوبات الكثيرة التي واجهت العلماء، الذين تعرضوا لتوضيح أهمية علم الاجتماع لدراسة المجتمع، أو الذين أسسوا بنائه المنهجي، أو الذين تصدوا لتطوير نظريات موجهة له، ونعرض في الصفحات التالية لجملة هذه القضايا والإسهامات.

أولاً: ظروف نشأة علم الاجتماع

يعبر علم الاجتماع عن تطور فكري وإنساني ومجتمعي له أبعاده المتنوعة، فهو يعبر عن تطور فكري، لأن المطالبة بتأسيس علم للمجتمع جاءت في أعقاب تطور هام تمثل - كما أشرت - في الثورة العلمية. التي تحققت في العلوم الطبيعية، التي ازدهرت في أعقاب إنهيار الكنيسة الكاثوليكية، وتحرير العلم من القيود التي فرضتها الكنيسة الكاثوليكية. وهو التحرر الذي أدى إلى وقوع تطوير هائل في العلوم الطبيعية التي تناولت الطبيعة بالبحث والدراسة من مختلف جوانبها. في هذه المرحلة ازدهرت علوم الفلك، والاحياء والكيمياء والطبيعة، وظهرت مجموعة من المناهج والأدوات لدراسة مآلتها. بحيث توصلت نتيجة لذلك إلى مجموعة من القوانين الهامة، التي استطاع الإنسان بواسطتها، السيطرة على بعض جوانب الطبيعة، والاستفادة منها في الارتقاء بنوعية الحياة الإنسانية^(٦).

إرتباطاً بذلك يمكن القول بأن علم الاجتماع قد ظهر نتيجة للتطورات، التي

كللت بالنجاح الذى تحقق فى نطاق العلوم الطبيعية، حيث إنتعشت الآمال فى إمكانية تأسيس فكر أو علم يدرس الإنسان، وذلك بتناول عالمه الداخلى وعلاقاته الخارجية. ذلك يعنى أنه إذا كانت العلوم الطبيعية قد تعرفت على بعض جوانب المادة الطبيعية وخصائصها، فإنه - إمتداداً لذلك - قد ظهرت الرغبة فى تأسيس علم يدرس الإنسان. من حيث بنائه النفسى والاجتماعى، المستند إلى بنائه البيولوجى، بهدف التعرف على السلوكيات الانسانية، والدوافع الكامنة التى شكلت طاقة دافعة لها. إضافة إلى التعرف على المنطق، الذى بواسطته تؤدي هذه السلوكيات إلى تأسيس الاجتماع الإنسانى أو المجتمع. إلى جانب ذلك إهتمت هذه الدعوة بضرورة التعرف على القواعد والقوانين المتعلقة بالسلوك الإنسانى، والتى تؤدي عادة إلى تأسيس حالة الاجتماع الإنسانى والمجتمع، أو العمل على تخريبها وإشاعة الفوضى فيها.

بالإضافة إلى ذلك يشير ظهور علم الاجتماع أيضاً، إلى تطور مجتمعى، بدأ مع عصر التنوير، وهو العصر الذى شهد تحولات إجتماعية أساسية، تمثلت فى إنهيار النظام الإقطاعى. الذى كان يتكون بالأساس من المجتمعات المحلية الصغيرة، التى تشكلت منها المقاطعات. حيث حل شكل المجتمع العام Society محل المجتمعات الصغيرة Community والاقطاعات التى تضمها، وإرتباطاً بذلك، تلازم ظهور الدولة القومية الحديثة مع ظهور المجتمع. وهى الدولة التى طورت الآليات أو الوسائل التى تحافظ بها على هذا المجتمع العام، وتعمل بواسطتها على ضبط التفاعلات الحادثة فى إطاره. حيث ضمت هذه الآليات الجيش للحفاظ على المجتمع من أى تهديد خارجى قد يطرأ عليه، والشرطة أو الأمن الداخلى، لتأمين الحياة الداخلية فى المجتمع من أى اعتداء. حتى يتدفق التفاعل بين البشر، دون معوقات، وبما يساعد على تماسك واستقرار المجتمع. إلى جانب البيروقراطية أو الإدارة الحكومية التى تشكل جهاز الدولة، والتى تتولى إدارة المجتمع، ورصد التغيرات اليومية الحادثة فيه، وكذلك تتابع تفاعلات البشر مع بعضهم البعض فى إطار المجتمع^(٧). إلى جانب الاعلام الذى يتولى تأسيس المجال العام، والرأى العام الفاعل فى إطاره، والذى يستهدف تأسيس ثقافة عامة وإتفاق عام يشكل أساساً أو قاعدة للمواطنة، التى تعنى الانتماء لمجتمع بعينه.

ذلك يعنى أنه قد توفرت مجموعة من الظروف الفكرية والتاريخية، التى قادت فى النهاية إلى نشأة علم الاجتماع، كعلم يهتم بدراسة المجتمع، حيث قاد تتابع قيام هذه الظروف وفاعلية تأثيرها فى النهاية، إلى تأسيس هذا العلم. الذى إذا تأملنا

طبيعة ومكونات بنائه فإننا سوف نجد أنها تعكس طبيعة وخصائص الظروف التي أدت إلى نشأته. ونحن إذا تأملنا هذه الظروف فسوف نجد أن ظهور كل منها كان يشكل قيمة مضافة باتجاه تأسيس هذا العلم، الذي إكتمل بناؤه بصورة كاملة تقريبا في نطاق التفاعلات الدرامية للثورة الفرنسية^(٨).

إرتباطا بذلك يتمثل الطرف الأول الذي ساعد على قيام علم الاجتماع، في تحرير الفكر من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية في القرن الثالث والرابع عشر، في التحرير الذي شمل الفكر الديني والعلمي على السواء. حيث تجلّى تقييد الكنيسة للتفكير حينئذ، من خلال تأكيدها الصارم، على ضرورة أن يكون التفكير والعلم في نطاق الكتاب المقدس وتعاليم أرسطو فقط. بحيث أدى ذلك إلى حالة من الجمود الديني والعلمي على السواء، إضافة إلى سقوط الكنيسة في بعض الممارسات الدينية المنحرفة، وهي الممارسات التي عرفت تاريخيا بظاهرة "صكوك الغفران". حيث دفعت هذه الانحرافات إلى قيادة إثنين من القساوسة الألمان للقيام بحركة تصحيحية من داخل الكنيسة، وهما "كالفين ومارتن لوثر". اللذان طالبا بضرورة العودة إلى المسيحية الصحيحة، التي جاء بها السيد المسيح عليه السلام. ونتيجة لهذه الحركة التصحيحية الجديدة، ظهر المذهب البروتستنتي، الذي يؤكد على العلاقة المباشرة بين الإنسان والله بدون آية وسائط. إضافة إلى التأكيد على بعض القيم التي تقود إلى بناء العمران البشري، تحقيقا لمجد الله وعظمته في الأرض. وقد أدت هذه الحركة إلى إطلاق حرية التفكير والتأمل في الكون، للتعرف على عظمة الله، ومن ثم فقد كان من نتيجة هذا الإصلاح الديني، أن تطور البحث في العلوم المختلفة، وهو التطور الذي قطع شوطا كبيرا في فترة محدودة، بسبب إطلاق حرية البحث والتفكير بدون آية قيود إلى جانب استدعاء الانجازات التاريخية لهذه العلوم، التي يرجع تاريخ بعضها، إلى ما قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام^(٩).

ويشير الطرف الثاني إلى التقدم الذي حدث في نطاق العلوم الطبيعية في أعقاب إنهيار الكنيسة الكاثوليكية، وفي هذا السياق إستطاعت العلوم الطبيعية الوصول إلى حقائق كثيرة. مكنت الباحثين من فهم مختلف جوانب الطبيعة، وقد تم بلورة هذه الحقائق على هيئة قوانين وصل إليها الإنسان والتي بواسطتها إمتلك القدرة للتحكم في الطبيعة. بحيث بدأت هذه المعرفة العلمية تلعب دوراً محورياً في حياة الإنسان، من خلال تحويلها المستمر إلى تكنولوجيا تلعب دوراً في الارتقاء بنوعية الحياة الإنسانية. في هذا الإطار ثار تساؤل، يدور حول أنه إذا كانت مختلف جوانب الكون محكومة بالقوانين التي تنظم فاعليتها وتفاعلها. وأن العلوم

الطبيعية قد إكتشفت بعض هذه القوانين، التي يسرت للانسان السيطرة على بعض جوانب الطبيعة أو ظواهرها. وأنه إذا كان المجتمع جزءاً من الطبيعة، فإنه من الممكن تطوير علم يهتم بالوصول إلى القوانين الضابطة لحركة المجتمع. يساعد في ذلك أن العلوم الطبيعية قد طورت المناهج والأدوات التي يمكن أن ينقلها علم الاجتماع إلى مجال دراسة المجتمع، ليستفيد منها في دراسة مختلف الظواهر الاجتماعية. إضافة إلى الاستفادة من تقدم العلوم الطبيعية في تحديد المسارات التي ينبغي أن يسير فيها علم يدرس المجتمع، وهي الدعوة التي تجسدت بعد عدة قرون من خلال إسهامات، سان سيمون وأوجست كونت وإميل دوركايم وغيرهم من المفكرين^(١٠).

ويتصل الظرف الثالث بالتغيرات الواقعية التي وقعت على الساحة الأوربية في أعقاب إنهيار الكنيسة الكاثوليكية. فقد ظهرت مجموعة من الظروف التي لعبت دوراً أساسياً في إنهيار النظام الاقطاعي، منها إنهيار الكنيسة الكاثوليكية ذاتها، التي كانت تمنح حق أو شرعية ممارسة الحكم والسلطة السياسية لحكام المقاطعات. إضافة إلى تطور بنية وحجم الطبقة البرجوازية بخاصة البرجوازية التجارية، العابرة للحدود بين المقاطعات. إلى جانب إطلاق عقول فكر التنوير الذي أكد على احترام حقوق الانسان، إضافة إلى جانب التطورات العلمية التي تحققت في نطاق العلوم الطبيعية، وتحول بعضها إلى تكنولوجيا أبرزها اختراع الطباعة، وتطوير أدوات حركة الكشف الجغرافية. بحيث أدت هذه التفاعلات الواقعية إلى ظهور أزمة بنائية في نطاق المجتمع الأوربي المقسم، حينئذ، إلى مقاطعات، وهي الأزمة التي وجدت حلاً لها بإنهيار النظام الاقطاعي. وقيام المجتمع العام بمعنى Society على أنقاض المجتمعات المحلية الاقطاعية. وإذا كان المجتمع العام، أكثر إتساعاً وتعقيداً من المجتمع المحلي البسيط، الذي كان يتولى إدارته النبيل الاقطاعي ومعاونيه. فإن المجتمع العام يعد كيانه أو بناء أكثر تعقيداً، يحتاج إلى دولة تقوده وتسيطر على تفاعلاته، وإلى العلم لإدارته وحل مشكلاته والحفاظ على تماسكه. ومن ثم بدأت الدعوات لتأسيس علم يدرس المجتمع لإدراك القوانين التي تنظم حركته وتفاعله، ومن ثم المساعدة في تحقيق إستقراره وتغييره حسب حاجته إلى ذلك. وهي الدعوة التي لعبت دوراً أساسياً في الإقناع بضرورة إنشاء علم يدرس المجتمع، سمي بعلم الاجتماع^(١١).

بالإضافة إلى ذلك فقد لعب تنظير التنوير دوراً أساسياً في التمهيد لنشأة علم الاجتماع، وقد شكّل إسهام التنوير في تأسيس علم الاجتماع من خلال ثلاثة أبعاد

أساسية. حيث يحتوى البعد الأول على جملة الأفكار والنظريات، التى شكلت بحثاً مباشراً فى الطبيعة الانسانية وطبيعة المجتمع. ويمكن القول بأن تنظيم العقد الاجتماعى، قد لعب دوراً أساسياً فى نطاق هذا البعد، حيث قدم توماس هوبز، وجان جاك روسو، والقس بيركللى، وديفيد هيوم وغيرهم، أفكاراً تشير إلى تحليلهم للطبيعة الانسانية وطبيعة المجتمع. وبرزت فى نطاق ذلك أفكار عديدة تتعلق بنشأة المجتمع، ونشأة الدولة، والمجتمع المدنى، وطبيعة القيم والعلاقات التى تتعلق بهذا الأخير. حيث تسربت كثيراً من أفكار هذه الطبقة إلى بنية علم الاجتماع بعد ذلك. ويتشكل البعد الثانى من الاتجاهات الفلسفية، التى تبلورت خلال عصر التنوير، حيث ظهرت فى هذا العصر الفلسفات المثالية، والوضعية والنفعية إضافة إلى النزعة الامبيريقية. وهى الاتجاهات أو التيارات النظرية، التى لعبت مقولاتها وقضايا الفلسفية، دوراً أساسياً، فى تشكيل طبيعة مداخل ومناهج ونظريات علم الاجتماع فى مرحلة تالية. بالإضافة إلى ذلك البعد الثالث الذى تشكل من خلال تنظيم التنوير، حول القضايا التى تتعلق بحقوق الانسان، إلى جانب التأكيد على الانسان والعقل الانسانى. حيث قدرة الانسان على تحقيق التقدم الانسانى والاجتماعى، مستنداً فى ذلك إلى العقل، الذى يمكن الاستفادة منه، فى تحديد حاجة المجتمع إلى الاستقرار أو التغير^(١٢).

وتشكل الثورة الفرنسية الظرف الرابع والأخير الذى ساعد فى تأسيس علم الاجتماع، ويتضح ذلك من أنه إذا كانت طبقة البرجوازية التجارية قد لعبت دوراً أساسياً فى إنهاء النظام الاقطاعى. فإنها قد لعبت كذلك دوراً أساسياً فى إنهاء الاستقراطية الفرنسية، باعتبارها طبقة لا نفع لها، من ثم فهى معوقة للتقدم. وبغض النظر عن الأسباب التى دفعت إلى انفجار الثورة الفرنسية، فإننا إذا تأملنا أحداث الثورة على خلفية البناء الطبقي للمجتمع. فسوف نجد أن الطبقة الدنيا التى أسست ثورتها طلباً للخبز، إضافة إلى مقاومة الظلم والقهر الواقع عليها، قد دفعت دماءها ثمناً لنجاح هذه الثورة، غير أنها لم تحصل على شئ، ولم تسيطر على مجتمع ما بعد قيام الثورة. فى مقابل ذلك فإننا نجد أن الطبقة العليا أو الطبقة الاستقراطية، قد خسرت نتيجة لنجاح الثورة عرشها، وحياة أفراد النخبة الحاكمة، بسبب الظلم والعنت الذى فرضته على المجتمع فى فترة سابقة. على خلاف ذلك نجد أن الطبقة الوسطى لم تخسر شيئاً نظير نجاح الثورة، غير أنها هى التى كسبت كل شئ، وسيطرت على الثورة والمجتمع. فالجناح الاقتصادى لهذه الطبقة هو الذى حل محل الطبقة الاستقراطية فى أدائها الاقتصادى، والجناح العسكرى لهذه الطبقة الذى

نمثل له بضباط الجيش وبيروقراطية الدولة، هو الذى سيطر بقيادة نابليون بونابرت على السلطة والنظام السياسى، وقاد الثورة بإتجاه التحول إلى نظام جمهورى. وقد قام الجناح الفكرى لهذه الطبقة بإتجاه العمل على تأكيد سيطرتها على المجتمع، من خلال المطالبة بضرورة تأسيس علم الاجتماع، الذى يساعد فى السيطرة على المجتمع كما يساهم فى ضبط تفاعله^(١٣). حيث نادى "سان سيمون" و"أوجست كونت" بضرورة حكم رجال الصناعة والعلماء للمجتمع وسيطرتهم عليه، باعتبارهم الذين لديهم الثروة والعلم. وقد رفعت الطبقة الوسطى شعار العلم، وهى تدرك أن الطبقة الدنيا بحكم ظروفها النعسة، لا تتقن العلم ولا تملكه، وأن الطبقة العليا بسبب ترفها وإسترخائها، تركت مهمة العلم والتعليم للطبقة الوسطى، التى يعمل أبناءها فى خدمتها. لذلك رفعت الطبقة الوسطى شعار العلم، الذى يحدد حاجة المجتمع إلى الاستقرار أو التغير، وهى تدرك أنها وحدها التى تملك ناصية العلم، ومن ثم دعت إلى تأسيس علم الاجتماع لدراسة المجتمع. تأكيداً لذلك أننا نجد أن المباحث الأساسية التى وضعها أوجست كونت كمباحث ينبغى ان يهتم بها العلم الجديد - علم الاجتماع - كانت مباحث الاستقرار الاجتماعى والتغير أو التطور الاجتماعى^(١٤).

ثانياً: مراحل تطور علم الاجتماع

ذلك يعنى أنه على عكس النشأة التلقائية لمختلف العلوم، فقد نشأة علم الاجتماع نشأ إرادية مقصودة، فرضتها ظروف تاريخية وعلمية ومجتمعية محددة. فقد ظهر علم الاجتماع فى نهاية القرن الثامن عشر نتويجا لتطورات فكرية وتغيرات واقعية متتابعة، فرضت ضرورة تأسيس علم يدرس بناء المجتمع فى إستقراره وتغيره. وقد خضع علم الاجتماع ذاته من حيث نشأته وإكتمال بنائه لتغيرات عديدة. فى البداية بذل رواد العلم جهودهم بإتجاه المطالبة بضرورة إنشاء علم للمجتمع. لأن المجتمع بمعنى Society الذى ظهر مرتبطاً بظهور للدولة القومية الحديثة أصبح مجتمعاً يتجاوز المجتمع المحلى الصغير بمعنى Community سواء فى مساحته، أو عدد سكانه، أو مستوى نضج نظمة الأساسية. وإذا كان السلطة التقليدية قادرة على إدارة المجتمع المحلى الصغير، فإن المجتمع الكبير يحتاج إلى العلم فى إدارته، لأن بنائه أكثر شمولاً وتعقيداً، مقارنة بالمجتمع المحلى الصغير. حيث طالب كل من أوجست كونت وسان سيمون بضرورة تأسيس هذا العلم، وقد سماه أوجست كونت فى البداية الفيزياء الاجتماعية، ولما

وجد العالم البلجيكي أدولف كتيلية قد أطلق هذه التسمية على التحليلات الإحصائية المتعلقة بالمجتمع. فإننا نجد أنه قد تخلّى عن هذه التسمية، واختار إسماً للعلم الجديد من مقطعين Society وتعني المجتمع، وlogy وتعني علم، وأصبحت بذلك كلمة Sociology تعني علم دراسة المجتمع، أو بالأصح علم الاجتماع^(١٥).

وإذا كان بعض علماء الاجتماع في المرحلة الأولى قد طالبوا بضرورة إنشاء الاجتماع، فإن المرحلة الثانية قد إهتمت بتطوير بناء العلم. حيث بذلت الجهود التي تسعى إلى تحديد مجال العلم، أي الظواهر التي ينبغي أن يهتم بدراستها العلم، وقد لعب إميل دوركايم دوراً أساسياً في تحديد مجال هذا العلم. إضافة إلى تحديد منهجه وأدوات جمع البيانات المتعلقة بظواهره والمعايير المنهجية التي ينبغي مراعاتها في تناول ظواهر العلم بالبحث والدراسة. يضاف إلى ذلك أن إميل دوركايم أوضح بامتياز الأسلوب، الذي يرى أنه لكي نفهم أي ظاهرة اجتماعية، فإننا ينبغي أن نفهمها من خلال ثلاث مستويات. المستوى الأول طبيعة العلاقة بين الظاهرة التي ندرسها وبناء المجتمع، أي الوظيفة التي ينبغي أن تؤديها الظاهرة في بناء المجتمع. فأساس وجود أي ظاهرة أو نظام اجتماعي، هي الوظيفة التي تؤديها لصالح بناء المجتمع، ولصالح استمراره قوياً متعاقباً. أما المستوى الثاني فيتعلق بطبيعة الوظيفة التي تؤديها الظاهرة أو النظام بالنسبة للنظم الاجتماعية الأخرى. حيث نجد أن النظم الاجتماعية، التي يتشكل منها بناء المجتمع، تدخل في نوع من العلاقات الوظيفية المتبادلة، حيث يدعم كل نظام أو ظاهرة اجتماعية الظواهر والنظم الاجتماعية الأخرى. بحيث ترتبط النظم الاجتماعية ببعضها البعض من خلال شبكة من العلاقات الوظيفية المتبادلة. أما المستوى الثالث المفسر لوجود الظاهرة، فيتحدد بالدور أو الوظيفة التي تؤديها الوحدة الاجتماعية - ظاهرة أو نظام - بالنسبة للأفراد الذين يشكلون أعضاء المجتمع^(١٦). وإذا كان أحد جوانب تفسير سبب وجود الوحدة الاجتماعية - الظاهرة الاجتماعية أو النظام الاجتماعي - من خلال الوظيفة التي تؤديها على المستويات الثلاث السابقة. فإننا إذا حاولنا التعرف على أسباب وجود هذه الظاهرة فسوف نجد أن هذه الأسباب موجودة من خلال المستويات الثلاث السابقة. لذلك أكد إميل دوركايم أن الظواهر الاجتماعية مفسره لذاتها، أي أن وظائف أي منها يكون لصالح المجتمع أو الظواهر الأخرى، وأسباب أي منها تقع في هذا الإطار كذلك.

وتتمثل المرحلة الثالثة لتطوير علم الاجتماع نحو الاكتمال في إتجاه رواد العلم في مرحلة أحدث، للوصول إلى النظرية الاجتماعية التي تضبط أداء العلم. وقد

شكلت الثورة الصناعية الواقعة البنائية المحورية، التي أدت إلى ظهور الموجة الأولى من نظريات في علم الاجتماع. فقد أدت الثورة الصناعية إلى تغيرات هامة وجوهرية في بناء المجتمعات التي تفجرت فيها، الأمر الذي دفع منظري علم الاجتماع لمحاولة فهم المشكلات التي نتجت عن الثورة الصناعية، ومحاولة تقديم بعض الحلول لها. في هذا السياق قدمت نظريات كارل ماركس وماكس فيبر وإميل دوركايم وفلريدو باريتو، حيث حاولت كل نظرية من هذه النظريات تناول التفاعل الحادث في النظام الصناعي من أحد زواياه أو جوانبه. وقد تميزت هذه النظريات بعدة خصائص، أولها أنها النظريات التي عرفت بنظريات المرحلة الكلاسيكية، لأنها تشكل المرحلة الأقدم والأولى في التنظير الاجتماعي، والتي ما زال تنظيرها يؤثر في النظريات المعاصرة في علم الاجتماع. والثانية أنها كانت ذات طبيعة شاملة، أي أنها كانت تتناول القضايا الكبيرة كالتطبقات الاجتماعية وتقسيم العمل وأنماط المجتمعات، ودور النخبة والمجتمع. بينما تشير الخاصية الثالثة إلى تشكل مرجعية الوصف والتحليل والتفسير في هذه النظريات، إنطلاقاً من متغيرات ذات طبيعة أحادية. كالمتغيرات الاقتصادية عند كارل ماركس، ومتغيرات الدين والقيم عند ماكس فيبر، ومتغيرات تقسيم العمل والعقل الجمعي عند إميل دوركايم، ومتغير الرواسب عند فلريدو باريتو. حيث حاولت كل نظرية من هذه النظريات تناول التفاعل الحادث في المجتمع الصناعي من أحد زواياه أو جوانبه. وقد تميزت هذه النظريات بعدة خصائص أساسية. أول هذه الخصائص تشير إلى أن هذه النظريات عرفت بنظريات المرحلة الكلاسيكية، لأنها تشكل المرحلة الأقدم والأولى في التنظير الاجتماعي، والتي ما زال تنظيرها له وجود وتأثير، في النظريات المعاصرة لعلم الاجتماع. والثانية أنها كانت ذات طبيعة شاملة، أي تتناول القضايا الكبيرة، كالتطبقات الاجتماعية وتقسيم العمل، وأنماط المجتمعات، ودور النخبة في المجتمع. بينما تشير الخاصية الثالثة إلى تشكل مرجعية الوصف والتحليل والتفسير في هذه النظريات من متغيرات ذات طبيعة أحادية، إذ حاول كل منظر أن يفهم التفاعل الاجتماعي بالنظر إلى متغير أو عامل بعينه، ولذلك وصفها بعض المنظرين بالنظريات العاملية.

وإذا كانت المرحلة الثالثة من تطور العلم قد نجحت في تطوير مجموعة النظريات الكلاسيكية ذات الرؤية الشاملة لواقع المجتمع الصناعي وللرأسمالي. فإننا نجد أن المرحلة الرابعة قد تضمنت تطوراً قطعاً العلم على جبهات عديدة. فعلى الناحية المنهجية، نجد أنه قد أجريت بحوث اجتماعية عديدة، تناولت ظواهر

متنوعة في مختلف أنماط المجتمعات. وكان من نتائجها توفير كم هائل من المعطيات ساعد - جزئياً - في تطوير الأبنية النظرية، ذلك بالإضافة إلى تطوير قدرات وإمكانات مناهج وأدوات البحث، بحيث أصبحت أكثر تقنيا ودقة وموضوعية. وعلى الجبهة الثانية وإستناداً إلى المعطيات الواقعية التي إكتشفت وتراكمت حديثاً، إتجه كثير من العلماء والمفكرين إلى تطوير بعض مقولات النظريات الكلاسيكية، حيث نجد أن علماء اليسار الجديد والنقد الاجتماعي. بخاصة رواد مدرسة فرنكفورت الذين إتجهوا إلى تطوير مقولات لنظرية الماركسية التي تطورت أثناء المجتمع الرأسمالي الصناعي، لتصبح أكثر ملائمة لفهم ظواهر المجتمع الرأسمالي التكنولوجي. مثلما إتجه المنظرون الوظيفيون المحدثون من أمثال تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون وكنجزلي ديفير، إلى تطوير النظريات الوظيفية الكلاسيكية لكل من هربرت سبنسر وإميل دوركايم، وبرنسلو مالفينوفسكي وراد كليف براون^(١٧).

إلى جانب ذلك إتجه العلماء على الجبهة الثالثة في هذه المرحلة إلى بناء وصياغة نظريات إجتماعية تختلف في طبيعتها الأساسية عن نظريات الأنساق الكلاسيكية الكلية والشاملة. وإذا كانت الأنساق النظرية الشاملة قد إشتقت مقولاتها من الاتجاهات الفلسفية والنظرية السابقة عليها. فإن نظريات هذه المرحلة كانت ذات طبيعة جزئية أو ذرية بالأساس، وهي وإن كانت لها متضمناتها الفلسفية، إلا أنها إنطلقت من أسفل، أي من خلال معطيات الواقع المعاش. ويمكن أن نضمن في نظريات هذه المرحلة نظرية التبادل، والتفاعلية الرمزية، والنظرية السلوكية، ونظرية اللعب، ونظرية علم إجتماع المسرح "لإفنج جوفمان". وقد أنجزت نظريات هذه المرحلة مهمتين أساسيتين، الأولى، أنها حاولت تناول التفاعلات اليومية والجزئية الصغيرة من خلال فهم معانيها، التي حركت الفاعلين المشاركين فيها، وإستطاعت بلورة هذه التفاعلات على هيئة مجموعة من التعميمات أو القضايا النظرية ذات النطاق المحدود. أما المهمة الثانية فتتحدد بمحاولة هذه النظريات ملئ الفراغ بين معطيات وتفاعلات الواقع التفصيلية والذرية، لتتصاعد بها، من خلال صياغتها على هيئة تعميمات وقضايا. يمكن من خلال تراكمها، وتتصاعد إتساع نطاق قضاياها، أن تلتحم مع قضايا النظريات الشاملة وتتدخل في تفاعل وتشابك معها، بحيث يعتبر ذلك تحركاً بإتجاه النظرية العامة لعلم الاجتماع^(١٨).

وقد إهتمت المرحلة الخامسة، وهي المرحلة التي إنطلقت فيها قوى العولمة لتؤكد على نمط من التفاعل الفكري والواقعي المتناقض، بين قوى تسعى لتأكيد

تماسك وتجانس عالما، وقوى أخرى ترفض هذا التماسك والتجانس بإعتبار أن له مضامينه القهرية. على هذا النحو نستطيع أن نرصد ثلاث أبعاد تحكم التفاعل الحادث في هذه المرحلة. حيث يشير البعد الأول إلى قوى العولمة التي تسعى إلى فرض تجانس عالما على الصعيد الاجتماعي والثقافي، وتأكيد تماسكه على الصعيد الاقتصادي. بحيث نجد أن هذه القوى تتحرك بالنسقية القومية التي تناظر المجتمعات القومية، والتي تناولتها النظريات الاجتماعية للمرحلة الثالثة والرابعة، والارتقاء أو الاتساع بها إلى حيث النسق العالمي. مع ما يتضمن ذلك من تفاعلات جديدة شاملة، يمكن تجريدها لتصبح مقولات في بنية نظرية إجتماعية شاملة، قادرة على وصف وتحليل وتفسير ما يحدث في عالما المعاصر، كما هي قادرة على التنبؤ بمستقبله.

ويشير البعد الثاني إلى أن ثمة قوى مضادة ومقابلة تقاوم هذه الكلية العالمية والقهرية الشاملة، وتسعى إلى تفكيك الهويات والأنساق القومية، والعودة بها إلى منطق المجتمعات المحلية الصغيرة. وإذا كانت الاقطاعات في القرن السادس عشر، هي التي شكلت بداخلها الدولة القومية والمجتمع القومي. فإن الألفية الثالثة، تشهد منذ بدايتها التراجع عن المجتمع القومي، باتجاه إحياء المجتمعات المحلية الصغيرة ثانية. بحيث يبرز هذا التفاعل إمكانية إعادة تشكيل عالما من مجتمعات محلية صغيرة، وفق مرجعيات إثنية متنوعة، دينية وعرقية وإجتماعية وثقافية. تهتم بالتعبير عن الهوية والذات، والتنوع الخلاق في مواجهة التجانس والقهر المفروض من أعلى. وفي نطاق البعد الثالث لهذه المرحلة نجد التأكيد على التفهم وليس الفهم، على المعنى الذاتي، وليس الإدراك الموضوعي، على المفرد وليس المجموع أو الكل. وإذا كانت المرحلة الرابعة قد ركزت جهودها بالبحث أفقيا وفي الاتساع والأطراد، فإننا نجد أن المرحلة الخامسة قد فضلت البحث رأسيا وفي العمق. مؤكدة على المفرد والمعنى. على كل هذه الجبهات تلملم النظرية الاجتماعية عناصرها من جهات عدة، تتحرك بها في اتجاه أمل بناء النظرية الشاملة والواحدة للعلم.

ثالثاً: تعريف علم الاجتماع وتعيين حدوده

فيما يتعلق بتعريف علم الاجتماع، فإننا نجد أنه في مرحلة نشأة وتأسيس علم الاجتماع، فإنه قد طرحت تعريفات عديدة، تسعى في أغلبها إلى تعيين حدود هذا العلم، سواء من حيث تحديد مجال العلم، أو تعريفه بالنظر إلى أهدافه بالنسبة

للمجتمع. إرتباطاً بذلك يعرف علم الاجتماع بإعتباره "العلم الذى يهتم بدراسة الحياة الاجتماعية فى الجماعات والمجتمعات الانسانية. وبذلك فهو علم شديد التعقيد، لأن موضوعه الأساسى يتمثل فى دراسة سلوكنا بإعتبارنا كائنات اجتماعية. إستناداً إلى ذلك يتسع نطاق الدراسة الاجتماعية لعلم الاجتماع ليدور حول تحليل اللقاءات العابرة بين الأفراد فى الشارع من جهة، أو دراسة العمليات الاجتماعية الشاملة كالمنافسة والصراع والتغير من جهة أخرى. وفى تعريف آخر يعرف علم الاجتماع بأنه "العلم المتخصص الذى يهتم بدراسة المجتمعات والجماعات، بهدف التعرف على بناءاتها الأساسية ونظمها المحورية، وما يطرا عليها جميعاً من تغيرات وتحولات". ولإنجاز ذلك يدرس علم الاجتماع عديد من الوحدات الاجتماعية كالبناى الاجتماعى Social Structure، وهو أكبر الوحدات، ثم الأنساق الاجتماعية Social Systems، التى تشكل قطاعات أساسية فى البناى الاجتماعى وتتفرع منه. ثم النظم الاجتماعية Social Institutions، وهى تشكل وحدات فرعية من النسق الاجتماعى، ثم العلاقات الاجتماعية Social Relations Ships، والعمليات الاجتماعية Social Processes والجماعات Groups، والتفاعلات الاجتماعية Social Interactions والتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية Social Organizations، وجميعها وحدات تشكل بنية النظم الاجتماعية^(١٩). بالإضافة إلى ذلك هناك من يعرف "علم الاجتماع بإعتباره العلم الذى يهتم بالدراسة العلمية للعلاقات الاجتماعية التى تقوم بين الناس، وما يترتب عليها من آثار".

كما يعرف "أجبرن ونيموكوف" علم الاجتماع بأنه الدراسة العلمية للحياة الاجتماعية، ويذهبان إلى أن الحياة الاجتماعية تستند إلى التفاعل الذى يؤدى إلى نشأة النظم والتنظيمات الاجتماعية التنظيم الاجتماعى، وتأسيس الثقافة، بإعتبارها صادرة فى جانب منها عن التفاعل الاجتماعى. وما دام علم الاجتماع يدرس هذه العناصر، فإنه يصبح علماً عاماً، يعالج الخصائص المشتركة بين الجماعات والمجتمعات المختلفة". وفى محاولة تحديد طبيعة علم الاجتماع يرى عالم الاجتماع نيترم سروكين "أن علم الاجتماع هو علم عام وخالص فى نفس الوقت، فهو علم عام لأنه يدرس الخصائص العامة للمجتمع والثقافة ككل، وهو علم خاص لأن الموضوعات التى يدرسها تتطلب قيام علم متخصص يدرسها، وهو الأمر الذى أدى إلى نشأة كثير من العلوم الخاصة المتفرعة من علم الاجتماع، والتى تدرس مجالات محددة. كعلم الاجتماع الريفى الذى يدرس الريف ووحدته القرية، وعلم الاجتماع الحضرى الذى يدرس الحضر ووحدته المدنية. وعلم الاجتماع الصناعى

الذى يدرس الظواهر والتنظيمات الصناعية، وعلم إجتماع التنمية الذى يركز إهتمامه على دراسة عمليات التنمية والتحديث. وعلم الاجتماع التربوى الذى يدرس عمليات التربية والتعليم، إضافة إلى علم الاجتماع العائلى الذى يدرس العائلة والقرابة. وعلم الاجتماع الدينى الذى يدرس الدين والعناصر الأساسية المشكّلة له. بالإضافة إلى ذلك يعرف ماكيفر علم الاجتماع "باعتباره العلم الذى يدرس العلاقات الاجتماعية، التى تشكّل نسيج المجتمع". كما يعرف "هارى جونسون" علم الاجتماع بأنه العلم الذى يتناول بالدراسة الجماعات الاجتماعية، من حيث صور أو نماذج تنظيمها الداخلى، والعمليات التى تميل إلى إستمرار أو تغيير هذه الجماعات، كما يدرس العلاقات الاجتماعية المرتبطة بذلك" (٢٠).

رابعاً: تحديد مجال علم الاجتماع

إستناداً إلى جملة التعريفات السابقة، وهى التعريفات التى سعت فى بعض منها باتجاه تعيين حدود علم الاجتماع، وذلك إنطلاقاً من الفناعة بأن لكل علم مجاله، الذى تقع فى نطاقه الأحداث والوقائع التى يقوم بدراستها. فمثلاً نجد أن الماضى هو نطاق أو مجال علم التاريخ الذى يدرس تتابع الأحداث على خريطة الزمن، وما هى العلاقات السببية التى تربط هذه الأحداث ببعضها البعض. وكذلك علم الاقتصاد الذى يتولى دراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة، التى تظهر فى المجتمع، إضافة إلى دراسة عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك المرتبطة بها. وكذلك علم السياسة الذى يدرس النظام السياسى، ايا كانت طبيعته باعتباره مجاله الأساسى. ويحدث نفس الأمر فى العلوم الطبيعية فى علم الكيمياء والأحياء والفلك وغير ذلك من العلوم. وهو ما يعنى ان امتلاك العلم لمجال محدد يعد الشرط الرئيسى لقيام أى علم من العلوم، كما يعد شرطاً أساسياً للاعتراف به.

وفى مجال كل علم من العلوم يمكن ان نميز موضوعات أو ظواهر المجال الرئيسى، وظواهر وموضوعات المجال الثانوى. وهى الظواهر التى تقع على حافة مجال العلم ودائماً ما تكون موضوعاً لأهتمام متداخل بين علمين من العلوم. وعلى سبيل المثال فإننا نجد فى مجال علم الاقتصاد مثلاً موضوعات كفائض القيمة، والتضخم، والمنفعة الحدية، وكلها موضوعات اقتصادية بحتة. بينما موضوع كثافة الاستهلاك يقع على هامش مجال علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، لأن كلاهما يمكن ان يطور وجهة نظر بشأن هذا الموضوع. وأن تكامل وجهتي النظر لو تم أخذهما فى الاعتبار، فإن ذلك يعد شرطاً رئيسياً لتوفير فهم متكامل لكثافة الاستهلاك.

علي هذا النحو يتأكد أن علم الاجتماع له مجاله الخاص به، وهو المجال الذي بذل كثير من الفلاسفة والمفكرين جهودهم المخلصة في تحديد حدوده. فقد حدد أوجست كونت بأنه العلم الذي يدرس المجتمع في حالات استقراره وتغيره. ونتيجة لذلك فقد حدد أوجست كونت المباحث الأساسية لهذا العلم، بإعتبارها تتمثل في "الاستاتيكا الاجتماعية" أو الاستقرار الاجتماعي إضافة إلى "الديناميكا الاجتماعية" أو التطور الاجتماعي. ومن ثم فعلم الاجتماع هو العلم الذي يدرس الظواهر المختلفة المتصلة بالاستقرار أو التطور الاجتماعي. ثم جاء إميل دوركايم ليستكمل تحديد مجال العلم تحديداً دقيقاً من خلال تعريفه لعلم الاجتماع بإعتباره للعلم الذي يدرك الظواهر الاجتماعية. ويمكن القول بأن تحديد مجال علم الاجتماع مازال يخضع للتشكيل والتعديل، إذ نجد النظريات الاجتماعية المختلفة تقدم تحديداً متبايناً لمجال العلم. فتحديد نظرية التبادل يختلف عن التحديد الذي تقدمه التفاعلية الرمزية، وهو بدوره يختلف عن التحديد الذي تقدمه البنائية الوظيفية بإتجاهاتها المختلفة لمجال دراسة علم الاجتماع. غير أننا إذا تأملنا تحديد مختلف النظريات لمجال علم الاجتماع، فسوف نجد أنها تتنظر من زوايا مختلفة لذات الموضوع، ومن ثم فجميعها علي قدر من الصواب مثلما هي علي قدر من الخطأ. وبذلك نستطيع القول بأن الشرط الأول لبناء العلم - وهو وجود مجال يتولي العلم دراسة الموضوعات والظواهر التي تقع في إطاره - متوفر بالنسبة لعلم الاجتماع.

ذلك يعني أن رواد علم الاجتماع قد لعبوا دوراً أساسياً في تحديد مجال العلم، وأكدوا أن هذا المجال يشمل المجتمع بكل ما يحتويه من نظم وظواهر اجتماعية. وبذلك فقد إستوفى علم الاجتماع وجود هذا الشرط أو المكون، أحيانا يكون المجتمع الذي يتناوله علم الاجتماع بالبحث والتحليل، هو المجتمع العام أو للمجتمع المحلي الصغير أو الجماعة. وأحيانا أخرى تكون النظم الاجتماعية أو الظواهر الاجتماعية التي يضمها المجتمع، هي التي تشكل موضوع الدراسة، سواء كانت ظواهر سوية أو منحرفة، إستنادا إلى ذلك نجد أن علماء الاجتماع قد حددوا علم الاجتماع وفقا للأبعاد الأساسية التالية.

١- أن تحديد مجال فاعلية العلم، يعتبر من المهام التي إتجهت إليها الجهود الأساسية التي قام بها الرواد الأول لعلم الاجتماع وهم سان سيمون وأوجست كونت، حيث حددوا مجال العلم من خلال عدة أبعاد أساسية، تشكل في مجموعها نطاق عمل العلم. بداية نجد أن الرواد الأول لعلم الاجتماع يرون أن علم الاجتماع يهتم بالدراسة العلمية للمجتمع، وتحتوي هذه الحقيقة على ثلاثة

أبعاد أساسية، حيث يتمثل البعد الأول في أن علم الاجتماع يسعى إلى الوصول إلى مجموعة الحقائق الأساسية المتصلة بالحياة الاجتماعية. وهي تختلف عن المعرفة العامة المتصلة بمختلف جوانب هذه الحياة، في كونها حقائق قد استوفت الشروط العلمية لإعتبارها حقائق. ويتصل البعد الثاني في أن علم الاجتماع يتبع في دراسته للمجتمع إجراءات علمية، ابتداء من الانطلاق من نظريات معينة، إضافة إلى الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية. التي تيسر دراسة المجتمع بصورة علمية وموضوعية، للوصول إلى حقائق تتضمن درجة عالية من الدقة والثقة. بينما يشير البعد الثالث إلى أنه نظراً لأن حقائق المجتمع متنوعة، فإن علم الاجتماع أسس مجموعة من العلوم الفرعية، التي يتولى كل منها دراسة جانب معين من جوانب المجتمع. فالثقافة يدرسها علم الاجتماع الثقافي، والحقائق السياسية يدرسها علم الاجتماع السياسي، والحقائق الاقتصادية يدرسها علم الاجتماع الاقتصادي. وما يتعلق بالأسرة يدرسه علم الاجتماع العائلي، وما يتعلق بالدين يدرس علم الاجتماع الديني، وما يتعلق بالريف يدرس علم الاجتماع الريفي. وما يتعلق بالحضر يدرس علم الاجتماع الحضري، وما يتعلق بالصناعة يدرس علم الاجتماع الصناعي. وفي هذا السياق نذكر حقيقتين، الأولى أن هناك علاقة بين علم الاجتماع العام والعلوم الاجتماعية الخاصة، يتعلق بمستوى التعميم والتجريد. والثانية أنه إذا برزت ظواهر جديدة في المجتمع، فإننا نجد أن علم الاجتماع يؤسس لها علماً فرعياً يتوفر على دراستها وفهم تفاعلاتها.

٢- بالإضافة إلى ذلك تشير بعض التعريفات السابقة إلى دراسة علم الاجتماع للسلوك الاجتماعي الذي يقوم به البشر في مختلف المجالات الاجتماعية. ويعد السلوك الاجتماعي الجزء الظاهر من الفعل الاجتماعي، الذي يؤديه الإنسان في مختلف المجالات الاجتماعية. ومن الواضح أن هناك إختلاف بين الفعل والسلوك، فالفعل الاجتماعي يشكل كلا بينما السلوك الاجتماعي يشكل جزءاً من الفعل. يتضح من ذلك أننا إذا حللنا بناء الفعل فسوف نجد أنه يتشكل من أربعة مكونات، حيث يتمثل المكون الأول في دوافع الفعل، وهي جزء غير ظاهر بداخل الإنسان، وقد تكون دوافع الفعل ذات طبيعة بيولوجية غريزية، أو نفسية أو اجتماعية. ويتصل المكون الثاني بأهداف الفعل، وهو مكون يدركه الفاعل، ويشارك المجتمع والثقافة العامة الشخص الفاعل في تحديد أهداف الفعل، وتعد أهداف الفعل مكون غير مرئي كذلك. يضاف إلى ذلك قيم

ومعايير الثقافة الضابطة للفعل في مختلف المجالات الاجتماعية، وذلك إلى جانب السلوك، وهو المكون الظاهر من الفعل. وهو السلوك الذي ينطلق بطاقة الدوافع، لتحقيق أهداف محددة، في ظل مجموعة من القواعد التي تنظمه. في هذا الإطار فإننا نجد أن الفعل أو السلوك يشكل الوحدة الأصغر في الوجود الاجتماعي، ومنه تتأسس مختلف التشكيلات الاجتماعية، ولذلك أصبح الفعل أحد الموضوعات الأساسية لدراسة علم الاجتماع.

٣- أن علم الاجتماع يهتم بدراسة مختلف التجمعات الاجتماعية، وهي التجمعات التي تتباين من حيث حجمها، أو من حيث طبيعتها أو مستوى تجريبها. بداية فإننا نعرف التجمع أيا كان مستواه ونوعه، باعتباره مجموعة من الأفراد الذين تسود بينهم علاقات اجتماعية، ويقع بينهم تفاعل اجتماعي، وتحكمهم منظومات قيم اجتماعية محددة. استنادا إلى هذا التحديد تختلف التجمعات عن بعضها البعض من حيث الحجم، فهناك الجماعات الصغيرة كجماعة الأسرة أو جماعة الأصدقاء أو جماعة الفصل الدراسي. يضاف إلى ذلك الجماعات الوسيطة الحجم، كجماعة الطبقة الاجتماعية وسكان المجتمع الريفي، أو سكان القرية، وسكان المجتمع الحضري أو سكان المدينة. إلى جانب ذلك المجتمع بكامله باعتباره الجماعة أو التجمع الأعلى أو المجتمع القومي. وفي العادة نجد أن العناصر الأساسية للجماعة الصغيرة، هي ذاتها عناصر بناء التجمعات الوسيطة أو الأعلى، وأن كانت على مستوى أعلى من الحجم والفاعلية والتعقيد.

بالإضافة إلى ذلك تختلف التجمعات أو الجماعات من حيث طبيعتها، حيث نجد السياقات الاجتماعية البدوية، والريفية والحضرية والساحلية، ولكل منها طبيعته وخصائصه الأساسية، التي تتعلق بثقافته ونظمته الأساسية وطبيعته أو نمط الشخصية في إطاره. بالإضافة إلى أن هناك التجمعات الطبقة كالتبقة العليا، والوسطى والدنيا، ولكل طبقة طبيعتها وخصائصها، ونمط الشخصية فيها، يضاف إلى ذلك نمط ثالث من التجمعات التي تختلف من حيث طبيعتها وخصائصها كذلك، كالتجمعات العائلية أو التجمعات الاقتصادية، إضافة إلى التجمعات السياسية. وكما أشرت نجد أن لكل تجمع طبيعته وخصائصه كذلك، كما تتباين التجمعات من حيث مستوى التجريد، فهناك التجمعات الواقعية التي نشاهدها ونلاحظها من خلال العلاقات والتفاعلات اليومية. في مقابل التجمعات المجردة عن هذه الجماعات أو التجمعات الواقعية والتي

تشكلها على هيئة نماذج أو أبنية. وإذا كان التجمع الواقعي يتحدد في الزمان والمكان، فإن التجمع المجرد غير محدد الزمان والمكان، ولذلك نطلق على التجمع المجرد بالنموذج. أي نموذج المجتمع البدوي، أو نموذج المجتمع الريفي أو الحضري، وهي نماذج تحدد طبيعة هذا التجمع أو ذاك من حيث طبيعته وخصائصه، دون الارتباط بمقولات الزمان والمكان. يضاف إلى ذلك التجمعات الافتراضية التي تظهر عبر شبكة المعلومات الدولية "النت" حيث نلاحظ تجمعات تتشكل حول موضوعات محددة وإن كانت محررة من قيود الزمان والمكان.

٤- إلى جانب ذلك تشير التعريفات السابقة أيضا إلى مكون أو عنصر متفق عليه ويتعلق بحالة التجمع، حيث نجد أن أي تجمع يخضع لإحدى حالتين. الحالة الأولى هي حالة الاستقرار الاجتماعي، والحالة الثانية هي حالة التغير أو التحول الاجتماعي. في الحالة الأولى - الاستقرار الاجتماعي - يتميز بناء المجتمع بالاستقرار الاجتماعي، الذي يعنى في هذه الحالة إستقرار التفاعلات الاجتماعية داخل التجمع. وهو الاستقرار الذي يستند إلى بعدين أساسيين، الأول ثبات حجم العناصر التي تشكل بناء الجماعة أو التجمع. فإذا زاد حجم أي من العناصر فإنه يؤدي إلى إهتزاز التوازن والاستقرار الاجتماعي للتجمع. والثاني ثبات العلاقات الاجتماعية وإستقرار التبادلات الوظيفية بين عناصر التجمع، بحيث أنه إذا إختلفت هذه التبادلات الوظيفية بين عناصر بناء المجتمع، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إنهيار الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وربما إنتشار الصراع.

ويعد الاستقرار الاجتماعي جانب له أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع، حيث يؤدي الاستقرار إلى إنجاز بعض العمليات الاجتماعية، اللازمة لاستمرار الوجود الاجتماعي للتجمع أو المجتمع، كالقيام بعملية التنشئة الاجتماعية. أي تنشئة الأبناء حسب ثقافة المجتمع وقيمة الأساسية، وفي هذا الإطار فإن التجمع أيا كان مستواه يحافظ على التراث الثقافي للمجتمع. إضافة إلى اسهام الاستقرار الاجتماعي في إنجاز عمليات أخرى عديدة، كعملية التعاون في أي مجال من المجالات العائلية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. إضافة إلى عمليات التمثل والتكيف، بحيث تؤدي هذه للعمليات إلى تراكم الثقة الاجتماعية داخل التجمع أو المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك توجد حالة التغير أو التحول الاجتماعي. وهي الحالة

التي تشير إلى تحرك الجماعة أو التجمع أو المجتمع إلى تغيير بعض جوانبه. باعتبار أن ذلك أحد الحلول التي يعمل التجمع من خلالها، حتى يتمكن من مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تظهر على ساحة في أى مجال من المجالات الاجتماعية. بحيث يعنى ذلك أن ظهور المشكلة في التجمع أثناء حالة الاستقرار الاجتماعى، بحيث يعد ذلك تغيراً وحالة جديدة، بالنسبة للحالة السابقة على ظهور المشكلة. وأن الحلول التي تقدم لهذه المشكلة تتطلب في بعض الأحيان تغييراً في بعض جوانب بناء المجتمع. ولذلك نجد أن التغير الاجتماعى أو التحول الاجتماعى لازم للمجتمع كما أن الاستقرار لازم له. فإذا تأملنا حالة التغير الاجتماعى التي تشكل أحد جوانب المجتمع، فسوف نواجه بحقيقتين، الأولى أن التغير الاجتماعى يضم نمطين من التغير. الأول التغير التدريجى، وفي إطاره يقوم المجتمع بحل المشكلات التي قد تظهر بإجراء تغييرات محدودة وتدرجية حتى يسهم في حل المشكلة. والثانى التغير الجذرى أو الشامل، وهو التغير الذى يحدث إذا لم يقدم المجتمع حلولاً للمشكلات التي قد تظهر تبعاً على ساحتها، ومن ثم يؤدي تراكمها إلى توليد ضغوط تتراكم، حتى تدفع المجتمع أو التجمع إلى ضرورة إجراء تغييرات جذرية وشاملة. يقدم من خلالها حلولاً لكل المشكلات، التي لها وجودها الضاغط على بنيته، لذلك نجد أن التغير الاجتماعى لازم للمجتمع لزومية الاستقرار الاجتماعى.

٥- وتشكل نوعية الحياة في المجتمع أحد المكونات أو العناصر الأساسية التي وردت في التعريفات السابقة، وفي هذا الإطار يعتبر مبحث نوعية الحياة من المباحث الأساسية التي يهتم بها علم الاجتماع. ويقصد بنوعية الحياة، جملة الأساليب التي يتبعها البشر لتأمين وجودهم الملائم، ونقصد بالوجود الملائم، الحالة التي يتحقق فيها إشباع الحاجات الأساسية للبشر في المجتمع. على هذا النحو تحتوى نوعية الحياة على عدد من العناصر الأساسية، أولها الموارد الاقتصادية، التي تستغل إستغلالاً ملائماً، والتي يوجه إنتاجها لإشباع الحاجات الأساسية لسكان المجتمع أو التجمع. بالإضافة إلى الموارد الثقافية، التي تتضمن منظومات القيم والثقافة التي تضبط تفاعل البشر نحو بعضهم البعض، وتؤكد على قيم التسامح بينهم. يضاف إلى ذلك منظومة القيم الثقافية التي توجه سلوكيات البشر للمشاركة التطوعية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بهدف النهوض بالمجتمع. بحيث تتضمن هذه القيم،

منظومة القيم التي تتصل بتحقيق العدل الاجتماعي، والتسامح، والثقة المتبادلة بين عناصر أو أفراد المجتمع. إلى جانب ذلك تتضمن نوعية الحياة الأهداف التي تسعى الجماعة إلى تحقيقها، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع. على هذا النحو تعتبر نوعية الحياة في المجتمع، هي الأطار الشامل الذي يتحرك في نطاقه البشر، يشبعون حاجاتهم، ويحافظون على وسائل وشروط استمرارهم. بما في ذلك تطوير الأهداف المستقبلية، التي يساعد تحقيقها في الارتقاء بوجودهم وأوضاعهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

إرتباطاً بذلك تختلف نوعية الحياة التي يقودها البشر في المجتمع بالنظر إلى عدة متغيرات، حيث يتمثل المتغير الأول في طبيعة السياق الاجتماعي، فنوعية الحياة في المجتمع الريفي تختلف عن نوعية الحياة في السياق الحضري أو البدوي. ويتمثل المتغير الثاني في خصائص البشر الذين يقودون نوعية الحياة، من حيث مستوى التعليم، والمهنة والمستوى الاجتماعي الاقتصادي، حيث نجد أن لهذه الخصائص علاقة بمستوى ونوعية سلوكيات البشر وحاجاتهم التي تتطلب إشباعاً. بينما يتصل المتغير الثالث بمستوى التحديث الذي وصل إليه المجتمع، فنوعية الحياة في السياق الريفي التقليدي، تختلف عن نوعية الحياة في السياق الحضري، ونوعية الحياة في المجتمعات المتخلفة تختلف عن نوعية الحياة في المجتمعات المتقدمة.

خامساً: خصائص الظاهرة الاجتماعية

تعتبر الظاهرة الاجتماعية أيًا كان نطاقها وطبيعتها، أحد المكونات الرئيسية للمجتمع، ومن ثم أحد المجالات الأساسية التي ينبغي أن يهتم بها علم الاجتماع. ويشير تأمل الحقيقة أو الظاهرة الاجتماعية إلى تمييزها بعدة خصائص أساسية، نعرض لبعض منها في الصفحات التالية، غير أننا قبل أن نعرض لها نؤكد على ملاحظتين أساسيتين. حيث تتمثل الملاحظة الأولى، في أن بعض من الخصائص تشترك فيها الظواهر الاجتماعية مع الظواهر الطبيعية، وذلك يرجع إلى أن تحديد الرواد الأول لمجال علم الاجتماع للظواهر الاجتماعية تحقق تحت تأثير تحديد العلوم الطبيعية لمجالها وظواهرها، بحيث إنتقل هذا التحديد إلى مجال علم الاجتماع، أو على الأقل أثر على تعيين طبيعة الظواهر الاجتماعية. بينما تشير الملاحظة الثانية إلى أن الظواهر الاجتماعية، حينما تتوفر لها خصائصها التي سوف نعرض لها لفترة طويلة من الزمن، فإننا نتحول إلى نظم اجتماعية. على هذا

النحو فإن ما يميز الظواهر الاجتماعية عن النظم الاجتماعية، هو استمرارها التاريخي، وتحولها إلى مكون محوري في بناء المجتمع. وإستناداً إلى ذلك فإننا نعرض فيما يلي لخصائص الواقعة أو الظاهرة الاجتماعية.

١- ففيمما يتعلق بمصدر تشكل الحقيقة أو الظاهرة الاجتماعية، ثار نقاش حول طبيعة العلاقة بين الظاهرة أو الدافعة الاجتماعية بين الإنسان الفرد كحقيقة جزئية من ناحية وبين ذات الظواهر وبين المجتمع كحقيقة كلية شاملة. هل البشر هم الذين يشكلوا نقطة البدء - بتجمعهم - لنشأة الحقيقة الاجتماعية، ومن ثم فهم الذين يؤسسونها، وأنهم يفعلون ذلك بتلقائية وعلي غير وعي منهم. في مواجهة ذلك هناك من يؤكد أن الفرد ليس سوى تكوين بيولوجي، والإنسان بشخصيته وبالمعنى الذي نراه به، وتعامل معه إنما تأسيس اجتماعي، وأن البعد الاجتماعي إلى جانب البعد الذاتي موجود في داخل الإنسان منذ الولادة، وأنه نظراً لأن حالة الاجتماع لها أسبقيتها وسموها على التكوينات البيولوجية والذاتية، فإننا نجد أن الإنسان، يسعى إستناداً إلى طبيعته الاجتماعية بالأساس، إلى المشاركة مع الآخرين في تأسيس ما هو اجتماعي، أي تأسيس الظواهر الاجتماعية التي تنتج عن تفاعل البشر مع بعضهم البعض في المجتمع^(٢١).

ويرتبط بذلك أن الظاهرة الاجتماعية ليست كالحقيقة الطبيعية منفصلة عن الفاعل وأفكاره، وإذ أكدت دراسات عديدة وجود علاقة متبادلة بين الظاهرة الاجتماعية والفاعل الذي أسسها أو الذي أسسته. وأن الظاهرة الاجتماعية لا تتوقف عن الوجود إذا أمسك بعض البشر عن الاعتقاد في وجودها أو لم يشاركوا فيها. ذلك لأن البشر يعجزون عن الإمساك بوجود الحقيقة الاجتماعية طالما أنها موجودة. وذلك يرجع إلى أن جزءاً من الحقيقة الاجتماعية يتمثل في مجموعة الأفكار التي تسربت إلى بنية شخصيات البشر، وتتعلق بها^(٢٢). وقد نشأت فيما يتعلق بهذه الخاصية مواقف خلافية داخل النظرية العامة لعلم الاجتماع، في إطار مناقشة المداخل الفردية والاجتماعية للحقيقة الاجتماعية. حيث يبرز التطرف فيما يتعلق بهذه الخاصية بين مواقف كل من دوركيم، وفيرر والسلوكيين.

ويتصل بمصدر تشكل الظاهرة الاجتماعية، تحديد مصدر خصائصها، وهل يشكل المجتمع مصدراً لها، أم أن الأفراد هم الذين يتولون إبداع هذه الخصائص. في إطار ذلك نجد موقفين متباينين، إذ يذهب فريق إلى أن الظاهرة الاجتماعية تشتق خصائصها من خلال الأبنية الاجتماعية الأشمل،

التي تشكل الظاهرة جزءا منها. وذلك يرجع إلى أن الكيانات الاجتماعية - المجتمعات، التنظيمات، الأسر - هي عبارة عن بناءات تتشكل من العلاقات بين العناصر المكونة لها، غير أن كثيرا من خصائص هذه العناصر لا يمكن فهمها منعزلة عن المشاركة في الكل الذي يحتويها. فالأنساق السياسية تتكون من القادة، والأتباع والأحزاب والمشرعين وما إلى ذلك، غير أنه لا يمكن أن توجد أي من هذه العناصر بخصائصها خارج الأنساق السياسية^(٢٣). في مواجهة ذلك نجد موقفا آخر يؤكد أن الكليات تكتسب خصائصها من العناصر المشكلة لها. تأكيداً لذلك أننا إذا نظرنا إلى الأبنية الاجتماعية، فسوف نجد أنها تتكون من مجموعة الأدوار والمكانات التي تشغل وتتجز بواسطة البشر الأفراد، أو مجموعاتهم. ومن ثم فمن الصعب إدراك هذه الأبنية الاجتماعية بدون إدراك الأفراد في مكانتهم الاجتماعية أو وهم يؤدون أدوارهم الاجتماعية، في مقابل أن المكانات الاجتماعية للبشر لا يمكن إدراكها بدون أدراك الأبنية الاجتماعية التي تحتويها. وذلك يرجع إلى أن الظواهر الاجتماعية إلى حد كبير، هي نتاج عقلي. ولا يعني ذلك أن خصائص المجتمع تتبثق بصورة مباشرة عن السلوكيات والأفكار الفردية، وإنما هي نتج من خلال التفاعل الاجتماعي، حيث تتشكل خصائص جديدة غير خصائص المشاركين في التفاعل^(٢٤). وقد تباينت مواقف النظرية الاجتماعية فيما يتعلق بخصائص كل من الكل والجزء، وما هو مصدر اكتساب كل منهما لخصائصه، حيث ظل ذلك موقفاً خلافياً مستمراً، لم تحسمه النظرية العامة لعلم الاجتماع.

٢- كما تتميز بها الظاهرة الاجتماعية في تميزها بالاستمرارية والثبات، فجميع ظواهر الكون في تغير دائم، غير أن هذا التغير لا يحدث على شكل قفزات مفاجئة أو أحداث عرضية عشوائية ولكنه يتبع نظاماً ثابتاً نسبياً^(٢٥). وبرغم ذلك فقد نشأ خلاف حول هذه الخاصية أيضاً، يتعلق بالحالة الأساسية للوجود الاجتماعي هل هي الثبات أم التغير أم التوازن المتحرك على ما يذهب بارسونز مثلاً.

٣- من خواص الظاهرة أو الحقيقة الاجتماعية ذات وجهين متقابلين عادة، حيث نجد الصراع في مواجهة التكامل كوجهين متضادين. وهناك بأس من مجرد جمع هذه الجوانب في إطار نظري واحد، وهو ما يعني ترك اختيار زاوية

إدراك الحقيقة الاجتماعية وفقاً لمرجعية الباحث وطبيعة تدريبه الأكاديمي^(٢٦). وهي ملاحظة قد نختلف معها لأن الخبرة بالظاهرة أو الحقيقة الاجتماعية تشير إلى أنها لا يمكن أن تكون منقسمة على ذاتها وإنما هي تبدو كذلك بالنظر إلى تصور نظري معين، وهو بطبيعته إدراك جزئي لها. وفي هذا الصدد يؤكد فيبر، على أننا قد نتبلن بشأن حقيقة ما لاختلاف الزاوية التي نقرب من خلالها لأدراكها، وهي بالطبع مسألة يحكمها الإطار النظري للباحث. ويمكن أن تعزى هذه المواقف الخلافية بشأن خصائص الظاهرة الاجتماعية إلى ثلاثة عوامل أساسية.

حيث يتمثل العامل الأول في طبيعة التصورات التي تضمنتها مختلف النماذج النظرية بشأن الحقيقة الاجتماعية، وهي تصورات ورثتها عن الأطر الفلسفية والاتجاهات النظرية السابقة. بينما يشير العامل الثاني إلى اختلاف منطق تناول الحقيقة الواقعية بالنظر إلى سائر المواقف النظرية. فبينما استعانت الوضعية بمنطق العلوم الطبيعية في تناول العلمى للظواهر الاجتماعية، ومن ثم كانت أميل - أى الوضعية - إلى تناول العناصر والتركيز على الرؤية الجزئية للحقيقة، إرتبطت المثالية بالتناول الكلي والتحليلي للحقيقة موضع الدراسة. في حين يؤكد العامل الثالث على أن تخلف البحث الاجتماعي بأسسه الموضوعية أعاق، الاتفاق حول الخصائص الأساسية للحقيقة الاجتماعية حيث لم يتم إجراء البحوث حول الموضوعات الخلافية، بحيث يساعد البحث بشأنها في حسم هذه القضايا لصالح إكتمال نسق التفكير العلمي وتطوره.

٤- بالإضافة إلى ذلك أننا إذا تأملنا الظاهرة الاجتماعية - حسبما يذهب دوركيم - فسوف نجد أنها إما ظاهرة سوية، كظاهرة الزواج أو ظاهرة تعاون الأفراد للإرتقاء بأوضاع المجتمع المحلي. أو ظاهرة تزايد التنين في المجتمع في أوقات الأزمات، أو ظاهرة عمق إنتماء البشر وإرتباطهم بمجتمعهم في أوقات الأزمات. حيث تظهر في المجتمع الإنسانى السوى والسليم، عديداً من الظواهر الاجتماعية السوية التى تسهم إيجابياً فى إستقرار وإستمرار بقاء المجتمع، وهى بذلك ذات وظائف إيجابية فى بناء المجتمع. إلى جانب ذلك يحتوى المجتمع على بعض الظواهر الاجتماعية المنحرفة كذلك، مثال على ذلك الظواهر الإجرامية والانحرافية المختلفة، كظاهرة قتل الأبناء، أو ظاهرة

تعاطى المخدرات، أو ظواهر القتل والسرقة. وبرغم أن هذه الظواهر منحرفة إلا أنها توجد وتنتشر في بعض المجتمعات، لأن للظاهرة الاجتماعية المنحرفة وظيفة في بناء المجتمع، ومن ثم فهي ضرورية بالنسبة لاستمراره. إذ يعد وجود الظواهر الاجتماعية المنحرفة جرس إنذار، لوجود خلل في بناء المجتمع ينبغي البحث عنه لإصلاحه. فإذا إنتشرت المخدرات بين الشباب في مجتمع معين، فإن ذلك يعنى ضعف عملية التنشئة الاجتماعية للشباب، مما جعلهم فريسة سهلة للاستهواء والمشاركة في تعاطى المخدرات. كذلك يشير إلى أن هؤلاء الشباب يعانون من هموم يومية عديدة، تشكل ضغوطاً عليهم، إقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، وهم يهربون من هذه الضغوط بتعاطى المخدرات. وإنتشار العنف في الحياة الأسرية مثل قتل الأزواج أو قتل الزوجات أو قتل الأبناء بعد تنبئها يعنى أن الحياة الأسرية في خطر، وأن أبنية الأسر أصبحت ضعيفة، بحيث لم تعد تتحمل الضغوط المفروضة عليها. وإنتشار القتل بالأكرام في مجتمع معين، يعنى أن هذا المجتمع يعاني من ظروف إقتصادية صعبة، يعاني منها الأفراد في المجتمع، الأمر الذى يدفعهم إلى هذه السلوكيات الخسنة. إضافة إلى ذلك فإنه مثلما تنبئ الظواهر الاجتماعية المنحرفة إلى وجود خلل في بناء المجتمع ينبغي إصلاحه، فإن عقاب مرتكبى هذه الظواهر الإجرامية، من شأنه أن يقوى البناء القانونى والعقابى ويؤكد فاعليته.

٥- بالإضافة إلى ذلك تتميز الظاهرة الاجتماعية تتميز بالعمومية بمعنى أنها عامة بين افراد المجتمع، وهى عامة لأنها إجتماعية، وتعنى هذه العمومية أن الأفراد في مجتمع أوجماعه معينة من الضروري أن يشاركوا في الظواهر الاجتماعية السائدة في مجتمعهم. طالما أنها ظواهر سوية، وليس من الضروري أن تعنى هذه العمومية مشاركة كل أفراد المجتمع في الظاهرة الاجتماعية، ولكن النسبة الغالبة منهم. فمثلاً من المتوقع أن يتجه غالبية الشباب إلى الزواج، وإن كان البعض منهم قد يمتنع عن الزواج وتشكيل أسرة. وعلى هذا النحو فإننا نجد أن للعمومية مستويات، فهناك بعض الظواهر العامة التي تنتشر بين فئات معينة كإنتشار تناول الأكلات السريعة بين فئة الشباب مثلاً، وهو ما يعنى أن عمومية الظاهرة تقتصر هنا على فئة الشباب. أو أن تكون هذه العمومية على مستوى المجتمع، بمعنى أن نسبة غالبية في المجتمع تشارك في هذه الظاهرة.

٦- وتشكل أسبقية الظاهرة الاجتماعية على وجود الفرد الخاصية الثانية المميزة لهذه الظاهرة، وتعني أسبقية الظاهرة الاجتماعية أنها لكونها مرتبطة ببناء المجتمع، فهي سابقة على وجود الأفراد. فوجود ظاهرة الزواج سابق على وجود الأفراد، إذ يولد الأفراد، ليجدوا أن ظاهرة الزواج موجودة في المجتمع. وأن الأفراد يستوعبون عناصر الظاهرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وبعد أن يكبروا، فإنهم يتعرفون على أبعاد ومعالم الظاهرة بصورة أعمق من المجتمع، حتى إذا بلغوا عمر المشاركة في الظاهرة، فإنهم يشاركون فيها عادة. فالمجتمع والظواهر الاجتماعية القائمة فيه، سابق على وجود الأفراد، فإذا ولد الأفراد في إطاره، فإنه يعمل باتجاه تنشئتهم وتدريبهم على المشاركة في مختلف الظواهر الاجتماعية.

٧- وتتمثل الخاصية الثالثة للظاهرة الاجتماعية في كونها ذات طبيعة تلقائية، وهو ما يعني أن مختلف الظواهر الاجتماعية نشأت في الأصل لتلبية إحتياجات اجتماعية ملحة، ونتيجة لذلك لا تمتلك الظاهرة الاجتماعية أو النظام الاجتماعي بداية فردية محددة. إذ يرى دوركيم أنه إذا كان المجتمع يتشكل من مجموعة من الأفراد، فإن تفاعلهم وترابطهم يؤدي تلقائياً، إلى نشأة مجموعة من الظواهر الاجتماعية. وإستناداً إلى ذلك نجد أن تلقائية الظاهرة الاجتماعية، تعد نتيجة أو وظيفة لبعدين، الأول وجود حاجة اجتماعية لدى الجماعة أو المجتمع، تتولى مضامين الظاهرة الاجتماعية أو النظام الاجتماعي إشباعها. والثاني أن الظاهرة الاجتماعية تظهر عادة من خلال التفاعل الاجتماعي لأفراد المجتمع. بحيث تصبح الظاهرة الاجتماعية حينئذ، معبرة عن تفاعل وإمتزاج آراء الأفراد ووجهات نظرهم، وليست معبرة عن رغبات الأفراد أو ميولهم الفردية. في هذا الإطار يوضح إميل دوركيم أنه إذا كان المجتمع يتكون من مجموعة من الأفراد كعناصر أساسية له، فإن ترابطهم يؤدي إلى ظهور ظواهر عديدة. ومن الواضح أن نشأة وخصائص هذه الظواهر الجديدة لا يكمن أساسها في العناصر المشكلة لها، وإنما في كلية Totality المجتمع الذي تشكل بإتحادهم، هذه الكلية تكون عادة مفسرة للظواهر التي تنشأ في إطارها. وأن ظواهرها، أي ظواهر المجتمع تختلف عن ما هو كائن في العقول الفردية، وبذلك نجد أن هذه الظواهر ترجع أساساً إلى المجتمع، وليس إلى أعضائه المكونين له^(٢٧). وفي موضع آخر يؤكد أن الفرد والمجتمع كائنات من طبيعة مختلفة إلا أنها ليست متناقضة، لأن الفرد

لا يستطيع أن يمارس طبيعته، إلا إذا كان متضمنا في مجتمع^(٢٨). كما تعنى التلقائية أيضا أننا لا نستطيع أن نحدد تاريخا معيناً لنشأة الظاهرة الاجتماعية، فمن المستحيل مثلاً أن نحدد مثلاً تاريخ نشأة ظاهرة أو نظام الزواج، وما هو الفرد الذى ابتكر هذا النظام. كذلك لا نستطيع أن نحدد تاريخاً أول شخص ابتدع تعاطى المخدرات للهروب من المشكلات والهموم، كما لا نستطيع تحديد التاريخ الذى بدأت منه هذه الظاهرة المنحرفة.

٨- وتعد خاصية الخارجية Exteriority من الخواص المميزة أيضا للظاهرة الاجتماعية، وتعنى خاصية الخارجية أن الفرد يولد فى مجتمع له استمراره، وله بناؤه وتنظيمه المحدد، ومن ثم فله تأثيره على شخصية الفرد. فوجود المجتمع السابق على الفرد، يعنى أنه خارج عنه، كما تعنى الخارجية من ناحية ثانية أن كل فرد فى المجتمع ليس إلا عنصراً محدوداً فى شبكة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التى تشكل المجتمع، وأن غالبية وجود هذه الشبكة والتفاعلات توجد خارج الفرد. ذلك إلى جانب أن هذه العلاقات والتفاعلات ليست من إبداع أفراد المجتمع، وإن كانت تتشكل من التفاعلات العديدة التى تقع بين الأفراد، ولذلك فهذه العلاقات والتفاعلات موجودة وإن لم نشارك فيها^(٢٩). ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال أن المجتمع يمكن أن يوجد بعيداً عن كل الأفراد وخارج عنهم، بل يعنى ذلك أن المجتمع وإن وجد خارج الأفراد ومستقلاً عنهم، إلا أن المجتمع يتسرب إلى شخصياتهم، وبذلك يحتوى الأفراد على البعد الاجتماعى بداخلهم. ذلك يعنى أن المجتمع لا يكتفى أن تكون طبيعته خارجة عن ذواتنا الفردية، ولكنه - أى المجتمع - يعبر عن نفسه من خلالنا. فهو خارجنا، إلا أنه يحتوينا Envelop us ومن ثم فهو يعبر عن طبيعتنا ونحن ممتزجون به. ومثلما يحصل الكائن العضوى الفيزيقي على غذائه من خارجه، فإننا نجد الإنسان، بإعتباره كائن عضوى عاقل، يحصل على الأفكار والعواطف وأنماط الممارسات من المجتمع^(٣٠). ويرى دوركيم أنه لأن المجتمع يوجد خارج الأفراد، وأن له وجوده المستقل ونشأته المستقلة، فإنه - أى دوركيم - ينزع عن الأفراد شرف تأسيس النظام الاجتماعى، أى المجتمع. بحيث يفسر ذلك وجود بعض الظواهر أو أنماط السلوك، التى يصعب تفسيرها على المستوى الفردى، بل يمكن تفسيرها على مستوى المجتمع. ويضرب دوركيم مثلاً على ذلك بالانتحار الذى يلته الإنسان الفرد لينهى وجوده، حيث لا يمكن فهم هذه الظاهرة على المستوى الفردى، ولكن

يمكن فهمها بالنظر إلى أسباب تكمن في بنية المجتمع. ولتوضيح ذلك يذهب دوركيم إلى وجود قوة جمعية في المجتمع ذات طاقة قوية، تدفع أفراد المجتمع - في بعض الظروف - إلى نوع من إنهاء وجود الذات. وبذلك فإن أفعال التضحية إلى حد الاستشهاد قد تعبر عن المزاج الشخصي من الناحية الظاهرية، غير أنها تتصل في الحقيقة بوجود إحتياجات حقيقية أشمل من الأفراد وهي المجتمع والأوضاع التي تسوده^(٣١). تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا وجود المجتمع من حولنا، فسوف نجد أنه قائم خارجنا، يتجلى هذا الوجود الخارجى للمجتمع أن كل ظواهره ونظمته تقع في كل لحظه ونحن لا نشارك فيها، وهو ما يشهد على وجودها المستقل عنا. فالمجتمع يقع فيه زواج وطلاق وقتل، جميعها ظواهر إجتماعية تقع سلوكياتها في كل لحظة، حسب قواعد وقوانين إجتماعية بعيدة عنا، ودون أن نشارك فيها.

٩- ويشكل الالتزام والقهر Constraint من الخواص البارزة المميزة للظاهرة الإجتماعية، وتلعب هذه الخاصية دورها البارز في إستمرار المجتمع بنظمه وحياته وتفاعلاته الإجتماعية. ويرى دوركيم أن كل مجتمع يضم أنماط من السلوكيات، التي يلتزم بإنجازها أفراد المجتمع. هذه الأنماط من السلوكيات يؤسسها المجتمع، وتشكل جزءاً من حزمة الواجبات الأخلاقية التي يلتزم بها الأفراد تجاه المجتمع وتجاه بعضهم البعض. وفي بعض الأحيان قد يخرج الفرد على هذه الالتزامات، إلا أنه يواجه حتماً بمقاومتها. وبينما يتمكن الفرد من تجاوزها، إلا أن هذه الالتزامات تشعره بقوتها الملزمة من خلال المقاومة التي تبديها في مواجهته^(٣٢). ويتضح ذلك بدرجة أوضح في حالة الالتزامات الشرعية، التي يدعم تنفيذها والالتزام بها، حزمة كاملة من الوسائل القهرية كالشرطة والمحاكم. إلى جانب ذلك توجد كثير من الجزاءات أو العقوبات الأخرى التي تعيد تأكيد الوفاء بهذه الالتزامات^(٣٣).

ويؤكد دوركيم صراحة على أن التكيف مع هذه الالتزامات والوفاء بها قد لا يستند إلى الخوف من العقاب في حالة عدم الوفاء بها. ففي معظم الظروف، يوافق الأفراد على مشروعية هذه الالتزامات، ومن ثم نجدهم لا يشعرون بطبيعتها الملزمة عن وعى. فحينما أتوافق مع متطلبات هذه الالتزامات من كل قلبى، فإن الإلزام أو القهر المتضمن فيها يكون شعورى به طفيفاً، وقد لا أشعر أبداً بهذا القهر. لأنه ليس ضرورياً ما دمت لم أخالف قواعد الظاهرة الإجتماعية أو النظام الإجتماعى، غير أن الظاهرة الإجتماعية

تؤكد التزام بها حينما أحاول مقاومتها^(٣٤). ويشير دوركيم إلى أن للقهر أو الإكراه الفيزيقي هام بالنسبة للحياة الاجتماعية، فهو لا يرى فيه سوى تعبير قوى وواضح لحقيقة بداخلنا عميقة الجذور، هي إنعكاس للطبيعة المثالية للسلوك الذي تتطلبه الظاهرة الاجتماعية، والذي تدعمه بواسطة سلطتها الأخلاقية Moral Authonty^(٣٥).

١٠- وتعد الجانبية من الخواص الهامة للظاهرة الاجتماعية. وإذا كانت الظاهرة الاجتماعية تتشكل من مجموعة الأفكار والسلوكيات على نحو ما أشرت. فإننا بحكم طبيعتنا الاجتماعية، وإستناداً إلى أن الإنسان حيوان إجتماعي بطبعة، نميل ونحب أن نفكر ونتصرف ونسلك حسبما تمليه الظاهرة الاجتماعية علينا. وذلك يرجع إلى بعدين الأول أن السلوك وفقاً لما تمليه الظاهرة الاجتماعية والنظام الإجتماعي، أيسر كثيراً من إبداع سلوكيات جديدة لإنجاز الأمور. فمن السهل علينا مثلاً أن نتبع نفس التقاليد التي يتبعها الآخرون من أجل الزواج، بدلاً من عناء التفكير في أبداع أساليب جديدة غير مأمونة العواقب أو النتائج. ففي إتباع ما يفعله الناس فيما يتعلق بموضوع معين تيسير في التكلفة النفسية والاجتماعية والإقتصادية، حقيقة أن بعض الأفراد قد يقوموا بتعديلات طفيفة "كتزيين سيارة العروس بطريقة معينة". أو القيام بزفة العروس بطريقة معينة، أو عقد حفلة الزواج في الشارع أو في نادى أو في فندق محترم. غير أن إبداع الأساليب الجديدة عادة ما يكون طفيفاً لا يلمس العناصر الأساسية أو الجوهرية، الخاصة بالزواج أو بالطقوس الإحتفالية الممهدة له. ويتمثل البعد الثانى أن الخروج على إملاءات الظاهرة الاجتماعية قد لا يلقى قبول الآخرين إن لم يواجه بالمقاومة. وفي المقاومة عنت وتكلفة نفسية واجتماعية، ولذلك يفضل البشر أن يتبعوا السلوكيات التي تفرضها الظواهر الاجتماعية. وينجذبون إلى طاعتها، لأن ذلك أيسر ولأنه يشعرنا بالسعادة نتيجة للقبول والمباركة الاجتماعية التي نحصل عليها.

١١- وتشكل خاصية الترابط خاصية مميزة للظواهر الاجتماعية وهي خاصية مشتقة من ترابط ظواهر الكون ومكوناته، حيث يعتبر ترابط ظواهر الكون من الخواص الأساسية المميزة للظواهر الطبيعية، ومن بينها الظواهر الاجتماعية، ذلك لأن الكون في ثباته واستمراره لا يخضع للعشوائية أو الصدفة. وإنما يخضع لقوانين دقيقة ينتظم بالنظر إليها، وهي مقولة تمت استعارتها عن العلوم الطبيعية، إبان نشأة علم الاجتماع. وتشكل هذه الخاصية

موضع اتفاق بين مختلف الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع، تستوى في ذلك الوضعية أو المادية الجدلية. حيث يدعم كلاهما الترابط الذي يدعمه وجود علاقات سببية بين أطرافه. بيد أن الخلاف الرئيسي فيما يتعلق بهذه الخاصية يدور حول طبيعة واتجاه السببية أساساً.

ونحن ندرك هنا الترابط على ثلاثة مستويات. المستوى الأول الترابط في بنية الظاهرة الاجتماعية ذاتها، فإذا عرفنا الظاهرة الاجتماعية باعتبارها تتشكل من الأفكار أو المعتقدات والسلوكيات. فمعنى ذلك وجود ارتباط بين هذين العنصرين، لكون الأفكار والمعتقدات هي التي توجه سلوكيات الأفراد، حتى لا تصبح سلوكياتهم عارية من أى توجيهات قيمية أو معيارية، يمكن أن تساعد في نشر حالة من الفوضى الاجتماعية، وهو ما يمكن أن نشير إليه بالترابط بين العناصر الداخلية للظاهرة الاجتماعية. ويتسع المستوى الثاني للترابط الاجتماعي ليضم مجموعة الظواهر الاجتماعية، حيث نجد أن الظواهر الاجتماعية مرتبطة ببعضها بعلاقات سببية أو بالأصح علاقات وظيفية. وإذا أخذنا ظاهرة الزواج كمثال، فسوف نجد أن إنجاز الزواج له علاقة بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، فالإختيار للزواج قد يكون من داخل القرابة "ظاهرة القرابة"، أو من داخل العمل "النظام الإقتصادي". وتوفير متطلبات الزواج ذات طبيعة إقتصادية "النظام الإقتصادي" وقد يكون الزواج لتحقيق التوازن بين العائلات أو حل الخلافات القائمة بينها "النظام العائلي". وهكذا فإننا إذا قمنا بتحليل أى ظاهرة اجتماعية فسوف نجد أسبابها في الظواهر أو النظم الاجتماعية المحيطة بها. وأن وظيفة الظاهرة تعود عادة على الظواهر، التي شكلت أسباباً لتشكل هذه الظاهرة، وهو الأمر الذي دفع دوركيم إلى التأكيد على أن الظواهر الاجتماعية مفسرة لذاتها Sui Genere. وفي إطار المستوى الثالث نتصل بالظاهرة ببناء المجتمع ذاته، ويقود ذلك إلى التصور الأساسي للمجتمع باعتباره كائناً عضوياً. وهو ما يعنى أنه كل يتكون من مجموعة من الأجزاء، وأن هناك علاقة بين هذا الكل الذي يحدد وظيفة الأجزاء، ومن ثم يعين الأنوار التي تؤديها الظواهر الاجتماعية في بنائه. وفي مقابل ذلك نجد أن الأجزاء تؤدي إسهامها ووظائفها باتجاه الإسهام في الحفاظ على بقاء الكل، وتأمين إستمراره. في هذا الإطار فإنه كلما كان إسهام الظاهرة في بناء المجتمع قوياً، وكلما كان المجتمع يحتاج بالحاح لهذا الإسهام لتأمين إستمرار وجوده وفاعليته، كلما كان الارتباط قوياً بين الظاهرة الاجتماعية وبناء المجتمع.

سادساً: تبلور مكونات بناء علم الاجتماع^(٥):

مثل كل المكونات الموجودة في بناء هذا الكون، والذي يحكمها قانون التحول أو التحرك من المتجانس إلى المتباين. فإن العلم - كأحد مكونات هذا الكون- يخضع لذات القانون. يؤكد ذلك حقائق تطورية عديدة. حيث تتمثل الحقيقة الأولى في التداخل الذي كان قائماً بين المعرفة العلمية والثقافة العامة، إذ كان ساحر الجماعة أو حكيمها علي معرفة - مثل كل البشر - بعناصر الثقافة العامة. إلى جانب أنه كانت لديه، بالإضافة إلى ذلك، معرفة أخرى يستخدمها لأغراض محددة. بل إننا نجد أن هذه المعرفة العامة في بعض جوانبها، ذات طبيعة منطقية إلى حد كبير، حيث ترجع هذه الطبيعة المنطقية إلى كونها قد جردت تدريجياً عن أحداث الواقع، التي تتضمن العلاقات السببية. والتي تميز طبيعة العلاقات بين عناصرها ومتغيراتها، فما يقع في الواقع له دائماً أسبابه، التي تشكل مقدمات لحدوثه، وله نتائج كذلك. وهو ما يعني أن الخبرة بالواقع وإدراك تفاعلات أحداثه كان وراء الثقافة المنطقية القائمة داخل بناء الثقافة العامة، هذه الثقافة المنطقية تفقر عادة إلى ذهن الإنسان حينما تظهر الأحداث أو الوقائع، التي تصدق عليها هذه الثقافة أو تكون قادرة على فك غموض تفاعلاتها.

بيد أنه بمجرد زيادة التراكم على الجانب المنطقي من الثقافة العامة، ظهر بعض الحكماء الذين يلمون بأطرافها، ثم بدأ هؤلاء الحكماء إلى جانب - الثقافة المنطقية - معرفتهم بالثقافة العامة - بإعتبارهم أعضاء في جماعة - يعرفون وحدهم هذا الجانب من الثقافة العامة. ثم أخذ هؤلاء الحكماء يطورون هذه الثقافة الخاصة، المنطقية أو الحكيمية، ليس بصورة إرادية ومقصودة، ولكن بصورة تلقائية. فقد كانت المعرفة الخاصة تستوعب عادة بواسطة القدرة الكارزمية، أو بواسطة بصيرة هؤلاء الحكماء، حتى تصبح قاعدة أو مقدمة لتطوير أفكار جديدة. قد يتحقق ذلك من خلال الإطلاع على تراث التاريخ السابق، لاستيعاب الأفكار أو إعادة إنتاجها. أو من خلال محاولة إعادة إدراك الواقع المحيط بهم، وإعادة تنظيمه، بما يقدم أفكاراً ووجهات نظر جديدة في التفاعلات المحيطة بهم، بل وفي الأفكار التي إنتقلت إليهم. بحيث شكلت بصيرة أو كارزمية هؤلاء الحكماء آلية لإعادة تأمل الواقع، إما للمطالبة بإعادة تنظيمه وفق مثل أو مبادئ محددة، أو لتخيل واقع جديد، مكتمل ويتجاوز كل مشكلات الواقع القائم. وهنا نلاحظ بداية ظهور إبنية تصورية وفكرية جديدة، كتلك التي قدمها أفلاطون على سبيل المثال. وقد

* ألفت هذه المحاضرة على طلاب النظرية الاجتماعية بجامعة عين شمس وفي الطبعة القادمة، سوف تتم إعادة كتابتها موثقة

استمر هذا التطور حتى وصل إلى نهايته، التي تمثلت في انفصال الثقافة العامة عن الثقافة الخاصة، الحكمة والمنطقية. والتي اتخذت طابع التفكير الاجتماعي بشأن المجتمع حيناً، أو طابع التفكير الفلسفي وإعادة تنظيم الأفكار للدرجة في الثقافة العامة، لإعادة تأملها وفحصها ونقدها لفضح الزائف منها حيناً آخر، أو بناء التصورات الخيالية للمجتمع حيناً ثالثة.

وتشير الحقيقة الثانية والخاصة بفاعلية قانون التحول من المتجانس إلى المتباين، إلى ذلك التحول الذي تمثل في الانتقال من الفكر الموسوعي إلى المعارف المتخصصة. وإذا كانت المرحلة السابقة قد أدت في النهاية إلى تميز المعرفة المنطقية أو الحكمة، عن المعرفة العامة الشائعة. فإننا في هذه المرحلة الثانية لتحولات الفكر برزت مسألتين، الأولى أن الإنسان الحكيم أو المفكر لم يكن يقتصر على نطاق معين دون آخر، ولكنه كان يعالج كل القضايا أو المسائل التي تتصدى لها الثقافة العامة، ولكن بمستوى يستند إلى المعرفة العميقة والمتخصصة. ومن ثم فقد كان عليه أن يتصدى لقضايا ومسائل تقع في مجالات كثيرة، حيث كان عليه أن يعالج أحياناً قضايا تتصل بنطاق الفلك، وأحياناً ثانية تتصل بنطاق الكيمياء أو الأحياء، وأحياناً ثالثة تتصل بنطاق الفلسفة. ومن ثم أصبح المفكر الموسوعي مفكراً يسعى إلى الكشف عن المبادئ العامة المنظمة لهذا الكون لاستكشاف فاعليتها في إطار مجالات محددة. الأمر الذي جعل هذه المعرفة الشاملة أو الموسوعية تضرب في الاتساع وليس العمق. ومن ثم فقد أصبح مفكروا هذه المرحلة يعرفون أشياء كثيرة عن كثير من الموضوعات، غير أنهم لم يمتلكوا المعرفة المتعلقة بالجوانب الكثيرة والعميقة للشيء الواحد. أي أن معرفتهم لم تهتم بمجالات معينة تحاول التعرف على القوانين والحقائق الأساسية بهذا المجال، بهدف الاستفادة من هذه الحقائق في خلق بيئة أكثر ملائمة للحياة الإنسانية. ومن ثم فلم يصبح التفكير الخاص بهذه المرحلة علم، يساعد على تطوير الحياة الإنسانية، بقدر ما أصبح تنويراً للعقل الإنساني حتى يستطيع إدراك بيئته المحيطة به.

وقد تمثلت المسألة الثانية في التراكم المعرفي الهائل الذي تحقق للإنسان نتيجة لهذا التفكير الشامل أو الموسوعي، فقد فكر المفكرون في كل شيء وفي كل الموضوعات. بحيث غطى التفكير من هذا النمط كل المجالات الإنسانية تقريباً، في الكيمياء، والفلك والأحياء، والرياضيات، والمجتمع والإنسان وغير ذلك من المجالات. بحيث أدى هذا التراكم الكيفي، إلى حدوث ميل نحو تحول نوعي في هذه المعرفة الشاملة أو الموسوعية، حيث بدأت المعرفة المتعلقة بكل مجال من

المجالات، تتكثف لتشكل أساساً أو مقدمة لعلم من العلوم. وذلك يرجع إلي أن الفكر الموسوعي لم يعد قادراً بسبب نمو المعرفة المتسارع، علي الإحاطة بكل شيء، ومن ثم برز ميل نحو متابعة تطور الأفكار في مجالات معينة دون غيرها. هذا بالإضافة إلي أن نمو المعرفة في كثير من المجالات لم يعد نتيجة لأعمال العقل وحده، ولكن أصبح من الضروري لتطوير المعرفة أن يقوم جدل بين أفكار أو تأملات العقل وتفاعلات الواقع. ولقد تطلب حدوث هذا الجدل أن ظهرت فئة من المتخصصين القادرين بحكم معرفتهم العميقة بالتخصص، ترشيد هذا الجدل حتى يقدم النتائج الموجودة منه.

ونتيجة لذلك ظهرت العلوم المختلفة، حيث برز التخصص في مجالات العلوم الطبيعية أولاً، وحينما استكملت هذه العلوم بنيتها من حيث تحديد المجال الذي تعمل في إطاره والمنهج التي تعمل وفقاً له، ثم استكملت أبنيتها النظرية. بدا التفكير في أعقاب ذلك بشأن المجتمع والإنسان، وهي المجالات التي كانت وما زالت خاضعة للتفكير الموسوعي. خاصة أن العلوم الطبيعية بدأت تحقق نجاحات كثيرة في مختلف مجالاتها، الأمر الذي دفع المفكرين والفلاسفة المهتمين بشئون المجتمع، إلي المطالبة بوقوع ذات التخصص في مختلف جوانب ومجالات المجتمع. وهكذا بدأت تظهر العلوم الإنسانية والاجتماعية، التي إقتصرت كل منها علي تناول القضايا أو المسائل الموجودة في مجال معين دون غيره. بحيث أفرزت هذه المرحلة قيام علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والنفس والتاريخ والجغرافيا، وهو ما يعني استكمال تقسيم المعرفة الموسوعية إلي تخصصات عديدة، تغطي مختلف جوانب الطبيعة والمجتمع. وإستكمالاً لهذا التقسيم الجديد علي أساس التخصص، ظهرت علوم جديدة يمكن تسميتها بالعلوم البينية، وهي العلوم التي تقع علي الحد الفاصل بين علمين مثل علوم الكيمياء الحيوية، أو علم الاجتماع الاقتصادي أو علم النفس الاجتماعي. حتى لا يترك مجال كانت تدرسه المعرفة الموسوعية، دون قيام علم متخصص يهتم بالوقائع والتفاعلات الحادثة بين هذه المجالات.

ثم بدأ يحدث انفصال أخير داخل العلوم المتخصصة ذاتها، وهو الانفصال الذي يرجع بالأساس، إلي أن العلم لم يعد معرفة نظرية فقط، فقد برزت الحاجة إلي الاستفادة من حقائق العلم ونتائجه في تطوير الواقع المحيط بالإنسان، وهو الهدف الحقيقي لأي علم من العلوم وأساس شرعيته. وإرتباطاً بذلك بدأ يظهر تخصص جديد من داخل كل علم من العلوم، مهمته الأساسية تحويل حقائق العلم إلي وسائل وتكنولوجيا، تيسر الحياة الإنسانية وتجعلها سهلة. ومن ثم ظهرت فئة

جديدة من الفنيين التكنولوجيين، الذين تكمن مهمتهم الأساسية في الاستفادة من حقائق العلم أو العلوم المختلفة، في تطوير الواقع الإنساني من مختلف جوانبه. وإذا كان هذا التخصص التطبيقي الجديد قد برز خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث برزت دعوة محمومة للاستفادة من حقائق العلم في تطوير أشد الأسلحة فتكا. غير أنه بإنهاء الحرب العالمية الثانية، بدأ تحول في الاستفادة من حقائق العلم، في صناعة تكنولوجيا تستهدف الارتقاء بنوعية الحياة الإنسانية. بحيث يمكن القول بأن هذه الانقسامات أو الانفصالات المتتابة بلغت نهاية دائرة، يتحول في إطارها العلم النظري إلى وسائل عملية، تفيد في الارتقاء بالأوضاع الإنسانية عموماً.

ونحن الآن أمام تحول جديد يحدث الآن ولا نعرف مداه أو منتهاه كذلك، حيث بدأت الدعوات تتكاثر للتخلي عن العقل الأدائي، أي العقل الذي يولد معرفة، تتحول إلى تكنولوجيا يتولى الإنسان تسخيرها لخدمته. حيث يمكن أن يسخرها الإنسان في قهر إنسان آخر في مجتمع آخر، كما تحاول الآن القوى التي تمتلك التكنولوجيا في العالم اليوم، قهر الشعوب الأخرى، استناداً إلى ترسانتها التكنولوجية، أو تستخدمها الأنظمة السياسية في قهر البشر داخل مجتمعاتها. أو أن هذه التكنولوجيا بدأت تفرض تآكل القدرات الإنسانية ذاتها، سواء كانت هذه القدرات ذات طبيعة عقلية أو أدائية، بحيث يمكن أن تتأسس - إذا استمرت التطورات على هذا النحو - حياة إنسانية تشغل التكنولوجيا بأنواعها المختلفة مكانة محورية في إطارها، بينما ينسحب البشر إلى هامش الحياة، بلا إيجابية حقيقية لهم، وهو ما يعني نوع جديد من موت الإنسان. وفي مواجهة ذلك بدأت دعوات جديدة تتشكل وتظهر، تبرز من ناحية الخسائر العديدة، التي بدأت تفرضها التكنولوجيا المتقدمة والمتمددة على الحياة الإنسانية. ومن ثم بدأت الدعوة إلى ما يمكن أن يسمى العقل المتأمل، القادر على إدراك واقعة بدون الإجراءات المنهجية التقليدية المتبعة. العقل المتأمل هو العقل القادر على التفكير خارج نطاق التخصص، فهو عقل يتجه إلى التفكير في الوضع الإنساني، الذي ينبغي أن يكون وما هو السبيل إلى تجاوز هذا الوضع، أي تجاوز ما هو كائن. بإتجاه تأسيس عالم ينبغي أن يكون.

بيد أن دعوات العقل أو العلم المتأمل مازالت في بدايتها. فمازال العقل الأدائي هو المسيطر حتى الآن على المؤسسات الأكاديمية في نظامنا العالمي المعاصر. وما زال هذا العلم مستمراً في سعيه، من خلال تفاعلات العولمة، إلى تأسيس عالم واحد متجانس ومتماسك، بعد أن ساهم في تأسيس المجتمع الواحد والمتماسك. وفي

حالة التحول من العقل الأدالي إلى العقل المتأمل، فإنه من الطبيعي أن ينعكس ذلك على طبيعة العلم من حيث مجال فاعليته، أو إجراءات منهجه، أو طبيعة نظريته. ذلك يدفعنا إلى التعرف على المكونات الأساسية لبناء العلم. بخاصة علم الاجتماع، ثم ما هي مكانة النظرية في بناء العلم، وما هي الظروف التي تعيشها وتحيط بها وتؤثر عليها، وما هي الحالة التي عليها النظرية الاجتماعية الآن، بالنظر إلى بناء العلم الذي تنتمي إليه.

وتكشف الإجابة على هذه التساؤلات المتعلقة بالعلم عن ضرورة التأكيد على بناء العلم باعتباره يتشكل من أربعة مكونات أساسية. ويتمثل المكون الأول في تحديد مجال العلم، حيث نجد أن لكل علم مجاله الذي تقع في نطاقه الأحداث والوقائع التي يقوم بدراستها. فمثلاً نجد الماضي هو نطاق أو مجال علم التاريخ الذي يدرس تتابع الأحداث على خريطة الزمن، وما هي العلاقات السببية التي تربط هذه الأحداث ببعضها البعض. وكذلك علم الاقتصاد الذي يتولى دراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة، التي تظهر في المجتمع، إضافة إلى دراسة عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك المرتبطة بها. وكذلك علم السياسة الذي يدرس النظام السياسي، أي كانت طبيعته باعتباره مجاله الأساسي. ويحدث نفس الأمر في العلوم الطبيعية في علم الكيمياء والأحياء والفلك وغير ذلك من العلوم. وهو ما يعني أن امتلاك العلم لمجال محدد يعد شرطاً رئيسياً لقيام علم من العلوم، كما يعد شرطاً أساسياً للاعتراف به. وفي مجال كل علم من العلوم يمكن أن نميز موضوعات أو ظواهر المجال الرئيسي، وظواهر وموضوعات المجال الثانوي. وهي الظواهر التي تقع على حافة مجال العلم ودائماً ما تكون موضوعاً لأهتمام علمين من العلوم. وعلى سبيل المثال فإننا نجد في مجال علم الاقتصاد مثلاً موضوعات كفاءة القيمة، والتضخم، والمنفعة الحدية، وكلها موضوعات اقتصادية بحثية. بينما موضوع كثافة الاستهلاك يقع على هامش مجال علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، لأن كلاهما يمكن أن يطور وجهة نظر بشأن هذا الموضوع. وأن تكامل وجهتي النظر أو أخذهما في الاعتبار يعد شرطاً رئيسياً لتوفير فهم متكامل لكثافة الاستهلاك.

على هذا النحو يتأكد أن علم الاجتماع له مجاله الخاص به، وهو المجال الذي بذل كثير من الفلاسفة والمفكرين جهودهم المخلصة في تحديد حدوده. فقد حدد أوجست كونت بأنه العلم الذي يدرس المجتمع في حالات استقراره وتغييره. ونتيجة لذلك فقد حدد أوجست كونت المباحث الأساسية لهذا العلم، باعتبارها تتمثل في

"الاستاتيكا الاجتماعية" أو الاستقرار الاجتماعي إضافة إلى "الديناميكا الاجتماعية" أو التطور الاجتماعي. ومن ثم فعلم الاجتماع هو العلم الذي يدرس للظواهر المختلفة المتصلة بالاستقرار أو التطور الاجتماعي. ثم جاء إميل دوركيم ليستكمل تحديد مجال العلم تحديداً دقيقاً من خلال تعريفه لعلم الاجتماع باعتباره العلم الذي يدرك الظواهر الاجتماعية. وعرف الظاهرة الاجتماعية بأنها تتشكل من ضروب التفكير والسلوك التي تتبعها جماعة معينة فيما يتعلق بموضوع محدد. ورأي إميل دوركيم أن الظاهرة الاجتماعية يمكن أن تكون ظاهرة سوية كالزواج، والأسرة أو الهجرة، كما يمكن أن تكون هذه الظاهرة ذات طبيعة مرضية كالجريمة والانتحار وانتشار الفساد وغير ذلك من الظواهر. ورأي أن هذه الظواهر تتميز بعدة خصائص أساسية، فهي سابقة علي وجودنا وخارجة عنا، ثم أنها عامة بين غالبية أفراد المجتمع. إضافة إلى أن لها جانبية من ناحية وذات قهر والزام من ناحية أخرى، إلى جانب أن لها وظيفة محددة في بناء المجتمع. ويمكن القول بأن تحديد مجال علم الاجتماع مازال يخضع للتشكيل والتعديل، إذ نجد أن النظريات الاجتماعية المختلفة تقدم تحديداً متبايناً لمجال العلم. فتحديد نظرية التبادل يختلف عن التحديد الذي تقدمه التفاعلية الرمزية، وهو بدوره يختلف عن التحديد الذي تقدمه البنائية الوظيفية باتجاهاتها المختلفة. غير أننا إذا تأملنا تحديد مختلف النظريات لمجال علم الاجتماع، فسوف نجد أنها تنظر من زوايا مختلفة لذات الموضوع، ومن ثم فجميعها على قدر من الصواب مثلما هي على قدر من الخطأ. وبذلك نستطيع القول بأن الشرط الأول لبناء العلم - وهو وجود مجال يتولى العلم دراسة الموضوعات والظواهر التي تقع في إطاره - متوفر بالنسبة لعلم الاجتماع.

ويعد إمتلاك العلم للمنهج الذي تدرس بواسطته مختلف التفاعلات والظواهر التي تقع في مجاله، هو الشرط الثاني للاعتراف بأي علم من العلوم. حيث يؤدي توفره - إلى جانب الشروط الأخرى - إلى الاعتراف به كعلم كامل البناء. والمنهج في تحديده الأساسي يقصد به مجموعة الخطوات والإجراءات التي يتبناها الباحث لفهم أو إدراك الظواهر أو الحقائق الواقعية. أو أن المنهج عبارة عن الإجراءات المنطقية التي يتبناها الباحث، وصولاً إلى تحقيق فهم للموضوعات، التي يتصدى لها بالبحث والدراسة. ويكشف تأمل البناء المنهجي لعلم الاجتماع عن تضمنه لأربعة مستويات رئيسية. المستوى الأول ويتمثل في مجموعة المبادئ المنهجية العامة، التي تشكل الفرضيات التي بناء عليها يتم إدراك الواقع الاجتماعي. حيث نجد أن هذا المستوى المنهجي الأول يضم مجموعة المبادئ المنهجية العامة التي

تحتوي بدورها على مستويين فرعيين من المبادئ. حيث يتشكل المستوى الأول من المبادئ المنهجية العامة والمتعلقة ببناء العلم ذاته كمبادئ الحياد الأخلاقي، الموضوعية، الفهم، التفهم، الثبات والصدق، وغير ذلك من المبادئ. حيث تعتبر هذه المبادئ مقولات عامة، ذات صلة ببناء العلم بالأساس، من حيث كونه علم يدرس المجتمع. بينما يضم المستوى الفرعي الثاني المبادئ المنهجية للعامة التي تتشكل من المقولات أو القضايا النظرية التي تتبلور على هيئة مجموعة من الأبنية النظرية التي تقدم تصورات متباينة للواقع الاجتماعي وتنظيماً محدداً لمتغيراته، وطبيعة معينة وإتجاه محدداً للتفاعل بين هذه المتغيرات.

وتمثل المداخل المنهجية Methodological Approaches المستوى الثاني في البناء المنهجي للعلم، ويمكن تحديد المدخل بأنه زاوية الاقتراب من الظاهرة موضوع الدراسة. ويعتبر المدخل أكثر ارتباطاً ببناء النظرية، فمقولات النظرية هي التي تحدد هذا المدخل أو ذاك. وعلى هذا المستوى نجد أن بعض النظريات تفضل إدراك الظواهر أو الموضوعات موضع الدراسة في إطارها الكلي، كما هي الحال في كل النظريات الشاملة أو الكلية. حيث نجد أن هذه النظريات تدرك موضوعها إدراكاً كلياً، كما هو الحال في النظرية الماركسية، أو البنائية الوظيفية أو نظرية تالكوت بارسونز. إذ تتبنى هذه النظريات المدخل الكلي Holistic Approach لفهم أي ظاهرة اجتماعية، عن طريق إدراكها بالنظر إلى الكل إلى هي جزء منه. على خلاف ذلك نجد المدخل الجزئي أو الذري Approach Atomistic الذي تفضله النظريات الجزئية. أو التي تسعى إلى فهم البناء الاجتماعي من خلال البدء من وحداته المكونة، أو تلك النظريات التي تفضل فهم التفاعلات اليومية الذرية المحدودة. وأسلوب تبلور هذه التفاعلات لتصبح عمليات ونظم وأبنية اجتماعية. من النظريات التي تفضل هذا المدخل التفاعلية الرمزية، ونظرية التبادل خاصة نظرية جورج هومانز، وغير ذلك من النظريات الحديثة كالمنهجية الشعبية Ethno-methodology.

وفي هذا الإطار فإننا يمكن أن نذكر معيار الموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية، وهو المعيار الذي يفرض على الباحث إتباع تقاليد وإجراءات محددة كالحيدة. ومعاملة الظواهر موضع الدراسة كأشياء، إضافة إلى البحث عن القوانين التي تحكم إطلاقات الوقائع أو الظواهر الاجتماعية. في مواجهة ذلك نجد المعيار الذاتي لإدراك الفعل أو التفاعل الاجتماعي، من خلال إدراك معنى للفعل أو السلوك بالنسبة للفاعل المشترك في التفاعل الاجتماعي، وليس بالنسبة للباحث الذي

يدرس هذا التفاعل. وإلى جانب أن المداخل المنهجية تتحدد أو تتأثر بالأبنية النظرية القائمة فإنها تتأثر كذلك بالأبنية الفكرية والفلسفية الكامنة وراء النظريات Meta-Theories كتأثر معيار الموضوعية بالفلسفة الوضعية، وتأثر معيار الذاتية بمقولات الفلسفة المثالية.

ويتشكل المستوى الثالث في البناء المنهجي لعلم الاجتماع من مناهج أو طرق البحث المختلفة وفي العادة نجد أن هذه المناهج Methods تتأثر إلى حد كبير بطبيعة المداخل المنهجية. ونقصد هنا بالمنهج أو الطريقة مجموعة الخطوات الإجرائية التي يتبناها الباحث لجمع المعطيات المتعلقة بظاهرة أو مسألة إجتماعية معينة. وعلى هذا النحو فالمنهج يحدد عادة المجال الذي سوف تدرس في نطاقه الظاهرة موضع الدراسة، ثم الجمهور المتصل بهذه الظاهرة. إضافة إلى الأنواع التي سوف تستخدم في جمع البيانات، من الجمهور المتصل بالظاهرة موضوع الاهتمام. وعلى النحو نجد أن علم الاجتماع، طور عدداً من المناهج كمنهج المسح الاجتماعي، ومنهج تحليل المضمون ومنهج دراسة الحالة، حيث نعتبرها مناهج لتوفر الشروط السابقة في المنهج. فمثلاً في حالة تبني منهج دراسة الحالة، من الضروري تحليل الحالات موضع الدراسة وأسلوب تحديد هذه الحالات، هل نختار الحالات البارزة من حيث مشاركتها في الظاهرة، أم نصنف المجتمع إلى أنماط، ثم تمثل كل نمط بعدد من الحالات، التي ندرسها بتطوير دليل لدراسة الحالة، وفي العادة تحلل بيانات دراسة الحالة تحليلاً كيفياً.

فمثلاً يتطلب تبني منهج المسح الاجتماعي "الشامل أو بالعينة"، تحديد المجتمع الذي تنتمي إليه الظاهرة موضع الاهتمام والدراسة وكذلك الظروف التي تتم في إطارها الدراسة. ثم حجم الجمهور الذي سوف تشملته الدراسة، وما حدود الجمهور موضع الدراسة، حيث يحدد ذلك إختيار المسح الشامل أم المسح بالعينة. ثم أدوات البحث، كالاستبيان مثلاً، التي سوف يتم تبنيه لجمع البيانات، من المفردات الواقعية المشاركة في الظاهرة موضع الدراسة. وينطبق نفس الأمر على منهج تحليل المضمون، فهذا المنهج بدوره يفرض تحديد المادة التي سوف تخضع للتحليل 'مجتمع البحث' ولتكن مادة صحفية أو إذاعية. هل ستخضع كل المادة للتحليل، أم ستسحب عينة من هذه المادة التي ستخضع للتحليل، وما هي معايير أو شروط تحديد وتحليل هذه المادة. يضاف إلى ذلك أن المنهج يحدد بناء أداة تحليل المضمون "إستمارة تحليل المضمون"، سواء فيما يتعلق بفئات الشكل أو فئات المضمون.

ويتحدد المستوى الرابع في البناء المنهجي للعلم بأدوات جمع البيانات، وهي عبارة عن وسائل يستخدمها الباحث لجمع المعطيات التي تتصل بالفرضيات أو التساؤلات الموجهة لبحثه من ناحية. إضافة إلى أنها من ناحية أخرى، تعبر عن الجوانب المختلفة للمفردات المشاركة في الظاهرة موضع الاهتمام. وإرتباطاً بذلك فإننا نؤكد علي معيارين أساسيين، حيث يتمثل المعيار الأول في أننا إذا صعدنا إلى المستويات الأعلى من البناء المنهجي للعلم كلما كان هذا المستوى أكثر ارتباطاً بالأبنية النظرية. بحيث تكون الأخيرة مصدراً لشرعية إختيارها، وكلما هبطنا إلى أسفل كلما كانت الظاهرة الواقعية، أو المعطيات التي نبحث عنها هي مصدراً لشرعية إختيار الأداة، وقبل ذلك بطبيعة الحال المنهج.

بيد أننا إذا تأملنا البناء المنهجي لعلم الاجتماع فسوف نجده يعاني من مشكلتين جوهريتين، المشكلة الأولى تتمثل في مدى ملائمة المنهج المتبع في دراسات علم الاجتماع، للمادة أو الظواهر التي يدرسها عادة. وذلك يرجع بنا إلى الفترة التي شهدت ظهور علم الاجتماع، حيث برهن أوجست كونت وسان سيمون، علي الحاجة إلى علم جديد يقوم بدراسة المجتمع وظواهره كما تدرس العلوم الطبيعية مادتها. ولأن المجتمع جزء من الكون فإنه كان من المنطقي أو من الممكن أن يتبنى علم الاجتماع مناهج العلوم التي سبقته. ومن ثم فقد تم نقل مناهج العلوم الطبيعية مع بعض التعديل للعمل بها في نطاق علم الاجتماع، ثم جاء إميل دوركايم ليكتب مؤلفة "قواعد المنهج من علم الاجتماع" ليقتن به مناهج هذا العلم. سواء من حيث طبيعة وخصائص المادة التي يقوم بدراستها، أو الشروط أو المعايير التي ينبغي أن يراعيها الباحث في إنجاز له لدراسته، أو التي ينبغي أن يتحلى بها أثناء إنجاز له لبحثه. غير أننا نلاحظ أنه رغم تراكم البحوث والمعطيات والحقائق والقوانين في نطاق علم الاجتماع إلا أن درجة التحكم في تفاعل المجتمع وضبطه مازالت محدودة، ناهيك عن التنبؤ بمستقبل الجماعة أو المجتمع، أو طبيعة التفاعل الحادث في نطاقهما.

ولعل ذلك يرجع لخطأ أساسي يتمثل في أن المادة الطبيعية متجانسة بطبيعتها، بينما المادة الإنسانية متباينة بطبيعتها في المقابل، سواء بالنظر إلى بعضها البعض، أو أن داخلها يختلف عن مظهرها الخارجي. ومن ثم فنحن إذا درسنا هذه المادة البشرية إستناداً إلى مؤشرات الخارجية، فإننا قد نصل إلى نتائج زائفة، لأن المؤشرات التي إعتدنا عليها لا تعبر عن التفاعل الداخلي للمادة الإنسانية. هذا بالإضافة إلى أن المادة الإنسانية، ليست كالمادة الطبيعية ثابتة من حيث بناءها

الداخلي، وإنما هي متغيرة أبداً، بفعل المتغيرات الجديدة، التي تطرأ عليها من داخلها، أو من خارجها فتؤثر على سلوكها. ومن ثم فنسبة عالية من تفاعلاتها غير خاضعة للتكرار والاطراد، ومن ثم يصبح من الصعب تأسيس قانون يحكم إطرادها، كما هي الحال في القوانين التي تحكم إطرادات المواد الطبيعية. هذا إلى جانب أن المادة الإنسانية مادة واعية بطبيعتها، ومن ثم فمن المحتم أن يتغير سلوكها، حينما تدرك أنها خاضعة للبحث والملاحظة، ومن ثم تبدأ في اعمال إرادتها. التي تساهم بالإضافة إلى الوعي إلى هز استقرارها وربما تغيير اتجاه تفاعلها، الأمر الذي يهدد بإخراجها من نطاق المادة التي يضبطها قانون. وبذلك يعنى أنه برغم أن المجتمع جزء من الكون، إلا أن المادة الاجتماعية ليست متجانسة، وإنما هي متباينة، بعضها يخضع للقانون الضابط للاطراد، بينما يحتاج البعض الآخر إلى أسلوب مختلف من أجل فهمه وإدراكه.

وتتمثل المعضلة المنهجية الثانية التي يواجهها علم الاجتماع في التلرّجح المنهجي لممارسات هذا العلم، وهو التلرّجح الذي حرّمه حتى الآن من تشكيل تراكم كاف على الصعيد النظري والمنهجي. بحيث ييسر تحقق هذا التراكم، حدوث نقلة نوعية في البناء النظري والمنهجي للعلم. ييسر له إمتلاك التنظير والمنهج الملائم، وليس المنقول عن علوم أخرى، وتتجلى مظاهر هذا التلرّجح في أنه منذ نشأة علم الاجتماع وهو تحت تأثير أفكار الفلسفة الوضعية. ومن ثم فقد كان الأقرب له تبني مناهج العلوم الطبيعية، التي تدرس مانتها من خلال مؤشرات الخارجية، كما تدرس هذه المادة بإعتبارها أشياء تخضع لإطرادات، ينبغي البحث عن القوانين الحاكمة أو الضابطة لها. غير أن فشل العلم الاجتماعى في أحيان كثيرة، في ضبط التفاعل الاجتماعى القائم، أو في التنبؤ بتطوره في المستقبل، ألقي بظلال من الشك في منهجه. وبدأ طرح مجموعة من الأفكار التي تؤكد تباين المادة الإنسانية والاجتماعية عن المادة الطبيعية، ومن ثم حاجتها لمنهج مختلف، منهج يدركها من الداخل، يمسك بمعناها الذي تتمحور حوله. ولقد تطلب ذلك أن يتحول علم الاجتماع ليغترف من أفكار ومقولات التيار المثالي، التي تؤكد على الإرادة والوعي والذات والمعنى. ومن ثم بدأ تحول على مستوى النظرية والمنهج من المنطلقات الوضعية، إلى المنطلقات المثالية، بإعتبارها الأكثر فعالية لفهم التفاعلات الإنسانية والاجتماعية.

وبرغم أن هذا التحول سوف يكون على حساب ضياع قيمة التراكم الذي تحقق في المرحلة التي تأثر فيها العلم بأفكار الفلسفة الوضعية. فإنني أعتقد أن استدارة العلم لتحقيق تراكم على الصعيد النظري والمنهجي، من واقع المنطلقات

المثالية، يمكن أن يكون مفيداً إذا تحقق تراكم يبسر إدراك المعاني الذاتية المتضمنة في مختلف الموضوعات أو الوقائع الاجتماعية. بحيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى حدوث تآلف أو تركيب مشترك، بين التراكم الذي تحقق على الجانب الوضعي، والتراكم الذي سوف يتحقق على الجانب المثالي. بحيث يبسر ذلك تأسيس بناء نظري ومنهجي يدرك الوقائع أو الظواهر الاجتماعية سواء بالاستناد إلى مؤشراتها الخارجية، وفي ذات الوقت يتفهمها من خلال إدراك المعاني الداخلية للمتضمنة فيها. ومن ثم يتحقق ذلك في نطاق نوع من البناء النظري والمنهجي المتماسك، الذي يوفر إدراكاً كلياً وليس جزئياً لظواهر المجتمع، والتفاعلات الحادثة في إطاره، إذا تحقق ذلك فهو الوعد السعيد لعلم الاجتماع.

وتعد النظرية هي المكون الثالث والمحوري في بناء العلم. حيث تشكل النظرية عقل العلم - باعتبار أن المعرفة تتراكم في نطاقه - إذا نظرنا إليه باعتباره كائناً عضوياً. وعلى هذا النحو نجد أن النظرية تشكل المخزون المعرفي لأي علم من العلوم، إذ نجد في داخل بناء النظرية تصور لكل جوانب المجتمع، ونماذج، وسياقاته الاجتماعية والعمليات أو التفاعلات الاجتماعية التي تحدث في إطاره. وأن أي معرفة يصل إليها العلم من خلال استخدامه للمنهج في دراسة ظواهر الواقع، لابد أن تنتقل في النهاية، بعد التأكد من صدقها، إلى مخزون المعرفة، ثم إلى النظرية، لتستقر بها أو لتحل محل معرفة، ثبت زيفها أو كذبها.

وتتحدد الحالة المثالية لوضع النظرية في بناء العلم، في لزومية أن يمتلك العلم نظرية عامة واحدة، قادرة على تناول موضوعات مجاله جميعها، ويمكن بطبيعة الحال أن تتفرع عن هذه النظرية، عديد من النظريات الفرعية. هذه الحالة المثالية تحققت تقريباً بالنسبة لغالبية العلوم الطبيعية، بحيث نجد أن المنتمين لأي علم من العلوم يعملون وفقاً لهذه النظرية. فنظرية تحطيم الذرة أو صناعة القنبلة الذرية، قوانينها ومعادلاتها واحدة في مختلف مناطق العالم، والخلاف الرئيسي بين بلد وآخر هو إمتلاك التكنولوجيا والخامات، التي يمكن أن يتم بواسطتها تحقيق التفجير أو التحطيم الذري. وذلك يعني أن المجتمعات تختلف عن بعضها البعض، سواء في حجم المعرفة التي لديها، أو في حجم التطور النظري الذي حققته.

فإذا نظرنا إلى وضع النظرية في علم الاجتماع فإننا سوف نضع أيدنا على سر تخلف هذا العلم، حيث لا نجد نظرية واحدة ولكن نظريات عديدة. بعضها يمكن أن نسميها بالنظريات الشاملة أو الكلية، بينما البعض الآخر يمكن أن نسميه بالنظريات الجزئية أو الذرية، التي تتناول عناصر التفاعل الاجتماعي الدقيقة. أو

النظريات الخاصة التي تتناول جوانب خاصة في بناء المجتمع مثل تأسيس نظرية خاصة عن الأنومي، أو نظرية عن أصحاب الياقات البيضاء، إضافة إلى ذلك هناك ما يمكن تسميته بالنظريات المتوسطة المدى. وفي كل نمط من أنماط هذه النظريات، نجد نظريات عديدة، ففي نطاق النظريات الشاملة يمكن أن نضمن كل نظريات المرحلة الكلاسيكية، كالماركسية، والدوركية، ونظرية ماكس فيبر، نظرية باريتو، ووارنر زومبارت. إضافة إلى نظريات النقد الاجتماعي والنظرية البارسونزية في الفترة المعاصرة، ويتكرر نفس الأمر بالنسبة لأنماط النظريات الجزئية. الأمر الذي أدى في النهاية إلى شيوع حالة من عدم الاتفاق النظري داخل علم الاجتماع، وهو ما يعني غياب النظرية الاجتماعية الشاملة المستهدفة، والتي يمكن أن توجه البحث الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات. إضافة إلى أنها يمكن أن تشكل مصدراً لإشتقاق كثير من النظريات الفرعية الخاصة بوقائع أو ظواهر معينة في بناء المجتمع. إذا تأملنا مثل هذا الوضع فإننا سوف نجد أن هناك متغيرات كثيرة مسئولة عنه، نذكر بعضها فيما يلي:

١- من هذه المتغيرات الافتراضات العامة التي تشكل وجهة نظر المفكر أو المنظر في العالم المحيط. إذ نجد أن بحياة كل منظر من المنظرين مجموعة من الوقائع، التي شكلت أساساً لمجموعة من الافتراضات، التي تطورت مع المنظر منذ الصغر، ولعبت دوراً في تشكيل أفكاره. وفي العادة يرتبط بها المنظر ارتباطاً عاطفياً، الأمر الذي يتيح لها الفرصة في التأثير على رؤيته. من ذلك مثلاً المتغيرات والظروف التي لعبت دوراً في تشكيل رؤية كارل ماركس للمسألة اليهودية. أو الظروف التي دفعت إلى تأليه اميل دوركايم للمجتمع، أو المبررات التي دفعت إلى تغيير فلريدو باريتو لوجهة نظره فيما يتعلق بلاشتركية، أو الظروف التي فرضت على تالكوت بارسونز الاهتمام الكامن بالدين.

٢- ويتعلق المتغير الثاني بطبيعة التوجه الأيديولوجي للمنظر، فالمفكر أو المنظر هو نتاج لتفاعل الأفكار. ثم هو في النهاية واستناداً إلى افتراضاته الكامنة وبناء عواطفه، يرتبط بأفكار معينة تتعلق بالمجتمع القائم، أو المجتمع الذي ينبغي أن يكون. الأمر الذي تتحول من خلاله الأفكار المتعلقة بما هو كائن أو ما ينبغي أن يكون إلى نوع من اليقين الذي يعتقد بصحته ولا شيء غيره. ومن ثم تتحول الأفكار أو المعارف التي تحتل الصواب أو الخطأ، إلى معتقدات ثابتة لا يرى المنظر الواقع إلا من خلالها. وهنا نجد أن المنظر يؤسس نوعاً

من تجميد الأفكار، فتتحول لديه الأفكار المرنة والمتغيرة، إلى معتقدات ثابتة جامدة، تتضمن كل الصدق وما على الواقع سوى التلاؤم معها. ومن الطبيعي أن تؤثر هذه الأيديولوجيا أو المعتقدات على تصوره للمجتمع، ومن ثم تفرض عليه التأكيد على بعض متغيرات الواقع، بإعتبارها المتغيرات الفاعلة. ونظراً لأن الواقع متغير بطبيعته، والأفكار في هذه الحالة ثابتة، ومن ثم فهي تسعى لتجميد حركة الواقع، وانتقاء المعطيات أو الحقائق التي تبرر هذه المعتقدات، أو تضفي الشرعية على تجميد حركة الواقع. ومن الطبيعي أن يفترض ذلك عديد من التحيزات التي تشكل قيوداً أو معوقات أمام تطور النظرية.

٣- ويتمثل المتغير الثالث الذي يسبب هذه الفوضى النظرية، في أن الواقع متغير بصورة مستمرة ودائمة، ومن ثم فإذا كانت النظرية قد جردت عن مرحلة معينة من مراحل تطور هذا الواقع. ولأن الواقع متغير، فإنه يفرض متغيرات جديدة لم تقدم النظرية تجريداً لها، فإذا لاحقت النظرية الواقع بتجريد معطياته أي متغيراته الجديدة، فإنها بذلك تطور نفسها. أما إذا لم تستوعب النظرية المتغيرات الجديدة، فإنها تتجمد وتتوقف عن متابعة حركة الواقع، وتتخلف عن تصوير تفاعلاته. مثال على ذلك أننا نجد أن النظرية الماركسية تحلل بصورة دقيقة تفاعلات النظام الرأسمالي، في مرحلة المجتمع الصناعي الأول أو إبان الثورة الصناعية. غير أن النظام الرأسمالي قد قطع أشواطاً كثيرة على طريق التطور، ومن ثم فقد قامت محاولات دؤوبة، قام بها جورج لوكاش، وأنطونيو جرامش، وفلاسفة النقد الاجتماعي، لتطوير بعض المقولات الماركسية. غير أن البنية الأساسية للنظرية الماركسية ظلت كما هي، لم تشهد تطوراً حقيقياً فاستحقت بجدارة أن تجد لها مكاناً في متحف التاريخ. على خلاف ذلك نجد أن النظرية الوظيفية التي قدمها سبنسر أو مالفينوفسكي أو دوركيم أو رادكليف براون خضعت لنوع من التطوير المستمر، على يد تالكوت بارسونز وروبرت ك. ميرتون وغيرهم، بحيث ظلت قادرة في نطاق اعتبارات معينة - على متابعة حركة الواقع ومتغيراته المتجددة.

إلى جانب ذلك يعتبر تنوع الواقع الاجتماعي، وثرائه وعدم تجانسه، من المتغيرات الرئيسية التي تعوق تبلور النظرية الاجتماعية الشاملة والكلية المتفق عليها. والتي يمكن أن تصدر عنها نظريات فرعية عديدة، يمكن أن تتناول جوانب أو متغيرات الواقع المتباينة. هذا التنوع قد يستند إلى عدة أبعاد رئيسية، البعد الأول تاريخي حيث نجد أن المجتمعات متباينة من حيث الزمان

الذي تعيش فيه. فبينما نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمع السنغال أو موريتانيا تعيش في نفس القرن الواحد والعشرين، إلا أننا نعتقد أن هناك فارق في التقدم بينهما. الأمر الذي يشير إلى أن الولايات المتحدة تعيش في زمان تاريخي مختلف عن الزمان الذي تعيش فيه هذه المجتمعات. ويتمثل البعد الثاني في البعد الجغرافي ويتصل بطبيعة الموقع الجغرافي الذي يعيش في نطاقه المجتمع. فالأوضاع الاجتماعية التي تطورها مجتمعات المناطق الباردة، تختلف عن نظيرتها في مجتمعات المناطق الحارة، وبدورها تختلف عن تلك التي تعيش في إطارها مجتمعات المناطق المعتدلة. فالأوضاع الاجتماعية التي طورتها اليابان غير تلك التي طورتها الولايات المتحدة، غير تلك القائمة في الهند أو الصين.

ويتصل البعد الثالث بالحالة الحضارية للمجتمعات، فعالمنا المعاصر يتشكل من حضارات تشغل الأديان مكانة محورية في بنائها. الأمر الذي يسلمنا إلى مجتمعات متباينة في تراثها وحضاراتها، ومن ثم في أوضاعها الاجتماعية، في هذا الإطار نتبين المجتمعات الشرقية والمجتمعات الغربية، وأن كانت المجتمع الشرقية درجات والغربية كذلك. ونتيجة لذلك فإننا نجد لدينا تباينات بين عديد من المجتمعات، ومن ثم فقد تكون النظرية التي جردت عن إحداها، قادرة على فهم تفاعلاتها أو التفاعلات المناظرة لتفاعلاتها، أي التفاعلات التي تقع في مجتمعات مناظرة لها. غير أنها لا تكون قادرة - حتى الآن - على فهم التفاعل الكائن في مختلف المجتمعات، ويصبح لتحقيق هذا الهدف أن تسلك أحد سبيلين. الأول أن تتكاثر الدراسات التي تجرى على نماذج من مجتمعات ممثلة لمختلف المجتمعات المتباينة. حيث تصبح القضايا التي يمكن أن نصل إليها، أساساً أو قاعدة لبناء النظرية العامة، التي يمكن أن نصل إليها إذا أخذنا في الاعتبار المتغيرات أو الأبعاد، التي تباينت على أساسها مجتمعات العالم. أو إذا تخلق وضع حضاري متجانس على الصعيد العالمي، وهذا أمر مستبعد حتى في المستقبل القريب أو حتى الوسيط. أما السبيل الثاني فيتمثل في أهمية أن نصل إلى نظرية عامة على درجة عالية من التجريد، بحيث تعالج الأسس الرئيسية المشتركة للمجتمعات المتباينة. في هذه الحالة من الممكن أن تصبح مقولاتها، مصدر إلهام لتأسيس نظريات فرعية عديدة، تعالج ظواهر أو وقائع أو تعالج مجتمعات. وفي هذا الإطار فإنه كلما ارتفع مستوى التجريد إلى اعلى كلما كانت هناك إمكانية توفير رؤية

أشمل وأبعد مدى. ويمكن أن يستفيد هذا المستوى التجريدي الأعلى، من مقولات النظريات القائمة كمعطيات لتأسيس مقولاتها وقضاياها.

٥- ويتمثل المتغير الخامس الذي أعاق نمو نظرية إجتماعية كلية وشاملة في الطبيعة الخاصة للمادة الإنسانية والاجتماعية، بإعتبار أن البشر أو المادة الإنسانية تشكل أساس بناء المادة الاجتماعية. غير أننا إذا تأملنا البشر فسوف نجد أنه ليست لهم طبيعة واحدة، إضافة إلى أن المظهر الخارجي الذي ندركه من خلال مؤشراتته الخارجية، قد لا تعبر عن طبيعتهم الحقيقية، فالصلة قد تكون منقطعة بين المظهر الخارجي والعمق الداخلي للإنسان. ذلك دفع أحد علماء الاجتماع "أرفنج جوفمان" إلى التأكيد بأننا جميعاً نلعب أدواراً على مسرح الحياة، وأن شخصياتنا الحقيقية كامنة في العمق لا ندري عنها شيئاً، ومن الصعب أن نعلم عنها شيئاً، المادة الإنسانية الكامنة هي التي تشكل وتوجه سلوكيات البشر في مختلف المجالات الإنسانية. وهي الطاقة الحقيقية الموجهة، أو هي الرواسب حسبما يذهب فلريدو باريتو. ولفترة طويلة من تاريخ علم الاجتماع جردت مقولات كثيرة عن الجوانب الظاهرة أو الخارجية للسلوك الإنساني بينما تركت مستوياته الكامنة. ولذلك نجد أن غالبية هذه النظريات لم تعالج الجوانب الحقيقية في السلوك الإنساني، فقد ظلت حسبما يذهب فلريدو باريتو عند مستوى المشتقات أو التعبيرات الظاهرية. بينما هي ينبغي أن تعالج مستويات أعمق لوقائع الدراسة، أي عند مستوى الرواسب، لذلك لم تنجح النظريات الاجتماعية القائمة، في إمتلاك درجة عالية من التحكم في السلوك الإنساني وضبطه. لكونها لم تتناول المستويات أو المتغيرات الجوهرية، الموجهة للسلوك الإنساني أو المؤسسة للتفاعل الاجتماعي.

٦- يضاف إلى ذلك أن علم الاجتماع لم يتجاوز عمره المائتي سنة تقريباً، وهو عمر قصير للغاية إذا قورن بعمر علوم أخرى، بعضها يرجع إلى خمسة آلاف سنة قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام. ومائتي سنة في عمر علم ليست سوى لحظات في عمر الإنسانية، ولهذا فإنه من الصعب أن نفرض على هذا العلم الحدث والحديث مطلب صعبة، كضرورة إمتلاك منهج ملائم، أونظرية كاملة وفعالة في هذه السنوات المحدودة. ومن ثم فمن المعتقد أن استمرار الزمن سوف يمنح هذا العلم الفرصة الكاملة، لتطوير منهجيته وكذلك إكمال تطوير نظريته، وهو ما ينبغي أن يسعى إليه علماء الاجتماع آخذين في الاعتبار المتغيرات السابقة أو المعوقة التي أشرت إليها.

المراجع

- 1 - Johnson, Harry, M: Sociology. A Systematic Introduction, Rautledge & Kegan Paul, LTD. London, 1961, p51.
- 2 - Ibid, P 58.
- 3 - Bilton, T & Others: Introductory Sociology, Palgrave Macmillan, 2002, P. 132.
- 4 - Harry M. Johnson: Op, Cit, p. 93.
- 5 - Goldthorpe, J: A Revolution in Sociology? Sociology, Vol, 7 no 3, 213.
- 6 - Turner, B: Citizenship and Social Theory, Sage, London, 1973, P 87.
- 7 - Goldthrope, J: Op, Cit, P. 224.
- 8 - Ibid, P. 226.
- 9 - Harry M. Johnson: Op, Cit, p, 1123
- 10- Biltan, T & Others: Op, Cit, P, 138.
- 11- Ibid, P. 140.
- 12- Durkheim, E: Sociology and Philosophy, New York, The Free Press, 1974, P. 63.
- 13- Gouldner, Alvin: The Coming Gisis of Western Sociology, Hienman, New York, 1971, p81.
- 14- Ibid, P, 93.
- 15- Belton, T & Others; Op, Cit, P, 213.
- 16- Ibid, P. 36.
- ١٧- على ليلة، النظرية الاجتماعية الحديثة، الأنساق الكلاسيكية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ٥.
- ١٨- نفس المرجع، ص ٩.
- 19- Bilton, T & Others: Op, Cit, P, 173.
- 20- Ibid, P, 176.
- 21- Ibid, P, 183.
- 22- Winch, P: The Idea of Social Sciences, London, Routledge, Kegan Paul, 1928, P, 38.
- 23- Ibid, P. 41.
- 24- Parsons, T: The Structure of Social Action. New York. Mac-Graw- Hill. 1937. P. 432.
- 25- Cohn, Percy. S: Modern Social Theory. Heinemann. London. 1968. P. 11.

- 26- Ibid. P. 12.
- 27- Ibid. Pp. 12 – 13
- ٢٨- سمير نعيم: النظرية في علم الاجتماع، دراسة نقدية، مكتبة سعيد رأفت الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٤.
- 29- Dahrendorf, Ralf; Class and Class Conflict in industrial Society. Stanford University Press. Stanford. 1959. P. 129.
- 30- Durkheim, E: The Division of Labor in Society, The Free Press, Illinois, 1951, p. 71.
- ٣١- إميل دوركايم: قواعد المنهج في علم الاجتماع، ص ٢.
- ٣٢- قواعد المنهج، ص ص ٢٠-٣١.
- 33- R. Tucker: Op, Cit. p, 73
- ٣٤- إميل دوركايم: قواعد المنهج في علم الاجتماع، ص ٤٢٢.
- 35- E. Durkheim: Elementary Forms of the Religious Life pp. 239-298. And See also, R, Aron: Op. Cit, pp. 63-64.

الفصل الثاني
العلم الاجتماعي والعلم الطبيعي
أوجه الاتفاق والاختلاف

الفصل الثانى العلم الاجتماعى والعلم الطبيعى أوجه الاتفاق والاختلاف

تمهيد

ظهرت العلوم الطبيعية بصورة منظمة - وإن كان لها وجود قبل ذلك - فى الفترة التالية لقيام حركة الإصلاح الدينى فى القرن الرابع عشر، ونجحت فى الوصول إلى مجموعة من القوانين الضابطة لبعض الظواهر الطبيعية، بحيث إكملت هذه المعرفة وجودها وفعاليتها من خلال التحول إلى تكنولوجيا ترتقى بالواقع الطبيعى والمادى المحيط بالإنسان. وبنجاح المعرفة الطبيعية على هذا النحو، برز اتجاه للاستفادة من هذا النجاح بالعمل على تطوير معرفة تعمل بإتجاه الارتقاء بالإنسان والواقع الاجتماعى. وإستغرقت هذه الفترة عصر للتطوير بكاملة، حيث تم البحث فى إمكانية قيام العلوم الاجتماعية التى تدرس الجوانب المختلفة للمجتمع، كمدخل للوصول إلى مجموعة من القوانين الضابطة لأداء الظواهر الاجتماعية، وحتى يمكن أن تتحول بدورها إلى تكنولوجيا ترتقى بالواقع الاجتماعى عموماً. فى هذا الإطار ظهرت علوم الاقتصاد والسياسة وعلم النفس وعلم الاجتماع، وبرز علم الاجتماع باعتباره العلم المظلة لهذه العلوم، لكونه يدرس المجتمع فى كليته. بينما تخصص العلوم الأخرى فى دراسة جوانب من المجتمع من ناحية، ويستفيد من نتائج دراستها فى تشكيل رؤية كلية للواقع الاجتماعى من ناحية ثانية. على هذا النحو شكل تطور المعرفة فى نطاق العلوم الاجتماعية إمتداداً طبيعياً لتطورها فى نطاق العلوم الطبيعية.

فى هذه الفترة كانت العلوم الطبيعية والاجتماعية موجهة بواسطة نموذج توجيهى Paradigm واحد، يتشكل من مجموعة من المبادئ العامة التى توجه الأداء فى مختلف العلوم، طبيعية كانت أم إنسانية. ولم يكن هذا النموذج التوجيهى يهتم بأبراز جوانب الاختلاف بين الظاهرة الطبيعية والظاهرة الاجتماعية، بحيث أصبح هذا النموذج هو المؤثر فى نطاق العلوم الاجتماعية التى درست ظواهرها حسب توجهات الفلسفة الوضعية. التى تستند فى بعض جوانبها الأساسية إلى منطق العلوم الطبيعية فى تناول، سواء على مستوى الافتراضات الأساسية، أو إستخداماً

إلى المفاهيم التي تشكل مفردات اللغة العلمية. أو على مستوى الإجراءات المنهجية المتبعة في دراسة مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية على السواء. وقد استمر هذا النموذج التوجيهي حتى إستنفد إمكانياته في نطاق دراسة العلوم الاجتماعية للمجتمع. ومع بداية القرن التاسع عشر، بدأ ظهور نموذج توجيهي جديد، يوجه التفكير والبحث في نطاق العلوم الاجتماعية بمنطق مختلف عن منطق لعلوم الطبيعية، وهو المنطق الذي يؤكد على دراسة الظواهر والأفعال والسلوكيات والظواهر الاجتماعية بإتجاه البحث عن معانيها، وليس عن القوانين الضابطة لتفاعلها. وفي ظل هذا النموذج التوجيهي الشامل الجديد ظهرت نماذج نظرية فرعية جديدة كتنظير النقد الاجتماعي، والتفاعلية الرمزية، وعلم إجتماع المسرح لجوفمان، وأخيراً علم الاجتماع التأملي الذي بشر به ألفن جولدنر.

وقد كان من المنطقي أن يطور علم الاجتماع في دراسته للظواهر الاجتماعية مجموعة من الافتراضات الأساسية التي تحدد نطاق فاعليته. كما تحدد المبادئ التي تضبط أو تنظم نظريته لمختلف الظواهر والتفاعلات الاجتماعية. لأن تحديد هذه الافتراضات من شأن أن يقود إلى تحديد الأهداف التي ينشدها العلم من دراسته لمختلف الظواهر الاجتماعية. ومن ثم توضيح طبيعة التساؤلات التي يطرحها، حتى يمكن توفير الفهم المتكامل لمختلف الظواهر الاجتماعية. ففي ضوء هذه التساؤلات سوف نقوم بتحديد المناهج والأدوات وحتى البيانات التي نحتاجها لفهم الظواهر الاجتماعية المختلفة، كما يساعد ذلك في إستمرار تطوير النماذج النظرية، التي تساعدنا في إنجاز عمليات الوصف والتحليل والتفسير.

ومن الطبيعي أن يشير إنتقال العلم الاجتماعي إلى نموذج توجيهي جديد، إلى بداية إدراك الاختلاف بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، بسبب إختلاف طبيعة المادة الواقعية التي نتناولها بالبحث والدراسة. وهو الاختلاف الذي يفترض تطوير توجهات نظرية جديدة، وإفتراضات مختلفة، ومناهج وأدوات ملائمة لدراسة المجتمع والظواهر والتفاعلات الاجتماعية الحادثة فيه، وهي القضايا التي نعالجها في نطاق هذا الفصل.

أولاً: الأسس العلمية لعلم الاجتماع

نتعرض في هذه الفقرة لنشأة علم الاجتماع الذي تبنى منذ نشأته نموذج العلم الطبيعي، بإعتبارة النموذج الذي كان سائداً في فترة نشأة العلوم الاجتماعية. ولم يكن أمام العلوم الاجتماعية التي انفصلت حينئذ عن الفلسفة والثقافة العامة حينئذ،

سوى أن تتمثل هذا نموذج الطبيعي، فتحاول جاهده أن تكون هي الأخرى باحثة - مثل هذه العلوم - عن الاطراد في مجال الظواهر الاجتماعية. ومن ثم يصبح هدفها هو اكتشاف القانون الذي يحكم إطراد هذه الظواهر^(١). وفي قلب البحث عن التماثل سقطت الافتراضات والقضايا المتعلقة بأوجه الاختلاف بين نموذجي العلوم، بحيث أصبح هذا التماثل وبالمثل هذا الاختلاف موضع حوار وجدل استهلك فترة طويلة - وما زال - في تاريخ العلم الاجتماعي.

ولكي نشارك في هذا الحوار فإنه كان من الضروري البحث عن أسس متفق عليها، وأعتقد أن نقطة بداية الحوار، تتمثل في ضرورة أن نتفق حول تعريف العلم. ذلك لأنه ليس من السهل تعريف العلم، نظراً لاختلاف طبيعة ومنظور القائم بالتعريف، وأيضاً اختلاف زاوية النظر إلى العلم. إرتباطاً بذلك نجد أن هناك فئات كثيرة، إهتمت بتعريف العلم، العامة ورجال الصحافة وصانعو السياسات الاجتماعية، والباحثون في مختلف العلوم، وحتى العلماء الذين قدموا تعريفاتهم بأساليب مختلفة^(٢). إستناداً إلى ذلك يعتبر العلم Science بالنسبة للبعض مشروعا فكرياً، ذو مكانة عالية لكونه يحل من أعلى فهم حركة الوجود من حولنا، واستكشاف القوانين التي تحكم التفاعل بين عناصره. بينما يشير المفهوم بالنسبة للبعض الآخر إلى كيان من المعارف الصحيحة، في حين أن العلم قد يعنى بالنسبة للبعض الثالث البحث الموضوعي في الظواهر الواقعية.

وفي اعتقادنا أن العلم يتضمن كل ذلك وليس بعضه، فهو مشروع فكري يحتوي بداخله على كم هائل من المعارف الصحيحة، الناتجة عن البحث الموضوعي في الظواهر الواقعية. ويستهدف هذا المشروع - أى العلم - بالأساس فهم العالم الاجتماعي المحيط، واكتشاف القوانين التي تحكم تفاعله وإستقراره وتغيره، وذلك بهدف السيطرة عليه وإعادة تشكيله، بما يلام حياة إنسانية مستقرة وفاعله.

وإذا كانت هناك محاولات كثيرة قد بذلت لتعريف العلم، فإن صعوبات التعريف تنشأ عادة نتيجة الميل إلى خلط مضمون العلم بمنهجيته. وفي هذا الإطار فإننا نجد أن الظواهر التي تشكل مجال بحث العلم ونطاق عمله أساس الاعتراف بشرعيته. فنحن على سبيل المثال، لا ننظر إلى كل دراسة للظواهر الكونية باعتبارها تشكل علماً، مثال على ذلك أن علم الفلك الذي يدرس مواقع النجوم. إضافة إلى دراسة الأحداث الطبيعية المتنوعة التي ترتبط بها، بهدف الكشف عن العلاقات بينها، حتى يتمكن من التنبؤ بمستقبل هذه الظواهر، غير أن جهود علم الفلك وأهدافه في هذا الصدد لم تؤهله لأن يصبح علماً بين العلوم^(٣).

ولا يرجع سبب رفض اعتبار علم الفلك ضمن أسرة العلوم، إلى موضوع بحثه فقط، ولكن إلى طبيعة الإجراءات المنهجية التي يستخدمها علماء الفلك كذلك، والتي تعتبر في مجملها إجراءات غير علمية. ذلك يعني أن رفض أي من فروع المعرفة المتعلقة بالظواهر الواقعية باعتبارها تشكل علماً، يستند بالأساس إلى افتقارها للإجراءات المنهجية التي تلقى قبولاً واتفاقاً عاماً من الجماعة العلمية. أو أن هذه الإجراءات تفتقد الدقة، وتعجز عن الوفاء بمعيار الموضوعية. ذلك يعني أن العلم لا يستند فقط إلى مضمونه، لأن جوانب كثيرة من هذا المضامين متغيرة بصورة دائمة ومستمرة، بحيث تصبح المعرفة التي نعتبرها معرفة علمية في الوقت الحاضر، ليست كذلك في المستقبل. واستناداً إلى ذلك لا تتحدد طبيعة العلم بواسطة أي قدر من المعرفة العامة أو الخاصة، تلك التي تشكل مضمون العلم، ولكن تتحدد هذه الطبيعة بواسطة منهجيته. وعلى هذا النحو فسوف نستخدم مفهوم العلم باعتباره يشير إلى المعرفة، التي أمكن جمعها باستخدام المناهج والأدوات العلمية^(٤).

ارتباطاً بذلك يؤكد كامبل N. Cambell على اتفاق فلاسفة العلم بشكل عام، حول ضرورة تحديد موضوع العلم بواسطة مجموعة الظواهر التي اتفق الدارسون على دراستها، وهي الظواهر التي تنتمي بطبيعتها لمجال العلم وبنائه النظري. فالعلم ليس إلا دراسة للحقائق التي يتحقق اتفاق بشأنها، وذلك يعني إستبعاد كل حدث أو واقعة جزئية من نطاق العلم، لأن العلم يدرس العلاقات القائمة بين أحداث معينة، ويبحث عن الأطرادات والقوانين التي تحكم هذه العلاقات. وفي هذا السياق يؤكد لنديرج على نفس المعنى بقوله "إن محتوى العلم في نموذج المكمّل يتشكل من مجموعة القضايا التي تأكدت صحتها" والتي ترتبط ببعضها البعض. بحيث يبدو العلم باعتباره نسقاً - في ضوء قواعد منطقية معينة - متسقاً مع ذاته من ناحية، ومتفقاً مع نتائج الملاحظات الأمبيريقية من ناحية ثانية. وفي هذا الإطار نستطيع التأكيد على أنه كلما اتسع نطاق تطبيق هذه القضايا، وكلما اتسع نطاق الظواهر التي تجردها هذه القضايا، كلما ازداد يقيننا بصدق المعرفة الخاصة بالمجال الذي تغطيه هذه القضايا.

ذلك يعني أن العلم هو الاكتشاف التدريجي للعلاقات الموضوعية الموجودة في العالم الواقعي، أو هو محاوله الحصول على المعرفة التي تساعد في تفسير مجموعة الظواهر والأحداث القائمة. وفي محاولة العلم إنجاز هذه المهمة فإننا نجده يقدم العالم من خلال إعادة بنائه بواسطة عملية التجريد. ذلك يعني أنه كلما تقدم العلم، كلما ابتعدت القضايا العلمية عن المعطيات الواقعية، أي عن المعطيات

المباشرة للإدراك العادي. وهي العملية التي نشير إليها بعملية التجريد^(٥)، حيث تتفصل المعرفة عن ظواهر الواقع لتشكل، مع معارف أخرى، نسقاً نظرياً أو تصورياً يتماثل بقدر ما مع طبيعة النسق الواقعي، الذي جردت عنه.

فإذا شكل ما سبق محاولة لتحديد طبيعة العلم، فإن محاولة استكمال هذا التحديد تتطلب التعرض لثلاثة قضايا أساسية حيث تتعلق القضية الأولى بطبيعة العلاقة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، هل تتميز العلوم الاجتماعية بنفس طبيعة وخصائص العلوم الطبيعية. أم أن العلوم الاجتماعية* لها طبيعتها الخاصة، وهي الخصوصية التي تتأسس استناداً إلى طبيعة الاختلاف بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية، موضوع دراسة نموذجي العلوم.

إرتباطاً بذلك فإننا نؤكد منذ البداية على وجود بعض الاختلافات بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، مثلما أن هناك بعض جوانب الاتفاق بينهما. كلاهما يتشابه من حيث طبيعة الافتراضات الأساسية الكامنة، وراء تحديد الأساليب أو المناهج العلمية المتبعة في نطاق كل علم من هذه العلوم، للوصول إلى المعرفة التي تدخل في نطاقه. بالإضافة إلى ذلك تتماثل العلوم الطبيعية والاجتماعية من حيث سعى كل منهما باتجاه صياغة مجموعة من القضايا القابلة للاختبار والتحقيق الإمبريقي، فيما يتعلق بالظواهر موضع الاهتمام. وبرغم ذلك فإننا بإمكاننا أن نميز بينهما فيما يتعلق بموضوع البحث حيث، تتناول العلوم الطبيعية الظواهر غير الإنسانية، بينما تهتم العلوم الاجتماعية بالفعل والسلوك الإنساني. غير أننا نعتبر أن هذا التمييز غير دقيق لاعتبارين، الأول، أن هناك بعض العلوم الطبيعية التي تسعى إلى امتلاك المعرفة المتعلقة بالسلوك الإنساني كعلم البيولوجيا مثلاً^(٦). في حين يؤكد الاعتبار الثاني، أن هناك بعض العلوم الاجتماعية التي تتناول السلوك الإنساني بنفس الأسلوب الذي تدرس به العلوم الطبيعية موضوعات مثل الكواكب Plants والصخور Rocks والذرات Atoms^(٧).

* بيد أن ذلك يطرح قضية فرعية من هذه القضية تتعلق بطبيعة تسمية العلوم التي تتولى دراسة ظواهر الإنسان والمجتمع هل نقول بتسمية العلوم الاجتماعية أم العلوم الإنسانية حيث يستخدم كلا التعبيرين كل محل الآخر في أحيان كثيرة. في هذا الإطار فإننا نفصل مصطلح العلوم الاجتماعية عن العلوم الإنسانية لاعتبارين، حيث يشير الاعتبار الأول إلى أن القول بالعلوم الإنسانية قد يدخل في مجازها علوماً قد تهم بالإنسان وإن لم تكن لها الطبيعة الاجتماعية كعلوم الطب والبيولوجيا والهندسة الوراثية. بينما يؤكد الاعتبار الثاني على أن القول بالعلوم الاجتماعية يعني الاهتمام بالبعد الاجتماعي سواء مثل في المجتمع أو الظواهر الاجتماعية التي يشارك فيها الكثير من البشر باعتبارهم أطراف في التفاعل الاجتماعي، أو كان يعني البعد الاجتماعي الذي أصبح مكوناً أساسياً في بناء الشخصية استوعبه الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، التي أعبرها مؤسسات اجتماعية عديدة(٧)

بالإضافة إلى ذلك نستطيع القول بأن العلم - الطبيعي والاجتماعي - يسعى دائماً إلى الوصول إلى مجموعة القضايا أو القوانين التي تشكل مبادئه العامة. سواء فيما يتعلق بدراسة الظواهر التي تشكل العالم الواقعي، أو إدراك العلاقات القائمة بينها، وذلك بهدف التعرف على أوضاعها المستقرة. إضافة إلى التعرف على معدلات تغيرها ودينامياتها وحتى تنوعها واستمرار تشكلها، وذلك بهدف التنبؤ بحالتها في المستقبل. ومن الطبيعي أن تختلف العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية في هذا الصدد، فالأولى تستكشف ظواهرها في ظل مجموعة محددة ومحدودة من المتغيرات، بينما تحاول الثانية فهم وقائعها في ظل مجموعة لانهائية ومتجددة من المتغيرات^(٩). الأمر الذي ينعكس على تفاوت قدرة كل العلوم الطبيعية والاجتماعية على التنبؤ، ومن ثم تبين قدرتها من حيث الضبط والسيطرة على الظواهر أو الوقائع التي تقوم بدراستها.

بالإضافة إلى ذلك فإننا ينبغي أن ننظر إلى العلم - طبيعياً أم اجتماعياً - باعتباره مرتبطاً بسياقه الاجتماعي، واستناداً إلى ذلك فإننا ينبغي أن ننظر إلى العلم باعتباره عنصراً في التفاعل الاجتماعي، وأن العالم مندمج في المجتمع وملتزم بالتاريخ. ارتباطاً بذلك فإنه ليس بوسعنا أن نقيم حاجزاً أخلاقياً بين العلم النظري المحض، والعلم التطبيقي العملي، فليس هناك تفكير علمي خالص بل هناك جهوداً علمية اجتماعية، تحمل في طياتها نتائج معينة ودلالات خاصة، وأثاراً محددة. على هذا النحو فإننا نجد أن العلم لا يتطور بمعزل عن المجتمع، كما أننا نرى أن تطور العلم والحكمة يحقق في إطاره الاجتماعي، لأنه لا يمكن أن توجد حقيقة خارجة سياقها، وهو ما يعني أن العلم لا يمكن أن ينمو بمعزل عن المجتمع. ذلك يعني ضمناً أن العلم - اجتماعياً كان أم طبيعياً - يعبر عن حاجة اجتماعية، وأن أساس التطور العلمي كامن في العلم، مثلما هو كامن في السياق الاجتماعي أو المجتمع.

ذلك يعني أن هناك ضغوطاً اجتماعية تفرض حدوث التطور العلمي، مثل الضغوط التي فرضت ظهور العلم ذاته، وفي هذا الإطار فإننا نلاحظ أن غالبية التطورات التي حدثت في العلوم الطبيعية والاجتماعية كانت نتيجة لحاجات اجتماعية أو مجتمعية بالأساس. بيد أن ذلك لا يعني إسقاط فاعلية التراكم المعرفي، والمقدمات الفكرية التي تمهد عادة لنشأة أي علم من العلوم بخاصة العلوم الاجتماعية، أو لظهور تطورات علمية محددة في بناء العلم^(١٠).

وبرغم الاتفاق حول طبيعة العلم من حيث أهدافه وأساليبه في البحث وارتباطه بسياقه الاجتماعي، فإننا نجد خلافاً بين فلاسفة العلم حول طبيعة العلاقة بين العلوم

الطبيعية والعلوم الاجتماعية. في هذا الإطار هناك الفريق الذي يؤكد على وحدة العلوم الطبيعية والاجتماعية، حيث ينظر أصحاب هذا الموقف إلى العلوم الاجتماعية، باعتبارها فرعاً من العلوم الطبيعية. ومعنى ذلك أن ظواهر العلاقات الاجتماعية إذا أردنا أن تكون علماً فلا بد أن تتحرك في نفس الطريق المنطقي التي تحركت فيه بقية العلوم الطبيعية. كما يؤكد هذا الفريق كذلك على أنه ليس في ظواهر العلاقات الاجتماعية ما يتنافى مع استيفاء الشروط المنطقية الضرورية للبحث العلمي. وذلك يعني أن الاختلاف بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية الأخرى، هو اختلاف في درجة تعقد التفاعلات التفصيلية وتدفعها، الأمر الذي يجعل تناولها بالبحث والدراسة أعسر أصعب تتول للعلوم الطبيعية للتفاعلات الطبيعية. وذلك من شأنه أن يجعل تطبيق المنهج العلمي في نطاق العلوم الاجتماعية أكثر صعوبة، وأن لم يصبح مستحيلاً من الناحية المنطقية. ومن المنطقي أن ندرك أن وجهة النظر هذه، تنتمي إلى الاتجاه الطبيعي أو الوضعي، الذي ينادي بوحدة المنهج بين العلوم الطبيعية والاجتماعية^(١١). فالإنسان والظواهر التي تنتج عن تفاعله، ليس إلا جزءاً من عالم طبيعي يتم تفسير تفاعلاته بمنطق التفسير العام للنظام الطبيعي.

استناداً إلى ذلك يرفض أصحاب وجهة النظر هذه، التمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، على أساس أن الأولى تعتبر علوماً دقيقة بينما الثانية علوماً غير دقيقة. وفيما يتعلق بذلك نجدهم يؤكدون أن الفارق بين نوعي العلوم - الطبيعي والاجتماعي - هو فارق في الدرجة، وليس من حيث المبدأ أو النوع. إذ يقال أن العلم دقيق إذا قدم تفسيره وتنبؤه بمستوى منطقي ومعقول، وإذا استخدم المفاهيم بصورة محددة، وكذلك إذا استخلص الاستنتاجات من خلال أسلوب منطقي رياضي. وفيما يتعلق باستخدام العلوم الطبيعية الدقيقة للرموز الرياضية والقياس العددي، فإن هذا الاستخدام يمثل عرضاً ثانوياً، وليس خاصية جوهرية وأساسية^(١٢).

بالإضافة إلى ذلك فإن معيار الدقة لا ينطبق على كل العلوم الطبيعية، وإذا كان معيار الدقة ينطبق على بعض مجالات علم الفيزياء فإن الهندسة المعمارية والطب تعتبر علوم، ولكنها علوم غير دقيقة، لأنها تعتمد على عمليات استنتاجية غير منهجية. بينما نجد أن علوماً مثل الاقتصاد وعلم النفس يقدمان استنتاجات دقيقة، وفي نفس الوقت لديهما اعتماد - في بعض الأحيان - على أحكام تعتمد على الحدس. ذلك يعني أنه ليس هناك حداً فاصلاً بين العلوم الدقيقة وغير الدقيقة،

كما يعني أيضاً أن عدم الدقة ليس صفة قاصرة فقط على العلوم الاجتماعية. بدليل أن بعض العلوم الاجتماعية "كعلم السكان" يتميز بوجود نظرية رياضية، تمت صياغتها بصورة مماثلة منهجياً لعلم الفيزياء^(١٣).

وفي اعتقادنا أن مناقشة قضية الدقة والقدرة على التنبؤ بين العلوم الطبيعية والاجتماعية، تتجاهل البعد التاريخي والخبرة المتراكمة لكلا نموذجي العلوم. إذ نجد أن هناك علوماً طبيعية بدأت منذ فترة طويلة قبل الميلاد، ذلك في مقابل العلوم الاجتماعية التي تبلور أغلبها في أعقاب الثورة الفرنسية مباشرة، أي منذ حوالي مائتي عام فقط. الأمر الذي يجعل الخبرة المتراكمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية محدودة، وهو الأمر الذي يجعل مفاهيمها غير دقيقة، واستخدامها للرمزية الرياضية ما زال فجاً. هذا بالإضافة إلى أنه إذا افترضنا أن صياغة المفاهيم والقضايا بالأسلوب الرياضي هي الصياغة الأكثر دقة، فإنه من المنطقي أن نفترض أن ذلك يعبر مرحلة تالية لمرحلة سابقة، كانت الصياغة اللغوية للمفاهيم والفروض في نطاقها هي الصياغة المعترف بها. إلى جانب أنه من غير الملائم محاولة صياغة الخبرة الإنسانية واختزالها، بواسطة مجموعة من الرموز الرياضية المستخدمة في العلوم الطبيعية. ففي ذلك استعارة من الخارج لبعض أساليب التعبير السائدة في العلوم الطبيعية غير الملائمة للتعبير عن الخبرة الإنسانية. ومن ثم فإن التعبير بالأسلوب الرياضي عن الخبرة الإنسانية ينبغي أن ينظر إليه باعتباره نوع من التطور الداخلي لمنهجية العلم، في التعبير ليشمل الخبرات الإنسانية، أكثر من كونه استعارة لهذه الأساليب، أي من العلوم الطبيعية^(١٤).

ارتباطاً بذلك يؤكد "ريكر" أن مسألة القدرة على التنبؤ بدقة، ليست القضية الهامة التي يمكن أن تشكل أساساً للتفرقة أو التمييز بين العلوم، وبدلاً لذلك تعتبر قضية الموضوعية من القضايا الهامة في هذا الصدد، باعتبارها قدرة على هذه التفرقة. فالموضوعية هي التي تميز العلم عن الممارسة الحدسية، إذ تعني الموضوعية أننا إذا توصلنا إلى فكرة أو قضية جديدة - مهما كان أساسها الحدسي - فإنها من الضروري أن تكون قابلة للاختبار الموضوعي، والتأكيد على ذات النتائج من قبل أي باحث. وفي هذا الإطار نجد أن العلوم الاجتماعية تستند إلى هذا المستوى من الموضوعية العلمية، إرتباطاً بذلك يرفض "ريكر" اعتبار دقة الشكل والمنهج أو درجة التنبؤ ركنين أساسيين للتفرقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية^(١٥). حيث يمكن التغلب على تنني مستويات الموضوعية في العلوم الاجتماعية بواسطة مجموعة من الإجراءات المنهجية الملائمة.

استناداً إلى كل ما سبق فقد أصر أصحاب هذا الموقف، على ضرورة تطبيق مناهج البحث المستخدمة في العلوم الطبيعية، على الظواهر في نطاق العلوم الاجتماعية. ثم أكدوا أنه بقدر تطبيق هذه المناهج في نطاق العلوم الاجتماعية، فإنها تصبح علوماً تخضع لذات منطق العلوم الطبيعية، بقدر ما يمكن اعتبارها علوماً كاملة ومستقلة. ويرى هؤلاء العلماء أن أي تقاعس في هذا الاتجاه، يعتبر مسئولاً عن البطء في تقدم العلوم الاجتماعية في مواجهة تقدم العلوم الطبيعية. وقد ذهب البعض إلى أبعد من ذلك، عندما تصور أن التطور في العلوم الاجتماعية، قد لا يصدر في الغالب عن جهود علماء اجتماعيين، ولكن عن آخرين متخصصين في مجالات أخرى. والدليل على ذلك أن مساهمات كثيرة في علم النفس والاجتماع، جاءت من إسهامات مفكرين لهم خبرة في علوم الهندسة والفسولوجيا والعلوم الطبيعية الأخرى^(١١).

بيد أن هذا لا يعني أن مساهمة العلماء الاجتماعيين سوف تكون غير ذات قيمة، حيث أن مساهمتهم - على العكس - سوف تكون هامة ولا شك، لأنه سوف يقع على عاتقهم الاستمرار في إبراز المشكلات والصعوبات التي تعترض المعالجة العلمية. ذلك يعني أن هؤلاء العلماء الذين يمتلكون القدرات العلمية والمهنية الفعالة، سوف يكونوا قادرين دائماً على تحقيق أهم إنجازات العلوم الاجتماعية في المستقبل.

على خلاف ذلك نجد بعض العلماء، الذين يرفضون مسألة الوحدة المنهجية، بين العلوم الطبيعية والاجتماعية، حيث نجدهم هذه الوحدة المنهجية مستحيلة لأسباب عديدة. وهم يعتبرون أن الظواهر موضوع الدراسة تعد من أهم عوامل التفرقة بين مجموعتي العلوم، إذ يؤكد هؤلاء العلماء أن علوم الفيزياء والكيمياء والفسولوجيا، تهدف إلى الوصول إلى تعميمات تتعلق بظواهر تتميز بالتكرار والاطراد. ويمكن التنبؤ بحركتها من الحاضر إلى المستقبل، أو حتى بشكلها في المستقبل، بينما نجد أن علوم مثل التاريخ تسعى إلى إدراك الخصائص الفردية لموضوعاتها، فعلم التاريخ يهتم بالمفرد بالأساس.

في هذا الإطار نرى أن هناك اختلافاً في تناول والمعالجة بين علم الاجتماع والتاريخ في هذا الصدد، حيث نجد أن علم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية المتكررة الوقوع. وذلك للكشف عن خصائصها العامة والخارجية، وأيضاً عن طبيعة العوامل والأسباب العامة المسؤولة عن وقوعها، أو تلك الآثار التي تتخلق عنها. ولناخذ مثلاً على ذلك واقعة الثورة إذ يحاول علم التاريخ دراسة الثورة

الفرنسية أو الروسية للتعرف على العوامل أو الأسباب التي أدت إلى تفجر هذه الثورات. ثم التفاعلات الدينامية التي وقعت بداخلها ثم الآثار أو النتائج التي نتجت عنها ويحدث نفس الأمر بالنسبة للظواهر الأخرى، ويدرك التاريخ هنا أن كل ثورة تشكل واقعة منفردة وغير متكررة، وبذلك لا يسعى التاريخ إلى إدراك الخصائص المشتركة بين المفردات^(١٧)، وهي الخصائص التي يمكن تضمينها في قانون واحد.

على خلاف ذلك نجد أن علم الاجتماع يحاول دراسة الظواهر المتكررة الوقوع للكشف عن السمات المشتركة بينها، إذ يدرس علم الاجتماع الثورات، بهدف الكشف عن العوامل التي تؤدي عادة إلى وقوع الثورة، ثم طبيعة التفاعل الاجتماعي والسياسي الحادث بينها. كذلك يحاول علم الاجتماع استكشاف آثار الثورة على بناء المجتمع، أي مجتمع، وذلك بهدف الوصول إلى قانون عام يحكم تفجر الثورة أو تفاعلاتها أو طبيعة النتائج المترتبة عليها. استناداً إلى ذلك فنحن نجد أنه إذا كان التاريخ يستغرق في المفرد التاريخي، فإن علم الاجتماع يسعى إلى الكشف عن ما هو عام ومتكرر، بين مجموعة من الظواهر أو المفردات التاريخية المتكررة.

من ناحية ثانية يقرر أصحاب هذا الموقف أن المنهج الملائم للعلوم الاجتماعية هو منهج الفهم بينما منهج التفسير هو منهج العلوم الطبيعية حيث نجد أن "التفسير" - من وجهة نظرهم - يهدف إلى إدراك العلاقة السببية الكائنة بين موضوعين من الخارج. على خلاف ذلك يسعى "فهم" الوقائع الإنسانية إلى الحصول على معنى هذه الوقائع من الداخل. ويؤكد أنصار الفهم أنه لا يكفي الوصول إلى قانون عام يتعلق بالظاهرة موضع الدراسة، ولكن الباحث يحتاج لكي يفهم الواقعة، أن يضع نفسه بشكل ما مكان هؤلاء الذين يشاركون في التفاعل المتعلق بالواقعة، حيث يتم فهم معاني سلوكياتهم عن طريق التواصل معهم. وفي هذا الصدد يؤكد "تاتاسون" أن الواقع الاجتماعي يتشكل من معاني يؤسسها الذين يقومون بالفعل أو السلوك، على المسرح الاجتماعي لأفعالهم ومواقفهم. وذلك لأن وعي الفاعل وذاتيته يعتبران دعامتان أساسيتان للفعل الاجتماعي، وذلك يرجع إلى أن الموضوع الرئيسي في فلسفة العلوم الاجتماعية، ينبغي أن يركز بالأساس حول إلقاء الضوء، على الخصائص الرئيسية لوجهات النظر الذاتية. وإعادة بناء طبيعتها وخصائصها الرئيسية، ذلك لأن هذه النظرة الذاتية تسعى إلى إعادة بناء وتأسيس العالم الاجتماعي، من أجل فهمه^(١٨).

غير أننا نرى أن هذا المعنى الذي يخلعه الفاعل على فعله ليس ذاتياً خالصاً، ولكنه مشتق في بعض عناصره من المعنى العام الذي تضيفه الثقافة العامة على الفعل. حيث يكتسب الفعل معانيه من ثقافة المجتمع، تأكيداً لذلك أن أي فعل يأتيه الفاعل، يصبح فعلاً اجتماعياً إذا كان محكوماً بتوقعات الآخر. كما يعني أن الفعل وكذلك توقعات الآخر بشأنه، أن المعنى الأساسي للفعل أو السلوك مشتق من الثقافة العامة للمجتمع. ومن ناحية ثانية فإننا حينما ندرك معنى الفعل عن طريق الاتصال أو التواصل، فإن مضمون هذا التواصل يتمثل فيما أتاحت لنا الثقافة العامة من معايير أو عناصر للتواصل. إضافة إلى ذلك، فإننا ندرك هذا التواصل يتأسس بالنظر إلى أرضية أو مرجعية مشتركة، تتمثل في مجموعة القيم موضع الاتفاق المشترك بين أفراد الجماعة. الأمر الذي ينزع من الفعل ذاتيته أو معانيه الذاتية الخالصة، ويجعل هذه المعاني في جانب كبير منها ذات طبيعة موضوعية، لأنها ذات طبيعة مشتركة، أو لنقل هي موضوعية اجتماعية بالأساس، وهو ما يعني أن إدراكها يعتبر إدراكاً موضوعياً كذلك^(١٩).

إلى جانب ذلك يرى العلماء الذين يرفضون وحدة العلوم الطبيعية والاجتماعية أن العلوم الطبيعية تستند إلى مسلمة إطاراد أو اتساق الطبيعة. حيث تأكد خضوع الواقع الطبيعي للبحث، من خلال تأكيد تاريخ العلم، وتعمق هذا التأكيد بدرجة أكثر من خلال الافتراض، الذي يلقي قبولاً بأن ذلك سوف يستمر في المستقبل. غير أن هذا الافتراض يظل افتراضاً وليس هناك تأكيد على أن المستقبل سوف يكون على غرار الماضي. وبرغم ذلك فإنه استناداً إلى روح البحث العلمي نقبل بالقول بمسلمة الإطاراد، غير أننا لا نستطيع قصر هذا الإطاراد على الظواهر الطبيعية وحدها. لأن ظواهر المجتمع تطرد في وقوعها كذلك، بنفس الوتيرة وحسب ذات المراحل، حقيقة أن الإرادة الإنسانية قد تتدخل أحياناً لوقف هذا الإطاراد، غير أن ذلك يظل حالة استثنائية لا تحدث إلا نادراً. غير أن القوانين التلقائية للنسق الاجتماعي أو المجتمع، تتكفل دائماً بإعادة الأوضاع إلى ما ينبغي أن تكون عليه هذه الأوضاع، فالمجتمع جزء من الكون وهو مجاور للطبيعة، ومن ثم فهو محكوم بنفس قوانين الوجود الأشمل^(٢٠). وإذا كان ثمة إطاراد في الطبيعة، فلماذا لا يمتد هذا الإطاراد أو يتسع، لكي يشمل المجتمع كذلك، بذلك يصبح الإطاراد خاصية للوجود، ومن ثم فهو خاصية للطبيعة، مثلما هو خاصية للمجتمع كذلك.

إضافة إلى ذلك يصر هذا الفريق على إبراز جانب آخر للخلاف، وهو الخلاف الذي يتحدد من خلال التأكيد على أنه بينما تتعامل العلوم الطبيعية مع علاقات ثابتة، وموضوعات مادية قابلة للقياس، وتخضع للتجارب، بينما العلوم الاجتماعية تفقد قابلية القياس، وتتعامل مع موضوعات نفسية ومعنوية متغيرة ومتحركة وغير ثابتة. في هذا الإطار يتمثل الهدف الأساسي للعلوم الاجتماعية فيما يرى "شوتز A. Schutz" في الحصول على معرفة منظمة عن الواقع الاجتماعي. حيث يقصد بهذا الواقع المجموع الكلي للموضوعات Objects والأحداث Occurrences داخل العالم الاجتماعي أو الحضاري، كما يشعر بها البشر العاديون. الذين يعيشون حياتهم مع زملائهم، ويرتبطون معهم بعلاقات تفاعل معهم، أنه عالم الموضوعات الحضارية والتنظيمات الاجتماعية، التي نشأنا فيها والتي يجب أن نتلاءم معها^(٢١). إذ يجب أن نكون على قناعة منذ البداية بأننا نحن الذين نقوم بالأفعال في المسرح الاجتماعي، ونحن الذين نخبر العالم الذي نعيش فيه كعالم طبيعي وحضاري في نفس الوقت. وليس باعتباره عالماً قاصراً علينا فقط، ولكن باعتباره مشتركاً بيننا جميعاً، فهو عالم أما معطى لنا حالياً، أو يمكن الوصول إليه من جانب أي شخص ومن الطبيعي أن يتضمن ذلك أهمية الاتصال واللغة.

غير أننا لا نرى في ذلك اختلافاً يفصل العلوم الاجتماعية عن الطبيعية، أو يمنح الثانية امتيازاً على الأولى، فليس من الضروري أن تكون التجربة في العلوم الاجتماعية، هي ذاتها وبنفس منطقتها في العلوم الطبيعية. فبدلاً من ذلك يمكن أن تحل التجربة الميدانية محل التجربة المعملية، هذا بالإضافة إلى أن مشاركة الباحث في التفاعل الكائن بالواقع الاجتماعي الذي يقوم بدارسته، والذي هو جزء منه، لا ينفي عن العلوم الاجتماعية علميتها. ولكنه يفرض أن يكون الباحث على وعي بضرورة الفصل بين كونه إنساناً مشاركاً في التفاعل الاجتماعي، وبين كونه باحثاً يسعى إلى فهم هذا التفاعل وتفسير سببته. وقد أشار "جونار ميردال" إلى شيء من هذا القبيل حينما طالب الباحث في العلوم الإنسانية، بالإعلان عن قيمة أو بالأصح أيديولوجيته، حين دراسته لموضوع معين. وذلك حتى ندرك أن هذه الدراسة قد أجريت في ظل قيم وأيديولوجية محددة، وذلك حتى نستطيع فصل الجوانب الموضوعية عن الأبعاد الذاتية^(٢٢).

إضافة إلى ذلك فإنه إذا كانت العلوم الطبيعية تدرك موضوعاتها من الخارج أي من خلال مؤشرات الخارجية، فإننا نعتقد أن العلوم الاجتماعية تتفوق على

العلوم الطبيعية من حيث مستويات الإدراك. فهي - مثل العلوم الطبيعية - قد تدرك موضوعاتها - حسب المنطق الوضعي - من خلال مؤشرات الخارجية، وهو الإدراك الذي يسلم إلى تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات، ومحاولة تفسير هذه العلاقات. غير أنها - أي العلوم الاجتماعية لا تكتفي بذلك، ولكنها تحاول إدراك المعنى العميق، الذي يضيفه المشاركون على هذه العلاقات السببية، أو على المتغيرات التي تشكل أطراف هذه العلاقات. من هنا فإنه إذا كانت المادة الاجتماعية تزيد على المادة الطبيعية، في أن الأولى لها داخل وعمق، فإن المنهج في العلوم الاجتماعية قد طور الأساليب التي تدرك الواقعة الاجتماعية من الخارج، مثلما طور - في نفس الوقت - الأساليب الذاتية التي تيسر إدراك المعاني العميقة للوقائع الاجتماعية من الداخل. وأنه إذا كانت العلوم الاجتماعية قد قطعت شوطاً بعيداً في تطوير أساليب إدراك الواقعة الاجتماعية من خلال مؤشرات الخارجية وهي المرحلة التي شكلت إسهامات دوركايم حجر الزاوية فيها^(٢٣)، فإن العلم الاجتماعي ينتجه الآن إلى تطوير المناهج الذاتية التي تيسر إدراك المعاني الذاتية للواقعة الاجتماعية. وهي الجهود التي تشكل إسهامات بعض اتجاهات النقد الاجتماعي، وحجر الزاوية في بنائها، وذلك يعني أن العلم الاجتماعي مازال في طور استكمال منهجيته وهو لم يستقر بعد في هذا الصدد.

ثانياً: العلم المعباري في مقابل العلم الثوري

لم تكن قضية الخلاف حول طبيعة العلوم الاجتماعية، وهل هي موضوعية كالعلوم الطبيعية أم أنها علوم ذاتية، بسبب الطبيعة الخاصة للظاهرة الإنسانية التي تتولى دراستها، هي موضع الخلاف الوحيد فيما يتعلق ببناء العلوم الاجتماعية. بل ثار خلاف آخر حول الطابع الاستقراري أو الثوري لروح العلم الاجتماعي، هل العلم الاجتماعي علم له تقاليده التي ينبغي أن يلتزم بها أعضاء الجماعة العلمية. أم أنه علم ينبغي أن يتيح درجة عالية من حرية النشاط العلمي، وذلك باعتبار أن التقاليد العلمية تعوق أحياناً عملية التطور العلمي، بل وقدرة الجهد العلمي على الاستكشاف^(٢٤).

منذ البداية نستطيع القول بأن المعرفة العلمية، تعتبر معرفة يمكن البرهنة عليها بواسطة كل من العقل Reason، إضافة إلى الأدلة المستمدة من الخبرة أو الحواس. من هنا تتمثل أهمية المنهج العلمي بالأساس في تطوير وتقنين لغة الاتصال Communication بين الباحثين، وكذلك في تحديد قواعد البرهنة

والحوار. وأيضاً في تحديد طرق وإجراءات الملاحظة والتحقق من صدق المعطيات التي يمكن جمعها أو الحصول عليها. وبهذا المعنى يتطلب المنهج العلمي ضرورة التكيف Conformity مع قواعد البحث العلمي ذاتها، حيث يرفض البحث عن المعرفة، إذا لم يكن متوافقاً مع القواعد والإجراءات، التي ينص عليها المنهج العلمي. بيد أن السؤال الذي يطرح نفسه، يتعلق بمدى إمكانية أن يعوق الالتزام بالقواعد عملية الوصول إلى اكتشافات جديدة، ومن ثم يعوق التطور أو التقدم العلمي بكامله. بالإضافة إلى ذلك يعتبر العلماء أعضاء في جماعات علمية، تنظمها المعتقدات Convention والمعايير Norms أو الطقوس Rituals، وأيضاً علاقات القوة. وهي العناصر التي قد لا تتفق مع متطلبات البحث العلمي الموضوعي الحر عن المعرفة، وهل يعني ذلك أن الاتصالات العلمية Scientific Communication داخل الجماعة العلمية تعوق التقدم العلمي^(٢٥).

ارتباطاً بذلك فإننا نجد أن فلاسفة العلم والمنظرين الاجتماعيين قد اهتموا منذ وقت طويل بمخاطر الجمود Dogma في العلم. وقد صاغ ذلك "سكوت جرير Scott Greer" بقوله "إننا إذا كنا محظوظين، وكانت معرفتنا العلمية تتراكم، فإن هذه المعرفة سوف تتحرك وتتطور بصورة حلزونية Spiral إلى أعلى، وهي تتطور إلى الأمام بنفس المستوى، أي بأسلوب الحركة الدائرية السريعة. غير أن هذا التحرك الحلزوني قد يتجه إلى أسفل من النظرية Theory إلى المذهب Doctrine إلى العقيدة الجامدة Dogma". وذلك يعني أن التراكم العلمي يعيش أسير حالتين متقابلتين حالة الجمود الفكري، التي قد يعيشها التفكير العلمي، والتي تتحول من خلالها المعرفة العلمية المتغيرة بطبيعتها، إلى معتقدات مذهبية جامدة. ومن الطبيعي أن تقع هذه الحالة المستقرة، في أعقاب حالة من الفاعلية والإبداع والاكتشافات العلمية، وتراكم المعرفة العلمية، وهي حالة دينامية بطبيعتها. وبرغم اتصال هاتين الحالتين ببعضها البعض إلا أن هناك بعض المفكرين الذين حاولوا فصلهما عن بعضهما البعض بصورة مستقطبة. حيث النظر إلى المعرفة العلمية من ناحية باعتبارها معرفة تلتزم بالتقاليد والمعايير العلمية في مقابل النظر إلى المعرفة العلمية باعتبارها حركة دينامية متحركة، تحاول استكشاف الواقع الذي نعيش فيه بصورة مستمرة^(٢٦).

ويعتبر فيلسوف العلم توماس كون Thomas S. Kuhn "من المفكرين الذين تصدوا لهذه القضية، حيث يتصور كون المشروع العلمي، باعتباره مشروعاً يختلف فيه العلم المعياري Normal Science، عن العلم الثوري Revolutionary

Science. حيث ينظر إلى العلم المعياري باعتباره العلم الذي يضم الأنشطة الروتينية أو المعتادة، للتحقق من صدق قضايا النظرية التي تلقى قبولا في فترة تاريخية محددة. ومن ثم يصبح التحقق من القضايا واختبارها، جزء من النشاط الذي يسعى إلى حسم هذه المواقف المحيرة. في هذا الإطار يؤكد "كون" أن العلم المعياري يعني البحث الذي يستند بصورة كاملة على واحد أو أكثر من الإنجازات العلمية، التي حدثت في الماضي. وهي الإنجازات التي سلمت بها الجماعات العلمية المعنية، لفترة من الزمن، باعتبارها تشكل أساس أو مرجعية للممارسة العلمية^(٢٧). بحيث يتم حصر هذه الإنجازات من خلال كتب العلم المدرسية، الأولية أو المتقدمة، حيث تفسر هذه الكتب المدرسية بناء النظرية التي لقيت قبولا. إضافة إلى أنها توضح كل أو كثير من تطبيقاتها العلمية المتعاقبة، إلى جانب أنها تقارن بين هذه التطبيقات وبين التجارب والملاحظات النموذجية.

ومن شأن هذه الأنشطة والجهود أن تعمل على تنشئة التلاميذ والباحثين في داخل الجماعة العلمية، حيث تحدد هذه الجهود أنواع قضايا البحث التي ينبغي التصدي لدراستها، وأنواع الافتراضات Assumptions التي ينبغي أن يتبناها الباحث. كذلك تعريف المفاهيم التي يستفاد منها، وأنواع مناهج أو طرق البحث التي ينبغي إتباعها في البحث والدراسة. ومن الناحية التاريخية فإننا نجد أن كل هذه الجهود، كانت قادرة على إنجاز ذلك، لكونها تشترك في خاصيتين رئيسيتين. حيث تتمثل الخاصة الأولى في أن إنجازها كان متفوقاً، من حيث قدرته على جذب جماعة دائمة من المؤيدين لأفكارها، بعيداً عن الأساليب المتنافسة وغير المتفق عليها للنشاط العلمي. وفي نفس الوقت فقد كانت هذه الإنجازات "مفتوحة النهايات Open-ended" إلى الدرجة التي أتاحت الفرصة لمجموعة أخرى من الباحثين لحسم كل أنواع هذه القضايا. ويطلق "توماس كون" على الإنجازات النظرية التي تشترك في هذه الخواص، "النماذج التوجيهية" Paradigm حيث يفترض أن تكون هذه النماذج قوية الارتباط بفكرة العلم المعياري^(٢٨) لكونها تلقى قبولا من غالب الجماعة العلمية.

ارتباطاً بذلك يذهب كون إلى التأكيد على أنه باختبار مصطلح "النموذج التوجيهي" والاتفاق عليه من قبل الجماعة العلمية، فإنني أعني به بعض الجهود العلمية والواقعية التي لقيت قبولا. والتي تتناول النماذج التي تتشكل من التعميمات النظرية التي يمكن تطبيقها Application أو الإستفادة منها لأداء غرض معين Instrumentation. والتي تشكل تمهيداً لنماذج Models نظرية يمكن أن تشكل

مرجعية لتأسيس معايير محددة ومتماسكة للبحث العلمي. ومن ثم فإنه دراسة النموذج التوجيهي، هي التي تعد الطالب للعضوية في جماعة علمية معينة، لأنه سوف يمارس عمله بواسطة هذا "النموذج التوجيهي" بعد ذلك^(٢٩).

وفضلاً عن ذلك فإنه نظراً لأن العالم يلتحق بالجماعة العلمية التي تعلم أو تلقن أعضائها، نفس الأسس التصورية والمنهجية للعلم، ومن نفس المصادر تقريباً. فإنه من النادر أن تثير بحوثهم التالية أية اختلافات مع هذه الأسس أو انتقادات لها، وفي العادة يكون العلماء الذين تستند بحوثهم إلى نموذج توجيهي مشترك، ملتزمون سيكولوجياً بنفس القواعد والمعايير وتقنيات الممارسة العلمية. ومن ثم يعتبر الالتزام والاتفاق الظاهري الناتج عن ذلك من أهم متطلبات Prerequisites العلم المعياري المستند إلى قواعد ومعايير محددة، أعني المتطلبات اللازمة لتأسيس تقاليد بحثية معينة والعمل على استمراره^(٣٠).

وينظر العلم المعياري إلى أعضاء الجماعة العلمية القائمة باعتبارهم جماعة من أنصار النموذج التوجيهي القائم، بدلاً من جماعة العلماء الذين يتعاملون مع هذا النموذج بحيدة وموضوعية. فجماعة الأنصار، الذين يؤكدون على النموذج التوجيهي، أو التنظيم العلمي القائم ويدافعون عنه. برغم أن التمسك بالنموذج التوجيهي لا يعنى بالضرورة أنه يعوق التقدم العلمي، حيث تعتبر النماذج التوجيهية ضرورية، لأنه بدونها لن يتحقق البحث العلمي باعتباره مشروعاً جماعياً. وذلك لأن العلم باعتباره مشروع جماعي يحتاج بطبيعته إلى المبدأ المنظم لأنشطة وجهود الجماعة العلمية Organizing، وذلك يعني أن امتلاك النموذج التوجيهي، يعتبر علامة ومؤشراً على نضج وتطور المجال العلمي الذي ينتمي إليه النموذج^(٣١).

على نقيض العلم المعياري ينظر كون إلى العلم الثوري، باعتباره يعبر عن الظهور المفاجئ لنموذج توجيهي منافس^(٣٢). وهو النموذج يمكن أن يلقي قبولاً وموافقة تدريجية من قبل الجماعة العلمية، إذ يعبر التحول من نموذج توجيهي إلى آخر، عن الانتقال الثوري في بناء وتطور العلم. وعلى سبيل المثال فقد حل النموذج التوجيهي، الذي يؤكد على أن الذكاء الإنساني، يعد نتيجة لكل من البيئة الاجتماعية الثقافية والعمليات الجينية. محل النموذج الذي أكد على وجهة النظر التي ترى أن الذكاء الإنساني، يتحدد بواسطة الآليات الجينية بصورة كاملة، بحيث أدى ذلك بدوره إلى تطوير أساليب دراسة الشخصية والسلوك الإنساني. ومن ثم فقد اعتبر هذا التطور حجر الزاوية لكثير من السياسات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية العامة^(٣٣).

وتبدأ عملية رفض النموذج المسيطر حسبما يذهب "كون" من خلال عملية التحقق من صدق قضايا النموذج التوجيهي، حيث يحاول العلماء اختبار المتضمنات والأبعاد الجديدة، للنموذج المسيطر أمبيريقياً. وحينما يصبح تلاؤمها ضعيفاً مع معطيات البحث، فإن كون يعتبر مظاهر عدم الاتساق هذه، شذوذاً أو خروجاً على القاعدة Anomalies. ويفترض أن هذا الشذوذ أو الخروج على القاعدة سوف يلقي قبولاً، إذا استمرت الجهود الخاصة بالتحقق من الصدق، أو تلك التي تتعلق بحل القضايا أو المشكلات التي تتولد عن النموذج التوجيهي السابق. ونتيجة لذلك يتفجر الصراع بين كلاً من مؤيدي النماذج التوجيهية الحديثة والقديمة، وهو الصراع الذي يصل إلى ذروته في الموافقة على النموذج الجديد، وإعادة تأسيس العلم المعياري. وتؤدي فترة الانتقال من النموذج التوجيهي القديم إلى الحديث إلى بروز مظاهر التشنّت وعدم اليقين، داخل نطاق الجماعة العلمية. وعلى هذا النحو تتميز فترة الانتقال ببروز عدة ظواهر منها إنتشار البحوث ذات الطبيعة العشوائية Random Research، والتحقق من الصدق بغير هدف، والاكتشافات ذات الطبيعة العرضية (٣٤).

ولا يتكرر وقوع الثورات العلمية كثيراً، وارتباطاً بذلك نجد أن معظم وقت وجهود العلماء مكرس للعلم المعياري، حيث يتطلب قيام الثورة العلمية وقتاً طويلاً، التي من النادر أن تقع. وذلك يرجع إلى أن معظم العلماء لا يحاولون رفض النماذج التوجيهية القائمة والمستقرة، وهم لا يتقبلون الشذوذ عنها، أي عن القاعدة. ذلك لأنه من السهل أن تتحول الإدراكات إلى مقولات ذهنية، تتأسس بصورة سابقة على إجراء التجربة، أو قبل القيام باختبارات التحقق من الصدق. ومعنى ذلك أن العلماء يرون ما يحاولون رؤيته، وهو ما يعني أن يظل النموذج التوجيهي مقبولاً لفترة طويلة، حتى بعد أن يفشل النموذج التوجيهي المسيطر في الاتساق مع المعطيات الأمبيريقية (٣٥).

فإذا تأملنا وجهة نظر كون فإننا لن نعثر في تفكيره عن منطق للاكتشاف، ولكن فقط عن بعد الأبعاد السوسيو سيكولوجية التي تؤدي إلى الاكتشاف. حيث تكثر الاستثناءات ومظاهر عدم الاتساق بصورة مستمرة في العلم. ورغم أن النموذج التوجيهي القائم يدعم بعض الجهود التي تتولى تأمين هذه المواقف المتناقضة. بحيث يستمر ذلك حتى يتم اتخلى عن النموذج للتوجيهي، من خلال أزمة يواجهها العلم. غير أن السؤال الذي نطرحه في هذه الحالة، يتعلق بمدى وجود سبب

عقلاني لظهور هذه الأزمة، ولماذا يرى العلماء الأزمة فجأة^(٣٦)؟ وكيف يتم تأسيس النموذج التوجيهي المضاد. حيث لم تقم وجهة نظر "كون" إجابة على هذه التساؤلات، بحيث يعني ذلك، أنه ليس هناك منطق للاكتشاف، ولكن صراع الجماعات والنماذج التوجيهية داخل السياقات أو الأطر العلمية^(٣٧).

ويعتبر الموقف المعياري لكارل بوبر Karl Popper على نقيض وجهة نظر كون الوصفية للعلم، إذ يرى بوبر أن الجماعة العلمية ينبغي أن تكون مجتمعاً مفتوحاً، وهي كذلك فعلاً حيث لا يوجد نموذج توجيهي مسيطر موضع تقديس، إذ ينبغي أن يشكل العلم ثورة مستمرة وأن يحتل النقد مكانة القلب في المشروع العلمي. على هذا النحو تتشكل الثورات العلمية من الرفض المتكرر لإدعاء أو إحتكار نموذج توجيهي معين للمعرفة، فالعلم من وجهة نظر "كارل بوبر" هو نوع من البحث المستمر عن معرفة جديدة وبصورة دائمة.

تأكيداً لذلك يؤكد "كارل بوبر" قائلاً "من وجهة نظري يعتبر العالم Normal Scientist - كما يصفه "كون" - هو الشخص السيء التأهيل. لأنه قد تعلم من خلال روح اعتقادية جامدة Dogmatic Spirit، أنه ضحية لعملية المذهبة Indoctrination لأنه قد تعلم أسلوباً يقوم بتطبيقه في جهوده وأنشطته العلمية، بدون أن يتساءل حول منطق استخدام هذا الأسلوب أو المنهج"^(٣٧).

في مقابل ذلك يقرر "كارل بوبر" أن العلماء يكونوا أحياناً سجناء نماذجهم التوجيهية، وتوقعاتهم وخبراتهم السابقة، ولغتهم في كل لحظة زمنية، فنحن - أي العلماء - سجناء بالمعنى الاختياري. بمعنى أننا إذا حاولنا التحرر، فإننا سوف ننطلق من إطارنا الفكري أو نموذجنا التوجيهي في أي لحظة. غير أننا سوف نجد أنفسنا مع ذلك مرة أخرى داخل نطاق إطار فكري أو نموذج توجيهي مختلف. غير

* في اعتقادنا أن الأزمة تظهر في العادة حينما يتوقف أعضاء الجماعة العلمية التي تؤكد على نموذج توجيهي معين عن الاختبار المستمر لصدق مقولات هذا النموذج، سواء من خلال تعريضها للاختبار الأميريقي أو التحليل النقدي. بحيث يؤدي ذلك عادة إلى تحول قصايا النموذج النظري إلى مذهب، أو إلى مجموعة من المعطيات الجامدة، غير القادرة على دراسة أو فهم الواقع الاجتماعي. هنا تتسع المسافة بين معطيات أو عناصر الواقع من ناحية، وبين التصور الذي يقدمه النموذج التوجيهي للواقع وعناصره من ناحية ثانية، بحيث نجد في مرحلة معينة أن الظواهر أو العناصر التي يخصصها النموذج ليست قائمة بالواقع، بل تجاورها الواقع، أو لم تعد تظهر في إطاره. أو أن الواقع يطرح ظواهر جديدة يقف النموذج عاجزاً عن تقديم فهم لها وهنا تحدث أزمة النموذج. الأمر الذي يدعو إلى التفكير في تأسيس نموذج جديد يحل محل النموذج السابق، ويكون قادر على فهم الواقع. ويكشف تأمل تاريخ العلم عن حدوث هذه الحركة بصورة مستمرة ودائمة لنظر مثلاً إلى عملية الانتقال من النظرية الماركسية، إلى الفكر النقدي المعاصر، حيث تضمن هذا الانتقال تفاعلات من هذا القبيل

أنه - أي النموذج التوجهي الجديد - سوف يصبح عادة إطاراً أفضل وأكثر رحابة من النموذج التوجهي السابق وباستطاعتنا أن ننطلق منه ونتخلى عنه مرة أخرى وفي أي لحظة، حينما تضعف قدراته التوجيهية والتفسيرية.

وتظل قدرتنا على الاختيار والانطلاق من نموذج نظري إلى آخر قائمة، طالما أننا نتخلى بالروح العلمية التي تخلع علينا حرية رفض نماذج معينة وقبول أخرى، استناداً إلى المعايير العلمية المستقرة في هذا الصدد. غير أننا نفقد هذه الروح العلمية حينما نصبح أسرى نموذج نظري بعينه، نموذج تخلف عن الواقع، وبرغم ذلك فإننا لا نستطيع أن ندرك الواقع إلا من خلاله، وفي هذه الحالة فإننا نتخلى عن روحنا وحریتنا العلمية، ونستبدلها بالإذعان لمبادئ مذهبية جامدة.

وارتباطاً بذلك يؤكد "كارل بوبر" أنه من المهم فيما يتعلق بهذه القضية أن نميز بين سياقين للنشاط العلمي، سياق الاكتشاف وسياق التبرير العلمي Justification. حيث يشير سياق التبرير العلمي إلى جهود العلماء حينما يحاولون منطقياً وأمبيريقياً التحقق من ادعاءات أو إفتراضات للمعرفة. على هذا النحو تؤسس المنهجية العلمية منطق التبرير العلمي، في هذا الإطار لا يهتم المنهج بالأسلوب الذي وصل به العلماء إلى الحقائق العلمية، ولكنه يتساءل فقط عن مدى وصولهم إلى إفتراضات المعرفة بصورة مشروعة. وفي هذا النطاق نجد أن المنهج العلمي، لا يقيد جهود العلماء داخل سياق الاكتشاف العلمي، بل إننا نجدها يمكن أن تيسر السعي في إتجاه الاكتشاف. وفي هذا النطاق نجد أن المنهجية العلمية تعمل بإتجاه تأسيس الجهود التي يمكن أن تقود إلى الاكتشاف، وفي هذا الإطار فنحن لا نستطيع حينئذ أن نفسر وجود قواعد ذات طبيعة صورية يمكن أن تحدد منطق للاكتشاف. فبرغم أن الإبداع والخيال والبصيرة النافذة والإلهام، ذات أهمية قصوى في تأسيس وتطور العلم، وأنه من الممكن تعهدها ورعايتها إن وجدت، غير أن ذلك لا يمكن أن يتحول إلى قواعد صورية أو منطق. في هذا الإطار يؤكد "جون ستيوارت مل John Stuart Mill" لا يوجد علم يساعد الإنسان على التفكير في ذاته باعتبار أن هذا التفكير هو الذي يتولى ملائمة وتكييف أهدافه مع الواقع الذي يستهدفه^(٣٨). ذلك يعني أن الجهد أو النشاط العلمي يتضمن عنصرين رئيسيين، حيث يتمثل الأول في اكتشاف الحقائق، بينما يدور الثاني حول إبراز التبرير المنطقي لاكتشاف هذه الحقائق.

ثالثاً: افتراضات المنهج العلمي

يستند المنهج العلمي إلى مجموعة من الافتراضات الأساسية التي ثبت صدقها، وهي الافتراضات التي تشكل في جوهرها متطلبات أساسية للنشاط أو الخطاب العلمي. حيث تتعلق هذه المتطلبات بالموضوعات أو القضايا التي تقع في نطاق فلسفة العلم أو فلسفة المعرفة Epistemology أو بدراسة أسس المعرفة. أي أنها مجموعة من الافتراضات التي تتعلق بالمشروع العلمي ذاته، ومكانته بالنسبة لواقعة المحيط، أو بطبيعة النشاط العلمي داخل هذا المشروع العلمي. فإذا قمنا بفحص وتأمل هذه الافتراضات، فإن ذلك سوف يمكننا من فهم المدخل العلمي بصورة أفضل، وأيضاً فهم منطق تفوق هذا المدخل على مداخل المعرفة الأخرى، وسوف نعرض فيما يلي لبعض من هذه الافتراضات.

١- أن الطبيعة منظمة ومنظمة: ويشير هذا الافتراض العلمي إلى وجود نظام وانتظام محدد في العالم الطبيعي، فالأحداث أو الوقائع لا تقع بصورة عشوائية ولكن وفق منطق وانتظام محدد. وحتى في نطاق البيئة السريعة التغير فإنه يفترض وجود درجة من الانتظام والاطراد. وأن التغير يعمل عادة باتجاه إبراز هذا الانتظام الذي ينبغي فهمه، مثال على ذلك أن الشمس تشرق من الشرق كل صباح وأن حرارتها تعمل على تبخير الماء، ومن ثم فهي تساعد في تشكل السحاب، الذي يهبط مطراً، يعيد المياه إلى الأرض ثانية، ليرتوي الإنسان والحيوان وتستمر الحياة.

ولا يشير مفهوم الطبيعة إلى وجود قوى غيبية، ذات قدرات متفوقة تضبط حركتها، بل - على خلاف ذلك - يشير مفهوم الطبيعة في العلم إلى كل تلك الموضوعات Objects والظروف Conditions والظواهر Phenomena التي يمكن ملاحظتها. وهي العناصر التي توجد مستقلة عن تدخل الإرادة الإنسانية، وإن كانت تتصل بالبشر أو تحتويهم باعتبارهم نسقاً بيولوجياً. ولا تحاول القوانين الطبيعية أن تحدد Prescribe ما يحدث واقعياً، وإن كانت تحاول وصفه وتحديدته. بالإضافة إلى ذلك فليس من الضروري أن يكون النظام Order والانتظام Regularity متضمنان في بنية الظواهر. فعلى سبيل المثال لا يوجد سبب جوهري يتعلق بسبب أن الربيع يتبع الشتاء، أو بسبب أن الشتاء يتبع الخريف، أو بسبب أن الخريف يتبع الصيف بل يحدث هذا التعاقب للفصول بحيث يعنى وجود نوع من الانتظام وراء الظروف والظواهر القابلة للملاحظة مثل تعاقب الفصول^(٣٩).

ومن الطبيعي أن يطرح ذلك ثلاثة قضايا رئيسية، حيث تتمثل القضية الأولى في خضوع ظواهر الكون لشبكة من العلاقات السببية التي تنظمها قوانين محددة. وهي القوانين التي تحدد مكانة العناصر المشكلة لبناء الكون، بالنظر إلى بعضها البعض، وأيضاً طبيعة التفاعل الدينامي بين هذه العناصر. ذلك يعني ضمناً انتقاء فكرة الاستثناء على القاعدة، وإستناداً إلى ذلك، لا يعني وجود ظاهرة معينة لا تخضع مثل كل الظواهر المناظرة لذات القانون أنها حرة عن أن تحكم بقانون. بل على العكس من ذلك، فإننا إذا تأملنا الأمر، فسوف نكتشف خضوع هذه الظاهرة لفاعلية قانون آخر لم نكتشفه بعد، حسبما يؤكد عالم الاجتماع فلوريديو وباريتو V. Pareto^(٤٠).

وتتعلق القضية الثانية في هذا الصدد بالطبيعة التلقائية لهذه القوانين، وهو ما يعني أنه مثلما يتضمن الكون الظواهر المنظمة والمنتظمة، فإنه يتضمن أيضاً القوانين التي تحافظ على هذا الانتظام. واستناداً إلى ذلك فإنه إذا كانت الطبيعة تحكمها قوانين تلقائية ومحددة، فإن المجتمع بظواهره، يكون كذلك محكوماً بواسطة مجموعة من القوانين ذات الطبيعة التلقائية. بالإضافة إلى ذلك تتعلق القضية الثالثة بطبيعة دور الجهد البشري فيما يتعلق بهذه القوانين، التي تركز النظام والانتظام. حيث يركز هذا الجهد على ضرورة العمل على اكتشاف هذه القوانين، حتى تساعدنا على فهم أسلوب عمل الظواهر التي تشكل بناء هذا الكون. هذا بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة بذل الجهود المستندة إلى هذا الفهم لتعظيم فاعلية المتغيرات المشكلة للطبيعة أو تقليص هذه الفاعلية^(٤١) ومن ثم يتمثل جهد الإرادة البشرية في دعم قوة وفاعلية أداء المتغيرات المشكلة للطبيعة لدورها، أو تقليص فاعلية هذا الدور، بما يرجع على المجتمع بالنفع والفائدة، غير أن الجهد البشري لا يلغى هذه الفاعلية كلية.

٢- باستطاعة الإنسان أن يعرف الطبيعة: في هذا الإطار فإنه ليس من الصعب إثبات صدق الافتراض القائل، بأن باستطاعة الإنسان أن يعرف الطبيعة بدرجة أقل من إثبات صدق الافتراض القائل بأن الطبيعة منظمة ولأن هناك قوانين تحكم الطبيعة. حيث يعبر هذا الافتراض عن اعتقاد أساسي، يتمثل في أن الكائنات البشرية تعتبر جزءاً من الطبيعة، وهي في ذلك تشبه كل الموضوعات والظواهر والظروف الطبيعية الأخرى. وبرغم امتلاك الظواهر الاجتماعية لخصائص فريدة ومتميزة، فإنه يمكن فهمها وتفسير تفاعلها بواسطة نفس المناهج التي تدرس بواسطتها الظواهر الطبيعية. حيث تبرز

الظواهر الفردية والمجتمعية من خلال أنماط منظمة ومتكررة بصورة كافية، ومن الممكن إقامة الدليل الأمبيرقي على ذلك. وذلك لكونها تخضع لشروط البحث العلمي^(٤٢) فالعقل الإنساني ليس قادراً فقط على معرفة المجتمع، أي معرفة الطبيعة ولكنه قادر على معرفة ذاته ومعرفة عقول الآخرين كذلك.

وبغض النظر عن المبادئ التي يعتقها الباحث لفهم العالم الاجتماعي المحيط به، فإن الباحث في علم الاجتماع قادر على معرفة عالمه المحيط، بل واكتشاف القوانين التي تحكم هذا العالم كذلك. وحتى يتمكن الباحث من معرفة محيطه الاجتماعي، فإنه يتبنى عادة أحد منهجين، المنهج الأول هو المنهج الوضعي، وهو المنهج الذي أكدت عليه الفلسفة الوضعية عموماً. حيث يؤكد هذا المدخل أو المنهج على ضرورة أن يسقط الباحث اتصاله بالتفاعل الاجتماعي، الذي يدرسه، ويقف منه موقفاً حيادياً. وأن يدرس ظواهر هذا الواقع من خلال مؤشرات الخارجية، بغض النظر عن تفاعلاتها الداخلية. وهنا نجد أن الباحث الذي يتبع هذا المنهج يسقط أية خصوصية للواقع الإنساني أو للظواهر الاجتماعية ويعامل الكون والطبيعة والمجتمع باعتبارها كيانات متجانسة. فليس هناك أي خلاف بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية، وفي هذا الإطار نلاحظ أن الباحث قد يصل من خلال هذا المدخل إلى بعض التعميمات أو القوانين، التي تنظم تفاعل الظواهر الاجتماعية والإنسانية، بنفس قدرتها على ضبط الظواهر الطبيعية. وذلك لأن المتغيرات الداخلية للظواهر الاجتماعية لم تؤخذ في الحسبان، ولكن حدث اهتمام بالمتغيرات الخارجية فقط. غير أننا نلاحظ أنه باستطاعة هذه المتغيرات الداخلية - التي أهملت - أن تلعب دورها في تحويل مسار الظاهرة، الأمر الذي يجعلها تخرج عن ضبط وتحكم سيطرة القوانين العلمية، وهي في ذلك تختلف عن الظواهر الطبيعية^(٤٣).

على خلاف ذلك نجد أن الأسلوب الذاتي، الذي يضم الممارسات والمناهج الحديثة التي تعبر عنه، يحاول فهم المادة الإنسانية الظواهر والسلوكيات الاجتماعية، من خلال إدراك التفاعل الذي يحدث بداخلها، وفي أعماقها. ونظراً لتنوع البناء الداخلي، أعني التفاعل الداخلي لهذه الظواهر والسلوكيات والمفردات الإنسانية، فإننا نجدها تنقسم بالتفرد والخصوصية إلى حد كبير. الأمر الذي يجعل فهمها يمثل الهدف الأساسي، الذي يسعى إليه الباحث، وقصارى جهده في هذا الصدد أن يصل بشأن هذه المفردات الإنسانية إلى فهم للمعاني الكامنة فيها، والتي تستطيع إدراكها من خلال سلوكياتها.

بيد أن هذا الأسلوب أو المنهج يعاني من عدة نقائص رئيسية، الأول أنه يغفل جوانب التماثل بين هذه المفردات الإنسانية والاجتماعية. ومن باب أولى فهو يغفل جانب التماثل القائمة بين الظواهر الاجتماعية والطبيعية، كجوانب الإطراد والانتظام، والقابلية لتشكيل نمط، وكذلك القابلية للخضوع لسيطرة قانون علمي. ومن ناحية ثانية فإن هذا الأسلوب يغفل فاعلية المتغيرات الخارجية، في صياغة قدر كبير من التفاعلات الداخلية للوحدة الاجتماعية. حقيقة أنه يدرس تضاريس هذه الذات من الداخل وقد ينتبه الباحث إلى ما تحدثه المتغيرات الخارجية في تشكيل الذات الداخلية، غير أنه يغفل الاهتمام بمصادر هذه المتغيرات، وأيضاً تباين فاعليتها، وترتيب هذه الفاعلية بالنظر إلى بعضها البعض. إضافة إلى أنه يسقط تماماً فاعلية مجموعة المتغيرات الوسيطة Inter-vening variables في تعظيم أو تقليص فاعلية المتغيرات الأساسية أو المستقلة، من حيث قدرتها على تشكيل الذات الفردية. من ناحية ثالثة فإننا نعتقد أن هذا المدخل الذاتي يخرج علم الاجتماع من دائرة العلوم المنضبطة، على غرار العلوم الطبيعية وهو بذلك يشكل بداية جديدة، لتحديد هوية جديدة لعلم الاجتماع، ويسقط بذلك التراكم التاريخي الذي تحقق لهذا العلم^(٤٤).

٣- يمكن أن يعرف الإنسان كل شيء في الطبيعة والمجتمع. ولهذا الافتراض علاقة قوية بالافتراض الذي تعرضنا له، والذي يؤكد على أنه باستطاعتنا أن نعرف الطبيعة، ونحن نمتلك القدرة على ذلك. كما يعني القول بأن المعرفة أكثر سمواً من الجهل، وأن كل شيء في الطبيعة يمكن معرفته، أو أنه سوف يعرف على أي من الأحوال، وفضلاً عن ذلك فإنه يفترض أن تكون المعرفة العلمية ذات طبيعة مؤقتة Tentative ومتغيرة. فالأشياء أو الموضوعات التي لم نكن نعرفها في الماضي، أصبحنا نعرفها الآن، ومن المتوقع أن نقوم بتعديل المعرفة الحالية في المستقبل، إستناداً إلى ذلك يتميز الصدق Truth في العلم، بأنه نسبي، بالنظر إلى البرهان أو الدليل Evidence والمناهج Methods والنظريات Theories التي يستفاد بها في كشف طبيعته^(٤٥).

ويتناقض هذا الرأي مع الرأي القائل بتفوق المعرفة النسبية على الجهل بصورة كاملة، وكذلك على الأيديولوجيات المطلقة والجامدة، وحسبما يذهب كل من جيدون جوبرج Gideon Sjoberg وروجر نت Roger nett بأن يتناقض القول بأن الكبرياء الإنساني يتعاضم، حينما يسعى الإنسان دائماً باتجاه البحث عن الجديد، مع عديد من أنساق المعتقدات Belief Systems. التي تؤكد على النسق المغلق، ذلك

النسق الذي يعتمد على الصدق المطلق، تأكيداً لذلك يقدم تاريخ الصراع بين العلم الحديث وأنساق المعتقدات المطلقة شهادة على صدق هذه القضية^(٤٦).

حيث يعرف المؤمنون بهذا الرأي كل ما يرغبون في معرفته، وفضلاً ذلك يتضمن الاقتناع بوجهة النظر هذه بأن المعرفة العلمية تهدد الأساليب النمطية المتبعة في إنجاز الأشياء والموضوعات. ومن ثم فهي معرفة رافضة للسكون والاستقرار والمحافظة على الحالة الراهنة، وبرغم ذلك فإننا نجد أن المدخل العلمي يمكن أن يقدم الصدق النسبي المؤقت، بالنظر إلى الحالة الحاضرة للمعرفة، حيث يمثل ذلك مصدراً لجوانب القوة والضعف في المعرفة العلمية^(٤٧).

وتأكيداً لذلك يؤكد جيدون جوبرج وروجرنت أن ذلك يعتبر جانب قوة في المعرفة العلمية، بمعنى أن الإنسان الرشيد هو الإنسان الذي يبذل جهداً لتصحيح أخطائه. وهي تمثل جانب ضعف لأن العلماء بسبب عدم ثقتهم في صدق تأكيداتهم العلمية، كما هو الحال بالنسبة للعامة، فإننا نجدهم في فترات الأزمات الاجتماعية التي تهدد الأمن الاجتماعي العام، يغلبون على أمرهم بواسطة المستبدين، أو أصحاب الأحكام المطلقة Absolutists. حيث يصبح العلم لا قوة له حينما يعصف الفاعلون المتحمسون لاتساق العقيدة المطلقة بمعاقلها الحصينة^(٤٨).

ذلك يعني أن المعرفة العلمية، التي يسعى العلم إلى تحصيها تتميز بأنها معرفة تجريبية، بمعنى أن الواقع هو الحكم الأساسي على صدق هذه المعرفة. ومن ثم فإن ذلك يعني ضمناً أن التأملات والتجريدات النظرية، تشكل مستوى ثانوياً لاحقاً لما تفرزه التجربة، وذلك يعني بدوره أن المعرفة النظرية داخل علم الاجتماع أصبحت تمتلك مستوى أعلى من الصدق، الذي توفر للتأملات الفلسفية. على سبيل المثال فإذا كانت القضية الاجتماعية تشترك مع القضية الفلسفية في ضرورة امتلاكها للصدق المنطقي، فإن القضية في علم الاجتماع تتجاوز مستوى الصدق المنطقي إلى الصدق التجريبي. بمعنى أن القضية قد تكون صادقة منطقياً، غير أنه من المحتمل أن تكون زائفة تجريبياً، ومن ثم فلا بد أن يتوفر للقضية العلمية مستويي الصدق، الصدق المنطقي والصدق التجريبي. كما يعني ذلك أيضاً أنه إذا قلنا أن الفرض العلمي هو علاقة احتمالية بين متغيرين، فإن ذلك يعني القبول المنطقي بوجود العلاقة بين المتغيرين^(٤٩). فإذا قمنا بتعريض الفرض للمعطيات الواقعية، وثبت وجود هذه العلاقة الاحتمالية، فإنها تتحول - نتيجة لذلك - إلى علاقة ثابتة، بفعل تأكيد المعطيات التجريبية. ذلك يعني أن الفرض الاحتمالي يتحول إلى قضية علمية أو تعميم نظري ثابت، حينما تؤكد المعطيات

الواقعية، كما يعني ذلك أيضاً أن الفرض العلمي يمتلك صدقاً منطقيّاً ولكن القضية العلمية تمتلك صدقاً منطقيّاً وصدقاً تجريبيّاً.

ويشير ذلك أيضاً إلى أن المعرفة العلمية ذات طبيعة متغيرة، كما أنها أيضاً ذات طبيعة نسبية، حيث ترتبط هاتين الخاصيتين عضويّاً ببعضهما البعض. إذ يعتبر الواقع مصدر تغير المعرفة أو القضايا العلمية. فالواقع متغير وغير ثابت بطبيعته، ومن ثم فإنه يطرح عادة ظواهر جديدة، أو حتى أشكالاً جديدة للظواهر القائمة فعلاً، الأمر الذي يفرض ضرورة تجديدها من خلال أبنية نظرية محددة. وإذا افترضنا أن القضية هي أصغر وحدات الأبنية النظرية باعتبارها تعبر عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر، فإننا نلاحظ أن التغير يصيب أول ما يصيب القضايا العلمية.

وإن كان ذلك لا يمنع أن يصيب التغير المفاهيم، وهي الوحدات الأقل من القضايا، الأمر الذي يفرض على القضية تغيير أي من عناصرها الأساسية. سواء تغيير أي من المتغيرات أو المفاهيم التي تعتبر عناصر في بناء القضية، أو تغيير العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات أو المفاهيم أو حتى تغيير اتجاه هذه العلاقة. وإذا اتفقنا على أن الواقع في العادة هو مصدر تغير المعرفة العلمية، فإن هذا الواقع قد يتغير تاريخياً، بمعنى أن ما كان صادقاً في مرحلة تاريخية سابقة قد لا يستمر كذلك في زماننا الحالي. وأن ما يصدق في سياق اجتماعي معين، قد لا يصدق في سياق اجتماعي آخر، فقد يحتوي على متغيرات جديدة أو أشكال جديدة للعلاقة^(٩).

من ناحية ثالثة تختلف المعرفة العلمية عن الأيديولوجيا والدين، فقضايا الأيديولوجيا والدين تتميزان بكونهما قضايا مطلقة، مصدر الإطلاق في القضايا الأيديولوجية إيمانها بأن الواقع ثابت، وغير قادر على طرح متغيرات جديدة، أو حتى السير في مسارات جديدة. هو واقع مطلق يظل هكذا مثلما شخصت الأيديولوجيا نموذجها منذ البداية، بينما على خلاف ذلك تمثل قوى ما وراء الطبيعة، مصدر إطلاق القضايا الدينية فهذه القوى هي التي خلقت العالم على النحو الذي أرادته. ومن ثم فالمتغيرات قائمة في الواقع، تتفاعل وتتغير بصورة مؤقتة، غير أنها لا تتجاوز الاتجاهات العامة التي حددتها الإرادة الإلهية. إرتباطاً بذلك يختلف العلم إذاً عن الأيديولوجيا وعن الدين، لأنه يرفض منذ البداية البدء بمسلمات مسبقة، اللهم إلا مسلمته الخاصة التي افترضها وتحقق من صدقها تاريخياً من

خلال التجربة، ذلك ما نعينه من أن المعرفة العلمية معرفة تجريبية ثم هي نسبية ومتغيرة ومضادة للإطلاق كذلك.

٤- أن كل الظواهر لها أسباب طبيعية: يوجد افتراض علمي يذهب إلى أن كل الظواهر الاجتماعية لها أسباب طبيعية، وهو افتراض يوجه الثورة العلمية التي فرضت إمكانية إدراك الإنسان أسباب هذه الظواهر وعواملها. ويتناقض هذا الافتراض من ناحية المدخل العلمي مع الديانات الأصولية Fundamentalist Religion ومن ناحية أخرى، نجده في مواجهة مع النزعة الروحية Spiritualism والسحر Magic من ناحية ثانية. ويتضمن هذا الافتراض أن الوقائع الطبيعية لها أسباب أو مقدمات طبيعية كذلك، ومن ثم فهو يرفض الافتراض المضاد Counterassault والقاتل بأن هناك قوى غير هذه القوى، موجودة في الطبيعة وتسبب وقوع الأحداث الطبيعية. وفضلاً عن ذلك وحتى يستطيع العلماء تقديم تشخيص لوقوع الظواهر باعتبارها طبيعية، فهم يرفضون المنطق الذي يؤكد على لزومية أي تفسير غيبي آخر. حيث تتميز الوظيفة الأساسية لمثل هذا الافتراض، في أبعاد البحث العلمي بعيداً عن الاعتقاد في فاعلية القوى الغيبية Supernatural Forces. والاتجاه إلى البحث عن الاطراد والانتظام، الكامن وراء الظواهر الطبيعية، حيث أنه بمجرد تحديدها فإن هذه الاطرادات يمكن أن تساعد باعتبارها دليلاً على وجود العلاقات المتبادلة بين الأسباب والنتائج^(٥٠).

ويعني القول بذلك، الاعتقاد ضمناً في مسألتين أساسيتين، حيث تتمثل الأولى في أن هناك أسباب طبيعية، لكل الظواهر الكائنة في قلب الطبيعة، سواء كانت ظواهر اجتماعية أو طبيعية. وإذا كانت علاقة الأسباب الطبيعية بالظواهر الطبيعية واضحة، فإن ذات العلاقة تتحدد من خلال أحد احتمالين فيما يتعلق بالظواهر الاجتماعية. الأول أن الظواهر الاجتماعية هي مستوى أرقى من الظواهر الطبيعية والبيولوجية، ولا نعي أرقى أنها أفضل ولكن أعلى من حيث أن وجودها يتطلب وجود المستوى البيولوجي بصورة مسبقة. تأكيد ذلك ما يذهب إليه إميل دوركايم الذي يرى أن البشر يولدون باستعدادات طبيعية، تتحول إلى سلوكيات وتخصصات اجتماعية في إطار تقسيم العمل الاجتماعي. وقول عالم الاجتماع الروسي "دي روبرتي" بأن أي ظاهرة اجتماعية أو سلوك اجتماعي، له بلا شك أصوله البيولوجية، أو قول هربرت سبنسر بأن الظاهرة الاجتماعية هي نتاج لتفاعل التكوينات البيولوجية، للبشر الذين يشكلون سكان المجتمع من ناحية، مع

الخصائص العامة للبيئة الجغرافية والطبيعية من ناحية أخرى. أو تأكيد عالم الاجتماع تالكون بارسونز بأن النسق العضوي البيولوجي، يشكل النسق القاعدي لنسق الشخصية وسلوكياتها المتفاعلة، داخل مختلف مواقف النسق الاجتماعي، إضافة إلى تأكيده على الجوانب البيولوجية الفاعلة في بناء دوافع فعل الفاعل^(٥١). بل إننا نجد أن تالكون بارسونز في حديثه عن العموميات التطورية يرى أن ثمة تطورات بيولوجية في البنية الإنسانية هي من العموميات التطورية، التي شكلت أساس التطور الحضاري للإنسان. فالتطور البيولوجي الذي أدى إلى صغر الفك الأسفل للإنسان، أتاح الفرصة لكبر حجم مخ الإنسان، الأمر الذي يسر له القيام بوظائف جديدة. إضافة إلى أن مرونة حركة اليد الإنسانية على خلاف اليد الحيوانية، أدى إلى قدرة الإنسان على بناء الحضارة. بحيث شكلت هذه التطورات البيولوجية أساساً قاعدياً لتطورات اجتماعية وحضارية لاحقة، وهو ما يعني أن هناك أسباباً طبيعية أو هي بيولوجية للظواهر الاجتماعية.

بينما تعني المسألة الثانية أننا ما دمنا نعيش كبشر في نطاق الكون، ولأن الكون تسيره أسباب وقوى طبيعية فإنه من المنطقي أن تكون الأسباب والعوامل الاجتماعية هي من نفس طبيعة الأسباب الطبيعية. قد يكون هناك اختلاف غير أنه إختلافاً في الدرجة وليس في النوع أو الكيف، ومن ثم فإلى جانب أنه من الممكن أن تكون الأسباب أو العوامل الاجتماعية، حلقة في السلسلة السببية التي تشكل الأسباب والعوامل الطبيعية حلقاتها الأولى. فإن العوامل أو الأسباب الاجتماعية، قد تكون هي ذاتها نقطة البداية لنوع من السببية الاجتماعية، الموازية للسببية الطبيعية. ويؤكد ذلك قول إميل دوركايم أن الحقائق أو الظواهر الاجتماعية، وهي حقائق مفسرة لذاتها، حيث نجد أن أسباب كل ظاهرة كامنة في الظواهر المحيطة بها. وأن المجتمع في النهاية هو الحقيقة الأشمل الذي ترجع إليه كل الأسباب والعوامل، المفسرة للظواهر الاجتماعية التي توجد في نطاقه^(٥٢).

بيد أن هناك تساؤل نطرحه في هذا الصدد يتعلق بمدى وجود تناقض بين التفسير العلمي والديني، في هذا الإطار فنحن لا نناقش من خلال العلم قضية أن الله خلق هذا العالم، لأ هذه حقيقة مسلم بها منذ البداية. إذ يوجد تسليم بأن الله خلق هذا العالم وجعل تفاعله استقراره وديناميته رهينة، إلى حد كبير، لدينامياته الخاصة، معنى ذلك أن وقائع الخلق والإقناء هي وقائع كلية إلى حد كبير. ولا يفيد كثيراً في أن نقيم حواراً بشأنها، وما بين الخلق والإقناء تفاعلات جزئية يومية ومؤقتة، حيث يعيش المجتمع والكون حالة من الحركة المحكومة بقوانين هذا العالم

والتي تنقله دائماً من حالة إلى حالة. تأكيداً لذلك ما يذهب إليه عالم الاجتماع ماكس فيبر الذي قال أن الله قد خلق هذا العالم وبعث النبوة لتكون حلقة الصلة بين عالمين عالم الطبيعة وعالم ما وراء الطبيعة. غير أن دعوة النبوة وانتصار دينها، لا بد وأن يتم بوسائل أرضية، حتى تتم إعادة تنظيم هذا العالم وفقاً للرؤية الإلهية^(٥٣). وتقصد بالوسائل الأرضية أنها وسائل من داخل هذا العالم، هذه الوسائل تستهدف إحداث نتائج محددة. وأنه لتحقيق هذه النتائج من الضروري أن تستند بالأساس إلى السببية الجزئية، التي تحكم هذا العالم وتنظم تفاعلاته.

٥- لا شيء يكشف عن ذاته: وذلك يعني أن المعرفة العلمية لا تتكشف تكشفاً ذاتياً، وفي هذا الإطار ينبغي التأكيد على ادعاءات الوصول إلى الحقيقة بصورة موضوعية. إرتباطاً بذلك فإنه لا يمكن الاعتماد كلية على التقاليد والمعتقدات الذاتية والبداهة العامة Common Sense في التحقق من صدق المعرفة العلمية. ومن المتوقع في هذا الإطار أن نتوقع احتمالات للخطأ بصورة دائمة، وفي نطق ذلك فإن أبسط الأفكار تحتاج إلى التحقق الموضوعي، ومن ثم فلم يكن صدفة أن يكون التفكير العلمي شكياً ونقدياً^(٥٤).

ذلك يعني أن الوصول إلى المعرفة العلمية تحدده ثلاثة أبعاد أساسية، حيث يتمثل البعد الأول في أن الوصول إلى هذه المعرفة يتطلب جهداً إرادياً، فالمعرفة لا تتكشف تكشفاً ذاتياً، ولكن يجردها الباحث عن كثير من الحقائق الواقعية. وحتى تصبح المعرفة التي نصل إليها مقبولة من قبل نسق التفكير العلمي، فإنها ينبغي أن تلتزم بمعايير هذا النسق، وأبرزها معيار الموضوعية. وهو المعيار الذي يتحقق بالنظر إلى اعتبارات كثيرة أبرزها اثنين، الأول حيادية الباحث تجاه الحقائق أو الظواهر التي يتولى دراستها، أي يدرسها باعتبارها أشياء كما يوصي بذلك إميل دوركايم. والثاني أن القضايا أو التعميمات التي نصل إليها من خلال دراستنا للحقائق الاجتماعية، ينبغي أن تخضع لاختبارات التحقق من صدقها علمياً^(٥٥).

ويتمثل البعد الثاني في أن الثقافة الشعبية الشائعة ليست معياراً للتأكد من موضوعية الحقائق العلمية، التي نصل إليها، وذلك باعتبار أن الثقافة العامة قد تتضمن الشيء ونقيضه من ناحية. وأيضاً لأن هذه الثقافة تتضمن كثيراً من العناصر موضع الاعتقاد، التي تتناقض مع السببية العلمية. غير أننا نلاحظ أن هناك بعض المفكرين الذين يقدمون آراء تتناقض ووجهة النظر هذه، إذ يعتبر دوركايم ما هو اجتماعي يترافق مع ما هو موضوعي. وذلك نظراً لأن ما هو اجتماعي، قد انفصل عن ما هو ذاتي وبذلك يصبح المجتمع وثقافته العامة أساس

الموضوعية، بل وأساس العقلانية. ويذهب برنسلو مالفينوفسكي إلى التأكيد على أن ثقافة الإنسان البدائي، لها عقلانيته الخاصة. ومن ثم ففهم سلوكيات الإنسان البدائي، لا ينبغي أن ينجز من خلال منطق السببية العلمية أو للعقلانية الغربية، ولكن من منطق الثقافة والعقلانية البدائية^(٥٦). ذلك بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة في البحث الاجتماعي وهي الاتجاهات التي ترى ضرورة النظر إلى الحقيقة من خلال موقف ونظرة المشاركين فيها. الأمر الذي يعني تأثر هذه النظرة أو الحقيقة العلمية المجردة بمقتضيات الثقافة العامة إلى حد كبير، وهي الثقافة التي تسيطر على إدراكنا لتغلغلها في الذات وسيطرتها عليها.

من ناحية ثالثة فإن المعرفة العلمية تتميز بالطابع الشكي أو النقدي، وذلك استناداً لما يؤكد عالم الاجتماع "ماكس فيبر" الذي أكد على أن الحقيقة الواقعية هي بطبيعتها حقيقة كلية، ومن ثم فإدراكنا لها ليس إلا إدراكاً جزئياً. ومن ثم فاليقين الذي يمتلكه الباحث فيما يتعلق بحقيقة معينة، قد يقابله شك في مصداقية هذه الحقيقة من قبل باحث آخر، أو من نفس الباحث، بعد ظهور متغيرات أو تغيرات جديدة. فالآخرين ينظرون إلى ذات الحقيقة من زاوية أخرى ومختلفة تماماً، ومن ثم فقد لا يدركوا ما ندركه نحن. ويرتبط ذلك بالموقف النقدي، الذي يتمكن من اكتشاف بعض جوانب النقص في الحقيقة موضع الاقتناع، بسبب تراكم بعض المعطيات العلمية، التي أكدت على هذا النقص. وهو النقد الذي يمارسه الباحث، أو أن يكون النقد من خلال إطار مرجعي مغاير لإطار الباحث الذي أدرك هذه الحقيقة، أو هو نقد ما هو كائن، بالنظر إلى ما ينبغي أن يكون. ذلك يعني أننا إذا كنا قد جردنا الحقيقة العلمية من خلال فحص المعطيات الواقعية، فإن النقد يكون في العادة بالنظر إلى إطار مرجعي نظري، أو أيديولوجي، يتبناه الباحث^(٥٦).

٦- تستق المعرفة من الخبرة: ويعني ذلك أنه إذا كان من الضروري أن نخبرنا العلم بشيء عن العالم الواقعي فإن ما نخبرنا به ينبغي أن يكون تجريبيًا. وهو ما يعني أنه ينبغي أن يكون مستنداً إلى إدراكات الحواس والخبرة والملاحظات الواقعية، وفي هذا الاعتبار يعد الإدراك عنصراً أساسياً في المدخل العلمي. حيث يتحقق هذا الإدراك من خلال حواسنا، حيث يفترض العلم علاقة تصل الإنسان بالعالم الخارجي، وهي العلاقة التي تتحقق من خلال انطباعاتنا الحسية. وفي هذا الإطار يفترض أن تكون المعرفة نتيجة لخبرات الإنسان، طالما أن عناصر العلم الطبيعي البيولوجي والاجتماعي، تؤثر على حواسنا.

ولا ينبغي تفسير هذا الافتراض بأن المقصود به التحديد الضيق للحواس الخمسة كاللمس touch والشم smell والتذوق taste والسمع hearing والنظر seeing. وذلك لأن هناك كثير من الظواهر التي لا يمكن ملاحظتها أو تجربتها بصورة مباشرة، فالملاحظة قد لا تعطي بصورة مباشرة، أو أنها قد تتم منفصلة عن الاعتبار والمفاهيم والنظريات العلمية. وفي هذا الإطار يذهب فيلسوف العلم كارل بوبر إلى القول بأن الباحث التجريبي الساذج يعتقد أننا نبدأ بجمع خبراتنا وترتيبها، ومن ثم نصعد بعد ذلك درجات العلم حتى النظرية العلمية أو القانون العلمي. فإذا أردنا تسجيل ذلك وتقنيته فإن الأمر الأول سوف يتطلب منا ضرورة أن يسجل الباحث ما يجده، غير أنه من الصعب علي أن أعرف كيف أجسد هذا الأمر الغامض. هل أسجل أنني أكتب، أو أنني أسمع جرساً يدق أو أن بائع الجرائد يصيح، أو أن هنا متحدثاً يتحدث برتابة وبصوت عالي. أم أنني بدلاً من ذلك ينبغي أن أسجل أن هذه الأصوات تضايقتني لأن العلم يحتاج إلى وجهات نظر وإشكاليات نظرية^(٥٧). ومن منظور تاريخي فما زلنا نعتقد في ضرورة النظر إلى الافتراض، الذي يرى أن المعرفة ينبغي أن تستند إلى الملاحظات الأمبيريقية، باعتباره رد فعل للاعتقاد الذي كان سائداً قبل ذلك، والذي يؤكد أن المعرفة كامنة في الكائنات البشرية، أو أن العقل النظري الخالص Pure reason هو وحده القادر، على إنتاج المعرفة التي يمكن التحقق من صدقها.

بيد أننا نعتقد أن هذا الافتراض قد تمت الموافقة عليه خلال تاريخ العلم، على أساس تعبير عن نوع من الاستقطاب الحاد، وهو الاستقطاب الذي يعتبر انعكاساً للعلوم، التي ارتبط بها علم الاجتماع في مرحلة نشأته. إذ أنه نتيجة لارتباط علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية، وفي محاولة لفهم الظواهر الاجتماعية كما تفهم العلوم الطبيعية ظواهر الطبيعة، فإننا نجد أن علم الاجتماع قد تبنى النزعة الأمبيريقية. حيث يتم جمع المعطيات، وتصنيفها، ثم محاولة التعرف على الأنماط والانتظامات التي اتخذتها هذه الحقائق. وقد عبر عن ذلك الشاعر الذي طرح خلال هذه الفترة "دع الحقائق تتحدث عن نفسها". وقد يسر هذه الممارسة الأمبيريقية في نطاق علم الاجتماع، النجاحات التي حققتها العلوم الطبيعية من ناحية، وانفصال علم الاجتماع عن الفلسفة، ورفضه التعميمات المطلقة الناتجة عن التأمل، وغير المرتبطة بالواقع من ناحية ثانية. بحيث يمكن القول بأن الاتجاه الأمبيريقية، افترض منذ البداية أن ندخل إلى الحقائق بدون أية أفكار أو افتراضات مسبقة، بحيث تصبح حواسنا هي وسائلنا الأساسية، التي توجهنا إلى الخبرة بالعالم المحيط^(٥٨).

غير أنه على نقيض هذا الموقف، يوجد الموقف الذي نتج عن ارتباط علم الاجتماع بالفلسفة، وهي النظام العقلي الذي كان سائداً ومسيطرًا خلال هذه المرحلة. حيث حاول هذا التيار تأسيس أبنية نظرية تشتق من الأبنية الفلسفية بالأساس، ثم محاولة التحقق من مدى صدق وجود فرضيات هذه الأبنية النظرية في الواقع الاجتماعي. ويمكن القول بأن إسهامات كارل ماركس، فيما يتعلق بتصويراته عن فهم النظام الرأسمالي، والقوانين التي تحكم تفاعلاته، بإعتبارها نموذجاً يجسد هذا الجهد بصورة مثالية. وعلى غرارهِ ولو من منطق آخر، فعل عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز Talcott Parsons، الذي أسس بناءً تصورياً ثم دعا الباحثين إلى محاولة اختبار واقعيته. ويمكن القول بأن هذا التيار الفكري يعتبر امتداداً لفكر كانت وديكارت وهيكل باعتباره أن العقل هو مصدر المعرفة، التي تقود إلى تطوير العالم الواقعي. بل أن العقل بناء على مقولاته الأساسية - حسبما يذهب كانت - قلدار على فهم العالم الواقعي، بالنظر إلى هذه المقولات المنظمة لفاعليته، وهي مقولات "الزمان - المكان - النسبية".

بيد أننا نلاحظ أن اكتساب علم الاجتماع للمعرفة من خلال الخبرة أو التجربة، قد وصل إلى حالة من النضج. حيث يرى الباحثون أن هذا العلم أصبح يمتلك مستوى من التنظير، المتصل اتصالاً عضوياً بالواقع، الذي نعيشه وندرسه. وأنه لدراسة هذا الواقع فإننا ينبغي أن نتخلى عن أفكارنا الشخصية المسبقة عن الظاهرة الاجتماعية موضع الدراسة، وأن علينا أن نقرب من فهم الظاهرة الاجتماعية موضعه الاهتمام، من خلال مجموعة من القضايا المشتقة من الأبنية النظرية المتصلة بهذا الواقع. بحيث تحدد هذه الفرضيات طبيعة خبرتنا بهذا الواقع، ومن خلال دراسة الواقع نتحقق باستمرار من صدق هذه القضايا، ونستكشف إمكانية أن يطرح الواقع متغيرات جديدة تشكل تحدياً للقضايا القائمة. بحيث تفرض هذه المتغيرات الجديدة تعديلاً لهذه القضايا أو قد يثبت زيف إدعاءاتها. الأمر الذي يعني أن الجهد العلمي الذي يستهدف الكشف أو الحصول على المعرفة، أصبح ناتجاً عن الخبرة بالواقع، وهي الخبرة التي تستند إلى المعرفة بمجموعة القضايا الأساسية، التي بدأ بها الجهد العلمي. وبذلك نستطيع القول بأن المعرفة الجديدة هي نتاج للتفاعل بين القضايا النظرية من ناحية، وبين المعطيات الواقعية من ناحية ثانية^(٥٩).

رابعاً: أهداف علم الاجتماع

بعد أن قمنا بإستعراض الافتراضات الأساسية لعلم الاجتماع، نعتقد أنه قد أصبح في قدرتنا الآن أن نطرح السؤال الذي أثارناه قبل ذلك، والذي يدور "حول ما يمكن أن يقدمه العلم لهؤلاء الذين يهتمون بمشكلات وقضايا المجتمع. أم أن هدف علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية يتحدد بإنتاج كيان متراكم من المعرفة الصادقة، حيث يمكن لهذه المعرفة أن تساعدنا في تفسير الظواهر الواقعية، التي نهتم بفهمها والتنبؤ بتطوراتها^(١٠). فضلاً عن ذلك، فإنه يمكن الاستفادة من قدر المعرفة الصادقة والمتوفرة لدينا، في تحسين الظروف الإنسانية التي نعيش في إطارها. غير أن التساؤلات التي يمكن أن نطرحها في هذا الصدد تدور حول طبيعة التفسيرات العلمية، ومتى يكون في استطاعتنا القيام بالتنبؤات المختلفة، ثم ما هو مدي شرعية ادعائنا بأننا نفهم الظواهر الواقعية.

استناد إلى مجموعة التساؤلات السابقة، فأنا نعتقد أن المعرفة العلمية تسعى إلى انجاز ثلاث وظائف رئيسية، وتتمثل الوظيفة الأولى في توفير نوع من التفسير العلمي للظواهر الاجتماعية القائمة. ونقصد بالتفسير تحديد الأسباب أو العوامل، التي أدت إلى نشأة ظواهر اجتماعية معينة. وهو ما يعني أننا في هذا الإطار، نحاول وضع الظاهرة موضع الدراسة على شبكة العلاقات السببية. حيث التعرف على العلاقة التي تربط المتغيرات المستقلة بالمتغيرات التابعة، مروراً بالمتغيرات البسيطة، وهي المتغيرات التي تجسد جملة الظواهر التي نحن بصدد تفسيرها. وتتحدد الوظيفة الثانية بفهم الظاهرة الاجتماعية والتنبؤ بحركتها في المستقبل، ويستند ذلك إلى أنه ما دما قد تعرفنا من خلال الوظيفة الأولى على القانون أو مجموعة القوانين، التي تخضع لها الظاهرة. فإنه يكون باستطاعتنا التنبؤ بطبيعة إتجاه حركة وحالة الظاهرة في المستقبل، سواء في ظل استمرار المتغيرات الحالية، أو بالإضافة إلى ظهورفاعلية متغيرات جديدة طرأت على الواقع، وأضافنا مضامين جديدة إلى التفاعل^(١١). وتتمثل الوظيفة الثالثة في الوظيفة العملية أو الأدائية، وهي تدور حول إمكانية الاستفادة من المعرفة التي توصلنا إليها، في تحسين الشروط الإنسانية المحيطة بنا. وفي هذه المرحلة يتم تحويل المعرفة إلى تكنولوجيا ومهارات نتعامل بواسطتها مع الواقع الإنساني، وفيما يلي نعرض لأهداف علم الاجتماع وبخاصة على المستوى المعرفي.

١- الوصف العلمي:

يعتبر الوصف أول عمليات التعامل مع ظواهر الواقع الاجتماعي موضع

الدراسة، ويعنى وصف الظاهرة تحديد طبيعتها الأساسية، وتحديد العوامل التي أدت إلى وجود هذه الظاهرة. إضافة إلى وصف الآثار المترتبة على الظاهرة موضع الدراسة، وقد يكون الوصف كيفياً، حينما يقوم الباحث بالتعبير اللفظي عن معالم الظاهرة موضع الدراسة. وقد يكون الوصف كمياً حينما يستعين بالمعطيات الإحصائية في وصف ظاهرة إجتماعية معينة، كوصف ظاهرة الطلاق مثلاً، إذا قمنا بوصفها كيفياً. فإننا نحدد طبيعة التفاعلات التي تقع على ساحة وقائع الظاهرة، كما يصف المشاركون فيها ذلك، ومن خلال ذلك نستنتج الطبيعة والخصائص الأساسية للظاهرة، وكذلك نصف أسباب وعوامل الظاهرة، أو آثارها، كما تذكر تلك الحالات المشاركة في الظاهرة. بينما يبرز الوصف الكمي الظاهرة موضعاً تطورها التاريخي على مدى فترة من الزمن، وهل هي باتجاه الزيادة أم النقصان. إضافة إلى وصف معالم، أو بالأصح توزيع الظاهرة وفقاً لمتغيرات النوع، والعمر، والمهنة والسياس الاجتماعي، وغير ذلك من المتغيرات.

ويوجد أسلوبين للوصف الكمي، الأسلوب الدائري والأسلوب المحوري، ويكون الوصف ذو طبيعة دائرية، إذا كنا نصف مجتمعاً محلياً أو جماعة أو ظاهرة، فإننا نبدأ بتصور موضوع الدراسة بإعتباره كلاً يتكون من مجموعة من العناصر أو الأجزاء. ومن ثم نبدأ بوصف أحد هذه الأجزاء، ثم ننقل إلى الجزء أو العنصر الذي يليه، حتى نتمكن من وصف كل الأجزاء. إضافة إلى الارتباطات أو العلاقات بينها، بإعتبار أن هذه العلاقات والارتباطات التي بينهما، تشكل في مجموعها كلاً عضوياً متماسكاً. وهذا الأسلوب إتبعه عالم الأنثروبولوجيا الشهير برنسلو مالينوفسكي في وصفه للحياة الاجتماعية في جزر التروبرياد. حيث بدأ بوصف القوارب التي يستخدمها السكان في رحلاتهم البحرية الطقوسية، ومن وصف القوارب إتجه إلى صناعة القوارب. ومنها إنتقل إلى وصف البنية القبلية، وطبيعة العلاقات القرابية بين السكان، ثم نمط الإنتاج اقتصادي، والمبادلات الاقتصادية عبر الرحلات البحرية، والمبادلات الطقوسية التي تتحقق. في هذا الإطار نجده يتحرك في عملية الوصف من عنصر إلى آخر في البناء الاجتماعي، حتى يتمكن من وصف البناء في كليته. وحينما كان يتناول أي عنصر من عناصر البناء الاجتماعي، فإنه كان يوضح عادة علاقات هذا العنصر بالعنصر السابق عليه - في الوصف - ثم العنصر الذي يليه. بالإضافة إلى ذلك فإننا كنا نجده يعمل باتجاه وصف أي عنصر من عناصر البناء الاجتماعي من الداخل، سواء كان هذا العنصر جماعة أو نظاماً اجتماعياً أو طقساً سحرياً. حيث كان يصف عادة طبيعة

بنائه ثم العمليات الأساسية، وطبيعة العلاقات بين الفاعلين في النظام أو الجماعة، وطبيعة مشاركتهم في مختلف العمليات، إستناداً إلى القيم والمعايير، التي أستوعبها من ثقافة المجتمع.

وهناك أسلوب آخر للوصف يمكن ان نسميه بالأسلوب المحورى. وفي إطاره يتم وصف البناء الاجتماعى إستناداً إلى هذا الأسلوب من خلال تصور أن هناك عناصر في البناء الاجتماعى، ذات مكانة محورية في بناء المجتمع، أو في بناء أى وحدة من وحداته. مثال على ذلك فإنه فى دراسة إيفانز بريتشارد لقبيلة النوير، فإننا نجده قد تحدث عن "مركب الماشية"، بإعتبار أن الماشية تشغل مكانة محورية فى هذا البناء، فهى أداة للتبادل الاقتصادى، ومنها يشرع فى وصف التبادلات الاقتصادية. وهى آلية تحديد المكانات الاجتماعية، ومنها يصف بناء القبيلة ووظائفها الأساسية، ثم هى العملة التى يدفع بها مهر العروس، ومن ثم يتجه إلى وصف نظام الزواج والقرابة فى المجتمع. وهى التى تذبح فى الاحتفالات الطقوسية، إنطلاقاً من ذلك يبدأ فى وصف هذه الاحتفالات. إذا فى نطاق الوصف المحورى يقوم الباحث بالنظر إلى العنصر المحورى بإعتباره مركز الدائرة. وفى عملية الوصف نجه يتحرك دائماً بين العنصر المحورى إلى وصف عنصر آخر مرتبط به، كأنما هو يتحرك دائماً من المركز إلى جزء فى محيط الدائرة، ثم يعود منه إلى المركز مرة ثانية، لينطلق إلى جزء أو وحدة أو نظام آخر فى محيط الدائرة. وفى هذا الأسلوب من الوصف، فإننا نجد الباحث يصف الوحدة فى ارتباطها بالوحدات المحيطة والمرتبطة بها. وفى ذات الوقت فهو يصف الوحدة من الداخل، بنفس منطق الانطلاق من العنصر المحورى للوحدة.

إلى جانب ذلك فإنه فى حالة الوصف الكمي، وهو الوصف الذى نستفيد فيه من الأحصاءات، فإننا نكون أمام أسلوبين من الوصف، الأول الوصف التى يستفاد فيه من الأحصاءات العامة. على سبيل المثال الأحصاءات المتعلقة بظاهرة الطلاق أو تعاطى المخدرات حيث نجده فى حالة الاستعانة بالإحصاءات العامة فإنه من الضروري تبنى الأسلوب "القمعى". وهو الأسلوب الوصفى الذى يفرض علينا، أن نبدأ دائماً من الكل إلى الجزء، من الأشمل والأوسع إلى الأدنى والأقل فى النطاق. إستناداً إلى ذلك، فإذا حاولنا وصف ظاهرة الطلاق إحصائياً، فإننا ينبغى أن نبدأ بالوصف الكلى للظاهرة إستناداً إلى بعدى التاريخ والجغرافيا. بمعنى أن تسعى إلى توضيح التطور التاريخى لحجم الظاهرة، على عدد كبير من السنوات، حتى يمكن التعرف على مسار التطور التاريخى للظاهرة، وإتجاهها نحو الزيادة أو الانخفاض

والنقلص. إلى جانب ذلك يمكن أن نصف الظاهرة إحصائياً على بعد الجغرافياً، بمعنى أن نبرز التوزيع الإحصائي للظاهرة جغرافياً، بحيث يكشف لنا ذلك، موضع تركز أو تكثف الظاهرة، ومواقع تراجع وجودها، بحيث يساعد ذلك في رسم السياسات الاجتماعية لمواجهة الظاهرة.

في أعقاب ذلك فإننا نهبط بالوصف إلى المستوى المتوسط، وهو المستوى الذي نقوم في إطاره بوصف الظاهرة، إستناداً إلى جملة من المتغيرات الفاعلة في إطارها. مثال على ذلك أن نصف ظاهرة تعاطي المخدرات بالنظر إلى متغير المستوى الاجتماعي الاقتصادي، سواء فيما يتعلق بالأشخاص المتعاطين أو فيما يتصل بالمادة المخدرة. وكذلك توزيع الظاهرة على أساس متغير النوع، ليتضح لنا من هو النوع الأكثر تعاطياً، هل هم الذكور أم الإناث. أو توزيع الظاهرة موضع الدراسة بالنظر إلى متغير العمر، لنرى أي الفئات العمرية التي يمكن أن ينتشر في نطاقها تعاطي المخدرات، كما يمكن أن نصف الظاهرة بالنظر إلى متغيرات أخرى عديدة، تساعد في إستكمال وصف الظاهرة والتعرف على طبيعتها وخصائصها.

يلى ذلك أننا يمكن أن نهبط بالوصف إلى أسفل، حيث نعمل باتجاه وصف الظاهرة ذاتها، وكذلك وصف السياق المباشر الذي ندرس في إطاره الظاهرة. حيث يركز وصف الظاهرة على توضيح طبيعة مكوناتها من الداخل، فإذا طبقنا ذلك على ظاهرة تعاطي المخدرات، فإن ذلك يعني أن نصف طبيعة المواد المخدرة وأنواعها، وطبيعة تأثيرها، كما يتصوره الفاعلون، أو كما هو مقرر علمياً. أو وصف السياق الاجتماعي المباشر. فإذا كنا ندرس تعاطي المخدرات في المناطق العشوائية، فإن ذلك يفرض علينا وصف السياق العشوائي إيكولوجياً وعمرانياً واجتماعياً وثقافياً. وإذا كنا ندرس تعاطي المخدرات في علاقته بالتفكك الأسري، فإن ذلك يفرض علينا وصف التفكك الأسري، من حيث طبيعته وعوامله وآثاره، بإعتباره يشكل سياقاً مباشراً للتعاطي.

٢- التحليل العلمي:

يعتبر التحليل من العمليات العلمية البارزة في الممارسة العلمية، ولعملية التحليل علاقة بالتفكير، وكذلك بعملية التركيب أو التأليف. ونحن إذا تأملنا عملية التحليل فسوف نجد أنها تعني تفكيك الكل إلى عناصره الأساسية، إضافة إلى تحديد العلاقات بين مختلف العناصر المتضمنة داخل هذا الكل. ونلجأ إلى عملية التحليل كمقدمة لعملية التفسير، ويتم التحليل عادة بالنظر إلى أساليب عديدة، ويشكل الأسلوب الأول التحليل بالنظر إلى البناء الاجتماعي. وذلك يرجع إلى أن التطوير

الاجتماعى قد طور نماذج لأبنية المجتمعات وسياقاتها الأساسية، سواء للمجتمعات المتقدمة أو النامية أو المتخلفة. وحدد طبيعة العناصر التى يتشكل منها نموذج كل مجتمع من هذه المجتمعات وطبيعة ترتيب هذه العناصر البنائية بالنظر إلى بعضها البعض، من حيث مكانتها ومستوى فاعليتها. وذلك حتى يتمكن الباحث من تحديد طبيعة الظاهرة أو المشكلة التى يقوم بدراستها، ويرغب فى تحليلها ثم يحدد نموذج البناء الذى تنتمى إليه الظاهرة. ثم يحلل الظاهرة إلى عناصرها الأساسية، على خلفية البناء الاجتماعى الذى تنتمى إليه وترتبط به، وذلك يرجع إلى أن التصور النظرى للنموذج البنائى، يكون "عبارة عن نسخة كربونية" أو صورة الظاهرة فى وجودها الواقعى.

على خلاف الأسلوب الأول الذى ينطلق فيه التحليل بالنظر إلى نموذج المجتمع الواقعى، نجد أن الأسلوب الثانى ينطلق منه تحليل الظاهرة أو المشكلة الواقعية بالنظر إلى إطار تصورى Conceptual Scheme. وهو الإطار الذى قد يعكس قضايا أى نظرية من النظريات. ونظراً لأن أى نظرية إجتماعية لديها تصور لبناء المجتمع وطبيعة العناصر المتضمنة فيه، ومكانة هذه العناصر. إضافة إلى التشریح الداخلى لكل عنصر من العناصر، وطبيعة وظيفته أو فاعليته. فإننا حينما ندرس أى مشكلة من المشكلات، فإننا نستعين بالإطار التصورى لفهم هذه المشكلة، من خلال قراءة بناء العنصر الذى وقعت على ساحته المشكلة. بحيث يساعدنا الإطار التصورى فى هذه الحالة، فى التعرف على مواضع التعقد، وإختلال التوازن، أو مدى سلامة إتجاهات العلاقات السببية. وفى حالة المقارنة بين التجسد الواقعى للعنصر، وبين طبيعة وجودة فى بنية الإطار التصورى، فإننا نحدد موضع الاختلاف أو الخلل، ثم نشرع فى تفسير أسبابه بعد ذلك.

بالإضافة إلى ذلك هناك التحليل بالنظر إلى النموذج المثالى الذى قدمه عالم الاجتماع ماكس فيبر، وهو النموذج الذى يتشكل من العناصر المختلفة فى أعلى مستوياتها مثالية. فمثلاً إذا كنا نتحدث عن بناء المجتمع المتقدم أو النامى، فإننا عادة نصوغ - حسبما يذهب ماكس فيبر، بناءً مثالياً يتشكل من كل عناصر البناء فى صورتها المثالية. سواء فيما يتعلق بالعناصر المكونة، أو العلاقات القائمة بينها، واسلوب تداخلها لتشكل البناء الاجتماعى للمجتمع. فى هذه الحالة فنحن نحلل الظاهرة الواقعية بالنظر إلى النموذج المثالى، أى بالنظر إلى ما ينبغى أن يكون. بحيث يساعد التحليل على هذا النحو، فى تحديد المواضع المعقدة فى بناء الظاهرة،

ونحللها لتتعرف على طبيعتها وعناصرها، بالنظر إلى الخريطة المثالية التي يتيحها لنا النموذج المثالي للمشكلة أو الظاهرة أو المجتمع.

إلى جانب ذلك هناك النموذج المتوسط الذي طوره عالم الاجتماع إميل دوركايم، وهو نموذج أكثر واقعية، مقارنة بالنموذج المثالي الذي قدمه ماكس فيبر. وتتشكل طبيعة وعناصر وخصائص هذا النموذج، من أكثرها إنتشاراً بين البشر، أو المجتمعات، أي من حيث وجودها الواقعي. فمثلاً إذا كنا ندرس تعاطي المخدرات مثلاً، فإننا نحاول أن نتعرف على خصائص البشر الأكثر مشاركة في بناء الظاهرة، ثم ما هي المواد المخدرة الأكثر إنتشاراً بين أفراد المجتمع. إضافة إلى تحديد الأنواع، التي يتم التعاطي بواسطتها، والأماكن، التي يتم التعاطي على ساحتها والزمن الذي يتم التعاطي في إطاره، بحيث يمكن أن يساعد هذا "النموذج" المتوسط للسياق أو الظاهرة في فهم الظاهرة أو المشكلة الواقعية موضع الاهتمام. حيث يتجه التركيز إلى الكشف عن مواضع الاختلاف بين الظاهرة في تجسدها الواقعي من ناحية، وبين الظاهرة من حيث طبيعة وجودها في النموذج المتوسط من ناحية ثانية.

٣- التفسير العلمي:

في ظل هذا الهدف يحاول علم الاجتماع تحديد العوامل أو الأسباب المسؤولة عن واقعة اجتماعية بعينها، فمثلاً إذا حاولنا تفسير سبب أننا نجد أن متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية في السويد أعلى منه في الولايات المتحدة الأمريكية. فإننا قد نجد أن البعض - في محاولة الإجابة على ذلك - يرجع السبب في ذلك إلى أن البشر في السويد يرغبون في ارتفاع نفقات حكومتهم. وبرغم إمكانية أن يكون هذا التفسير مقنعاً لرجل الشارع، إلا أنه يظل غير مقنع بالنسبة للعلماء الاجتماعيين. إذا لم يكن في قدرتهم استخدام نفس الحجج أو الأدلة لتفسير متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية في مجتمعات ونظم سياسية أخرى. وارتباطاً بذلك، فإننا نجد أن متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية، قد انخفض في الحقيقة، منذ أن كسب حزب المحافظين الانتخابات العامة، برغم أن غالبية البريطانيين قد أكدوا مراراً أنهم يرغبون في حكومة قادرة على أن تتفق أكثر.

ذلك يعني أن المبادئ الأساسية للتفسير العلمي، تتمثل في أن نحاول مقارنة الواقعة أو الظاهرة موضع الدراسة - كارتفاع نصيب الفرد من النفقات الحكومية هنا - في سياقات اجتماعية مختلفة للكشف عن طبيعة وجود الظاهرة. وكذلك الكشف عن ارتباطاتها البنائية والاجتماعية، وذلك بهدف التعرف على العوامل

والأسباب، التي أدت إلى نشأة هذه الظاهرة، وكذلك نتائجها المحتملة في السياقات الاجتماعية المتباينة^(١٢).

ذلك يعني أن علم الاجتماع يسعى إلى تقديم تفسيرات عامة للأسئلة المتعلقة بالأسباب "لماذا why"، حيث يبحث علماء الاجتماع عن التفسير المتعلق بسبب وقوع الظواهر موضع الاهتمام. ومن ثم فهم - لتحقيق ذلك - يسعون - من خلال عملية البحث - لتحقيق تحليل منطقي منظم "systematic" وأمبيرقي "empirical" لمجموعة العوامل الفاعلة في موقف معين، والتي تعتبر مسئولة عن ظهور مثل هذه الظواهر. ذلك يعني أن المبدأ الثاني في تفسير الوقائع أو الظواهر الاجتماعية، يتمثل في تحديد العوامل، أو بالاحري المتغيرات المسؤولة، عن تشكل هذه الظاهرة، وهل هذه المتغيرات من نمط المتغيرات المستقلة، أو المتغيرات الوسيطة، حيث تلعب الثانية دورها في تعظم أو تقليص فاعلية مجموعة المتغيرات الأولى، وهي المتغيرات المسؤولة عن تشكيل الظاهرة موضع الدراسة^(١٣)، أي التي تشكل هذا المتغير التابع.

ذلك أنه منذ عصر "ديفيد هيوم David Hume" أصبح ينظر إلى التفسير العلمي، باعتباره مسألة تتعلق باكتشاف العلاقة بين ظاهرة معينة وغيرها من الظواهر. باعتبار أنه يمكن تفسير هذه الظاهرة بواسطة مجموعة الظواهر الأخرى، وأيضاً بالنظر إلى مجموعة القوانين العامة التي تخضع لها هذه الظواهر. ذلك يعني أن القوانين العامة تحدد إطار العمل الذي يمكن اشتقاق أو استنتاج تفسير محدد منه. ويعبر "ريتشارد بريثوايت Richard Braithwaite" عن ذلك بقوله تتمثل وظيفة العلم في تأسيس القوانين العامة، التي تتحكم في سلوك الموضوعات أو الأحداث الابيريكية، تلك التي يهتم بها العلم موضع الاهتمام. وأيضاً في كونه يساعدنا على تأسيس الإرتباطات بين مختلف جوانب معرفتنا عن الوقائع، التي عرفناها بصورة منفصلة، حتى يمكن أن تشكل بناء متكامل. وكذلك في كونه يساعدنا على تأسيس بعض التنبؤات الصادقة نسبياً، فيما يتعلق بالوقائع التي لم نعرف بعد شيئاً عنها. وإذا كان علم الاجتماع يعتبر علماً كاملاً النضج، فإن القوانين التي يتم تأسيسها سوف تشكل بناء منطقياً متدرجاً تبدو فيه القوانين الخاصة، أو المحدودة، باعتبارها نتائج منطقية لعدد محدود من القوانين العامة للغاية. أما إذا كان العلم مازال في مراحله الأولى من التطور فإن القوانين قد تصبح مجرد نوع من التعميمات، المتضمنة في تصنيف الموضوعات إلى فئات عديدة^(١٤).

ذلك يعني أن الإطار النظري الذي يمتلكه العلم يشكل الكيان المعرفي، الذي يمكن أن نبحث من خلاله عن تفسير للوقائع الاجتماعية المختلفة. وتختلف حالة الإطار النظري بين علم ناضج وعلم لم ينضج بعد، ففي الحالة الأولى يتشكل هذا الإطار النظري من مجموعة القوانين العامة الثابتة، بينما في الحالة الثانية يتكون هذا الإطار من مجموعة من التعميمات الامبيريقية الشاملة المدى، أو المتوسطة أو المحدودة المدى. بيد أن الأمر المؤكد يتمثل في ضرورة أن يمر أي علم من العلوم بهذه المراحل خلال عملية بحثه عن الإطار النظري، الذي يشكل مرجعيته التفسيرية. ومن ثم فكلماً تقدمت العلوم Scientific Displines، فإن لطر ومرجعيات التفسير لديها تتغير. وفي هذا النطاق يؤسس "كارل هيمبل Karl Hempel" تمييزاً هاماً بين نموذجين أساسيين للتفسير. التفسير الاستنباطي Deductive والتفسير الاحتمالي Probabilistic حيث يستند هذا التصنيف أو التمييز إلى نوع التعميمات التي يستخدمها كل تفسير من هذه التفسيرات^(٦٥).

في هذا الإطار تبحث التفسيرات الاستنباطية Deductive Explanation عن التعميمات Universal، كما تهتم بتحديد الظروف التي يصبح التعميم في ظلها صادقاً. وكذلك تحديد الواقعة التي يجب تفسيرها وأسلوب تطبيق قواعد المنطق الصوري، وتفسر الظاهرة استنباطياً، عن طريق توضيح إمكانية استنباطها من خلال قانون شامل قائم فعلاً. وعلى سبيل المثال قد يستند التفسير الفيزيائي، لعودة جسم نلقي به في الفضاء إلى الأرض، إلى قانون الجاذبية Gravitation. ومن ثم فقد يؤكد العالم الفيزيائي على أنه إذا مارست كل الأجسام جاذبية متبادلة كل نحو الآخر فإنه من المتوقع أن يسلك أي جسم نفس السلوك بالنظر إلى الأرض^(٦٦). وإرتباطاً بذلك تتمثل الخاصية الرئيسية للقانون العام، في كونه يهدف إلى أن يضم في نطاق فاعليته كل الحالات التي تنتمي إلى نفس الفئة التي كان ينطبق عليها في الماضي، وما زال ينطبق عليها في الحاضر، وسوف يستمر ذلك إلى المستقبل.

وتنتشر التفسير الاستنباطية في العلوم والنظم العقلية الكاملة التأسيس والنضج، حيث تكون هذه النظم العقلية كالفلسفة وبخاصة المنطق، والعلوم الطبيعية قد وصلت إلى مجموعة من القوانين العامة التي تضبط مختلف الظواهر والأحداث الواقعية. ومن الطبيعي أن يستند الوصول إلى هذا القانون قدراً كبيراً من الجهد العلمي والعقلي، حتى يتأكد صدقه وبمجرد تأسيسه وقبوله كقانون عام، فإن تفسير أي واقعة أو ظاهرة من الظواهر يتم بالنظر إليه. باعتبار أن هذه الظاهرة تشكل إحدى الحالات التي ينطبق عليها القانون ومن ثم نستطيع القول

بأنه في العلوم الطبيعية يحتاج الاستنباط إلى مرحلة سابقة من الاستقراء. الذي يساعد في الوصول إلى القانون العام، من خلال استقراء فاعليته في الحالات الواقعية. وهناك بطبيعة الحال الاستقراء الكامل الذي يشمل كل الحالات الواقعية، والاستقراء الناقص الذي يشمل بعض الحالات فقط. وبمجرد تأسيس القانون أو التعميم عن طريق الاستقراء، فإننا نقوم بعد ذلك بتفسير بعض الحالات بالنظر إليه تفسيراً استنباطياً^(١٧).

على خلاف ذلك لا تستند التفسيرات الاحتمالية Probabilistic Explanations، باعتبارها تفسيرات علمية، إلى قوانين عامة أو شاملة. واستناداً إلى المثال الذي أشرنا إليه والخاص بالإنفاق الحكومي، فإنه في حالة التفسير الاحتمالي، نقول أن الزيادة المحددة في النفقات الحكومية في الولايات المتحدة يمكن تفسيرها، بافتراض أن ذلك يحدث كاستجابة للظروف الاقتصادية غير الملائمة. وباستكشاف الماضي فإننا نجد أن زيادة النفقات قد جاء في أعقاب الظروف الاقتصادية الصعبة. حيث يربط هذا التفسير الظاهرة التي نرغب في تفسيرها، بأحداث تاريخية سابقة، وهي هنا الظروف الاقتصادية للمجتمع. حيث يفترض أن تقدم هذه الظروف تفسيراً لهذه الظاهرة، وذلك لأن هناك ارتباط بين الظروف الاقتصادية والنفقات الحكومية^(١٨).

ومع ذلك فإنه لا يمكن التعبير عن هذا الارتباط من خلال قانون عام أو شامل، وذلك لأنه ليست كل حالة من حالات الظروف الاقتصادية غير الملائمة، يمكن أن تسبب زيادة في النفقات الحكومية. في هذا الإطار فإن ما يمكن افتراضه يتمثل فقط في وجود احتمالية عالية، في أن تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة، إلى زيادة في النفقات الحكومية. أو أن نقول أنه فيما يتعلق بنسبة غالبية من الحالات التي تم بحثها، أدت الظروف الاقتصادية القاسية، إلى زيادة في النفقات الحكومية، ويشار إلى التفسيرات العامة من هذا النوع، باعتبارها تفسيرات استقرائية Inductive أو احتمالية، وهي تشق من التعميمات الاحتمالية. وبعبارة أخرى تستفيد التفسيرات الاحتمالية من التعميمات التي تعبر عن علاقة يعبر عنها بنسبة حسابية Arithmetical Ratio بين الظواهر، والتعميمات التي تعبر عن الميول أو الاتجاهات. وعلى سبيل المثال يمكن أن يتخذ التفسير الاحتمالي شكل، أن عدداً من حالات "س" تشير أن "س" تميل إلى أن تصبح "ي"^(١٩).

وفي اعتقادنا أن التفسير الاحتمالي، يستند إلى تعميم عام - على عكس التفسير الاستنباطي الذي يضبط كل الحالات - لا يضبط سوى بعض الحالات أو

نسبة من الظواهر أو الحالات الواقعية. وقد يرجع ذلك إلى تنوع الحالات الواقعية، الأمر الذي يجعل بعض أنماط الحالات أو الظواهر، يمكن أن تصبح حالات استثنائية بالنسبة لهذا القانون العام، وذلك استناداً إلى عدم تجانس الظواهر الاجتماعية، على خلاف درجة التباين العالية، التي توجد عليها الظواهر الطبيعية. يضاف إلى ذلك أننا نلاحظ أن الظواهر الاجتماعية، تخضع في العادة لشبكة من العلاقات السببية، وليس لعلاقات سببية محدودة. الأمر الذي يعني حسبما يؤكد عالم الاجتماع فلوريديو باريتو^(٧٠) أن خروج ظاهرة عن سيطرة وفاعلية قانون معين، يعني خضوعها لفاعلية قانون أو تعميم آخر، بمعنى أنها تكون محكومة بعلاقات سببية غير تلك التي تخضع لها بقية الظواهر.

ذلك يعني أن القصور الأساسي للتفسيرات الاحتمالية، يتمثل - بالمقارنة بالقوانين ذات الطبيعة العامة - في العجز عن الانطباق على وحدات معينة. على سبيل المثال فرد أو جماعة أو مجتمع أو حكومة أو أي حادثة، فيما يتعلق بمجموعة من الخصائص التي يمكن اشتقاقها عن خواص الفئة الكلية، التي يمكن أن تنتمي إليها الوحدة. وعلى سبيل المثال فإذا كنا نمتلك المعلومات التي تؤكد أن ٧٠% من أعضاء إحدى الجماعات الاثنية، قد صوتوا لصالح الحزب الديمقراطي، خلال العشرين سنة الماضية. فإننا نظل عاجزين عن الاستنتاج الذي يؤكد على احتمالية أن يصوت سبعة من كل عشرة من أعضاء الجماعة الاثنية لصالح الحزب الديمقراطي. حيث توجد عوامل أخرى بالإضافة إلى عامل العضوية في جماعة معينة، - التي كان التعميم في ظلها صحيحاً - يمكن أن يؤثر على السلوك موضع الاهتمام^(٧١). كأن يكون الشخص المعين عضواً في جماعة اجتماعية، ذات تراث جمهوري، ومن ثم قد يتخلى عن تأثير هويته العرقية، وبذلك يخضع لتأثير جماعة سياسية أخرى، أو فاعلية متغير آخر.

خلاصة القول فإننا نجد أن التفسير العلمي، يعني قدرتنا على إدراك العلاقات السببية للواقعة أو الظاهرة الاجتماعية، أعني القانون الذي تخضع الظاهرة لفاعليته. وفي حالة التفسيرات الاستنباطية فإن جميع الحالات تقريباً يمكن استنتاجها من القانون أو التعميم موضع الاهتمام. بينما إذا كان التفسير استقرائياً احتمالياً، فإن ذلك يعني احتمالية عالية، في أن يتحكم القانون الذي بين أيدينا، في العلاقات السببية للظاهرة موضع الاهتمام. غير أن ذلك ليس بصورة كاملة بالنسبة لكل الحالات، ولكننا سوف نجد بعض الحالات التي تشكل استثناءات لهذا القانون، غير أنها بالتأكيد تخضع لفاعلية قوانين أخرى ينبغي اكتشافها. وفي ذلك تأكيد للمقولة

المنهجية، التي تنظر إلى الظاهرة الاجتماعية باعتبارها نتائج لعوامل متعددة، ومن ثم فهي تقع داخل نطاق تأثير شبكة واسعة من العلاقات السببية.

٤ - التنبؤ العلمي Prediction:

تشكل التفسيرات الاستنباطية والاحتمالية أحد المكونات أو العناصر الهامة للمعرفة العلمية وحيث يشكل التنبؤ العنصر الآخر. وفي الحقيقة فإنه يمكن النظر إلى القدرة على تأسيس تنبؤات صحيحة باعتبارها الخاصية الأولى لتحديد ماهية العلم. فإذا تمكن الباحث من معرفة حقيقة شيء ما، فإن الباحث يصبح في الوضع الذي يكون فيه قادراً على التنبؤ. وحيثما يكون التنبؤ مستحيلاً، فإن ذلك يعني استحالة وجود المعرفة، وعلى سبيل المثال فإذا عرفنا أن مضاعفة "سنة" تساوي اثني عشر، فإننا نستطيع أن نتنبأ بنتيجة حصر مجموعتين مترابطتين كل منهما ستة موضوعات. وإذا عرفنا أن درجة تجمد الماء هي ٣٢ فهرنهايت، أو عند درجة الصفر، فإننا نستطيع التنبؤ بما سوف يحدث للسيارة، إذا لم يعمل الجهاز المعتاد لدوران المياه في الرادياتير خلال فصل الجليد^(٧٢). فإذا عرفنا أن الحكومات تزيد نفقاتها خلال فترات الركود الاقتصادي، فإنه يكون باستطاعتنا أن نتنبأ بأن الركود الاقتصادي الذي حدث في السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨١ "وظواهر أو حالات الركود التي سوف تحدث في المستقبل" سوف تؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية. وإذا عرفنا أن برامج قوة العمل سوف تساعد على حل مشكلات البطالة، فإنه سوف يكون باستطاعتنا أن نتنبأ بأن المعدلات الحالية للبطالة، تعتبر ظاهرة مؤقتة، وأن البطالة تميل إلى الاختفاء^(٧٣).

ذلك يعني من ناحية أن محاولة التنبؤ بمستقبل تطور ظاهرة معينة، يتطلب امتلاك المعرفة المتعلقة بثلاثة أبعاد أساسية، البعد الأول يتمثل في الحالة التي عليها الظاهرة الآن. وهنا أعني طبيعة المتغيرات التي تشكل البناء الحالي للظاهرة موضع الدراسة، ثم طبيعة العلاقة الدينامية بين هذه المتغيرات، بينما، يشير البعد الثاني إلى اتجاه تطور الظاهرة موضع الاهتمام، ومعدلات هذا التطور، بحيث نستطيع تحديد حجم التطور الذي يمكن أن تقطعه الظاهرة في فترة زمنية معينة. بيد أن هناك بعداً لا بد أن نأخذه في الاعتبار وبخاصة بالنسبة للظواهر الإنسانية والاجتماعية. وهو البعد الذي يتعلق بطبيعة المتغيرات التي من المحتمل أن تكون مؤثرة في المستقبل في الظاهرة، وحجم هذا التأثير المحتمل، حتى يمكن أن نقدم تنبؤات دقيقة بشأن مستقبل الظاهرة موضع الاهتمام.

المراجع

- ١ - باتريك هيلي: صور المعرفة، مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة، ترجمة نور الدين شيخ عبيد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠٠٨. ص ٣٣.
- ٢ - نفس المرجع، ص ٤٢.
- 3- Brittan, Gordon, G: Kants Theory of Science, Princeton, N J.: Princeton University Press, 1978, p, 82.
- ٤ - باتريك هيلي: مرجع سابق، ص ٥٣.
- ٥ - نفس المرجع، ص ٧٣.
- 6 - Deleuze, Gills: Difference and Repetition, Trans, By, Paul Patton, London, Athlone Press 1994.p.121.
- 7 - Ibid, P. 123.
- 8 - Ibid, P.125.
- 9 - Ibid, P.128.
- ١٠ - باتريك هيلي، مرجع سابق، ص ٤٨.
- ١١ - نفس المرجع، ص ٥٣.
- ١٢ - نفس المرجع، ص ٥٦.
- 13- Gutting, Grayueds, Continental Philosophy of Science, Maldem. MA: Blakwell, Publisher, 2002.
- 14- Gills, D, Op,Cit, P. 132.
- 15- Ibid, P.132.
- 16- Ibid, 141.
- ١٧ - الفن جولدنر: الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي، ترجمة على ليلة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٥، ص ٣١٢.
- ١٨ - نفس المرجع، ص ١٢٣.
- ١٩ - نفس المرجع، ص ١٢٥.
- ٢٠ - نفس المرجع، ص ١٣٦.
- 21- Gillies, Donald, Philophy of Science in The Twentleth Century, Four Central Themes, Oxford, Clardon Press, New York, Oxford University Press, 1992, P23.
- 22- Ibid, P,32.
- 23- Ibid, P, 32.
- 24- Ibid, P. 36.
- ٢٥ - على ليلة، محاضرات في علم اجتماع المعرفة، المكتبة المصرية للطباعة

والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١١٣.

٢٦- نفس المرجع، ص ١١٤.

٢٧- نفس المرجع، ص ١٢٣.

٢٨- نفس المرجع، ص ١٢٤.

٢٩- نفس المرجع، ص ١٢٧.

٣٠- جيل دولوز، ما هي الفلسفة، ترجمة ومراجعة قطاع الصفدى، بيروت، مركز

الانماء العربي، ١٩٩٧، ص ٣٢.

٣١- نفس المرجع، ص ٣٧.

32- Donald Gillies: Op, Cit, P. 38.

33- Ibid, P. 41.

34- Ibid, P.43.

35- Habermas, Jorgen: The Philosophical Discourse of Modernity. Twelve Lecturer, Trars. By Frederick Lawrence. Combridge, Mass; MIT Press, 1987, P. 72.

36- Ibid P. 73.

٣٧- جيل دولوز، مرجع سابق، ص ٥٧.

٣٨- نفس المرجع، ص ٦٣.

٣٩- نفس المرجع، ص ٦٤.

40- Donald Gillies: Op, Cit, P. 43.

41- Jorgen Habermas: Op, Cit, P. 83.

42- Ibid, P, 92.

43- Ibid, P. 47.

44- Kockelmans, Joseph J, Ideas for a Hermeneutic Phinomenology of The Natural Science, Boston, Kwwer Academic Publishers, 1993, P. 91.

45- Ibid, P, P. 92.

46- Ibid, P. 93.

47- Ibid, P. 97.

٤٨- الفن جولدنر مرجع سابق، ص ٣٣.

٤٩- نفس المرجع، ص ٣٧.

٥٠- نفس المرجع، ص ٣٨.

٥١- باتريك هيلي، مرجع سابق، ص ٦٨.

٥٢- نفس المرجع، ص ٧٣.

٥٣- نفس المرجع، ص ٧٤.

- 54- Gills Deleuze , Op, Cit, P 136.
- 55- bid, P. 132.
- 56- Ibid, P, 142.

٥٧- على ليلة، مرجع سابق ص ٣٢.

٥٨- نفس المرجع، ص ٣٥.

- 59- Donald Gillies, Op, Cit, P, 40.
- 60- Ibid, P. 41.
- 61- Ibid, P. 53.

٦٢- جيل دولدز، مرجع سابق ص ٦٣.

٦٣- نفس المرجع، ص ٦٧.

٦٤- نفس المرجع، ص ٦٨.

٦٥- الفن جولدنر، مرجع سابق، ص ٥٣.

٦٦- نفس المرجع، ص ٥٦.

٦٧- على ليلة، مرجع سابق، ص ٤٧.

٦٨- على ليلة: النظرية الاجتماعية الحديثة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٤٧.

٦٩- نفس المرجع، ص ٤٢.

٧٠- نفس المرجع، ص ٤٣.

٧١- نفس المرجع، ص ٤٤.

- 72- Josph Kocklmans: Op, cit, P, 113.
- 73- Ibid, P. 120.

الفصل الثالث بناء النظرية الاجتماعية ووظائفها

الفصل الثالث

بناء النظرية الاجتماعية ووظائفها

تمهيد

تعتبر النظرية أكثر الوحدات محورية في بناء العلم، وذلك بإعتبار أنها تشكل البنية الرمزية للمعرفة المتعلقة بالواقع الاجتماعي، بحيث أننا نستخدم هذه البنية النظرية في أحيان كثيرة، لفهم كثير من الظواهر الواقعية. من خلال إستدعاء نظائرها في بنية النظرية، لنستفيد منها في وصف وتحليل وتفسير ما هو واقعي بواسطة النظرية التي يتضمنها العلم، فهي وسيلته في هذا الصدد. على هذا النحو تصبح النظرية هي المنظار الذي نتظر من خلاله إلى واقعنا لفهمه، وندرك تفاصيله، ومن ثم فإنه بدون النظرية، سوف تكون هناك أشياء كثيرة مغلقة علينا، ويصبح فهمنا لها - بدون النظرية - له طبيعته العشوائية غير المقنة.

إستناداً إلى ذلك فإننا نرى أن النظرية هي عبارة عن كائن عضوي، ينمو، ويكتمل بناؤه حتى النضج، ليقوم ببعض المهام أو الوظائف الأساسية. وفيما يتعلق بالنظرية بإعتبارها كائن عضوي له نموه، فإننا نجد أن هناك مؤشرين على هذا النمو، المؤشر الأول له طابعة التاريخي، حيث نجد أن النظرية الاجتماعية هي عبارة عن بلورة للمعرفة العلمية، السابقة على بناء النظرية. وهي المعرفة التي صدرت تارة عن التفكير الفلسفي الأغريقي القديم، أو صدرت عن الفكر الاجتماعي الذي إرتبط بالأوثان، لأن الأخيرة أوحى بها لإعادة تنظيم المجتمع، وفق أسس وقيم ومعايير جديدة. أو صدرت عن الثورة في العلوم الطبيعية، تلك التي وقعت في القرن الرابع عشر والخامس عشر، في أعقاب حركة الإصلاح الديني. أو أن هذه المعرفة صدرت عن الواقع الاجتماعي الذي تغير بإبهار النظام الإقطاعي، ونشأة المجتمع القومي والدولة القومية. أو أن هذه المعرفة صدرت عن عصر التنوير، الذي رأى أن الإنسان والعقل الإنساني يشكلان البداية الأولى ونقطة الانطلاق لبناء المجتمع والعمران البشري.

وإذا كان من الطبيعي أن يساعد التطور التاريخي، لنتابع مصادر المعرفة في تراكم المعرفة، التي تتفاعل بداخلها، بحيث أدى تراكم المعرفة، إلى بداية تبلورها وتنظيمها لتشكل تمهيداً لبناء النظرية الاجتماعية. فقد ظهر جهد آخر صدر عن الواقع الاجتماعي، وتكثف هذا الجهد بعد قيام الثورة الصناعية وقيام حركة

الاستعمار، التي تضافرت مع جهود علمية كثيرة قام بها الأنثروبولوجيون الأوائل. لدراسة المجتمعات الأولية بحيث مكنت دراسة هذه المجتمعات، بسبب صغر أبنيتها وبساطتها، العلماء من بلورة بعض التصورات النظرية التي لعبت دوراً أساسياً في فهم التفاعلات القائمة في المجتمعات البدائية، ثم إنقلبت ببعض هذه التصورات النظرية إلى دراسة المجتمعات المتقدمة. وقد تضافر مع ذلك الدراسات التي تكاثرت في المجتمعات الأوروبية، في أعقاب قيام الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، والتي أنتجت مجتمعات ونظم سياسية، لم يعهدها الإنسان من قبل، ومن ثم أثرت خياله وتصورات، وإستعان بالمعرفة التي توفرت عن مصادر عديدة لفهمها.

ذلك يعنى أن النظرية الاجتماعية هي نتيجة تزاوج مشروع بين المعرفة المتراكمة، والتي توفرت للإنسان منذ بداية تفكيره في واقعة من ناحية. وبين الدراسات الواقعية التي أستوجبته إحتياجات البشر، والنتائج والآثار التي ترتبت على الثورات الصناعية والفرنسية، حيث برزت مشكلات وقضايا عديدة تحتاج إلى البحث والدراسة. وقد دفعت جملة التفاعلات المتداخلة هذه، معرفة كانت أم واقعية، إلى بلورة أبنية نظرية متعددة، تسعى إلى فهم الظواهر والتفاعلات الواقعية. ولكي تحقق هذا الفهم كان عليها أن تتبع الإجراءات النظرية والمنهجية لتحقيقه، وهي الإجراءات التي تضم جمع المعطيات من الواقع، وتصنيفها، ثم تحليلها، ثم محاولة تفسيرها. لتحديد الأبعاد المحورية في بنائها، وأخيراً التنبؤ بطبيعتها في المستقبل القريب والبعيد. وذلك بهدف رسم السياسات الاجتماعية، لمواجهة جوانب الخلل المتصلة بذلك، وهو القضايا التي نتعرض لها في الصفحات التالية.

أولاً: المعرفة العلمية، طبيعتها وخصائصها

تشتق المعرفة العلمية طبيعتها من العلم كنسق إدراكي، تترك مختلف جوانب الواقع بواسطته، ويمكن تحديد العلم بإعتباره المعرفة المنظمة بظواهر الكون، التي تم التوصل إليها وصياغتها باستخدام أسلوب أو منهج معين هو المنهج العلمي. هذه المعرفة ذات طبيعة تراكمية تمكن الإنسان من التعامل بكفاءة مع البيانات الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها^(١). على هذا النحو يتميز العلم، أو المعرفة العلمية بالتحديد ووضوح الأهداف، والابتعاد عن مناقشة المسائل الفلسفية التي ليس لها أهمية واقعية^(٢). وسواء تشكلت المعرفة العلمية من خلال أطر نظرية، أو نتجت عن ذلك، فإنها تتميز بعدة خصائص أساسية.

١- تتميز المعرفة العلمية الاجتماعية بأنها ذات طابع نسبي، فالعلم لا يعرف الصدق أو الحقيقة المطلقة^(٣). ذلك لأن القضايا التي يتم تجريدها عن واقع محدد قد لا تصلح لواقع آخر متباين، بالنظر إلى بعدى الزمان أو المكان. ويستتبع ذلك أنها ذات ارتباط مباشر بالواقع لأنه يشكل هدف دراستها. وذلك يعني أن المعرفة العلمية تشكل نسقاً مفتوحاً على الواقع. على عكس الأنساق المنطقية المغلقة التي تستمد صدقها من ذاتها، ومن ثم فالمعرفة العلمية هي وحدها القادرة على استيعاب متغيرات الواقع المتجددة والمتنوعة.

٢- تتميز المعرفة العلمية بكونها ذات طابع موضوعي، ويعني ذلك أنها تتميز بالدقة والتحديد المعتمد على القياس، وعدم التأثر بالتحيز الذاتي للباحث. ولو أن هناك مداخل سوسيولوجية حديثة تؤكد على أن موضوعية المعرفة العلمية، تتحقق من خلال الاتصال الذاتي للباحث بالحقيقة موضع الاهتمام لإدراك معانيها. وهي بلا شك تختلف عن المعرفة الفلسفية من حيث كون الأخيرة بطبيعتها إدراك ذاتي بالأساس.

٣- من خواص المعرفة العلمية كذلك أنها ذات طابع تراكمي، إذ يعتبر العلم أكثر الأنساق الفكرية قابلية للتراكم، حيث تبتكر المفاهيم الجديدة، لكي تحل محل المفاهيم القديمة، التي عجزت عن متابعة متغيرات الواقع المتنوعة والمتجددة. يؤكد ذلك ما يذهب إليه "هوايتيد" بتأكيد أن العلم الذي يتردد في نسيان رواده يفقد نفسه^(٤). وفي ذلك يختلف العلم عن الفلسفة التي تضم بناءات فكرية لا ينفي أي منها الآخر. لكونها تتواجد في نوع من التتابع التاريخي غير المتفاعل^(٥)، فقد حلت الفلسفة المثالية محل الفلسفة المسيحية، وظهرت الوجودية والماركسية، ومع ذلك لم تلغ أي منها الأخرى، وما زال لكل منها باحثوها وأتباعها. ويختلف العلم كذلك عن نسق التفكير الديني، الذي يتشكل من مجموعة من القواعد المعيارية، التي تأتي إلى الإنسان في أحيان كثيرة من خارج عالمه.

٤- إلى جانب ذلك تتميز المعرفة العلمية بالطابع الحتمي أيضاً، بمعنى أن إدراكنا لمادتها يتم عادة من خلال التركيز على العلاقات السببية لمكوناتها. ويعني ذلك عملياً القول بأن أسباب الظاهرة تكمن في مجموعة الظواهر السابقة عليها، أو الأسباب التي أدت إلى وقوعها. وتختلف الحتمية العلمية عن الحتمية الميتافيزيقية، في أن الأولى تبحث عن مسببات الظاهرة في الطبيعة - أيا كانت نوعيتها - بينما تبحث الحتمية الميتافيزيقية عن مسببات الظاهرة فيما

وراء الطبيعة^(٦). وقد يختلف علماء الاجتماع فيما بينهم حول طبيعة هذه الحتمية الضابطة للظواهر الاجتماعية، هل هي حتمية جغرافية، أو بيولوجية أم اقتصادية أم هي حتمية اجتماعية، كما تذهب المدرسة الاجتماعية بريادة اميل دوركايم^(٧).

٥- بالإضافة إلى ذلك تتميز المعرفة العلمية بأنها معرفة من الخارج، فهي تدرك الظاهرة من خلال مؤشرات الخارجية المرئية، وقد نقل علم الاجتماع هذه الخاصية عن العلوم الطبيعية. مثال على ذلك دراسة دوركايم للإنتحار عن طريق تحليل الإحصاءات كمؤشرات خارجية للظاهرة. غير أنه برغم ذلك ظهرت مناهج حديثة في علم الاجتماع، تحاول أن تؤكد أن فهم الواقعة الاجتماعية ينبغي أن يتم من الداخل، لأن لها علاقة بذات الإنسان المشارك فيها، والباحث المدرك لها. وهي في ذلك تختلف عن مادة العلوم الطبيعية، التي تدرس بمناهج هذه العلوم. بينما نجد أن التفهم والمنهج التأويلي هي المداخل الأكثر ملائمة لدراسة السلوكيات الإنسانية والظواهر الاجتماعية. ولو أنها أساليب ما زالت تفتقد التقنين من حيث إمكانية استخدامها في نطاق دراسة علم الاجتماع للظواهر الاجتماعية حتى الآن.

ثانياً: نظريات المرحلة الكلاسيكية، البحث عن إطار تحليلي

تدخل دراسة النظرية الاجتماعية في إطار أنبيات علم اجتماع المعرفة، وفي بعض جوانبها تدخل في نطاق فلسفة المعرفة. ويختلف تناول النظرية الاجتماعية بالتحليل والبحث والدراسة عن تناول أي موضوع آخر، لأنه تحليل ودراسة للأفكار ذاتها، بل وأكثر نماذج الأفكار تجريباً. وقد بذلت محاولات كثيرة في هذا الصدد، غير أن الكثير منها صدر عن غير المتخصصين، الأمر الذي أسهم في النهاية في تعقيد الأمور. أحيانا كان عرض دراسة هذه النظريات بسيطاً ومبسّطاً حتى أصبح مغللاً، وأحيانا أخرى كان أكثر تعقيداً حتى أدى إلى عدم الفهم. الأمر الذي أصبح من الضروري معه مواجهة هذه الظاهرة، خوفاً من تشويه تصور العقل العربي لمعنى النظرية، ونطاق العمل فيها، وأفاق الأسهم المحتملة. من هنا فقد أصبح من المفيد أن نعرض لإطارنا المقترح لتحليل النظرية الاجتماعية، غير أننا قبل أن نعرض لذلك نرى ضرورة طرح عدد من الأطر التحليلية، التي تبناها بعض المشتغلون بالنظرية الاجتماعية.

ويعتبر تحليل النظرية بالنظر إلى السياق الاجتماعي، لمحاولة فهم قضاياها

من المحاولات الأولى لتحليل وفهم النظرية الاجتماعية، وتعتبر محاولة "هارى المر بيرنز Barnes" في مؤلفه "الفكر الاجتماعى من البدعة إلى العلم" Social Thought From Lore to Science من المحاولات الأولى في هذا الصدد. يضاف إليها محاولة هانز موس Hans Mauss في مؤلفه "تاريخ الفكر الاجتماعى" History of Social Thought. حيث يحاول هذا الأسلوب في التحليل، تحليل النظريات الاجتماعية بالنظر إلى السياقات الاجتماعية، التى ظهرت فيها. كدراسة النظريات الاجتماعية التى ظهرت في المجتمع اليوناني، أو المجتمع الإيطالي، أو الفرنسي، أو الانجليزي، أو الأمريكي. أحيانا يجتهد الباحث من خلال هذا الأسلوب، فيربط بعض قضايا النظرية، ببعض أحداث السياق الاجتماعى. وأحيانا أخرى يعالج النظرية بتحليل مفاهيمها وقضاياها الأساسية، دون ربطها بأحداث معينة في السياق، اللهم سوى انتمائها لهذا المجتمع أو ذاك.

ويؤخذ على هذا الأسلوب في دراسة وتحليل النظرية الاجتماعية تعظيم فاعلية السياق الاجتماعى بصورة مبالغ فيها، سواء السياق المحلي أو الأشمل، حيث يرى أن قضايا كثير من النظريات، ليست سوى تجريد لبعض التفاعلات الواقعية. من ناحية ثانية يتجاهل هذا الأسلوب في غالب الأحيان وضع النظرية الاجتماعية في سياقها الفكرى. وذلك لأن النظرية الاجتماعية، هي حلقة في تطور نسق التفكير العلمى، حيث نجد أن كثيراً من تفاعلات هذا النسق وقضاياها مجردة وكأنه في بناء النظرية موضع الدراسة. إضافة إلى أن هذا الأسلوب في التحليل يتجاهل الوظيفة الأيديولوجية للنظرية الاجتماعية، وهي الوظيفة التي برزت بوضوح في فترة الحرب الباردة.

ويتمثل الأسلوب الثاني للتحليل العلمى للنظريات الاجتماعية، في ذلك الأسلوب الذي يرى في النظرية مجرد حلقة في تطور أو نمو التفكير العلمى. ويعتبر مؤلف "نون مارتندال" "طبيعة ونماذج النظرية الاجتماعية" The Nature and Types of Social Theory أفضل نموذج لهذا الإتجاه. حيث يرى أن كل نظرية لها مقدماتها وروافدها الفكرية في التنظير السابق عليها وهي بدورها تشكل مقدمات لما سوف يأتي بعدها. ويدخل في نطاق هذا الأسلوب أيضاً التحليل الذي قدمه كل من بيرسي كوهن Percy Cohen في مؤلفه "النظرية الاجتماعية الحديثة" Modern Social Theory وجون ركس John Rex في مؤلفه "قضايا أساسية في النظرية الاجتماعية". وغير ذلك من التحليلات العديدة التي تبنت هذا الأسلوب. ومما يؤخذ على هذا الأسلوب أنه لا يهتم كثيراً بتقييم النظرية باعتبارها، في بعض

قضاياها، انعكاساً للتفاعل الاجتماعي القائم، حيث لا يحاول ربط أي من المقولات النظرية بتفاعلات السياق الاجتماعي. كذلك يؤخذ على هذا النمط من التسجيل أنه يغفل تماماً الوظيفة الأيديولوجية للنظرية، مقتصرًا على المضامين المعرفية في معالجته للنظرية الاجتماعية.

ويمكن أن نسمي الأسلوب الثالث لتحليل ودراسة النظرية الاجتماعية بأسلوب التحليل التاريخي، وهو الأسلوب الذي يحاول أن يوصل للبداية التاريخية لظهور مفاهيم النظرية الاجتماعية وقضاياها الرئيسية. في محاولة للبحث عن هذه الأصول، إما في المجتمع اليوناني القديم، أو المجتمعات الشرقية كالصين، الهند، مصر وحتى أوروبا في القرون الوسطى. ثم يحاول بعد ذلك تتبع الانتقال والتحول أو التطور التاريخي للمفهوم حتى بلغ تحديده الحالي. إذ يرى هذا الأسلوب في النظرية نتاج لتراكم تاريخي عبر قرون عديدة من الزمن، حيث يميل دائماً المنظر في هذا الأسلوب، إلى البحث عن الجذور. إضافة إلى تحديد القضايا العلمية التي تشكل بناء النظرية حالياً، كما يفعل الباحثون الذين يميلون إلى تسجيل النظرية وفقاً للأسلوب الثاني.

غير أنه وأن نجح هذا الأسلوب في توفير قدر هائل من المعلومات التفصيلية المتصلة ببناء النظرية، وهو الجهد الذي يفيد في الأغراض التعليمية، إلا إنه لم يذكر شيئاً عن العلاقة بين قضايا النظرية من ناحية وأحداث السياق الاجتماعي من ناحية أخرى، إضافة إلى أنه لا يذكر شيئاً عن المتضمنات الأيديولوجية لأي نظرية من النظريات، باعتبار أن أصحاب هذا الاتجاه ينفقون كل جهودهم في معالجة الجوانب المعرفية للنظريات، في مقابل تجاهل الوظائف الأيديولوجية لأي نظرية من النظريات. ويعتبر مؤلف بيترم سرونكين P.Sorokin النظريات الاجتماعية المعاصرة Contemporary Sociological Theories، من أهم النماذج تجسيدا لهذا الأسلوب في التحليل.

ويعتبر تحليل النظرية ودراساتها بالنظر إلى السياق الاجتماعي، بخاصة السياق العالمي هو الأسلوب الرابع الذي يتبعه عدد من الباحثين، في تحليل مختلفة الأبنية النظرية. ويعتبر مؤلف ألفن جولدنر Alvin Gouldner الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي The coming Crisis of western Sociology من أهم المؤلفات التي تجسد هذا الاتجاه في دراسة النظرية الاجتماعية وتحليلها. ويميل هذا الاتجاه إلى التركيز على بعدين رئيسيين، الأول أن النظرية الاجتماعية هي انعكاس لأحداث السياق الاجتماعي على الصعيد المحلي، الذي تتصاعد دوائره في الاتساع

حتى السياق العالمي. فقضايا النظرية تعكس أحداث الواقع الاجتماعي والعالمي وما يحدث فيه من تفاعل، إضافة إلى علاقة السياق القومي بالسياقات القومية الأخرى في إطار النظام العالمي، وما يقع في الأخير من أحداث وتفاعلات. تأكيداً لذلك أن النظريات الاجتماعية الشاملة ذات الرؤية الكلية، أُنْجِثَتْ إلى رفض بعضها البعض في فترة الحرب الباردة، لكنها بدأت تتجذب إلى بعضها البعض في فترة الوفاق الدولي، حيث ينطبق ذلك بالتحديد على العلاقة بين الماركسية والبنائية الوظيفية في علم الاجتماع. ويتمثل البعد الثاني في تأكيد هذا الاتجاه بصورة محددة على البعد الأيديولوجي للنظرية الاجتماعية. وبرغم تأكيد هذا الاتجاه على محورية البعد المعرفي للنظرية الاجتماعية، إلا أنه في كثير من الأحيان يميل إلى التذكير ببعض وظائف النظرية في هذا الاتجاه، وإن احتلت مكانة ثانوية في هذا التحليل. إضافة إلى ذلك فإن هذا الأسلوب يغفل نسبياً الحديث عن الأصول المعرفية للنظرية، أو النظر إلى النظرية باعتبارها وحدة في نسق التفكير العلمي.

ويمثل أسلوب التحليل الأيديولوجي أسلوب التحليل الخامس في هذا الصدد. ويعتبر مؤلف إرفنج زايطن Irving Zeitlin "الأيديولوجيا ونشأة النظرية الاجتماعية Ideology and the development of sociological theory من أفضل المؤلفات في هذا الصدد. حيث يتصور هذا الأسلوب نشأة النظريات وظهورها استجابة لبعضها البعض. بمعنى أنه إذا كانت النظرية الماركسية تقوم بتحليل النظام الرأسمالي ونقده، لتحديد القوانين التي تحكم التحرك نحو تأسيس المجتمع الشيوعي، الذي ترى فيه النظرية المجتمع الأكثر اكتمالاً، والذي يتخلص من كل الاغترابات. فإننا نجد عدد من النظريات الأخرى تظهر - حسبما يذهب هذا الأسلوب - لتفنيد النظرية الماركسية، والدفاع عن المجتمع الرأسمالي. فالنظرية من خلال هذا الأسلوب تدافع عن واقع معين، أو تكين آخر، وتبرز الوظيفة الأيديولوجية باعتبارها، أكثر الوظائف أهمية ووضوحاً. وقد يهتم هذا الأسلوب نسبياً بالنظر إلى النظرية كوحدة في تطور نسق التفكير العلمي. وقد يسقط تأثير أحداث السياق الاجتماعي على مقولات النظرية الاجتماعية، غير أن التأثير الواضح يظل منسوباً للمتغير الأيديولوجي بالأساس.

وفي محاولتنا لتحليل النظرية الاجتماعية رأينا أن يتم ذلك بالنظر إلى إطار تحليلي، وإن كان لا يلتزم حرفياً بأي من الأطر السابقة إلا أنه قد يستعين ببعض متغيراتها الأساسية. حيث تتشكل متغيرات هذا الإطار من مجموعة المتغيرات التي عرضنا لها أثناء عرضنا لأساليب التحليل النظري، وهي المتغيرات، التي نعتقد في

اتصالها العضوي ببناء النظرية الاجتماعية. وإرتباطاً بذلك فإننا نعتقد أن المتغيرات ذات التأثير في بناء النظرية الاجتماعية، هي مكانة النظرية في بناء نسق التفكير العلمي، وإيضاً الحياة الشخصية للمنظر. إضافة إلى طبيعة أحداث السياق الاجتماعي، التي تعتبر النظرية في بعض مقولاتها انعكاساً لتفاعلاتها، ذلك يعني أن تأسيس إطار تحليلي شامل ينبغي أن يتشكل من عدة عناصر أساسية.

١- الحياة الشخصية للمنظر: حيث لعب هذا المتغير دوراً أساسياً في بناء النظرية الاجتماعية، فمما لا شك فيه أن للحياة الشخصية للمنظر لها تأثيرها على بناء نظريته. إذ نجد أن للأحداث الشخصية تأثير نسبي على طبيعة الظواهر التي تصدى لها المنظر بالبحث والتحليل، ومن ثم التعميمات والقضايا التي وصل إليها من خلال دراسته لهذه الظواهر والأحداث. فمثلاً من المسلم به أن هناك تأثير ليهودية ماركس على موقفه من الدين، وهناك تأثير لانتماء دوركيم لمقاطعة الألزاس- موضع التنازع حينئذ بين ألمانيا وفرنسا - على أفكاره، فيما يتعلق بروح الأمة وعقلها الجمعي. كذلك هناك تأثير للبعد اليهودي لمنظري المدرسة النقدية في علم الاجتماع على كثير من أفكارهم. إضافة إلى أن هناك تأثير للحياة الشخصية لفريدو باريتو، على كثير من أفكاره النظرية، كنزرة الصفوة أو الموقف من الاشتراكية.

٢- وتشكل الجذور الفكرية العنصر الثاني في الإطار التحليلي المقترح، حيث تشكل الجذور الفكرية، جوهر العلاقة بين نسق التفكير العلمي من ناحية، وبين النظرية موضع التحليل والاهتمام من ناحية أخرى. في هذا الإطار، فإننا في معالجتنا لأي نظرية من النظريات، فإننا نعمل دائماً على وضعها في مكانتها على خريطة نسق التفكير العلمي. عن طريق تحديد الصلة التي تربط النظرية بجذورها القائمة في نسق التفكير العلمي، لتحديد طبيعة تأثير نسق التفكير العلمي على بعض قضايا النظرية موضع التحليل. من ذلك مثلاً نسبة الجدل الماركسي إلى الجدل الهيجلي، الذي يرجع بدوره إلى الجدل في نسق الفلسفة اليونانية القديمة عند هيراقليطس. أو إسناد فكرة العقل الجمعي عند إميل دوركيم في بعض جوانبها إلى فكرة الروح العامة أو الفكرة المطلقة عند هيجل، أو إسناد المنهجية الدوركيمية إلى تأكيد أوجست كونت على نموذج العلم الطبيعي.

٣- ويتشكل العنصر الثالث في الإطار التحليلي من البناء المنهجي للنظرية موضع التحليل، وذلك يرجع إلى أننا نقتنع بأن أي نظرية من النظريات لها

اقتراب منهجي من الواقع، محدد وخلص بها. حيث يحتوى هذا العنصر المنهجي في بناء النظرية، على طبيعة تصور النظرية للحقيقة الاجتماعية، ومنطق تناول الباحث لها بالبحث والدراسة، وفي بعض الأحيان تحديد طبيعة أدوات البحث الأكثر ملائمة للنظرية التي يتبناها الباحث. على سبيل المثال تصور الحقيقة الكلية بين ماركس وأوجست كونت مثلاً، حيث يفترض الأخير إدراكها إدراكاً استقرائياً بينما يدركها الأول إدراكاً تطورياً وتاريخياً. أو تباين منطق إدراك الحقيقة بين ماكس فيبر ودوركايم، حيث يذهب الثاني إلى ضرورة الإدراك الموضوعي للظاهرة موضع الاهتمام، بينما يوصي الأول بضرورة التفهم والإدراك الذاتي للواقعة موضع الدراسة.

٤- ويشكل التصور الذي تطوره النظرية للواقع الاجتماعي العنصر الرابع في الإطار التحليلي، وهو العنصر الذي يشكل الجانب الأساسي أو العيني Substantive في بناء النظرية الاجتماعية. ونحن نعتقد أنه لا خلاف بين رواد النظرية الاجتماعية فيما يتعلق بالمتغيرات المشكلة للواقع الاجتماعي. ولكن يكمن الخلاف الرئيسي بين النظريات، في طبيعة ترتيب هذه العناصر، بالنظر إلى بعضها البعض، وأيضاً في طبيعة العلاقات القائمة بينها. إذ تدرك غالبية النظريات الواقع باعتباره يتكون من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية أو الدينية. ولكنها تختلف حول المتغيرات ذات الأولوية، فبينما تؤكد الماركسية على المتغيرات الاقتصادية تؤكد نظرية إميل دوركايم على المتغيرات الاجتماعية، على حين يؤكد ماكس فيبر على متغير الدين والثقافة كمتغير له الأولوية، بينما يذهب باريتو إلى إبراز فاعلية دورة الصفوة كمتغير أساسي.

ولأن النظرية الاجتماعية كانت دائماً انعكاساً لازمة أو مشكلة يمر بها النظام الاجتماعي، يحاول المنظر تشخيصها وتحديد طبيعتها وطرح الحلول الملائمة لها. فقد رأينا أن تكون هذه الأبعاد هي أبعاد التصور النظري، الذي بناء عليه يتم تحليل أي نظرية من النظريات. ومن ثم نجد أن قضايا التصور العيني أو الواقعي للنظرية، تدور حول طبيعة مشكلة النظام الاجتماعي، كما تشخصها النظرية الاجتماعية ثم ما هي عناصر هذه المشكلة أو متغيراتها. ثم ما هو الحل الذي تطرحه النظرية للخروج من مشكلة النظام الاجتماعي، التي تعتبر النظرية انعكاساً لها في بعض جوانبها.

٥- يبقى بعد ذلك أن نوضح أننا لم نعط بعد الايديولوجيا اعتباراً كبيراً، في تحليلنا

لمختلف النظريات الاجتماعية، وذلك لاعتبارين، الأول أفني أري أننا كباحثين في علم الاجتماع. ينبغي أن نهتم بالجوانب المعرفية لأي نظرية من النظريات، لأنها التي تشكل الأساس الجوهرية لبناء النظرية. باعتبار أننا ندرك النظرية باعتبارها إطاراً فكرياً أو منهجاً لوصف تفاعلات الواقع وتحليلها وتفسيرها، للوصول إلى بعض التعميمات، التي تيسر ضبط التفاعل الواقعي والسيطرة عليه. وتوجيهه إلى أوضاع في المستقبل نتنبأ بها، بحيث نوجه هذا التفاعل نحوها، وتلك هي الوظيفة الأساسية للنظرية العلمية. ويتمثل الاعتبار الثاني في انتهاء عصر الايديولوجيا، وهو العصر الذي ازدهر في فترة الحرب الباردة، واصبح خافتاً للغاية في فترة الوفاق أو التجانس، الذي يتجه إليها النظام الدولي. ولأننا نعتقد أيضاً أن التبرير الايديولوجي قد يكون أحد وظائف النظرية الاجتماعية لكنه لا ينبغي ان يكون مكوناً محورياً في بناء النظرية الاجتماعية.

ثالثاً: تعريف النظرية الاجتماعية وطبيعة بنائها

إذا كان علم الاجتماع قد ظهر إلى الوجود كتعبير عن امتداد أو توسيع استخدام المنهج العلمي، الذي امتد من مجال العلوم الطبيعية إلى مجال العلوم الاجتماعية التي تدرس المجتمع والإنسان. فإنه قد قامت خلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر محاولات نظرية لتطوير علم للمجتمع. وهي المحاولات التي أدت في البداية إلى ظهور علم الاجتماع كمنظور جديد ومحدد المعالم والمجال، ثم سعيه للانفصال عن الفلسفة، والتاريخ، والاقتصاد السياسي، والعلوم الاجتماعية الأخرى. ومنذ ذلك التاريخ بدأ سعي علم الاجتماع نحو تحقيق هوية متميزة ومحددة. ولما كانت النظرية أحد الأبعاد التي تميز العلم عن غيره من العلوم، فقد قاده ذلك إلى تطوير عديد من النظريات حول طبيعة المجتمع والأنساق الاجتماعية، إضافة إلى تطوير منهجية خاصة به وملائمة لدراساتها.

وإذا كانت الولادة الفكرية لعلم الاجتماع قد عاصرت وجود نظم عقلية "علوم" أخرى، كعلوم الطبيعة والكيمياء والبيولوجيا، والرياضيات، فإن هذه العلوم كانت بمثابة الأمثلة الناضجة التي على علم الاجتماع أن يحتذيها، إذا أراد امتلاك نفس قدرتها وكفاءتها في دراسته للظواهر التي تقع في مجاله. ونظر علم الاجتماع حوله فوجد أن هذه العلوم تمتلك نظريات ومنهجية خاصة بها، تستعين بها في تناولها لهذه المعطيات. وذلك لأن العلم ليست مهمته الوصف الدقيق لمعطيات الواقع فقط،

أو دعوة الحقائق تتحدث عن نفسها، كما تذهب النزعة الإمبريقية التي اعتبرت أن ذلك هو المسلك الملائم لعلم الاجتماع^(٨). ولكن العلم يصف ويحل ويفسر هذا الواقع، تمهيدا للتنبؤ بطبيعة تفاعله الذي لم يتولد بعد. ومن ثم فقد استوجب ذلك الاهتمام بآليات العلوم السابقة في التاريخ علي علم الاجتماع، وهي الآليات التي تستعين بها في إنجازها لوظائفها العلمية، وهي كما أشرنا النظرية، والمنهج، إضافة إلى وسائل جمع المعطيات.

ولأن المنهج والأدوات المنهجية، عنصرين أساسيين في الأداء العلمي للعلوم الطبيعية، فإنهما حسبما يؤكد روبرت ميرتون لا يختلفان كثيرا بين مختلف العلوم^(٩). ولذلك فقد نقلهما علم الاجتماع عنها، أما بالنسبة للنظريات فقد اتضحت ضرورة أن يكرس علم الاجتماع جهده لبنائها. وظهرت معادلة دائمة الوقوع، أنه كلما نضج علم الاجتماع كلما برزت أهمية النظريات وضرورتها. ذلك لأن المفاهيم والقضايا النظرية، والفروض أو التساؤلات، التي قد تشتق منها تلعب دورا أساسيا في توجيه البحث والملاحظة، وتعمل على ترشيد الوصف نفسه، سواء كان هذا الدور ظاهرا أو ضمنا، إلا أن جميع العلماء يتفقون الآن على أهمية دور النظرية في توجيه البحث وقيادته^(١٠).

وبهذا الإدراك لدور النظرية ومكانتها شهدت الفترة التالية لقيام علم الاجتماع موجه من التهافت على بناء النظرية. ومن ثم فقد قامت كثير من النظريات المختلفة والمتصارعة. غير أن هذه النظريات كانت شبيهة بوجهات النظر أو الفلسفات الخاصة لسببين. السبب الأول أنها استندت في تصورهما للواقع إلى أي من الجوانب أو العناصر المكونة لهذا الواقع. حيث كانت إستنادا إلى هذا الجانب تقدم بوصف هذا الواقع وتحليله وتفسيره. وقد تمثلت العوامل التي تبنتها هذه الأبنية النظرية في عمليات الوصف والتحليل والتفسير في العوامل الاقتصادية، والجغرافية، والسلالية، والبيولوجية. وبرغم الاعتراف الكامل بزيغ هذه النظريات وعدم استحقاقها لأية صفة علمية. إلا أنها من وجهة نظر نسق التفكير العلمي، أدت - بتركيزها على عوامل متباينة - دورا هاما لتطور النظرية علم الاجتماع^(١١).

ويتمثل السبب الثاني الذي يضعف الطبيعة العلمية لهذه النظريات، عجزها عن تطوير منهجية وموضوعية خاصة بها، وقادرة على تناول الواقع. حيث بقيت معظمها عند مستوى التفكير المكتبي الذي قد ينتقي من المعطيات - خاصة تلك التي وفرتها الأنثروبولوجيا - ما تدعم به قضية صاغها المؤلف بصورة مسبقة.

فإذا ميزت هذه العوامل والنظريات التي تؤكد عليها إحدى مراحل تطور نظرية علم الاجتماع، وهي المرحلة التي تعرف بمرحلة النظريات الخاصة أو العملية. تلك التي كانت أكثر ارتباطاً بشخصية المؤلف وأكثر تعبيراً عن وجهة نظره الخاصة. فإننا نجد أن هذه المرحلة قد انتقلت بالتتظير إلى مرحلة تالية حيث تأسست كيانات نظرية لا تتبع من وجهة النظر الخاصة بالعالم ولكن يتبع العالم وجهة نظرها. أعني تأسست إلى حد ما بعض الكيانات النظرية التي أسهم التراكم الفكري في تطويرها، وتكاملها وتماسكها. كقيام الماركسية أو البنائية الوظيفية، أو السلوكية، أو نظرية الفعل الاجتماعي، حيث تبلورت هذه النظريات باعتبارها أنساق نظرية يستفاد بها في عمليات الوصف والتحليل والتفسير. وتخضع للتقسيح والتطوير من خلال تفاعلها مع الواقع، بواسطة البحث الميداني، وهو الجهد الذي يقوم به رواد هذه النظرية، إما من خلال إصلاح عيوب عدم الاتساق المنطقي بين مقولاتها أو قضاياها، وإما بدعمها وتطويرها عن طريق الدراسات الميدانية. ويمكن أن نسمي هذه المرحلة بفترة المدارس الاجتماعية. حيث احتوت كل مدرسة من هذه المدارس على عدد من النظريات الخاصة المتجانسة، التي تستوحي المقولات أو القضايا العامة للمدرسة في صياغتها لنظرياتها الخاصة.

وفي حين شهدت المرحلة السابقة نظريات متصارعة فيما بينها، شهدت مرحلة المدارس صراعا، غير أنه ليس بنفس مستوى الصراع السابق^(١٢). ذلك لأن الكيانات النظرية بدأت في تأسيس وصياغة تصوراتها للمجتمع، ولطبيعة التفاعل الحادث في إطارهز ليس عن طريق نقد النظريات الأخرى، بل عن طريق التطوير الذاتي لمقولاتها أو قضاياها النظرية لكي تصل إلى درجة من التكامل. الذي تتضح بعض ملامحه من خلال تحقق نوع من الاتساق المنطقي في بنائها، وأيضا من خلال إمتلكها لقدرة وفاعلية أكثر كفاءة في تناول معطيات الواقع بالدراسة. يشهد على ذلك الاختلاف بين وظيفية إميل دوركايم ووظيفية روبرت ميرتون على سبيل المثال. أو الاختلاف بين الماركسية الأرثوذكسية وفكر اليسار والنقد الاجتماعي كنماذج نظرية منفتحة مقارنة بالنظرية.

بيد أننا إذا قلنا أن النظرية هي نتيجة التراث العلمي المتراكم والمنقح لذاته، وكذلك المعطيات الإمبريقية التي تشكل نطاق عمل، ومصدر نمو هذا التراث العلمي. فإنه يصبح قولا يجانبه الصواب، ذلك لأن هذين للعنصرين ليسا كافيان لصياغة نظرية علمية، وذلك لأن النظرية تعد الوحدة المعرفية الوحيدة في نسق التفكير العلمي، التي لا تخضع صياغتها للتتظيم فقط. فهي لا تستقي من

الملاحظات والتعميمات عن طريق استخدام وسائل الاستقراء المضبوطة والدقيقة. ذلك لأن تأسيس النظرية يعد إنجازاً خلاقاً وإبداعياً، ومن هنا فإن الأمر لا يدعو إلى الدهشة، حين نجد نفراً قليلاً من المشتغلين في ميدان علمي معين، هم القادرون على القيام بتأسيس نظرية معينة. حيث يتطلب تأسيس النظرية وجود علماء لديهم قدرة على القفز فوق الأدلة، كما أن لديهم إحساس خفي متصل بالجهد الخلاق. ذلك لأن صياغة النظرية شيء يشبه إنجاز العمل الفني، ومن هنا كانت منهجية تأسيس النظرية وصياغتها، مختلفة عن منهجية صياغة الفروض. ويبدو أن نوعي الفلاسفة والعلماء اللذين يعملان على هذين المستويين مختلفان كيفياً^(١٣).

غير أننا إذا أكدنا أن النظرية تعد ابتكاراً لفئة محدودة من العلماء توافرت لديهم القدرة على ذلك، فإن هذا لا يعني أن تعتبر النظرية لوحة فنية مثلاً أو وجهة نظر فلسفية، تعكس وجهة نظر مبتكرها فحسب. ذلك لأن النظرية العلمية ليست تأسيساً مطلقاً وكاملاً للعالم القائل بها، وإنما هي امتداد سلبي "أعني نقدي" أو إيجابي للتراث الفكري الذي تنتمي إليه. وأن العالم الذي يبدو ظاهرياً أنه ابتكرها، لم يفعل سوى أن عبر عنها، ووضع يده على خطوط امتدادها من داخل التراكم الفكري للعلم. ذلك يتضح إذا تصورنا أن العلم كنسق فكري، تطرح عليه دائماً متغيرات جديدة، إما من داخل التراث الفكري عن طريق بروز ثغرات في الاتساق المنطقي للتفكير العلمي، أو أن مصدرها الواقع الاجتماعي الذي طرح ما هو جديد من المتغيرات. في هذه الحالة يجد العلم نفسه أمام ضرورة الامتداد والاتساع من أجل استيعاب هذه المتغيرات الجديدة. هذا الامتداد أو الاتساع دائماً ما يتجسد من خلال ابتكار نظرية جديدة يقوم بتأسيسها باحث بعينه، توفرت له قدرة وحساسية لمطالبات النسق الفكري. الذي يشكل نطاق تخصصه في هذه المرحلة، إضافة إلى إمتلكه قدرة وكفاءة البحث، عما يشبع هذه المتطلبات أو الاحتياجات التي للنسق الفكري أو العلم. من هنا كان على العلم ضماناً لنموه المطرد والمتسق أن يطور بعض المعايير التي تقاس على أساسها كفاءة النظرية، بحيث إذا توفرت معايير الكفاءة هذه، تأكدت النظرية باعتبارها نظرية علمية، وفيما يلي بعض من هذه المعايير أو الشروط.

ويتمثل المعيار الأول في أنه ينبغي أن تكون المفاهيم التي تعبر عن القضايا محددة بدقة. بينما يؤكد المعيار الثاني على ضرورة أن تتسق القضايا الواحدة مع الأخرى. في حين يؤكد المعيار الثالث على أهمية أن توضع القضايا في شكل يجعل من الممكن الاشتقاق من التعميمات القائمة اشتقاقاً استنباطياً. كما

يؤكد المعيار الرابع على أهمية أن تكون هذه القضايا خصبة ومثمرة، تفتح الطريق لملاحظات أبعد مدى، وتعميمات تنمي مجال المعرفة بدرجة أكثر^(١٤). ويتضح من النظرة السريعة إلى المعايير الأربعة المتعلقة بكفاءة النظرية، أنها تضم مصطلحات مثل النظرية والمفاهيم، والقضايا، واتساق القضايا، والشكل الميسر للاشتقاق، والاستنباط. فكيف إذن تنتظم هذه المفاهيم أو الوحدات في بناء النظرية؟ وهو الأمر الذي يدفعنا إلى تعريف النظرية ثم تحديد العناصر الأساسية المشكلة لبنائها.

بداية يساعدنا تحديد أو تعريف النظرية علي إبراز الشكل الذي تنتظم فيه هذه العناصر، إذا أنه وفقاً لما يؤكد روبرت ميرتون، فإن كلمة النظرية من الكلمات المهددة بأن تفقد معناها، بل وأن تصبح خلواً من أي معني. ذلك لأن المعاني الكثيرة التي تنطبق عليها الكلمة، تعوق أكثر مما تيسر الفهم. ومن وجهة نظره يؤكد أن مصطلح النظرية الاجتماعية، يشير إلى التصورات المترابطة منطقياً، تلك التصورات المحدودة والمتواضعة في نطاقها، وليست تلك الشاملة والمحتوية لكل شيء^(١٥). ثم يؤكد في موضع آخر أنه حينما تترابط المفاهيم فقط، في شكل إطار أو مشروع فكري، فإن النظرية تبدأ في الظهور. وحينئذ، فإن المفاهيم تشكل التعريفات "التشخيصات أو التحديدات" لما يجب أن يلاحظ، أنها تشير إلى المتغيرات التي يجب أن نبحث بينها عن العلاقات الأمبيريقية المتبادلة، وحينما تترابط أو تتداخل القضايا منطقياً، فإن النظرية تبدأ في التشكل^(١٦). بينما نجد أن بارسونز يؤكد أن تعريف النظرية يتصل بكيان من المفاهيم العامة المترابطة منطقياً، إلا أنه لا ينفي أن تكون هناك أيضاً مجموعة من القضايا العامة ذات العلاقات المنطقية التي تؤلف كيان النظرية. وأن قضايا النسق النظري يجب أن تكون لها مراجعها المتصلة الحقائق التجريبية أو الإمبيريقية^(١٧). هذا بالإضافة إلى براثوايت الذي يعرف النظرية بأنها، مجموعة من القضايا، التي تتخذ ترتيباً خاصاً في بناء النظرية، بشرط أن تكون مترابطة منطقياً ومتميزة بالتدرج المنظم غير المتناقض. وتشير القضايا العامة في النظرية إلى المقدمات، أما القضايا للمستنبطة فتتمثل النتائج^(١٨). من جملة التعريفات يتضح أن تحليل النظرية يحدد وحداتها الأساسية باعتبارها تضم أولاً المفاهيم، وهذه المفاهيم لا بد وأن تكون مترابطة في إطار قضايا، وهذه القضايا لا بد وأن تكون مترابطة ومتسقة منطقياً ومتدرجة في إطار البناء النظري بكامله، أي أن النظرية يجب أن تكون إسناداتها الإمبيريقية.

فما هي المفاهيم إذن؟ المفهوم كما يعرفه ماكلياند يعد تمثيل مختصر لمجموعة من الحقائق^(١٩) أو هو رمز يشير إلى متغير واقعي. بمعنى أن مفاهيم

علم الاجتماع هي رموز لفظية مميزة، تشير إلى أفكار عامة تم تجريدها عن الملاحظة العلمية لمتغيرات المجتمع^(٢٠).

إذن فالوظيفة الأساسية للمفهوم أنه يجرد الواقع تحت رمز معين، واعني بالتجريد أنه يفصل الظاهرة عن الارتباطات الأخرى التي لا يحتاجها العلم. إذ يقوم الباحث بفصل الحقائق موضع الاهتمام من المركب الكلي للظاهرة^(٢١)، ثم يخلع عليها المفهوم الذي يشير إليها. ويساعد المفهوم على تحديد المعطيات التي تتدرج تحته، بحيث يساعد ذلك على التقليل من إمكانية تضمين أية بيانات إمبيريقية أخرى^(٢٢). هذا إلى جانب إلغاء إمكانية التناقض بين المعطيات التي يغطيها هذا المفهوم، إذا كان صارم التحديد. بالإضافة إلى أنه يحدد الاستجابة له إذا طرح في موقف معين. وهناك أنواع من المفاهيم، المفاهيم الوصفية أي التي تصف المفهوم، أسمية كانت أم واقعية، ذلك إلى جانب المفاهيم الإجرائية، وهذه المفاهيم تعبر في جملتها عن متغيرات كما أشار ميرتون إلى ذلك.

فإذا طور الباحث مفاهيم معينة، أو طورت نظرية معينة بعض المفاهيم، فإنه من الضروري إجراء مراجعة مستمرة لها، حتى لا يتخلف المفهوم عن ما يرمز أو تشير إليه من حقائق محددة بالواقع، إذ قد تتغير معاني المفاهيم نتيجة للتراكم العلمي. فمفهوم التطور الذي استخدمه الرعيل الأول من علماء الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، ليس نفسه الذي يستخدمه العلماء المحدثون من أمثال جايلد ووايت. ويشير إيرنست ناغل في مؤلفه بناء العلم إلى أن مفهوم الإلكترون قد تغير معناه في الفيزياء مع تطور هذا العلم. بل إن مفهوم الجريمة كانت له نتائج خطيرة بعد أن عدله أدوين ساذرلاند بحيث أسهم ذلك في تأسيس نظرية جرائم أصحاب الياقات البيضاء^(٢٣).

أما القضية proposition فتعرف باعتبارها تعبير عن معاني بالواقع الاجتماعي، وهي تتضمن مفاهيم أو أكثر، ويمكن إخضاعها للبحث العلمي. وتعتبر القضايا عن العلاقات بين المفاهيم، وقد يشار إلى القضية أحيانا باعتبارها فرضاً hypothesis أي تعميماً مبدئياً يخضع للاختبار الإمبيريقى للتعرف على صدقه أو زيفه ولذلك فقد ينظر إلى النظرية باعتبارها مجموعة من الفروض^(٢٤). وتنقسم القضايا إلى نوعين من القضايا في أي نسق نظري، القضايا العامة أو القضايا من المستوى الأعلى. في حين أننا نجد أن القضايا الأقل عمومية، هي تلك القضايا التي نسميها بالقضايا من المستوى الأدنى أو القضايا الإمبيريقية. ومن المهم القول أن القضايا ذات المستوى الأدنى تشتق من القضايا العليا تحت شروط

معينة^(٢٥). وهذا يتضح من تعريف براتوايت للنظرية حيث يقسم قضاياها إلى قضايا عامة، ويعتبرها مقدمات، أما القضايا الناتجة عنها أو المشتقة منها فهي مستنبطات، تأكيداً على العلاقات المنطقية القائمة بين قضايا النسق النظري، بحيث لا يمكن أن يكون هناك تناقض فيما بينها. بل أننا يمكن أن نؤسس تصنيفاً مترادفاً للتصنيف السابق إلى حد ما، على أساس أن هناك قضايا بسيطة وقضايا مركبة.

وبالنسبة للاتساق المنطقي، فهو يعبر كما أشرنا عن الصياغة البنائية لقضايا النظرية أو مقولاتها، في بناء يمتلك قدراً من الاتساق المنطقي، الذي ينبغي في نطاقه وجود أي تناقض بين مكوناته. بحيث يجب أن ينص الاتساق المنطقي على تسلسل هذه القضايا، حتى يصبح كل مستوى أدنى في التدرج مشتق من المستوى الأعلى. وبذلك تسلم أي تعديلات في قضايا المستوى الأدنى، بناء على البحث الإمبريقي، إلى تعديلات لها تأثيرها في قضايا المستويات الأعلى. وحتى تصبح النظرية العلمية أكثر نضجاً فإنها تميل لأن تشكل بناءً نظرياً متسقاً. ويساعد امتلاك النظرية لبناء منطقي متسق في اشتقاق الفروض، التي من غير المحتمل أن تتناقض مع بعضها البعض. بالإضافة إلى ذلك تساعد النظرية المتكاملة في إمكانية إثبات صحتها بدرجة تفوق الحالة، التي تكون فيها النظرية متضمنة لبعض الفروض المتميزة والمنفصلة بعضها عن البعض^(٢٦). إلا أننا إذا كنا قد قدمنا توضيحاً لأهم المفاهيم المكونة لبناء النظرية، فإننا نرى من الضروري صياغة تمييز بين النظرية وبعض الكيانات النظرية، التي قد تختلط بها أو تتداخل معها. مثل النموذج model والنموذج التوجيهي paradigm والإطار التصوري conceptual scheme. ويعرف النموذج Model ببساطة باعتباره بناءً تصورياً يحدد أنه إذا ما ترابطت مجموعة من العوامل المحددة بطريقة محددة، فإن نتيجة معينة تصبح متوقعة. وفي هذا الإطار نجد أن النموذج ليس أكثر من تفسير، ولكنه يختلف عن التفسيرات المتعلقة بموضوعات خاصة، في كونه مصاغاً بمفاهيم أكثر وضوحاً^(٢٧). ويصاغ النموذج في حالة غياب النظرية أو في حالة عدم توفرها فيما يتعلق بمجال إمبريقي معين، ومن هنا تعد النماذج استراحة وسط الطريق الموصل إلى بناء النظرية. إذ أنها عبارة عن تشخيصات أو تحديدات مؤقتة لطبيعة النسق الواقعي في المجتمع، إضافة إلى إنها قد تفترض علاقات معينة بين المتغيرات، من أجل إجراء البحث الإمبريقي^(٢٨). وتعد النماذج مساعدات أساسية في عملية التحليل. ويتحدد دورها الأكثر أهمية، في أنها تمدنا بالتفسيرات للمبدئية التي يمكن أن نختبرها، ومنها يمكن أن نقوم بصياغة النظريات ذات القيمة

التفسيرية الأقوى. إن حقيقة أن نموذج "نيلس بور" Neils Bohr عن الذرة "النيترون والإلكترونات في المدارات" لم يوافق عليه علماء علم الطبيعة الحديثة، فإن ذلك لم يقلل من حقيقة أنه كان خطوة هامة، شكلت دفعة هائلة نحو تأسيس نظرية وبحث أكثر^(٢٩).

وفيما يتعلق بالإطار التصوري Conceptual Scheme والنموذج التوجيهي Paradigm، فإنهما يحتويان على نفس الوحدات إلا أنهما يختلفان من حيث الغرض. فبينما نجد أن الإطار التصوري، هو عبارة عن نسق من المفاهيم التي يختارها الباحث إرادياً، لكي يحدد مجال تفسيره وحصره للمتغيرات. لكونه يتكون من مجموعة من المفاهيم التي تتسق وتتربط فيما بينها ترابطاً واتساقاً منطقياً. فإننا نجده يختلف عن النموذج التوجيهي من حيث كونه يحتوي على مفاهيم أكثر، من المفاهيم التي يحتوي عليها النموذج النظري، بل إننا نجد أن الإطار التصوري قد يكون هو ذاته النظرية لكن على المستوى التصوري. والمثال الواضح الذي يترادف فيه الإطار التصوري مع النظرية، ومع الإطار المرجعي يتضح من الاستخدام البارسونزي للنظرية، باعتبارها إطار تصورياً، أو باعتبارها نموذجاً بالنظر إلى نظرية أشمل. أما النموذج التوجيهي فهو إطار يتشكل من المفاهيم، قد يكون هو ذاته الإطار التصوري، غير أن ما يميز النموذج التوجيهي، يتمثل في أن الباحث هو الذي يتولى صياغته، لكي يستخدمه في التناول الإجرائي والتحليلي لمعطيات الواقع. وهو يعمل - أي النموذج التوجيهي - حسبما يؤكد ميرتون على منع الاستطراد اللغوي، وأيضاً عدم الاحتواء على مفاهيم ضمنية، تنشر الغموض في بناء النموذج. بالإضافة إلى أنه، أي النموذج، يشكل أساساً تبني عليه التفسيرات التالية، ومن ثم فهو يساعد على تراكم المعرفة، ثم أنه يقترب بالتحليل الكيفي من دقة التحليل الكمي^(٣٠). هذا مع التأكيد على أن النموذج التوجيهي، والنموذج التحليلي، والإطار التصوري، هي كلها أبنية نظرية تلجأ إليها في حالة غياب النظرية أو ضعفها، أو عدم استيعابها لكافة متغيرات الواقع، ثم هي أيضاً تعتبر الأساليب الثلاثة الموصلة إلى بناء النظرية. وفيما يتعلق بالأنماط الرئيسية للنظريات، فإننا نحددها بثلاثة أنماط رئيسية.

١- وتعد النظريات التحليلية هي النمط الأول، وهي تماثل للنظريات المنطقية أو الرياضية، تلك التي لا تحدد شيئاً يتعلق بالعالم الواقعي، ولكنها تتشكل من مجموعة من القضايا البديهية، التي تكتسب صدقها من خلال التعريف، والتي يمكن اشتقاق قضايا أخرى منها.

- ٢- ويسمى النمط الثاني بالنظريات المعيارية، وهي التي تحدد مجموعة من الحالات المثالية، التي يرغب فيها الإنسان أو تشكل صورة للمجتمع الذي نرغب فيه، ويتعلق هذا النوع من النظريات بالمسائل الأخلاقية والجمالية.
- ٣- ويضم النمط الثالث النظريات العلمية، ونجدها شكلها المثالي عبارة عن صياغة شاملة، ذات إسنادات إمبيريقية وواقعية، تؤسس علاقة بين نموذجين أو أكثر من المتغيرات. وفي أكثر مستوياتها بساطة نجدها تتخذ الشكل الذي يتمثل في أنه حينما تقع (أ) فإن (ب) لابد أن تقع، وتتميز النظرية العلمية عادة بالشمول^(٣١).

ومن الواضح أن النظرية السوسيولوجية يمكن أن تتضمن الأنماط الثلاثة، فهي ينبغي أن تكون ذات بناء منطقي، إلى جانب أن كل قضية من قضاياها هي ذاتها عبارة عن علاقة بين مفهومين أو أكثر، يشيران إلى متغيرات واقعية محددة. النظرية السوسيولوجية، على اختلاف نماذجها، تكون لها عادة متضمناتها الأيديولوجية أو مثلاً وتفضيلاتها المعيارية، التي تكمن وراء قضاياها العلمية.

رابعاً: وظائف النظرية الاجتماعية

من الطبيعي أن تكون للنظرية السوسيولوجية وظائفها ذات الطابع العلمي، أي تلك الوظائف المتعلقة بعملية البحث الاجتماعي وكذلك بنسق التفكير العلمي وكذلك المجتمع. وسوف نطرح جانباً الآن الوظائف الأيديولوجية للنظرية، تلك التي لها في مواجهة النسق الاجتماعي أو المجتمع، في إطار ذلك سوف نذكر بإيجاز الوظائف الرئيسية التالية:

- ١- فعلى مستوى الصياغة النظرية العامة، نجد أن النظرية السوسيولوجية تشكل الإطار التصوري المشترك، بين مجموع الباحثين فيما يتعلق بمجالات وموضوعات محددة. بما ييسر تأسيس تفاعل بين مختلف النتائج والتفسيرات المتعلقة بالحقائق الإمبيريقية المتباينة^(٣٢). هذا بالإضافة إلى أنها تنظم الكم الهائل من المعرفة الإمبيريقية، في شكل أطر نظرية، ومن ثم توجه الاهتمام نحو الفجوات القائمة في بناء معرفتنا^(٣٣).
- ٢- وفيما يتعلق بتوجيه البحث الإمبيريقى، نجد أن النظرية تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد، حيث يمكن اشتقاق الفروض الموجهة للبحث من بناء النظرية كامتداد منطقي لتعميماتها. ويعتبر كم الفروض التي يمكن اشتقاقها من بناء النظرية، مقياساً لقيمتها وكفاءتها، بحيث أنه إذا أمكن التثبت من الفرض من

خلال الدراسات الواقعية بالنظر إلي كم كبير من الوقائع في عدد من المواقف، فإنه يصعد إلي كونه قانوناً أو توجيهاً نظرياً عاماً، يمكن أن تستنبط منه فروض جديدة^(٣٤).

٣- ويعتبر وصف الواقع من الوظائف الهامة للنظرية في إطار دراسة النسق الواقعي، ولإنجاز ذلك تلجأ النظرية عادة إلي استخدام وسائلها المتمثلة في المفاهيم والفروض. ويؤكد بارسونز أنه ينبغي أن يكون الوصف كفاء Adequate وحاسماً في دلالة determinate. وتتحقق كفاءة الوصف إذا أمكنه توفير إجابة حتمية وممكنة التحقيق لكل التساؤلات الهامة والمتضمنة علمياً. وتتحدد دلالة الحاسمة في قدرة النظرية على تقديم التفسير المنطقي الذي يقود إلي التنبؤ السليم بدرجة عالية من اليقين.

ويتم استخدام النظرية في عملية الوصف بالنظر إلي مستويين، المستوى الأول، حيث يتم الوصف بالنظر إلي مقولات الاطار التصوري الذي تشكل عناصره اطاراً ملائماً لوصف النسق الواقعي. أما المستوى الثاني للوصف، فيمكن تسميته بالمستوى البنائي، حيث يتم الوصف بالنظر إلي بناء الأنساق الواقعية وترتيب عناصرها. إذ يعتبر البناء هو الجانب الاستاتيكي لأسلوب المعالجة الوصفية للأنساق. ومن وجهة النظر البنائية، يتكون النسق من الأنساق التي تتكون من وحدات فرعية، وفي ذات الوقت نجد أن لهذه الوحدات الفرعية قدراً من الاستقلال، يضاف إلي ذلك تسانداتها أو علاقاتها البنائية المتداخلة^(٣٥). ويعتبر التحليل هو الوظيفة الثانية للنظرية العلمية، ويعني التحليل القدرة على تأسيس العلاقة الدينامية، بين الشرط الضروري الوحيد، وبين النتيجة المترتبة على فاعليته، في ظل افتراض تساوي الظروف الأخرى عند مستوى معين. ومن هنا فإن هدف النظرية العلمية، هو أن توسع من نطاق التحليل الفعال للأنساق المعقدة ككل بقدر الإمكان، حيث يمثل تحقق هذا الهدف إحدى الصعوبات النظرية الهائلة بالنسبة للعلم^(٣٦)، وفي هذا الإطار يتميز التحليل الدينامي والفعال لمتغيرات الواقع، وهو التحليل الذي ينبغي أن ينجز بالنظر إلي البناء النظري المستخدم، بخاصيتين أساسيتين. الأولى أنه من خواص التحليل الدينامي، تناول مجموعة من الظواهر المتساندة تزامنيا بالنظر إلي طبيعة القيم المتبادلة بينها في معية واحدة. والثانية أنه من الشروط الأساسية للتحليل الدينامي الناجح، أو الاسناد المنظم والمستمر، إرجاع كل قضية إلي حالة النسق ككل. وهو ما يحدث أساساً حينما يستفاد من المقولات البنائية في تناول القضايا الدينامية^(٣٧).

ويشكل التفسير الوظيفية الثالثة فيما يتعلق بدراسة الواقع الاجتماعي التي تؤدي النظرية في إطاره دوراً هاماً. واستخدام النظرية في عملية التفسير يكون من خلال الاستشهاد بها على وجود علاقة معينة بين متغيرين، وتطورات هذه العلاقة مستقبلاً، إضافة إلى تحديد طبيعتها الجوهرية بالنظر إلى قضايا النسق النظري. إذ يتضمن النسق النظري القضايا التي تيسر ذلك، إما في شكل قضايا من المستوى الأعلى أو ما نسميها بالتوجيهات النظرية العامة، أو على هيئة قوانين تجريبية، تؤكد العلاقة التي تصورها بالنظر إلى وقائع امبيريقية متعددة.

غير أنه في أحيان كثيرة - حينما لا ييسر البناء النظري الملائم - يكون على الباحث أن يمارس العملية البحثية بالنظر إلى نموذج نظري توجيهي محدد، يتولى الباحث صياغته في الغالب، من أجل الاستفادة منه. ويؤكد إيرنست ناجل أن النماذج النظرية تؤدي وظائف هامة للنظرية في إطار البحث العلمي^(٣٨)، كما أن النظرية قد تؤدي دور النموذج بالنسبة لنظرية أخرى، كما يري ذلك لبراهام كابلان. الذي يذهب إلى القول بأن النظرية بدون النموذج تمارس عملية التفسير بشكل مباشر، أما النماذج فتفسر عن طريق المماثلة^(٣٩).

ولا تقتصر وظائف النظرية على الوصف والتحليل والتفسير فقط، وإنما نجدها تساعد الباحث في تطوير التنبؤ بالمستقبل، فيما يتعلق بموضوع معين. ويعتبر التنبؤ مسألة نظرية أساساً، وخاصة أنه ليست هناك معطيات امبيريقية تتعلق بالمستقبل، الذي لا يكون قد تشكل بعد. غير أن الاستعانة بالأطر النظرية، تيسر استكشاف الطبيعة المتعلقة بالعمليات التي يفترض وجودها في تفسير المستقبل. في هذا الإطار يؤكد البعض أن باستطاعة العلماء الاجتماعيين، إنجاز ذلك عن طريق الاستفادة من النماذج والنظريات، في افتراض النتائج المتوقعة، إستناداً إلى تحديده للتغيرات المحتملة، على المتغيرات المشكلة للواقع، فإذا تحقق التنبؤ، فإنه لا يعتبر ممارسة لا قيمة لها تصدر عن برج عاجي. لأنه ينبغي أن نكون على وعي، بأن التنبؤ الاجتماعي أحد الوظائف الأساسية للنظرية الاجتماعية، التي تدرك المتغيرات التي تشكل الواقع، والحركة المستقبلية لهذه المتغيرات^(٤٠).

خامساً: الأيديولوجيا والنظرية الاجتماعية

تعتبر قضية العلاقة بين الأيديولوجيا ونظرية علم الاجتماع، من القضايا الهامة التي تحتاج إلى الدراسة، وذلك أنه قد كثر الجدل والحوار في السنوات

الأخيرة، حول قضايا عديدة تتعلق بالأيدولوجيا. كالقضية الخاصة بموقف الباحث من الالتزام العلمي والأيدولوجي، أو الأيدولوجيا ودورها في نشأة النظرية السوسيولوجية، إلا أن هذا الجدل والحوار لم يصل إلى نتائج محددة ودقيقة. ذلك لأنه فضل أن يدور حول القضية من الخارج، وقد كان ألزم له أن يغوص بداخلها ليسبر طبيعة علاقاتها من الداخل. هذا إلى جانب عدم التزامه في تناوله لهذه القضية - علي خطورتها - بالمعايير المنهجية والمنطقية، لكي يصل إلى نتائج موضوعية واضحة ودقيقة. ونتيجة لذلك فقد انطلقت بعض الشعارات، التي تؤكد أحياناً أن علم الاجتماع يجب أن يكون علم أجتاع سياسي، وأن القائمين به يجب أن لا يركزوا كثيراً علي مناقشة قضايا النظرية والمنهج، لأن ذلك يصيبهم بمرض عضال اسمه الحصر المنهجي. وما نشترك فيه كافة هذه الشعارات يتمثل في إهمالها الكامل لعلم الاجتماع الأكاديمي، نظرية ومنهجاً، وعدم التقدم لتطويره والإسهام فيه. الأمر الذي جعل ألفن جولدنر يضع عنواناً لمؤلف حديث له، يعبر فيه عما يواجهه علم الاجتماع، بأنها "الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي". ويصورها ر. د. ليانج منظر راديكالية الشباب بتأكيد "أنه ما من أحد يستطيع أن يبدأ في التفكير أو الشعور أو العمل الآن، إلا ابتداء من اغترابه، إننا لا نحتاج إلى النظرية إلى حد كبير، طالما أن الخبرة هي مصدر النظرية"^(١).

وإذا كنا قد ناقشنا بناء النظرية ووظائفها واستراتيجيات بنائها، فإننا سنحاول في هذه الفقرة مناقشة الأيدولوجيا من حيث طبيعتها وخصائصها، ثم علاقتها بالقضايا العلمية للنظرية الاجتماعية، ثم مناقشة هذه القضايا التي طرحت حول الأيدولوجيا والنظرية.

١- تعريف الأيدولوجيا: لمناقشة الأيدولوجيا من حيث نشأتها وطبيعتها، نجد أنه من الضروري طرح تعريف لها، وفي مناقشتنا لمسألة تعريفها نواجه بعدة تعريفات. إذ يشير هذا المفهوم أحياناً إلى الأيدولوجيا باعتبارها نسق من الأفكار بشأن الظواهر، ولا سيما ظواهر الحياة الاجتماعية. أو هي طريقة التفكير المميزة لطبقة أو فرد. أو أن المفهوم قد يشير إلى علم الأفكار، أي دراسة أصل الأفكار وطبيعتها، ولا سيما في مذهب "كوندياك"، الذي استمد جميع الأفكار من الإحساس وحده. أما عند كارل ماركس وانجلز اللذان أثار مشروعهما النظري الاهتمام بالأيدولوجيا، فإننا نجد أن مفهوم الأيدولوجيا عندهم لا يشمل نظرية المعرفة السياسية فحسب، بل يشمل أيضاً الميتافيزيقيا والأخلاق والدين، وأية "صورة للوعي"، وهي - أي الأيدولوجيا - تعبر عن

المواقف والالتزامات الأساسية لطبقة اجتماعية بعينها^(٤٢). بالإضافة إلى ذلك يعرف تالكوت بارسونز الأيديولوجيا بأنها نسق من الأفكار الموجهة، أو التي لها أصل إمبيريقى، تلك التي تمنح الإنسان تفسيراً للطبيعة الإمبيريقية للجماعة، وللمواقف التي تقف فيها، والعمليات التي تطورت بها، حتى بلغت حالتها الراهنة، ثم الأهداف التي ينبغي أن يتوجه نحوها الأعضاء بصورة جماعية، كذلك علاقتهم بمسار الأحداث في المستقبل^(٤٣). ويكشف التفحص الدقيق لهذه التعريفات، أن الأيديولوجيا تتعلق بكيان جماعة، وأنها تتعلق بتحقيق أهداف هذه الجماعة، سواء كانت مطبقة أو تجمعاً يتخذ أي شكل آخر. وأن لها علاقة بمستقبل هذه الجماعة، وأن جميع أفرادها لابد وأن يشاركوا فيها.

ويرى هارى جونسون أن الأيديولوجيا تتكون من عدة عناصر أبرزها ما يلي:

- أ- الأفكار الموافقة عليها بصورة عامة، تلك المتعلقة بالبناء الاجتماعى، وبالعمليات الداخلية، بما فيها التغيرات التي قد تقع، إضافة إلى الإطار العالمى للمجتمع.
- ب- الأفكار العامة، تلك التي تلقى قبولا وإتفاقا، والتي تتعلق بتاريخ المجتمع.
- ج- التقويمات العامة المتعلقة بالحقائق المتفق عليها.
- د- القيم والأهداف المتفق عليها بصورة عامة بالنسبة للمجتمع^(٤٤).

يعنى ذلك أنه من الممكن وفقاً للتحديدات السابقة، أن نجد في المجتمع الواحد مجموعة من الأيديولوجيات، فكل جماعة ذات ثقل معين، أو حزب سياسى، أو منظمة مهنية أو نادى اجتماعى يمكن أن تكون له أيديولوجيا معينة. بذلك يتأكد لدينا أن الأيديولوجيا غالباً ما تعبر عن المشاعر والمعتقدات العاطفية، وخاصة تلك التي تربط الفرد بالجماعة. فهي إلى جانب استنادها في نشأتها إلى حقائق إمبيريقية، إلا إنه عادة ما يدخلها عنصر اللاعقلانية أو الصوفية، كالحال في الدين. والمؤكد أن هناك بعض الأيديولوجيات التي نجد لها أصولاً في العواطف الصوفية والحنس والإلهام المبالغ فيه^(٤٥).

- ٢- نماذج الأيديولوجيا: ترتبط الأيديولوجيا وظيفياً بكيان الجماعة وتماسكها ودعمها والحفاظ عليها، والدفاع عنها أمام الجماعات أو التجمعات الأخرى ذات الأيديولوجيات المضادة. ولذلك نجد أن الأداء الوظيفي للأيديولوجيا علاقة بتكامل المجتمع أو الجماعات الفرعية، ثم إنها قد تحدد للجماعة اتجاهها معرفياً وإدراكياً مشتركاً تجاه أهداف معينة، ثم وسائل تحقيق هذه الأهداف.

إضافة إلى أنها - أي الأيديولوجيا - تحتوي على الرموز التي تدعم الجماعة باستيعاب الأخيرة لها، حيث تعد هذه الرموز تجليات جمعية لتفاعل الجماعة. من هنا وجدنا أن الارتباط بالأيديولوجيا يكون أقوى ما يكون في حالات الصراع، الذي قد تواجهه الجماعة، سواء كان مصراعا داخليا أو خارجيا^(٤٦). ذلك لأن الأيديولوجيا تكون هي السلاح أو الأساس الذي تستند إليه الجماعة، لكي تتجاوز حالة الصراع هذه، وتحقق التكامل والاستقرار من جديد، بعد أن تتمكن من حسم هذا الصراع لصالحها. وإلى جانب أن لكل جماعة أيديولوجيتها الخاصة، بالإضافة إلى إمكانية تواجد عديد من الأيديولوجيات داخل المجتمع الواحد، فإن هناك أنواع من الأيديولوجيات، إذ توجد الأيديولوجيا الثورية والأيديولوجيا الرجعية، وكذلك الأيديولوجيا المحافظة ثم الأيديولوجيا المضادة.

أما الأيديولوجيا الثورية أو الراديكالية فهي تلك التي تهاجم النظام الاجتماعي القائم أو أحد جوانبه، وبذلك فإنها يجب ألا أن تقدم نقدا للجوانب التي تهاجمها. ثم تقدم برنامجا بديلا لما هو موجود، ومن ثم فهي تؤكد بشدة على الخضوع لهذا البرنامج الراديكالي، من قبل الأعضاء القائمون بالحركة الثورية^(٤٧). إلا أنه بالرغم من أن الجماعة الثورية تعمل على الإطاحة بالنسق القائم، أو كثير من جوانبه، فإننا نلاحظ أن الأيديولوجيا الثورية، تؤكد على بعض القيم السائدة والموجودة، التي لا تتناقض مع مضامينها، وهي بذلك تشترك مع الأيديولوجيا المحافظة في الاتفاق على هذه القيم^(٤٨).

وتعد الأيديولوجيا الرجعية شكلا خاصا من الأيديولوجيا، وفي هذا الإطار ليس من الضروري أن نقول بأن هذه الأيديولوجيا سيئة أو حسنة، بل أنها ببساطة أيديولوجيا تدعم العمل باتجاه استعادة بعض جوانب النظام الذي كان سائدا في الماضي. إذ أنه في أعقاب كل ثورة، نجد عادة ممثلي الجانب المنهار، والذي حطمته الثورة يؤيدون الرجوع إلى الأشكال النظامية التي أطاحت بها الثورة.

أما الأيديولوجيا المحافظة فهي الأيديولوجيا التي تحاول الحفاظ على ما هو قائم وتطلب الخضوع له، وفي هذا الإطار فإننا نؤكد أن الخط الفاصل بين صفات الثورية أو المحافظة، فيما يتعلق بالأيديولوجيا، إنما هو فصل نسبي. ذلك لأن مفاهيم الثورية أو المحافظة لا تشير عادة إلى مضمون الأيديولوجيات، ولكنها تشير إلى علاقتها بالنظم الاجتماعية القائمة.

فالماركسية اللينينية هي الأيديولوجيا المحافظة في الاتحاد السوفيتي، بينما هي الأيديولوجيا الثورية في الولايات المتحدة، ولذلك فإننا يمكننا أن نؤكد أن الأيديولوجيا المحافظة تبرر وتدافع عن النظم القائمة. وبخاصة تلك النظم التي لها علاقة بالحكومة والاقتصاد والبناء الطبقي، تلك العناصر التي تهاجمها الأيديولوجيا الثورية.

غير أنه يجب أن يظل مؤكداً أن الأيديولوجيا الثورية، إذا ظهرت في نفس الإطار أو السياق البنائي، الذي تدعمه الأيديولوجيا المحافظة، فإنها تركز دائماً على بعض عناصر وقيم ثقافة المجتمع، الذي تحاول الأيديولوجيا المحافظة الحفاظ عليه. ذلك يعني ضرورة توضيح أن نشأة أيديولوجيا الحركة الثورية الكارزمية، يكون عادة من داخل نفس السياق، الذي تدعمه الأيديولوجيا المحافظة، وهذا ما حدث في روسيا وألمانيا والصين^(٩). أما الأيديولوجيات المضادة، فهي الأيديولوجيات التي تبرر وجهة نظر وأنماط الجماعة الرافضة أو المعارضة، بدون أن تحاول العمل على تغيير المجتمع ككل^(١٠). ذلك يعني أن الأيديولوجيا ذات صلة عضوية ببناء اجتماعي محدد تتبثق عنه، وتتشكل بملامحه وأهدافه، وتعمل على دعمه والدفاع عنه.

٣- الأيديولوجيا والعلم، طبيعة العلاقة المتبادلة: فيما يتعلق بالعلاقة بين الأيديولوجيا والعلم، فإنه من الضروري الاستناد إلى معايير منطقية ومنهجية لتحديد طبيعة وخصائص هذه العلاقة. فنؤكد مبدأً أنه فيما يتعلق بالعلاقة بين الأيديولوجيا والعلم، فإننا نجد أن هناك فريقين من العلماء، حيث يؤكد الفريق الأول أن الأيديولوجيا لها صلة أساسية بالنظرية الاجتماعية، بل إنها هي التي أدت إلى نشأة النظرية الاجتماعية، ومن هذا الفريق نأخذ اثنين هما رواد هذا الاتجاه وهما أرفنج زابتن وألفن جولدنر.

وتتضح وجهة نظر أرفنج زابتن كما حددها في كتابه "الأيديولوجيا ونشأة النظرية الاجتماعية" في أنه يعتبر أن الفكر الوضعي قام رداً على الفكر النقدي وإستجابة له. ومن هنا فإنه يصور نظريات كل من دوركيم، وباريتو وموسكا بإعتبارها جميعها تمثل مشروعات نظرية قامت للرد على شبح التنظير الماركسي. يصور ذلك عبارته عن "الحوار مع شبح كارل ماركس". أما العالم النائي، فهو ألفن جولدنر الذي تطرف بموقف أرفنج زابتن إلى حد كبير، إذ يؤكد محاولاً تصوير موقف اليسار الجديد، بأن هؤلاء الشباب يرون في عالم الاجتماع وسيلة للقهر والسيطرة، كما يرون الشيوخ، على أنهم كائنات مستغلة ومنافقة. تأكيداً لذلك - كما

يذهب شباب اليسار - أننا لم نلاحظ شهداء بين علماء الاجتماع، إن الشباب الراديكاليين يائسون من الحزن، لأنهم لا يرون في عالم الاجتماع رجلاً كاملاً يتسق مع قيمه. إنه يدرس الفقراء إلا أنه لا يشارك في أوجاع هؤلاء للناس الذين يدرسهم، والذي جعل وجودهم ممكناً. إنك من الصعب أن تجد عالم اجتماع ذا شهرة منجذباً للتدريس في كليات الزنوج في الجنوب بالولايات المتحدة. وما يصدق علي عالم الاجتماع ينسحب علي النظرية الاجتماعية، حيث يرونها أداة تزييف لما يتبدى لهم في الواقع، إن الراديكالي الشاب ينظر عادة إلي النظرية الاجتماعية وعلم الاجتماع الأكاديمي، باعتبارهما يجعلان الحياة غامضة، وأنهما يعبران عن أيديولوجيا ذات تحيز محافظ، تعمل علي دعم الحالة الراهنة^(٥١).

ويتضح التطرف في موقف الفن جولدنر ليس في مهاجمته لنظرية علم الاجتماع، التي قد تتأثر إلي حد ما بشخصية المفكر المنظر. ولكن في مهاجمته لمناهج علم الاجتماع وأدواته لجمع المعطيات، متهما إياها بالتحيز الأيديولوجي كذلك. فهو يؤكد أن وجهة نظر العلماء، في المطالبة بحصر وجمع أكبر عدد من البيانات، بل وإنشاء نظام للحصر والتقدير، يسمح بالكشف عن التغيرات في عضوية التنظيمات، أو الالتزام الديني، أو الحراك المهني. جميعها إجراءات منهجية تعبر عن وجهة نظر مجتمع قاس وتسليط، يسعى إلي أن يعرف كل شيء عن أفراد، وأن المناهج التقليدية للبحث الاجتماعي، تؤدي وتتمى عادة النزعة التسلطية الضاربة في العمق، بل إنها تمهد السبيل عادة لقيام احتكار البشر لبعضهم.

وهو يتوافق مع موقف "شيرسي ارجرز" الذي يؤكد أن الرضاء بمعايير البحث الصارمة الدقة، قد يؤدي إلي تأسيس عالم للموضوع، يتحدد فيه سلوك البشر ويضبط ويقوم، ويسيطر عليه، ويقرر بشأنه، إلي الدرجة التي يمكن تشبه حالة العمال، الذين تحكمهم ظروف خط التجميع. بمعنى أن نظم جمع البيانات أو أدوات البحث تفرض عادة وجود، بل وتستخدم نظاماً للضبط الاجتماعي، وأن البيانات التي يحصلون عليها لا تستخدم فقط بواسطة أنساق الضبط والسيطرة، ولكنها في ذاتها أنساق للضبط والسيطرة.

ذلك يعني أن أيّاً من أدوات البحث، تؤسس بعض الإجراءات، حول أسلوب الحصول علي البيانات من الناس، وماذا يتبع معهم من أجل الحصول عليها، وهذا يستند بدوره إلي افتراضات معينة تتعلق بطبيعة هؤلاء البشر وماهي كينونتهم. وإلي الدرجة التي يتم فيها تشبيه العلوم الاجتماعية بالعلوم الطبيعية، فإن ذلك

يتضمن الافتراض الرئيسي الذي يؤكد علي أن الناس أشياء، يمكن أن يعاملوا ويضبطوا بنفس الأسلوب، التي تضبط به العلوم الأخرى المادة غير البشرية. فالتناس موضوعات معرضة لسيطرة وضبط المجرب، لأغراض لا يحتاجون أن يفهموها أو حتى يرضوا بها. مثل هذا العالم الاجتماعي سوف يندفع بلا تفكير، نحو شراء كميات من البيانات، ولو علي حساب الكبرياء الإنساني وكرامته. في إطار ذلك قد ينظر إلى الإجراءات المنهجية من وجهة نظر معينة، تؤكد علي اعتبارها مسألة فنية منفصلة بصورة تامة ومطلقة، عن أية توجهات أيديولوجية. إذ يفترض أن هذه الإجراءات المنهجية تتعلق فقط بطرق استخراج المعلومات عن العالم، أو جمع البيانات عنه، أو صياغة الاستبيانات، أو سحب العينات، أو تحليل البيانات. إلا إنها تعتبر شئ أكبر من ذلك، حينما تختلط عادة بالفروض الأيديولوجية العامة، عن طبيعة العالم، إضافة إلى طبيعة النظرة إليه وإلى أساليب ضبطة والسيطرة عليه، كما يسعى إلى ذلك علماء الاجتماع.

على عكس ذلك ينظر الفريق الآخر إلى علم الاجتماع، باعتباره وسيلة لفهم العالم، وذلك تمهيداً لتحقيق ظروف أكثر ملائمة، يمكن أن يعيش في إطارها الإنسان. ويؤكد هذا الفريق علي أن العلم علم ولا شئ غير ذلك، وأن هذه العلاقة المدعاة بين الأيديولوجية والعلم علاقة زائفة، ولا سند لها من الحقيقة. ونذكر منهم علي سبيل المثال لا الحصر اثنين، أولهما عالم الاجتماع الأمريكي دون مارتندال، وثانيهما عالم الاجتماع الفرنسي ريمون أرون. أما دون مارتندال فيؤكد أن القول بأن علم الاجتماع في البداية كان جزءاً من أيديولوجيا محافظة ليس هجوماً عليه أو دفاعاً عنه، ذلك أنه إذ قيل علي نطاق ما أنه أيديولوجيا، فإن هذا النطاق يحرمه من صفة كونه علماً. ذلك لأن طبيعة العلم تؤكد علي أن الموافقة النهائية علي أي تعميم، إنما تركز علي المعايير الموضوعية التي يتضمنها هذا العلم. ثم يؤكد علي أن علم الاجتماع يستطيع أن ينمو ويبقى فقط إلى الدرجة التي يتمكن فيها من صياغة معايير علمية ومهنية.

وبصراحة أكثر وضوحاً، يؤكد ريمون أرون أنه من الضروري أن نميز النظرية الاجتماعية والمنهج العلمي المتصل بالواقع الاجتماعي، عن الأيديولوجيات أو التصورات الخاطئة والمتحيزة، والنتيجة عن المواقف الطبقية، التي تحرم الإنسان من رؤية الحقيقة. بل إنه من الضروري أيضاً أن نؤسس حواراً بين أنماط التفسيرات العقلية المختلفة، وأن ندرس علاقتها بالواقع الاجتماعي. ثم يؤكد أنه لكي نتجنب الخلط والعمومية فإننا يجب أن نؤكد علي قضيتين، الأولى أن هناك

نطاقات يصل فيها الفكر البشري إلى الحقيقة الصادقة بالنسبة للجميع، وليست الحقيقة الصادقة بالنسبة لطبقة واحدة. والثانية أن هناك نطاقات يكون الإنتاج العقلي فيها له قيمة بالنسبة للبشر في كافة المجتمعات، على حد سواء^(٥٢)، وهو بذلك يؤكد على أن العلم ضمن هذه النطاقات.

بعد الفراغ من سرد هذه الآراء المتضادة، فإننا نتساءل عن ما هي إذا طبيعة هذه العلاقة، أي العلاقة بين العلم والأيدولوجيا، حيث نجد تأكيد واضح على عدم وجود هذه العلاقة لإعتبارات كثيرة. وفي هذا الإطار يمكن أن أسباب التأكيد على عدم وجود هذه العلاقة إلى مجموعتين حيث تتعلق المجموعة الأولى بالتنفيذ النقدي لآراء ووجهات نظر كل من قالوا بوجود هذه العلاقة، وهو ما نسميه بالجانب السلبي من وجهة نظرنا. بينما نجد أن المجموعة الثانية تتعلق بالأسباب الإيجابية التي تفصل بين النظرية والأيدولوجيا، وتتعلق بالخصائص الفارقة التي تجعل من المستحيل وجود هذه العلاقة.

ونتناول على الجانب السلبي موقف أرفنج زايكلن، وإذا كنا قد أكدنا أن الوضعية تعد امتداداً للمنهج الاستقرائي التجريبي، الذي حمل لواءه فرنسيس بيكون وروجر بيكون. وأيضاً بصفتها امتداداً للفلسفة الإمبريقية الإنجليزية، التي لها جذورها أيضاً في هذا المنهج فإنه أمام الفوضي التي أعقبت الثورة الفرنسية رأى فريق من المفكرين أن يوسعوا نطاق المنهج العلمي، لكي يحتوى على دراسة الظواهر البشرية. وإذا كانت الفلسفة النقدية قد أسست موقفها الفكري، على أساس تصور الكل المتكامل الذي يجمع بين الكائن والممكن، والذي مازال كامناً في وحدة واحدة. فإن الفلسفة الوضعية أو النظرة العلمية قد أسست موقفها على أساس تناول الكل الكائن بالدراسة، باكتشاف عيوبه والتدخل ارادياً للبحث عن ما يمكن أن يصحح هذه العيوب. هذا بالإضافة إلى أن الفكر الاجتماعي المحدث، وإن كان يؤمن بالعلاقة السببية بين المتغيرات الاجتماعية، إلا إنه قد أكد على ضرورة تدخل متغيرات وسيطة، وهو ما يعنى إنه قد رفض منطق المتغير المستقل والتابع كأطراف تنحصر بينهما هذه العلاقة السببية، وأحل محلها وجهة النظر التي تؤكد على أن الحقيقة الاجتماعية هي نتيجة لجملة عوامل أو متغيرات. تأكيداً لذلك أننا نجد أن صياغة التصور الدوركيemi أسهمت في تأسيسه متغيرات كثيرة. فقد أسهمت فيه الوضعية، والمثالية الهيجلية، وأسهمت فيه كذلك المثالية الألمانية لكل من زيمل وتونيس، كما وأسهمت فيه إلى حد كبير معطيات الأنتوجرافيا، الذي لُقِّم ببناء عليها نماذجه ومقارناته. فلم تكن الاشتراكية - كإيدولوجيا - إذا هي المتغير

الوحيد الذي أثار الفكر الدوركييمي لكي يؤسس نظريته حول رفضها، بل إن هناك من الدراسات التي تؤكد علي أن طريق دوركيم إلي علم الاجتماع، قد مر عبر اهتمامه المبكر بالاشتراكية^(٥٣).

وفيما يتعلق بنقد الفن جولدنر، بخصوص إمكانية المعرفة التي قد تجمع عن البشر في المجتمع مدخلاً للتدخل في حياتهم، أو أن القواعد المنهجية التي طورها البحث الاجتماعي، إلي جانب أنها تخدم نظام السيطرة على هؤلاء البشر، إضافة إلي أنها تؤكد علي أن علماء الاجتماع، لا يشاركون إيجابياً في قضايا المجتمع، فهم لم يرفعوا الظلم عن الزنوج ولم يقفوا إلي جانب الفقراء. ونحن إذا تفحصنا هذا النقد الذي أثاره الفن جولدنر، فإننا سنجد أن هناك اتهاماً ضمنياً، بأن هناك رابطة عضوية تجمع بين المتخصصين في علم الاجتماع وبين الحكومة أو الدولة، بهدف إستغلال جماهير الشعب والسيطرة عليهم. قد يكون ذلك موقف علماء الاجتماع الأمريكيين، إلا أن هذا الموقف لا يجب أن يشكل أساساً للحكم علي علماء الاجتماع عامة، فالخاص لا ينسحب أو يصدق بالضرورة علي العام. هذا بالإضافة إلي أن مهمة عالم الاجتماع تتمثل في تشخيص المشكلة وتحليلها بهدف التعرف علي أسبابها، والتفسير أو التنبؤ بمتالياتها، إذا ما استمرت هذه الظروف، أو طرأت ظروف جديدة من نوع معين. أما عن استخدام هذه المعرفة ضد العامة، فهذا ليس مسئولية العلماء، وإنما مسئولية من أساءوا استخدام معرفة العلماء. إن مشكلة الزنوج أو الفقراء في أمريكا، لا تتطلب من عالم الاجتماع أن يشترك في حل قضاياهم بصفته مهيّجاً ثورياً، بقدر ما يتطلب الأمر منه أن يرد تعقد هذه المشكلة إلي أسبابها الحقيقية. ويدعم ذلك ما يذهب إليه تحليل روبرت ميرتون، العميق والموضوعي لظاهرة الأنومي، وعلاقتها بالتناقض الثقافي والاجتماعي القائم في بناء المجتمع الأمريكي. حيث يعد هذا التحليل أكثر فعالية لصالح الفقراء والزنوج، الذين أشار إليهم جولدنر لكونه الأقدر علي إبراز مشكلتهم. فمن الواضح أن أغلب المقالات التي كتبها الثوريون في هذا النطاق، أبرزت الظواهر الاجتماعية، التي يعاني منها المجتمع علي العموم، وقد كان الشباب الراديكاليون لهم إسهامهم في هذا الصدد.

أما القول بأن القواعد المنهجية تشكل نسقاً جديداً للضبط، فمن الواضح أنه قول يجانبه الصواب، ذلك لأن مجموعة القواعد المنهجية التي يلتزم بها الباحث وليس المبحوثين. بل إن البحث الاجتماعي قد طور من التكنيكات ما يجعل مهمة جمع المعطيات مهمة لا يشارك فيها المبحوث بجهد إرادي واعى، كالملاحظة

بالمشاركة وتحليل المضمون والمعالجات الإحصائية. فإذا ناقشنا إدانة للفن جولدنر، للضبط التجريبي لجمع المعطيات التي تتطلب ضبطاً تجريبياً، فإن ذلك من شأنه أن يؤسس موقفاً مماثلاً لموقف العلوم الطبيعية إلى حد كبير. أليس من الأفضل الحكم على الإجراءات المنهجية والضبط المنهجي، بالنظر إلى غرضه أو هدفه. بدلاً من مناقشة طبيعته كوسيلة، علي أن نأخذ في الاعتبار دائماً النظر إلى هذا الهدف من خلال المنظور العلمي الموضوعي لا من خلال رؤية أيديولوجية معينة. وفيما يتعلق بالجانب الإيجابي الذي نوردته تدليلاً على عدم وجود هذه العلاقة بين الأيديولوجيا والنظرية الاجتماعية كنظرية علمية، فإنه حتى إذا وجدت في لحظة معينة فإن العلم كنسق موضوعي، يمتلك الميكانيزمات التي يمكن أن يلغي بواسطتها أية وحدات معرفية لا تحمل طابعه أو خاصيته.

نخلص من ذلك إلى أن الأيديولوجيا تعد موقف جماعي، يشترك فيه كافة أعضاء الجماعة أو أغليبيتها، حيث يرتبط موقفهم هذا بتحقيق أهداف تتعلق بكيان الجماعة. وأن مصدر تدعيمها في الأفراد يكون عادة من خلال قادة المجتمع، أو من خلال التطبيع الاجتماعي، أو من خلال الإعلان والدعاية ووسائل الاتصال العامة. أما العلم فهو يعبر عن وجهة نظر بمجموعة محددة ومتميزة من العلماء، حيث تتصل أهداف وجهة النظر هذه بالعلم وكيانه كنسق إدراكي بالأساس. بمعنى أن بحث العلماء يتناول عادة قضايا علمية، تمثل ثغرات تحتاج إلى تركيز جهودهم لتوضيحها. بذلك يصبح جهدهم في معظمه فني ومخصص، إلا إن هذا لا يمنع أن يكون لمعرفتهم، التي يتوصلون إليها استخداماً علمياً، لصالح المجتمع ورفاهيته. بل أن ذلك لا يمنع أن تستخدم الأيديولوجيا بعض القضايا العلمية لتأييد موقفها، إلا إن هذا لا يعني أن هذه القضايا العلمية قد صيغت لغرض أيديولوجي.

أما الفارق الثاني فيمكن في أن الأيديولوجيا عادة ما تحرف أو تشوه الحقيقة الاجتماعية إلى حد ما، حقيقة أن الانطباعات العامة ليست خاطئة جميعها، حيث تختلف نسب الصدق والخطأ من واحدة لأخرى، ذلك يوجب النظر إلى كل أيديولوجيا على حدة. على خلاف ذلك، نجد أن الصدق المقنن، مهما كان ناقصاً، يعد أفضل معرفة يمكن الحصول عليها في العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى. بالإضافة إلى ذلك يتمثل الاختلاف بين القضية الأيديولوجية والقضية العلمية، في أن القضية العلمية أقل ثقة بنفسها، بل ومعرضة لتعديلات أكبر. فالعالم يشك دائماً ولا يكفي الدليل السببي، بينما الأيديولوجيا تحتوى عادة على حقائق ذات طبيعة انتقائية في البرهنة المؤكدة لذاتها. فالشخص الأيديولوجي يبحث عن الحقائق، التي

تثبت عقيدة اختارها ووافق عليها سلفاً، أما العالم فيرجئ الحكم حتى يستقصي إرادياً الحقائق التي قد لا توافق على فروضه التجريبية^(٥٤). هذا بالإضافة إلى أن الأيديولوجيا تكون عادة متعصبة، فالأيديولوجيا الراديكالية مثل الأيديولوجيا المحافظة تميل لأن ترى الأمور باعتبارها إما أسود أو أبيض^(٥٥). أما العلم فلا يمتلك هذا الحسم القاطع، وإنما تتعرض فروضه أو قضاياها لدرجات متباينة من الدعم أو إثبات الزيف، إستناداً إلى إجراءات منهجية محددة. إن الأيديولوجيا قد ترى المطلق كثيراً في الأشياء، أما العلم فيبني كيانه على أساس النسبي.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نجد أن هناك اختلافاً آخر بين الأيديولوجيا والعلم، فبينما نجد أن الأيديولوجيا - سواء كانت محافظة أو ثورية - تسعى إلى فرض مضامينها على المجتمع، ذلك لأن هذه الأيديولوجيا تتضمن تحقيق مصالح معينة أو المحافظة على مصالح المكتسبة، فإن العلماء على خلاف ذلك لديهم التزام أساسي بالحقبة وبموضوعية هذه الحقيقة. وفي حين أن رجال الأيديولوجيا يطلبون من المجتمع أن يسير في فلك أيديولوجيتهم نجد أن العلماء هم الذين يعملون ويخضعون للعلم كنسق إدراكي، ولا مصلحة خاصة لهم سوى الكشف عن الحقيقة^(٥٦).

غير أن هذه الاختلافات التي أوردناها بين الأيديولوجيا والعلم لا تمنع من وجود علاقة، نرى ضرورة إلقاء الضوء عليها، حيث تنحصر هذه العلاقة في إمكانية أن تستخدم القضية العلمية استخداماً أيديولوجياً. فأي قضية يمكن أن تكون قضية علمية، إذا نظرنا إليها باعتبارها صادقة أو خاطئة علمياً، بالقدر الذي توفر فيه وصفاً للأجزاء والارتباطات داخل النسق الاجتماعي، بصورة موضوعية. إلا أن هذه القضية يمكن أن ينظر إليها باعتبار أن لها متتاليات أو نتائج أيديولوجية. إلى المدى الذي قد يستخدمها شخص له قيمة وأهدافه المعينة، لتبرير دعم أو تغيير الأجزاء أو الارتباطات، التي لها وجودها الموضوعي، معنى ذلك أن القضية العلمية ذاتها، ليس لها أي التزام أيديولوجي مع أي موقف^(٥٧). وإنما الالتزام يأتي من الشخص الذي أستعان بها لكي يدعم موقفه، ذلك لأن القضية العلمية قد تصبح ذات مضامين أيديولوجية، قدر ما يمكن أن تكون لها مضامين علمية.

هذا بالإضافة إلى إن قضية الاستخدامات الأيديولوجية للمعرفة مسألة عامة، وتتطبق على كافة العلوم الاجتماعية، وفي نطاق أي إطار تحليلي أو نسق نظري داخل العلم الاجتماعي. وهنا كما في كافة أقسام النشاط العقلي الأخرى، فإن إساءة الاستخدام لا تلغى إمكانية الاستخدام. وأن النظرية الاجتماعية مثل تلك النظريات

أو أدوات البحث الموجودة بالعلوم الطبيعية، قد تسلم نفسها بلا اهتمام أو انتباه، لاستخدامها بواسطة الجماعات المتعارضة أيديولوجيا. لتحقيق أغراض لم تكن في ذهن الباحث حين صياغته لهذه النظريات، أو تصميمه لهذه الأدوات.

بيد أن هذا لا يمنع باحثاً أو عالماً أن يكون له موقف أيديولوجي، ولا يقتصر ذلك على العلماء الاجتماعيين، بل يشمل العلماء الطبيعيين أيضاً. فمثلاً جاليليو الذي قاد نصلاً ضد الفكر الديني، وأيديولوجيا رجال الكنيسة، ومهاجمة للفكر الأرسطي الحليف، الذي يدعم فكر الكنيسة من خلال التجريب العلمي. فإنه كان يقوم في هذه اللحظة بدور أيديولوجي إلى جانب دوره العلمي، إلا إنه في أدلته الأيديولوجي ظل ملتزماً أساساً بقضايا العلم ومتطلباته. مثل هذا الموقف ينطبق على كارل ماركس وتالكوت بارسونز، فهناك في بنية نظرياتهم قضايا علمية أساساً، إلا أنهم قد يستخدمون هذه القضايا العلمية إستخدامات أيديولوجية معينة. بذلك يظل مؤكداً أن الأيديولوجيا قد تستفيد من قضايا النظرية الاجتماعية كنظرية علمية، لدعم موقفها وكيانها أو تحقيق أهدافها، إلا أن النظرية العلمية لا يتوقف نموها على إسهامات أو تأثيرات أيديولوجية معينة. ونحن بذلك نخالف ما ذهب إليه أرفنج زايتلن وألفن جولدنر، وبخاصة الوضع المتطرف الذي ذهبوا إليه فيما يتعلق بهذه القضية.

سادساً: تشكل النظرية الاجتماعية ومعوقات إكمالها

يشكل إكمال وجود النظرية في بناء العلم دلالة على نضج بنائه الفكري واكتماله، وبرغم أن النظرية تعتبر المكون الأخير الذي يكتمل به بناء العلم، لكونها العنصر القادر على منح العلم هويته. وهي العنصر الفعال في توجيه إنجازات وتحريك العلم نحو دراسة الظواهر التي تشكل مجال فاعلية العلم وإطار بحوثه. ويرجع تأخر نضج النظرية كوحدة يكتمل بها بناء العلم لعاملين، الأول أن المراحل الأولى للعلم تتميز بمحاولة التعرف على المعطيات أو البيانات المتعلقة بالظواهر الواقعية موضع الدراسة لفهمها. والوصول من خلال هذا الفهم إلى مجموعة من التعميمات، التي يمكن أن تشكل بعد تجريبها وإعادة تنظيمها أساساً لبناء النظرية. وهو ما يعنى أن العلم يسعى لاستكمال بناء نظريته، ابتداءً من التعرف على المعطيات الواقعية، وإنهاءً بالوصول إلى القضايا المجردة. ويتمثل العامل الثاني في أهمية امتلاك العلم لقدر وافر من المعرفة التي تشكل كيانه شرطاً أساسياً لامتلاكه نظريته، إذ تعتبر النظرية في هذا الإطار مستوى منظم ومنقح المعرفة،

وإعادة تنظيمها وتحولها إلى مفاهيم ترمز لمتغيرات واقعية. ومن ثم فامتلاك العلم للمعرفة يعتبر الشرط الأساسي والضروري، لامتلاك النظرية التي تعد بطريقة أو أخرى، هي ذات المعرفة ولكن على مستوى أكثر تجريداً وأكثر تنظيماً، إضافة إلى أنها أصبحت تشكل نسفاً متماسكا من الناحية المنطقية.

وحتى يتحقق بناء النظرية، فإننا نجد أن ذلك يمر عادة بأربعة مراحل تسلم كل واحدة منها إلى الأخرى، في المرحلة الأولى نجد أن الجهد العلمي لعدد من الباحثين في مجال معين من مجالات العلم، يصل إلى مجموعة من القضايا أو الفرضيات، التي يمكن أن تتكامل لتشكل توجهاً أو موقفاً، فيما يتعلق بمشكلة واقعية محددة. بحيث يبدأ الباحثون في الاستشهاد بهذه القضايا حين تتناول الظواهر أو المشكلات المماثلة، سواء في عمليات الوصف أو التحليل أو التفسير، وقد يستغرق الباحثون فترة طويلة، في اختبار هذه القضايا وإعادة اختبارها وتطوير صياغتها، حتى تصبح صالحة أو مؤهلة لتشكل قضايا فعالة في أي من الأبنية النظرية التي قد تتشكل.

فإذا تكاثرت القضايا، فإنها تنتظم لكي تشكل نموذجاً نظرياً يؤسسه باحث منظر أو مبدع، لكي يستفاد منه في عمليات البحث - الوصف والتحليل والتفسير - التالية أو يستخدمه الآخرون. أو يؤسسه باحث تأسيساً إرادياً ومؤقتاً - كما هي الحال في بناء النموذج التوجيهي - كي يستفيد منه في عمليات تنظيم المادة الواقعية، في وصفها وتحليلها وتفسيرها، الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج مجموعة من القوانين الضابطة لها. غير أن هذا الجهد من شأنه، إذا تكرر من قبل عدد من الباحثين، فإنه يؤدي إلى نتيجتين، الأولى إعادة اختبار قضايا النموذج النظري، حتى يمكن تحديد درجة الثقة في كفاءتها العلمية. والثانية لاستيعاب النموذج النظري لقضايا جديدة في بنائه، الأمر الذي يساعد على توسيع نطاقه، والاقتراب من نقطة التحول من نموذج نظري إلى نظرية علمية. وهو ما يؤكد القول الذي يذهب إلى التأكيد بأن النموذج النظري يشكل جسر العبور إلى النظرية العلمية.

وبتكاثر النماذج العلمية على خريطة العلم، فإن ذلك يعتبر دلالة على كثافة الجهود العلمية والبحثية، التي تبذل في نطاق العلم، وأيضاً على بداية التفاعل بين النماذج النظرية المختلفة. بحيث يؤدي هذا التفاعل عادة إلى تولد نماذج جديدة، غير أن هذه النماذج على كثافتها، وقدرة تكاثرها، مازال كل منها قادر على إدراك وفهم أي من جوانب الواقع الاجتماعي فقط. وإذا كانت النماذج النظرية تشكل على هذا النحو مجموعة من الجزر النظرية المنعزلة، التي قد تعكس بعض جوانب

الواقع، غير أنها تعجز عن تصويره وإدراكه في كليته. فإننا نجد - كإتجاه عام - تتجه نحو الاتصال ببعضها البعض، وهذا الاتصال من شأنه أن يسلم عادة إلى تأسيس أي من الأبنية النظرية، سواء كان البناء النظري - التي أسلمت إليه - من نوع النظريات المتوسطة المدى أو النظريات الشاملة.

فإذا أتصلت مجموعة من النماذج النظرية ببعضها البعض لتشكل بناءاً نظرياً أكثر شمولاً، فإن ذلك من شأنه، أن يدفع مجموعة أخرى من النماذج، لتشكل هي الأخرى نظرية أخرى مناظرة أو بديلة، أو حتى مناقضة لهذه النظرية الأولى. وهنا نجد أن العلم قد دخل مرحلة جديدة تماماً هي مرحلة بناء المدارس الاجتماعية، التي تحتوى كل منها على عدد من النظريات، التي تتميز بطبيعة واحدة، كالمدرسة الوظيفية التي تضم نظريات دوركيم، وبارسونز، وميرتون. أو مدرسة الصراع التي تضم النظرية الماركسية، والماركسية المحدث، إضافة إلى نظرية رالف دارندورف، ولويس كوزر. أو المدرسة النقدية التي تضم نظريات كل من ماكس هوركهايمر، وتيودور أدورنو، وهربرت ماركيز وجيرجون هابير ماس، إضافة إلى س. رايت ميلز. وفي مرحلة المدارس أو النظريات المتعددة. فإننا نجد أن كل نظرية من هذه النظريات تحاول من خلال البحث الواقعي والميداني، أن تعيد اختبار قضاياها. لتطور هذه القضايا وتوسع في ذات الوقت من نطاق بنائها النظري، ليستوعب قضايا من النظريات الأخرى أو المقابلة كما فعل روبرت. ك. ميرتون. حينما حاول دعم نظريته الوظيفية من خلال إستعارة بعض المفاهيم والقضايا الأكثر تجانساً، من النظريات الوظيفية أخرى مثل نظرية دوركيم أو نظرية مالبينوفسكي. كما إستعار مفاهيم وقضايا من نظريات مقابلة أو مناقضة كنظريات الصراع كمفهوم التناقض، ومفهوم الأداء الوظيفي للمعوق، والأداء الوظيفي المتعدد، والوظائف البديلة والوظائف الكامنة. بحيث أصبحت نظريته الوظيفية والمدرسة الوظيفية عموماً أكثر قدرة على تناول قضايا الصراع والتغير. أو ما فعله منظرو المدرسة النقدية، وبخاصة منظرو مدرسة فرانكفورت، حينما اتجهوا إلى الإستفادة من أدوات البحث الامبيريقى أو الميداني، وهي الأدوات التي طورها علم الاجتماع الغربي. إضافة إلى ذلك تحاول النظريات المختلفة، خلال هذه الفترة إثبات زيف قضايا النظريات الأخرى أو المضادة لها، ليس من خلال منطق ايديولوجي، ولكن من خلال ممارسة علمية. وذلك مثلما فعل س. رايت ميلز في انتقاداته للبارسونزية، أو حينما فعل تالكوت بارسونز حينما حاول البرهنة على رؤية ماركس المختزلة للصراع.

ونحن الآن علي أعتاب المرحلة الرابعة، حيث الساحة في علم الاجتماع ممثلة بعديد من المدارس النظرية أو النظريات، التي تمتلك تصورات مختلفة للواقع، بحيث يصل اختلافها أحيانا إلي حد التناقض. ومن المنطقي أن يساعد الجدل والحوار بين هذه النظريات المتعددة إلي الوصول إلي النظرية العامة أو الشاملة للعلم، بحيث يؤدي ذلك إلي إكمال بناء علم الاجتماع كعلم بين العلوم. حقيقة أن هناك انقلابا يحدث الآن في بناء التنظير الاجتماعي، يدور حول استبدال الإدراك الموضوعي بالإدراك الذاتي الباحث عن المعنى، وحيث يستبدل التفسير بالتأويل، كما يستبدل الفهم بالتفهم. حيث يسعى هذا الانقلاب الفكري إلي إدراك الواقع، باعتباره جمعا من العناصر، التي تغيب عنها أي تصور نسقي، بل أن النسقية ذاتها أصبحت موضع تساؤل سوف نتعرض له في تحليلات قادمة.

ومن المعتقد أنه قد بذلت محاولات متنوعة من أجل الوصول إلي الالتقاء بين هذه النظريات العديدة والمتنوعة، وقد إتضحت هذه المحاولات من خلال استراتيجيات متنوعة. حيث تمثلت الإستراتيجية الأولى في البحث عن مناطق الالتقاء أو الاتفاق بين هذه النظريات ومحاولة صياغة تكامل بينها، لتأسيس بناء نظري جديد يضم القضايا الصحيحة، في هذه النظريات المتعددة. في محاولة للتأكيد على التكامل بين تنظير الصراع الذي نقول به للماركسية، وتنظير التوازن الذي تؤكد عليه النظرية الوظيفية. بحيث يمكن التحرك بإتجاه تطوير صياغة نظرية جديدة، كذلك التي قال بها فان دنبرج، أو ن. ج. دي ميراث، حيث الدمج بين الأطر النظرية المتعارضة. غير أن الخطأ الذي يكمن في هذه الاستراتيجية يتمثل في محاولة جمع قضايا تعبر عن وجهات نظر متناقضة للحقائق، ثم السعي لدمجها صوريا مع بعضها البعض. وعلى الرغم من إمكانية هذا الدمج الصوري، إلا إنها سوف تظل عاجزة أمام تنوع التفاعل الواقعي، الذي قد يقع أغلبه في منطقة الوسط وليس علي مواضع الأطراف. ومن ثم فاعتقد أن الاستراتيجية الملائمة لصياغة هذا الالتقاء هي إستراتيجية المتصلات وليست المواقف المتناقضة.

وتعتبر النزعة التوفيقية هي الاستراتيجية الثانية، حيث تحاول هذه النزعة التأكيد علي مواضع الالتقاء أو الميل إليه بين النظريات العديدة، وهو ما يعني أن هذه الإستراتيجية تؤكد علي المواضع التي يمكن التوفيق بينها. وهي عادة القضايا التي تقع علي هامش بناء النظرية، أكثر من التأكيد علي القضايا المميزة للنظرية، أو تلك التي تكسبها طبيعتها. كالقول مثلا بأنه برغم تأكيد الماركسية علي الصراع إلا أنها يمكن أن تطور تصورا للتوازن كذلك. وإنه إذا كانت الوظيفية

الأنثروبولوجية أو الوظيفية الاجتماعية في مراحلها الأولى، قد أكدت علي مفاهيم التوازن والاستقرار، فإن الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع في مرحلته الأخيرة. وبخاصة في نطاق المجتمعات الصناعية، قد أستطاع أن يطور تصوراً لظواهر الصراع والتغير، بحيث تتكامل هذه التصورات مع القضايا التي تؤكد علي التوازن داخل هذا الاتجاه. بيد أننا نجد أن هذه الإستراتيجية تغفل القضايا المحورية داخل هذه الأبنية النظرية، إضافة إلي كونها تتجاهل الأصول الابستمولوجية المتباينة لأي من هذه النظريات.

علي خلاف ذلك تدور الاستراتيجية الثالثة حول سعي الباحثون في مختلف النظريات نحو تطوير أطرها النظرية، بحيث تشكل هذه الأطر النظرية أساس النظرية الشاملة التي تشكل وعد علم الاجتماع. وهم في ذلك يمارسون آليات متنوعة. أبرزها اخضاع قضايا النظريات المضادة أو المقابلة لعمليات للتأمل التحليلي والمنطقي، وكذلك لمعطيات الواقع الأميريقي. حتى يمكن تحديد ما هو صادق منها، وما تجاوزه الواقع، ثم بعد ذلك محاولة إستيعاب القضايا النظرية الصادقة بهذه النظريات في أبنيتهم النظرية. وقد فعل ذلك روبرت ميرتون، وحاوله لويس كوزر في إطار الاتجاه الوظيفي، حيث إهتموا بتضمن قضايا الصراع والتغير في النظرية الوظيفية. كما حاول ذلك رواد المدرسة النقدية في علم الاجتماع، حيث أكدوا أن النظام الاجتماعي وليس الطبقة الاجتماعية، هو الوحدة أو الكلية الشاملة التي يمكن أن تدرس بالنظر إليها أية وقائع جزئية.

وبغض النظر عن تقييمنا لكفاءة أي من هذه الاستراتيجيات، كطريق للوصول إلي النظرية العامة للعلم، فإننا نعتقد أن الوصول إلي النظرية العامة للعلم، مرهون بضرورة مراعاة ثلاثة شروط. حيث يتمثل الشرط الأول في ضرورة تجنب الجدل الأيديولوجي، كمدخل لصياغة الالتقاء بين هذه النظريات المتعددة. ويرتبط بذلك ضرورة تجنب الجدل الأيديولوجي في إطار مناقشة القضايا النظرية، حيث قد يجهل البعض الحدود الفاصلة بين القضايا ذات الطبيعة العلمية للنظرية الاجتماعية، وبين المتضمنات الأيديولوجية لنفس النظرية. وإذا كانت الوظيفة الأيديولوجية للنظرية هي إحدى وظائفها في النظر إلى المجتمع فإنه يصبح من الأخطاء الفادحة أن نحاول فهم المجتمع من خلال التوجه الأيديولوجي للنظرية نحوه. ونستطيع القول بأن أدراك المجتمع من خلال التوجه الأيديولوجي للنظريات، كان أحد الممارسات التي أعاق نمو النظرية الاجتماعية، علي نطاق الواقع الغربي وكذلك واقعنا العربي.

ويؤكد الشرط الثاني على ضرورة الالتزام النظرية الاجتماعية بحركة متغيرات الواقع. وسواء كانت النظرية هي التي تتولى - من خلال وظيفتها الأيديولوجية - توجيه التفاعل الواقعي لترشيد حركته، أو كانت تحاول فهم هذه الحركة من خلال قضاياها ومضامينها العلمية. فإنها ينبغي أن تظل ملاحقة لتحولات هذا الواقع ونفاعلاته المتجددة، بمعنى إنه إذا كان الواقع يتجه إلى الاستقرار، فمن الخطأ أن نفرض عليه تصورات الصراع. وإذا كان الواقع تسوده تفاعلات الصراع، فمن الخطأ أن ندعي أنه يبحث عن التوازن، إذ علينا - نحن الباحثين - أن نكون أكثر أمانة مع الواقع، لأن تفاعلاته هي التي لها الأولوية، وهي التي ينبغي أن تعكسها كافة القضايا النظرية. إن واقع النظام الدولي واقع متحرك الآن، وكذلك واقع المجتمعات المحلية، وعلى الأبنية النظرية أن تعكس - على الأقل - هذا الواقع إن لم تستطع ترشيده وتوجيهه.

ويرتبط الشرط الثالث بضرورة الالتزام بأصول المنهج العلمي، حين التعامل مع الأبنية النظرية، فإذا كان جهد المرحلة السابقة، من تطور النظرية الاجتماعية، قد تركز حول توفير القضايا والأبنية النظرية. حيث لعب المنهج العلمي دوراً محورياً في تنظيم المعطيات، التي أفضت إلى تأسيس هذه القضايا، فإننا في هذه المرحلة، ينبغي أن نعيد فحص القضايا التي تشكل العناصر المكونة لبناء مختلف النظريات، وإعادة اختبارها بالنظر إلى سياقات متباينة من الواقع الاجتماعي. بحيث نبقى على القضايا التي تعكس التفاعل القائم في غالبية هذه السياقات الاجتماعية. ذلك يعني أن دور المنهج العلمي خلال هذه المرحلة، يتمثل في كونه يشكل المصفاه، التي ننقي من خلالها أكثر القضايا موضوعية. ولأن الواقع متكامل، بغض النظر عن التناقضات الكامنة فيه، فإننا نتوقع أن نصل إلى بناء نظري متكامل وشامل سوف يكون الوعد المأمول بالنسبة لعلم الاجتماع، والدلالة التي تشهد على اكتمال الاعتراف بهذا العلم بين العلوم.

وفي اعتقادي أن هناك قدر من المعوقات أو الممارسات التي أعاققت أو بالأصح عطلت تحرك النظرية في هذا الاتجاه، من هذه المعوقات مثلاً تناول النظرية الاجتماعية كما أشرت من منطلق أيديولوجي. فنظراً لأن النظرية الاجتماعية في مضامينها العلمية، هي في الغالب تعبير عن تفاعلات حدثت في واقع اجتماعي محدد، ومن ثم فهي قد تستخدم في محاولة إدراك التفاعلات القائمة بأي سياق اجتماعي - خاصة إذا كان متجانساً في بعض جوانبه مع الواقع الذي جردت قضايا النظرية عن تفاعلاته - أو توجيه وترشيد هذه التفاعلات. ومن ثم

فهي وإن كانت قد طورت إتجاهها أيديولوجيا نحو الواقع الحاضر أو الماضي السابق، فإننا نجد أنها بنفس المنطق تطور إتجاهها نحو ما ينبغي أن يكون. ومن الخطأ أن يغفل الباحث مسألة أن الواقع متحرك ومتجدد بصورة مستمرة ودائمة، وي طرح متغيرات جديدة دائماً، وإن على هذه التفاعلات الجديدة أن تنعكس بنفس القدر في بناء النظرية. إذا فعل الباحث ذلك فإنه يتخلى عن علميته ليصبح مناصراً أيديولوجياً، يرى الأفكار صادقة دائماً. ففي رأيه أنه إذا تجاوز الواقع تصور النظرية فإن ثمة خطأ في الواقع ينبغي أن يكتشف، لتعاد مطابقة الواقع ثانياً مع النظرية. ولأن الواقع متحرك، ومستمر في التحرك والتفاعل وفقاً لقوانينه الخاصة، فإن الباحث الذي يدعو لذلك يتجمد ويجمد النظرية معه، وفي هذا الإطار فإنه كلما تحرك الواقع وطرح متغيرات جديدة، إزدادت النظرية تخلفاً عن متابعة حركته وإزداد الباحث جموداً.

ويعتبر التحول الأخير الذي خضع له علم الاجتماع الذي تحرك من الاتجاه الوضعي إلى الاتجاه المثالي، أحد المعوقات التي أعقلت - بعض الشيء - نمو النظرية الاجتماعية بإتجاه الاكتمال والنضج. ويتضح ذلك من الشوط الذي قطعه علم الاجتماع في تاريخه الطويل، فمنذ بدأت الدعوة لتأسيس علم الاجتماع، بداية من سان سيمون وأوجست كونت وحتى الآن، والعلم يدرك واقعه بالنظر إلى المنطق الوضعي المستند إلى منطق العلوم الطبيعية. الذي يدرس الظواهر الاجتماعية باعتبارها متماثلة إلى حد كبير مع ظواهر العلوم الطبيعية، وأنه من الضروري اكتشاف القوانين التي تحكم تفاعل الظواهر الاجتماعية مع بعضها البعض. غير أنه بعد فترة طويلة من الجهد العلمي، أدرك الباحثون في علم الاجتماع، أنه قد تراكم لديهم قدراً هائلاً من المعرفة، وقدراً كبيراً من القوانين المتعلقة بهذه الظواهر. إلا أنهم مع ذلك لم يحققوا درجة عالية من الضبط والتحكم في الظواهر الاجتماعية موضع الدراسة، ومن ثم فهم مازالوا في غالب الأحيان عاجزين عن التنبؤ بأوضاع ظواهر المجتمع في الحاضر أو في المستقبل. ونتيجة لذلك فقد حدث تحول في علم الاجتماع نحو المناهج الذاتية ذات الصلة بالفكر المثالي، والتي تسعى إلى فهم معاني الوقائع أو الظواهر الاجتماعية. سواء كانت أفكاراً أو أفعالاً أو أنماط سلوك، وهي الدعوة التي شكلت مثالية هيجل، والفلسفة الوجودية، وأفكار ماكس فيبر روافد لها. وهي الروافد التي تبلورت أخيراً في الفكر النقدي في علم الاجتماع، وهو الفكر الذي بدأت مدرسته فرانكفورت في العشرينات من هذا القرن.

وبعد الخلاف حول العمليات المحورية في بناء المجتمع كنسق، أحد المعوقات الرئيسية التي أعاقَت نمو النظرية في علم الاجتماع، حيث وجدنا بعض النظريات التي تؤكد على التكامل والتعاون والأنسجام والتوازن، باعتبارها العمليات المحورية، التي تخلع على التفاعل بين البشر داخل المجتمع طابعه الخاص به. في مقابل ذلك نجد بعض النظريات التي تؤكد على الصراع والإغتراب والمنافسة باعتبارها العمليات الضابطة لإيقاع تفاعل البشر مع بعضهم البعض. ذلك برغم أن الواقع الاجتماعي في طبيعة الأساسية لا يتحقق التفاعل في إطاره على هذه الحالة المستقطبة، بل إننا نجد في هذا الواقع بعضاً من الصراع مضافاً إلي بعض من التعاون، يتفاعلان في نطاق الواقع غير المتجانس. حيث نجده - أي الواقع - يتجه أحياناً لتأكيد التكامل، وفي أحيان أخرى تظهر في نطاقه الآليات التي تهز هذا التكامل، وتعمل على إنهياره. ولعل ذلك هو السبب في إنه برغم إمتلاكنا لأبنية نظرية شامخة، إلا أن هذه الأبنية النظرية مازالت في غالبها عاجزة، عن تصوير التفاعل الاجتماعي الواقعي بكل جوانبه وزواياه.

وإذا اعتبرنا التحول من الوضعية إلى المثالية أحد المعوقات التي أعاقَت تطور النظرية الاجتماعية، فإن التآرجح حول مستوى تحليل التفاعل الاجتماعي، وما ينتج عنه شكل معوقاً آخر. حيث نجد أن بعض النظريات الكلاسيكية قد إتجهت إلي تطوير أنساق نظرية شاملة، ومن ثم فقد مارست تحليلاتها على المستوى الشامل Macro. بينما نجد أن هناك في المقابل طائفة من النظريات الاجتماعية، التي مارست التحليل على مستوى جزئي Micro، أي على مستوى تفاعل العناصر الجزئية في المجتمع. أحدها بدأ من أعلي، بينما بدأ الآخر من أسفل، بدايات مختلفة ومنعزلة لم تتح الفرص لها لقيام تفاعل متبادل أو إلتقاء بين مستويي التحليل هذين. إذ نجد أن أحدهما لم يتأسس استطراداً أو إمتداداً للآخر، بحيث كان يمكن أن يتكامل الأداء على مستويي التحليل هذه، بما يشكل تراكمياً يساعد في دفع النظرية الاجتماعية إلى الأمام. بدلاً من الوضع الحالي المنقسم على ذاته، والذي يتآرجح وضع النظرية الاجتماعية على ساحته، بين تبني منطق التحليل الشامل أو الجزئي، في دراسة التفاعل الاجتماعي، الأمر الذي جعل من هذا الوضع عائقاً أمام تطور النظرية في علم الاجتماع.

ويتمثل المعوق الخامس في التآكل المعاصر لمفهوم النسقية - أي النظرة إلى المجتمع باعتباره نسقاً - التي جردت عنها النظرية الاجتماعية المعاصرة، بخاصة النظريات الشاملة. ونحن إذا تأملنا أوضاع النظرية الاجتماعية المعاصرة فسوف

نجد أنها في غالبها قد جردت عن مستوى النسق القومي، أو المجتمع. أي النسق الذي يعكس حالة مجتمع له حدوده الواضحة نسبياً، والذي يمتلك قدراً من الاكتفاء الذاتي. يصدق ذلك على غالبية النظريات الشاملة، كالماركسية، والبنائية الوظيفية، ونظرية ماكس فيبر، ونظرية باريتو. في مقابل ذلك فإننا نجد أن النظريات التي تمارس تحليلها على المستوى الجزئي، وتعمل في نطاق الجماعات أو السياقات الاجتماعية الصغيرة والمحدودة، كالجماعات الصغيرة، أو العلاقة بين الأنما والآخر. وهو ما يعنى أنها تمارس تحليلها على مستوى الأنساق الفرعية الصغيرة والمحدودة، حيث نجد أن هذا النمط من النظريات قد إزدهر في المرحلة الأخيرة. التي بدأنا نواجه في إطارها بتيارين جديدين على الساحة الاجتماعية، الأول العولمة التي نعنى بها منظومة من الأفكار والقضايا التي تبدو فاعليتها على سعيد النسق العالمي، وتعمل أفكارها وآلياتها باتجاه تفتيت النسق القومي، وفرض إنهياره لصالح تأسيس نسق أشمل، يتمثل في نسقية النظام العالمي. وفي هذه الحالة سوف يتأسس وضع حاد تواجهه النظرية الاجتماعية، حيث تتلاشى النسقية التي جردت عنها، وعملت هذه النظرية على تجريد وفهم تفاعلاتها. في مقابل نسقية جديدة بدأت في الظهور، هي النسقية العالمية الشاملة التي لم تجرد عن وضعيتها غالبية النظريات الاجتماعية المعاصرة، ومن ثم فهي غير قادرة على فهم تفاعلاتها وظواهرها.

ويتسق مع ذلك، وربما يتكامل معه بطريقة ما تبلور نزعة تفكيكية وتجزئية، يعبر عن بعض جوانبها تيار ما بعد الحداثة، الذي يدرك الأشياء في ذاتها، باعتبارها عناصر لها وجودها على ساحة المجتمع، أو تلعب دورها في التفاعل الاجتماعي. معانيها في ذاتها، وليست مكتسبة من خارجها، أى من خلال سياقها الاجتماعي أو من خلال تفاعلها مع الآخر. وهي ليست ملتزمة بمعانى نمطية ثابتة ومحددة، ولكنها ذات معانى متغيرة في كل وقت وفي كل سياق، تتشكل غالبية معانيها من الإعلان والاعلام وتكنولوجيا المعلومات. ومن ثم تعجز النظرية الاجتماعية التي اعتادت دراسة العناصر والمكونات في إرتباطاتها في إطار للنسق الاجتماعي. عن فهم هذه العناصر وهي ساحة في الفضاء، حاملة معانيها في ذاتها، حيث يمكن أن ترتبط بأي سياق، كما يمكن أن تتفصل عنه. بذلك يمكن القول بأن غياب تصور النسق الاجتماعي الذي جردت عنها غالبية النظريات الاجتماعية المعاصرة، يشكل معوقاً رئيسياً أمام إكمال نمو أو نضج النظرية الاجتماعية المعاصرة.

ومن الطبيعي أ، يشير تتبع تحولات النظرية الاجتماعية المعاصرة إلى بروز تحرك قطعته علي عدة محاور تفاعل عبرها التنظير السوسيولوجي في جملته، وهو التفاعل الذي يتولد عنه نماذج نظرية جديدة بصورة دائمة، أو علي الأقل ميولاً أو اتجاهات جديدة. إرتباطاً بذلك يتمثل المحور الأول في التطور التاريخي، حيث نلاحظ تولد نماذج نظرية من أخرى، إما بسبب تغير الواقع وطرحه لمتغيرات جديدة، أو نتيجة لحركات التصحيح أو التنقيح التي تظهر عبر تاريخ كل تنظير اجتماعي. وتشكل الجغرافيا المحور الثاني، حيث أننا إذا تأملنا للتنظير الاجتماعي، فسوف نجده ينقسم في بنائه إلي مكونين أساسيين، حيث يحتوى المكون الأول علي تنظير اجتماعي يتضمن مجموعة من المقولات التي تتناول متغيرات مشتركة بين مختلف السياقات الاجتماعية، بالإضافة إلي ذلك مكون تنظيري آخر، مازال مرتبطاً بسياقات اجتماعية بعينها. ونفترض أن يحدث تفاعل وتغذية متبادلة بين مقولات هذين المكونين البنائيين، بما يقرنا من الحالة التي نصل فيها إلي النظرية العامة للعلم. وإذا كنا نفترض أن النظرية الاجتماعية المعاصرة قد نشأت غربية بالأساس، فإن بروز أنماط جديدة من المجتمعات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، "المتقدمة والنامية والمتخلفة"، من شأنه أن يساعد علي تطوير مقولات يتم إستيعابها في بناء النظرية العامة. حيث يوفر ذلك لها مخزوناً معرفياً متراكماً، يجعلها قادرة علي فهم ودراسة الواقع المتباين بذات المقولات، وهنا يمكن القول بأننا قد بلغنا شاطئ النظرية الاجتماعية العامة.

ويعد المحور الثالث الذي نحاول من خلاله تتبع تطور النظرية الاجتماعية، محور نوعي، تتجلى نوعيته من خلال جوانب عديدة. فهناك الخلاف علي طبيعة العمليات المحورية المحددة لطبيعة التفاعل الاجتماعي، وهناك الخلاف حول درجة الالتزام يتصور النسق وطبيعة هذا النسق. بالإضافة إلي ذلك فقد بدأت تظهر مكونات جديدة في واقع المجتمعات، كالأرهاب الذي يسعى للعصف بجزء من بناء القوة، سواء علي مستوى النسق "المجتمع" القومي، أو العالمي كمدخل لإحداث التغيير في إطار أي منهما، وهي حالة جديدة علي التفاعل العالمي. وتعد القوة هي المكون الثاني الذي برزت فاعليته علي الصعيد العالمي، فلكل مرة في تاريخ العالم تسعى قوة الدولة المحورية فيه، مستندة في ذلك، إلي شرعية احتمالية إستخدام القهر، بإتجاه تغيير العالم وفق رؤيتها، حتى يصبح العالم بكامله بيئة مواتية. بالإضافة إلي ذلك يوجد مكون الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، الذي يعمل بدأب بإتجاه تأسيس نسق عالمي متجانس، وهو هدف عجزت عنه أعني القوى

الاستعمارية عبر قرون كثيرة مضت. علي هذه المحاور ينبغي تتبع حركة النظرية الاجتماعية، علنا أن نصل في النهاية إلي بصيرة، نرى من خلالها التطورات غير المرئية وغير الظاهرة، التي تخضع لها النظرية الاجتماعية، وما هو المنتهى الذي يمكن أن ترفأ فيه سفنها.

المراجع

- ١ - سمير نعيم: النظرية في علم الاجتماع، دراسة نقدية مكتبة سعيد رافت، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٤.
- 2- Skidmore, William: Theoretical Thinking in Sociology, Cambridge University Press. London, 1975. P. 3.
- ٣ - سمير نعيم: مرجع سابق، ص ٢٠.
- 4- Merton, Robert. K; Social Theory and Social structure. The Free Press. Gleonce. 1962. P. 3.
- ٥ - زكريا إبراهيم: مشكلة الفلسفة، مكتبة مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٠، ص ١١٢.
- ٦ - سمير نعيم: مرجع سابق، ص ص ٢٢-٣٢.
- 7- Soro Kin, Pitrim: Contemporary Social Theories. New York. Harper. 1928.
- حيث يعرض الكتاب بكامله لكافة النظريات العالمية التي تربي أن عاملاً أساسياً من وجهة نظر المدرسة هو الذي يلعب دور المتغير المستقل، ويحكم يسر التفاعل والعلاقات الاجتماعية من وجهة معينة
- ٨ - تيماشيف، نيقولا: نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، ١٩٧٠، دار المعارف، مصر، ص ٣.
- 9 - K. R. Merton: Op. cit, P. 34.
- ١٠ - نيقولا تيماشيف، مرجع سابق ص ٣.
- 11- Pitrim Sorokin: Op. cit.
- ١٢ - نيقولا تيماشيف، مرجع سابق ص ١٦.
- 13- Galton, Johan: Theory and Method of Social Research. London. George Allen & Unwin. LTD. 1987. P. 451.
- ١٤ - نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص ١٥.
- 15- R. K. Merton: Op. cit. P.5.
- 16- Ibid. P. 89
- 17- T. Parsons: Op. cit. P. 28.
- 18- Seltiz, C. Jahoda & Others: Research Methods in Social Relations. New York. 1963. P. 28.
- 19- Ibid. P. 41.
- 20- Fairchild, H. P: Dictionary of Sociology, 1967. P. 56.
- 21- Rily, M.W: Sociological Research. A Case of Approach. New York. 1964. P. 5

- 22- R.K. Merton: Op, cit. P. 90.
- 23- Ibid. PP. 91 – 92
- 24- Johan Galtung. Op, cit.P. 451.
- 25- Hommans, G: Contemporary Sociology (in) R. Fairs (ed) Hand Book of Modern Sociology. New York. 1966. P. 951.
- 26- Smelser, N. J: Theory of Collective Behavior. New York. 1963. P. 24.
- 27- Catgrove, Stephen: The Science of Society. An Intruction to Sociology. London. Grow- Allen & Unwin, ITD. 1968. Pp. 31-38.
- 28- Ibid. P 20.
- 29- R. K. Merton: Op. cit. Pp. 13-15.
- 30- Parsons, T: Essays in Sociological Theory. The Free Press. New York. Collier Macmillan Limitod. London. 1966. P. 350.
- 31- Percy, Cohn: Op, cit. P. 12
- 32- Nagel, E: The Structure of Science, Problems m logic of Scientific explanation. Harcourt Brace & world. Inc. New York. 1961. P. 91.
- 33- Johan Galton: Op. cit. P. 8.
- 34- Compell, Norman. R: The Structure of Theories (m) Herbert Fiegl & May Brodbeck (eds) New York. 1923. Pp. 288 – 308 esp P. 303.
- 35- T. Parsons: Essays in Sociological Theory, Op. cit. P. 323.
- 36- Ibid. P. 215
- 37- Ibid. P. 216
- 38- E. Nagel: Op, cit. P. 95
- 39- N. R. Campell: Op, cit. P. 289
- 40- W. Skidmore: Op. cit. Pp. 15-16
- 41- Alvin Gouldner, The Coming Crises of Western Sociology Op, Cit. p.115
- 42- Ibid, p, 112.
- 43- Pansons, Talcott, the Social System, the Free Press, Glencoe, Il-Linois, 1951, p. 349.
- 44- Johnson, Harry, M, Sociology, A Systematic introduction, Routledge & Kegan Paul Ltd, London, 1961, pp. 581-588.
- 45- Bredemier, H.C & Stehenson, R. M, The Analysis of Systems, Halt Rinehert, London, 1970, p. 310.
- 46- Harry M. Johnson, Op. Cit, p. 590.

- 47- Ibid, p. 606.
- 48- Ibid, p. 580.
- 49- Talcott Parsons, The Social Dystem, Op. Vit. P. 506.
- 50- Harry M. Johnson, Op. Cit. p. 389
- 51- Alvin Gouldner, Op, Cit, p. 9.
- 52- Aron, Raymond, Main Currents in Sociological thought, Vol., London, 1967, p. 170.
- ٥٢- أحمد أبو زيد، العلوم الإنسانية والصراع الأيديولوجي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٧٠، ص ص ١٤١ - ١٦٥.
- 54- Harry M. Johnson, Op. Cit. p. 591.
- 55- Ibid, p. 607.
- 56- Barber, Barnard, Structural – Functional Analysis, Some Problems and Misunderstanding, Amer. Soc. Rev, Vol 21, 2, 1956, p. 132.
- 57- Robert, Merton K, Social Theory And Social Structure, Op, at, P. 42.

الفصل الرابع
عمليات وإستراتيجيات
بناء النظرية الاجتماعية

الفصل الرابع

مماريات وإستراتيجيات

بناء النظرية الاجتماعية

تمهيد :

حسبما هو مؤكد وثابت يعد بناء النظرية واكتمال تأسيسها يعتبر مؤشراً علي نضج واكتمال بناء العلم الذي تنتمي إليه. ذلك لأن النظرية هي التي تتولى ترشيد حركة العلم، من حيث انتقاء المشكلات التي ينبغي التصدي لدراستها، ثم منطلق التناول العلمي الذي ينبغي التعامل من خلاله معها. وإرتباطاً بذلك يتطلب تحليل بناء النظرية العلمية، وخاصة النظرية الاجتماعية، ضرورة التركيز علي ثلاثة جوانب أساسية. الجانب الأول، وهو ما يمكن أن نسميه مجازاً بالبناء المورفولوجي للنظرية أو مكوناتها الأساسية، ونعني بها العناصر الأساسية المكونة لأي نظرية علمية مشخصة بشكل ثابت غير متفاعل. في حين يتمثل الجانب الثاني في العمليات الدينامية لبناء النظرية العلمية. سواء تلك العمليات المتعلقة بتأسيس النظرية، أو تلك الخاصة بأعمالها في عمليات البحث المختلفة، أو التي تركز علي صياغة النظرية العلمية لتحديد مبادئها الأساسية. بالإضافة إلى ذلك يتعلق الجانب الثالث، بوظيفة النظرية في إطار نسق التفكير العلمي للعلم الذي تنتمي إليه كإطار لها، وبالنظر إلى النسق الاجتماعي، أي المجتمع، كإطار لأعمال فاعليتها.

وفي محاولة تأمل هذه الجوانب الثلاثة فإننا نجد أن مختلف المواقف النظرية، تجمع علي أن النظرية العلمية تتكون من ثلاثة مكونات أساسية لازمة لتأسيسها كنسق نظري. فإذا غاب أي من هذه العناصر الثلاثة، فإن ذلك يعني أن النظرية مازالت في طور الإكتمال، وأنها لم تكتمل بعد، أي مازالت مشروعاً نظرياً ناقصاً. ويتمثل أول هذه العناصر في المفاهيم التي تشكل الوحدة الأدنى والأصغر في بناء النظرية. وبعد المفهوم رمز يشير إلى متغير واقعي، بحيث نتعامل مع الرمز أو المفهوم، ونستدعي به المتغير إلى الذهن. وتختلف المفاهيم بطبيعة الحال من حيث مستوى التجريد، فهناك بعض المفاهيم الأكثر إقتراباً من المتغير الذي نشير إليه، بينما مفاهيم أخرى أكثر إنفصالاً عن المتغير. كأن نسمي أحد التلاميذ في الفصل "أحمد"، وفي نفس الوقت هو التلميذ رقم ١٧ في كشف أسماء تلاميذ الفصل. المفهوم الأول أكثر إقتراباً من المتغير "أحمد" بينما المفهوم الثاني "١٧" أكثر إنفصالاً عنه.

وبعد المفهوم هو وحدة القضية، إذ تتكون القضية من مفهومين أو أكثر، وهو ما يعنى أن القضية يمكن أن تتضمن ثلاث مفاهيم تشير إلى ثلاثة متغيرات. حيث نجد أن المتغيرين يرمز لهما بمفهومين، إضافة إلى المفهوم الذى يتعلق بالعلاقة التى تربط بينهما. فمثلاً حينما نقول "أحمد ذاكر دروسة"، "أحمد" متغير، و"الدروس" متغير آخر، والعلاقة بينهما هى "المذاكرة" وهى التى يعبر عنها بمفهوم ثالث.

وتشكل القضايا المكون الثانى فى بناء النظرية، وفى تعريفها الأساسى، تعتبر القضية علاقة ثابتة بين متغيرين، أو هى علاقة ثابتة بين مفهومين، باعتبار أن المفهوم - كما أشرت - هو رمز يشير إلى متغير واقعى، ويستدعيه. ويمكن تعريف القضية بأنها حكم له معنى، وإذا كانت القضية عبارة عن علاقة ثابتة بين متغيرين، فإنه يمكن تحويل القضية إلى فرض، من خلال تحويل العلاقة الثابتة إلى علاقة احتمالية. فمثلاً إذا قلنا "أحمد بطل" فهذه قضية، لأنها عبارة عن حكم صدر على ثبات بطولة أحمد. فإذا رغبت تحويل القضية إلى فرض علمى، فإبنى أقول "من المحتمل أن يصبح أحمد بطلاً". فإذا ثبت إستناداً إلى بعض الاختبارات أنه بطل، فإننا نحول العلاقة الاحتمالية إلى علاقة ثابتة بأن نقول "أحمد بطل" وتختلف القضايا فى بناء النظرية من حيث مصدرها. هل هى جردت عن معطيات واقعية، فمصدرها الواقع، أم أنها أشتقت من أبنية نظرية فمصدرها التنظير.

ويشكل البناء المنطقى المكون الثالث فى بناء النظرية. وللبناء المنطقى معنيان، الأول يتمثل فى أنه أيا كان المدخل إلى تأسيس النظرية، سواء كان ذلك تصعيداً من أسفل، عن طريق التعميمات الأمبيريقية، أو أنها تولدت من خلال الاشتقاق من أبنية نظرية سابقة. فإن النظرية ينبغي أن تكون على درجة عالية من الدقة التنظيمية، بحيث تتخذ فى شكلها النهائى شكل النسق الاستنباطى.

فى هذا الإطار توجد القضايا الأمبيريقية، وهى القضايا التى تبلورت نتيجة التعميم الناتج عن دراسة أمبيريقية، أى أن البحث الأمبيريقى يشكل أحد مصادر قضايا النظرية. بينما يتمثل المصدر الثانى للقضايا فى الأبنية الفلسفية والنظرية السابقة، حيث يمكن أن نشق منها بعض القضايا. التى نحولها إلى فروض ثم نعرضها للدراسة الواقعية، لنتحقق من صدقها الأمبيريقى، حتى تصبح مؤهلة بعد ذلك لتضمينها فى بناء نظرى. ومن ناحية ثانية يمكن تصنيف القضايا إلى قضايا كبرى، وقضايا صغرى. وتترتب مختلف القضايا فى بناء النظرية لتشكل بناء منطقياً.

ذلك يعنى أن النظرية العلمية الدقيقة والمتماسكة البناء ينبغي أن تمتلك بناء

منطقياً يشكل هيكلها الأساسي^(١). ويتعلق المعنى الثاني للبناء للمنطقى بالترتيب الذي تتخذه قضايا البناء النظرى. بحيث يحدد البناء المنطقى قضايا النظام أو المستوى الأعلى ذات الطابع النظرى، وقضايا النظام أو المستوى الأدنى ذات الطابع الأمبيريقى. ثم طبيعة العلاقة الوظيفية المتبادلة بين نوعى القضايا أو التعميمات من خلال العمليات المرتبطة بالتفاعل الداخلى للبناء النظرى، وهى عمليات اشتقاق الفروض، وتأسيس النظرية، ثم التعامل مع المعطيات الأمبيريقية بالنظر إلى الإطار النظرى^(٢).

أولاً: عمليات بناء النظرية الاجتماعية

فى إطار هذه الفقرة، سوف نتعرض للعمليات الرئيسية التى تبناها مختلف المنظرون لبناء النظرية الاجتماعية. وحسبما أشرنا فإن القضية تشكل للوحدة الأساسية والمحورية لبناء النظرية، سواء كان مصدرها الأبنية النظرية والفلسفية السابقة عليها، أو كان مصدرها التعميمات التى جردت عن الواقع الأمبيريقى. وحسبما أشرت تتشكل القضية من مفهومين أو أكثر، ونشير إلى علاقة مطردة الوقوع بين المتغيرات الواقعية التى ترمز إليها المفاهيم. وسواء بدأنا صياغة التعميمات النظرية من هذا الطريق أو ذاك. فإن إنجازها وتأسيس إطار نظرى يتضمنها لابد أن يمر من خلال أربع عمليات رئيسية وهى التأسيس Construction والتنظيم Codification والاشتقاق Derivation والإبداع Creation وسوف نعرض بإيجاز لكل من هذه العمليات.

١ - عملية التأسيس Construction أو صياغة القضايا

وتعتبر عملية التأسيس أو صياغة القضايا من أهم العمليات المتصلة ببناء النظرية الاجتماعية، إذ يعتبر تأسيس النظرية محاولة لإنشائها بدقة، وفق خطة واضحة بالاستناد إلى فهم واضح لصياغة القضايا، سواء كانت ذات طبيعة وصفية أو تحليلية. على هذا النحو يعتبر تأسيس النظرية جهداً خاصاً يهدف إلى صياغة القضايا النظرية، التى تعتبر مقدمات منطقية لبناء النظرية، وتتضمن قناعة منهجية بأنها قابلة للاختبار الأمبيريقى أو الواقعى^(٣). وتتبع عملية التأسيس فى بناء النظرية، حينما يتعلق الأمر بصياغة النظريات المتوسطة المدى، وليست النظريات الشاملة. ومن ثم فمن المستحيل أن يحاول أحد العلماء استخدام تكتيك تأسيس النظرية، لصياغة نظريات ذات طابع كلى أو شامل كالنظرية البارسونزية أو النظرية الماركسية مثلاً. وبصفة عامة فقد إتبع علماء الاجتماع المهتمون بقضايا

المنهج، وبناء النظريات العلمية، هذا الأسلوب في تأسيس النظرية. لاهتمامهم بتطوير نظريات تساعد في توفير الفهم العلمي، لمجموعة من المشكلات الواقعية الأضيق نطاقاً، من تلك التي يهتم بها منظروا النظرية العامة أو الشاملة. ومن هنا نجد أن معظم الفكر المتعلق بتأسيس وصياغة النظرية، يدور حول تطوير أبنية نظرية قادرة على تقديم تفسير للمعطيات الواقعية موضع الاهتمام. مع تأكيد للعلاقة بين هذه التفسيرات التي قدمت وقضايا النظرية التي شكلت مرجعية لهذه التفسيرات^(٤). على هذا النحو يتطلب تأسيس النظرية. توفر عديد من القضايا النظرية ذات الصلة بالمشكلة موضع الاهتمام، وينبغي أن تكون هذه القضايا مصاغة بصورة واضحة ومختصرة. ولا يهتم مؤسس النظرية بإنشاء نظرية جديدة تماماً، بقدر ما يهتم بتأسيس ارتباطات جديدة للقضايا النظرية القائمة. بحيث يمكن أن يقود ذلك باتجاه تأسيس أبنية نظرية مكتملة نسبياً ومن ثم إلى تفسيرات جديدة. وحينما تظهر الحاجة إلى قضايا جديدة، فإن القائم بصياغة النظرية "المنظر"، يلجأ عادة إلى الأسلوب الاستنتاجي inductive، عن طريق صياغة التعميمات من النتائج البحثية. ولتوضيح ذلك نذهب إلى أنه إذا افترضت إحدى النظريات أن أ، ب تربطهما علاقة حتمية، وإذا افترضت نظرية أخرى أن ج، د تربطهما علاقة حتمية أيضاً. فإنه إذا تأكد بالدليل أن ب، ج. تربطهما علاقة حتمية، فإن إضافة هذه المعلومة الأخيرة تمكن من تأسيس قضايا نظرية فيما يتعلق بالعلاقة بين أ، ب، ج، د بحيث يقود ذلك إلى بداية تشكل نظرية مصغرة أو نموذج نظري، إذا أضيفت إليها قضايا جديدة مجردة، عن المعطيات الواقعية لبحوث أخرى، فإنها تتحول إلى نظرية تمتلك قدراً من الاكتمال^(٥).

وينبغي أن يكون واضحاً عند تأسيس وصياغة النظرية، أن تكون لدى المنظر فكرة واضحة عن نموذج النظرية، التي ينتوى ابتكارها. ذلك لأن النظريات الاجتماعية لا تقول أشياء مختلفة فقط، ولكنها تقولها بأساليب متباينة كذلك، ومن ثم فعلى المنظر أن يحدد منذ البداية ما هي بنية النظرية التي ينتوى تأسيسها^(٦). هل هي نظرية شاملة، أم نظرية متوسطة المدى أم نظرية محدودة، ثم ما هو موضوعها الأساسي، وما هو نطاق هذه النظرية. هل تقتصر النظرية على مضمون اجتماعي متماثل، كأن تقتصر في معالجتها لموضوعها على نطاق اجتماعي بعينه كأن تكون نظرية عن الأسرة أو الجريمة أو التغير الاجتماعي والسياسي، أم أنها نظرية تشكل مرجعية لتفاعل اجتماعي يعبر مجالات وسياقات اجتماعية متباينة. هذا وينبغي توضيح أن تأسيس النظرية كعملية محورية في بناء

النظرية يتضمن ثلاث عمليات فرعية هي:

أ - صياغة المفهوم Concept Formulation إذ تعتبر صياغة المفاهيم من المهام الرئيسية لتأسيس النظرية. والمفهوم كما نعلم - عبارة عن أسم أو رمز يشير لفئة من الوقائع والأفكار، التي تشكل متغيراً واقعياً. ويكون المفهوم ذا دلالة واقعية لكونه يشير أو يرمز إلى متغير واقعي قابل للملاحظة، أو قد يكون مجرداً بصورة كاملة، أي مشتق عن تنظير سابق. وما يهمنا في عملية تأسيس النظرية المفهوم بالمعنى الأول. بيد أن التساؤل الذي يطرح نفسه يتمثل في طبيعة الإجراءات، التي من خلالها يمكن صياغة مفهوم، يعبر عن فئة من المعطيات الواقعية أو عن متغير بعينه. لكي يصبح بدوره - حين اكتمال صياغته - وحدة أساسية في تكوينات نظرية تالية كالقضايا. حيث يجيب علي ذلك لليان جروس Lleyellyn Gross بتأكيد أنه ذلك يتحقق، حينما نقوم بمجموعة من الملاحظات فيما يتعلق بمتغير معين بشكل مباشر. بحيث نجرد مضامين هذه الملاحظات، ونصوغها على هيئة تسميات أو رموز نسميها مفاهيم. ومن الضروري التركيز على ضرورة توضيح الحدود بين مجموعات الملاحظات، التي تتبلور على هيئة متغيرات، والتي تصبح المفاهيم رموزاً لها، وذلك بهدف تأكيد نوع من الوضوح النظري^(٧).

ب- تأسيس القضية النظرية: في أعقاب فراغنا من صياغة المفهوم، فإننا نعمل باتجاه تأسيس علاقة بين المفهوم الذي وصلنا إليه وبين مفاهيم أخرى، وصياغتها على هيئة قضية ذات طبيعة حتمية، فيما يتعلق بمضمونها أو علاقتها. فإذا استطعنا تحديد مفهوم كمفهوم الانتحار - كما حدده دوركيم- فإننا نجد أن الانتحار - كمفهوم - له علاقة بالضغوط الاجتماعية - كمفهوم آخر - التي يتعرض لها المنتحر. في إطار ذلك فإن ما نعنيه بالضغوط الاجتماعية كمفهوم، يصبح ذا أهمية قصوى، في عملية صياغة النظرية. ما دام التعرف على المفاهيم وتشكلها على هيئة قضايا يمكن أن يصبح أساساً لنظريات عن الشخص الذي يميل إلى الانتحار. ومن ثم فسوف نؤكد على أهمية ملاحظة أن الضغوط الاجتماعية التي تقع على البشر، ويكون من نتائجها الانتحار، يعد خطوه نحو تأسيس قضية تجريبية - أي لها أساس واقعي - تتعلق بالعلاقة بين مفهوم الضغوط الاجتماعية ومفهوم الانتحار.

ج- إضافة قضايا نظرية، فإذا أضيفت القضية - التي وردت في المثال السابق - التي تتخذ شكل "أن الضغوط الاجتماعية، تؤثر على ميل بعض البشر نحو

الانتحار". فإننا نجد أنه وإن صاغ المنظر مفهوم الانتحار والضغط الاجتماعية، كمفاهيم، وإستكمل ذلك بتحديد طبيعة العلاقة بين المفهومين. فإننا وإن كنا لم نلاحظ التأثير، إلا أننا أدركناه من خلال مؤشرات، التي ندركها والتي تتمثل في أدراكنا للضغوط الاجتماعية من ناحية، ومعدلات الانتحار الناتجة عنها من ناحية ثانية. ومن ثم نجد أن القضية التي تعبر عن هذه العلاقة تعتبر أكثر تجريداً، من مفهوم الانتحار والضغط الاجتماعية. وحينما يبدأ القائم بتأسيس وصياغة النظرية في العمل على مستويات متباينة من التجريد، فإن عليه أيضاً تحديد طبيعة العلاقة بين هذه المستويات. وعادة ما تشكل الأخيرة البناء المنطقي الذي يتكون من مجموعة العلاقات التي تضم هذه المستويات بعضها مع البعض.

نتاجاً لذلك تتأسس لدينا نظرية ذات قضايا ومفاهيم، بعضها تمت ملاحظته امبيريقياً، وبعضها له طابعه النظري التحليلي. وفي المثال السابق، فإننا إذا قلنا إن مفهوم الانتحار والضغط الاجتماعية مفاهيم ذات طابع امبيريقسي، فإن مفهوم التأثير influence يشكل المفهوم التحليلي في هذا المثال. وهو يصاغ بطريقة تجعل منه متغيراً Variable إذا أعملناه في حالات واقعية، فإن مدى تأثيره يبدأ من صفر وحتى أقصى مستوى. وإستناداً إلى القضايا السابقة التي أصبحت تشكل بنية نظرية يكون باستطاعتنا أن نشق الفرض القائل، أنه كلما كان تأثير الضغوط الاجتماعية هائلاً، ازداد الميل إلى الانتحار عنه لو كانت الضغوط الاجتماعية في مستوى الصفر. إذ يفترض حدوث التأثير من خلال الضغوط الاجتماعية كوسيط لذلك. بيد أن هذا لا يمنع من تدخل متغيرات أخرى في أحداث الانتحار، ومن ثم يمكن تضمينها في قضايا مثلما حدث في القضية السابقة. بحيث أنه كلما زادت قضايا النظرية والمتغيرات، التي تشير إليها هذه القضايا، كلما زادت النظرية اكتمالاً. ولتحقيق ذلك فإن على مؤسس النظرية، أن يتنبه بشكل محدد إلى نماذج وأنواع المفاهيم، وإلى وضوح الشكل المنطقي للقضايا وترتيبها وأتساقها. وأيضاً إلى دقة تعريف المفاهيم، وقبل كل شيء فإن على مؤسس النظرية أن يكون لديه إبداع وإن يكون يقظاً في أسفلاته من أساليب بناء النظرية وصياغة مكوناتها^(٨).

٢ - تنظيم القضايا Codification.

بينما يتركز جهد التأسيس والصياغة النظرية حول تحديد طبيعة المفهوم، ثم العلاقة بين المفاهيم حتى تأسيس القضية النظرية. فإن تأسيس النظرية يحتاج، بالإضافة إلى ذلك، تنظيم مجموعة القضايا التي تم التوصل إليها، في إطار بناء

منطقي منتظم وبشكل نسق، وهي العملية التي يطلق عليها التنظيم Codification. والتنظيم كما يعرفه روبرت ميرتون هو الترتيب المنظم والمحكم، الذي يهدف إلى ^(١) تنظيم وتنسيق to systematize التعميمات الامبيريقية التي نتجت عن البحوث الامبيريقية التي أجريت. وبذلك نجد أن التنظيم هو المحاولة الإرادية، لتأسيس وصياغة القضايا المؤقتة ذات الدلالة، والتي تبشر بتوسيع نطاق النظرية القائمة. بالإضافة إلى ذلك فإن الصياغة النظرية من خلا التنظيم توضح عادة القضايا النظرية التي يمكن إغفالها والقضايا الأخرى التي ينبغي الإبقاء عليها، تلك التي تصمد أمام البحث الأمبيريقى. ومن المسلم به أن التنظيم كإجراء منهجى يكمل الاشتقاق الصورى للفروض التي ينبغي اختبارها. بحيث تيسر فى حالة التثبيت من صدقها وتحولها إلى قضايا، تأسيس النظرية الاجتماعية الفعالة التي توجه البحث الامبيريقى الملائم والمثمر ^(١٠).

ولتأسيس أو صياغة النظرية، فإنه من الضرورى من وجود تعميمات امبيريقية متعددة، وفرها البحث الامبيريقى الموجه نظريا فى مختلف مجالات الواقع الاجتماعى، بالإضافة إلى التراكم الذي يتحقق، من خلال توفر هذه التعميمات ونموها. وعلى عكس التأسيس النظرى، فإن التنظيم يقتصر أعماله على مستوى النظرية المحدودة أو الخاصة، إضافة إلى المتوسط المدى، باعتبار أن صياغة كليهما خطوة نحو تأسيس النظريات الشاملة. وتعتبر محاولة تالكوت بارسونز من المحاولات الجادة فى تاريخ علم الاجتماع لتأسيس النظرية، من خلال تنظيم التعميمات الأمبيريقية، فى إطار بناء نظرى. حيث نجده يذهب إلى القول فى أكثر من موضع إلى أن كم التعميمات الذى توفر لدينا، يحتاج إلى إعادة نظر وتنقيح بما يمكننا من صياغة نظرية عن توازن النسق الاجتماعى. من خلال تنظيم التعميمات الامبيريقية، التي توافرت فى إطار علم النفس والاجتماع والانثربولوجيا، وتتعلق بالتوازن الاجتماعى. بالإضافة إلى ذلك نجده يؤكد أن كم المعرفة الامبيريقية، الذى تبلور على هيئة قضايا، والذي توفر لدينا حتى الآن، فيما يتعلق بواقعة التغير الاجتماعى، يتيح لنا أن نبدأ فى صياغة نظرية عن التغير الاجتماعى ^(١١).

يضاف إلى ذلك أنه إذا كان تأسيس وصياغة النظرية يتم عادة على مستوى المفاهيم، والتعميمات أو القضايا الامبيريقية كوحدات أساسية، فى بناء النظرية. فإن التنظيم على العكس من ذلك يتخذ من التعميمات أو القضايا الامبيريقية والنظرية وحدات أساسية فى بناء النظرية الاجتماعية الشاملة. التى تكون فى الحقيقة هى

الأعلى مستوي من حيث إمكانياتها التحليلية من المستوى السابق، أي مستوى القضايا الأكثر شمولاً، لأنها في الحقيقة ليست سوى إعادة صياغة لمجموعة من النظريات الخاصة، في إطار نظري شامل.

٣ - الاشتقاق Derivation.

بينما تتصل عمليات تأسيس المفاهيم والقضايا، وكذلك التنظيم بصياغة بناء النظرية في مستوياته المتباينة، فإن الاشتقاق - كعملية تتبع في بناء النظرية الاجتماعية - يهتم أساساً بتأكيد كفاءة النظرية، عن طريق إعادة تعريض قضايا النظرية، في شكل فروض جديدة، لإختبارها إمبيريقياً للتحقق من صدقها. وبذلك تتأكد العلاقة التي ينبغي أن تكون قائمة بين النظرية والبحث الإمبيريقى، وتتأكد كفاءة النظرية بصورة مستمرة، من خلال الإعادة المستمرة لإختبار الفروض المشتقة من بنائها الأساسي. وإلى جانب أن الاشتقاق قد يعنى محاولة تحديد طبيعة وخصائص البيانات الواقعية، بالنظر إلى الفروض المشتقة من بناء النظرية بشأنها. فإنه يساعد أيضاً في التحقق من سلامة التفسيرات البعدية، التي قد تطرح في أعقاب اكتشاف أية معطيات جديدة، تتعلق بمفاهيم معينة، أو بالعلاقات بين هذه المفاهيم. وقد كان للاشتقاق الصوري فوائد كثيرة في كل من علمي النفس والاقتصاد. فقد أدى في علم النفس إلى إجراء سلسلة من التجارب المتتالية، وأدى في علم الاقتصاد إلى إجراء مجموعة من البحوث التي تتعلق بظواهر إقتصادية واقعية. إلى جانب ذلك يساعد الاشتقاق بشكل عام، في تمهيد الطريق باتجاه تراكم البحوث وترابطها، بدلا من الكم الهائل من البحوث المتناثرة التي لا رابط بينها^(١٢).

فإذا تأملنا هذه العمليات اللازمة لبناء النظرية، فلنأخذ أن عمليتي التأسيس والتنظيم تتجهان من أسفل إلى أعلى، بحيث تسبق أولاهما الثانية، أي من مستوى المعطيات الإمبيريقية الواقعية، إلى مستوى المفاهيم والقضايا وحتى النظرية العامة أو الشاملة، ومن ثم فهي تنتج مما هو ملموس وواقعي، إلى ما هو تركيبى وأكثر تجريداً. على خلاف ذلك نجد أن عملية الاشتقاق تتبنى اتجاها عكسياً، حيث تبدأ من بناء النظرية، وتنتج إلى المعطيات الإمبيريقية الواقعية. من خلال اشتقاق الفروض من بناء النظرية ثم إعادة اختبارها إمبيريقياً، فإذا تأكد صدقها فإنها تضم إلى بناء النظرية. ومن شأن ذلك أن يقطع الطريق على أية كيانات نظرية زائفة كالتفسيرات البعدية، أو تلك التي تظل على مستوى التوجهات النظرية العامة، والتي ليست لها إسناداتها الواقعية.

٤ - الإبداع Creation

برغم أهمية هذه العملية لاستكمال بناء النظرية الاجتماعية، فإنها تعتبر أقل العمليات من حيث مستوى التقنين. فليس يكفي أن تقوم بصياغة مفهوم، يشير إلى مجموعة من المعطيات الواقعية المتمثلة، أو تأسيس قضية عن طريق صياغة علاقة مطردة بين مفهومين. أو ضم هذه القضايا من خلال عملية التنظيم، في إطار بناء نجاهد أن يكون متسقاً ومنطقياً، حتى تصل إلى بناء نظرية. إذ أنه لو كان الأمر على هذا النحو في بناء النظريات العلمية، لوجدنا كم من النظريات يقارب تقريباً كم المتخصصين في أي علم من العلوم. يؤكد ذلك ما ذهب إليه "ايرنست ناغل" من أن النظريات إلى جانب أنها جهد عقلي منظم، فهي تعتبر "إبداعات حرة" للعقل^(١٣). بل أننا نجد باحثاً مثل "جوهان جالتونج" يذهب إلى القول بأن توفر التراث العلمي، الذي قد يتجلى في شكل معطيات ومفاهيم وتعميمات امبيريقية، لا يعد كافياً لقيام النظرية. "إذ تعتبر النظرية هي الوحدة المعرفية الوحيدة، في نسق التفكير العلمي التي لا تخضع في صياغتها للتنظيم فقط. ذلك لأن بناء النظرية يعد إنجازاً خلاقاً، ومن هنا فإن الأمر لا يدعو للدهشة حين نجد أن نفراً قليلاً من المشتغلين في ميدان علمي معين، هم الذين يمتلكون القدرة على الإبداع. ومن ثم فهم القادرون على القيام بمثل هذا العمل، أي بناء النظرية، حيث نجد لديهم القدرة على القفز فوق الأدلة المنطقية، وأحاساس خفي متصل بالجهد الخلاق. فصياغة النظرية تشبه - إلى حد كبير - إنجاز العمل الفني أو اللوحة الفنية أو القصيدة الشعرية. من هنا كانت منهجية النظرية وصياغة النظرية متخلفة بالنسبة لمنهجية صياغة الفروض والقضايا. وأنه يبدو أن نوعي الفلاسفة والعلماء اللذين يعملان على هذين المستويين مختلفين كيفياً^(١٤).

ثانياً: إستراتيجيات بناء النظرية الاجتماعية

شكل بناء النظرية الاجتماعية، والمنهج الذي ينبغي لتباعه لبنائها موقفاً خلافاً، في إطار النظرية العامة للعلم. ودون الحاجة إلى التتبع التاريخي لهذا الخلاف، الذي بدأ بصياغة الأنساق النظرية التأملية باعتبارها انعكاساً للسياق الفكري والاجتماعي. بحيث يمكن اعتبار النظريات التأملية مرحلة من التطوير، السابق على ظهور النظريات العملية، التي أنتشرت بها المرحلة الكلاسيكية من تاريخ النظرية الاجتماعية. إستناداً إلى ذلك فسوف نعرض لطبيعة الاستراتيجيات المعاصرة لبناء النظرية الاجتماعية. ومن الضروري أن نوضح في هذا الصدد أن

تباين استراتيجيات بناء النظرية الاجتماعية يرجع إلى ثلاثة عوامل أساسية. حيث يتمثل العامل الأول، في طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها العلم، إضافة إلى حالة وقدرة التراكم المعرفي الذي تحقق. بينما يتصل العامل الثاني بمستوى إكمال التفاعل الفكري ووضوحه، بين مختلف الأبنية النظرية بمستوياتها المتباينة من ناحية، وبينها وبين معطيات الواقع ومتغيراته، وفقا لمعايير تؤكد موضوعية هذا التفاعل. والثالث، طبيعة التحديد الملائم لنقطة البداية التي ينبغي أن نطلق منها لتأسيس النظرية، ثم منطق إدراك متغيرات الواقع وتفاعلاته.

وإذا كان تاريخ النظرية السوسيولوجية قد شهد تبلور ثلاثة استراتيجيات لبناء النظرية الاجتماعية، وهي "استراتيجية بناء الأنساق النظرية المغلقة"، و"استراتيجية بناء النظريات العامة أو الشاملة" و"استراتيجية بناء النظريات الخاصة أو المتوسطة المدى". فإن ذلك لا يعنى الانفصال التام بين هذه الاستراتيجيات الأساسية، فهناك الكثير من نقاط الالتقاء المشتركة بينها. بالإضافة إلى ذلك يوجد التقاء حول عدد من الخطوات أو الممارسات التحليلية، ومن ثم فتميزها عن بعضها البعض على هذا النحو الفاصل، يحمل قدرا كبيرا من الإرادية والتعسف، وسوف نتحدث فيما يلي عن كل من هذه الاستراتيجيات.

(١) استراتيجية بناء الأنساق النظرية المغلقة:

سيطرت هذه الاستراتيجية في المرحلة الأولى لنشأة النظرية الاجتماعية، التي تضمنت تأسيس أبنية نظرية عديدة، يرجع بعضها إلى اشتقاقه من الأنساق الفلسفية السابقة على نشأة علم الاجتماع. بينما يرجع بعضها الآخر، إلى محاولة نقل قضايا وممارسات علوم أخرى ومتقدمة، إلى نطاق علم الاجتماع. ومن ثم فقد تميزت هذه الأنساق النظرية، بمحاولتها تفسير التفاعل الاجتماعي للحادث في المجتمع، بالنظر إلى مفاهيم وقضايا وأبنية نظرية من خارجه. واستخدمت معطيات النسق الاجتماعي الواقعي بصورة إنتقائية في البرهنة عليها، وهناك شكلان أساسيان لهذه الأنساق النظرية.

أ - الشكل الأول في الأنساق النظرية التأملية، وهي عبارة عن أبنية افتراضية، اشتقت أساسا من الاتجاهات الفلسفية التي عايشت نشأة علم الاجتماع. وتمثل المثالية والوضعية والنفعية، نماذج فكرية لهذه الأنساق. ونظرا لطبيعة التدريب الفلسفي الذي حصل عليه مفكرى هذه الفلسفات، ومحاولتهم فهم الواقع المعاش، من أجل تقديم تفسير عقائلي لتفاعله. حيث حاول مفكروا هذه الاتجاهات إدراك الواقع، بالنظر إلى مجموعة من المقولات الفلسفية، التي

كانت تضيف على الواقع هوية محددة. وقد ظلت هذه الأنساق التأملية تستمد صدقها من معقوليتها المنطقية، وليس من خلال الاختبار الامبيرقي لفرضياتها الفلسفية. فإذا أضطر المفكر نفسه إلى الاستعانة بمعطيات الواقع، فإن ذلك غالبا ما كان يتم بطريقة إنتقائية. ونظراً لتباين "أصولها المعرفية"، فإن جهدها العلمي لم يتجه إلى محاولة البحث عن الموضوعية، من خلال تأسيس حوار بين متغيراتها المتباينة، أو محاولة اختبار فاعليتها بالنظر إلى معطيات الواقع. وإنما إتجهت في غالبها إلى ترسيخ تبايناتها، عن طريق فرض تصورات نظرية مطلقة على الواقع، وبذلك ظلت عند مستوى مجموعة من الافتراضات الفلسفية، التي تقترب إلى حد كبير من شكل التوجيهات النظرية العامة. غير أن الخاصية الرئيسية والأكثر بروزاً في هذه المرحلة، تتلخص في أنها كانت تمثل اختلافاً عن الفلسفة، من حيث أنها كانت تعطي المعطيات الواقعية اعتباراً ولو بشكل انتقائي. ثم أنها كانت أقل تأملية وانفصالاً عن الواقع مقارنة بالتفكير الاجتماعي السابق عليها. هذا بالإضافة إلى كونها خير شاهد، على تحول وانتقال تاريخي لهذه الفلسفات، من مجموعة من الفرضيات الميتافيزيقية. إلى أبنية نظرية ذات قضايا محددة إلى حد ما، وذات علاقة ولو ثانوية بالواقع، وذات طبيعة اجتماعية في برهنتها.

ب- وتمثل النظريات العاملية، الشكل الثاني لاستراتيجية الأنساق النظرية المغلقة، حيث ظهرت هذه النظريات في الفترة التالية لنشأة علم الاجتماع. وقد شكل هذا النموذج من التنظيري تياراً كاملاً يحاول أن يعطي أهمية لأي من العوامل، باعتبار أن له تأثير حتمي في تشكيل الظواهر الاجتماعية. وقد اتجهت الأبنية النظرية في برهنتها إلى التأكيد الدائم على الأهمية الشاملة لعامل بعينه جغرافياً، أم بيولوجياً، أم اقتصادياً، أم سيكولوجياً أم اجتماعياً. ونتيجة لذلك فقد أسهم التنظير العاملية، في تخلف تأسيس وصياغة النظرية العامة للأنساق الاجتماعية. وذلك عن طريق تركيزها الأساسي على مجموعة من العوامل، التي لا ترتبط عضوياً بشكل محدد بالنسق الاجتماعي لأي المجتمع. وخاصة العامل البيئي أو البيولوجي أو الاقتصادي على ما يذهب تالكوت بارسونز^(١٥). وبرغم إمكانية استفادة أي علم من الفرضيات أو القضايا، التي قد تنتمي إلى نطاق علم آخر. فإن هذه العوامل كلها درست وبحثت في إطار علوم أخرى، ونقلت رؤيتها إلى نطاق علم الاجتماع. مثال على ذلك التأكيد على العامل الجغرافي، ونقله من علم الجغرافيا إلى علم

الاجتماع، وهكذا بالنسبة للعامل الاقتصادي، أو البيولوجي الوراثي، أو السلاكي. وقد دفع ذلك إلى التأكيد على العامل الاجتماعي فقط - كما يذهب دوركيم - بإبراز دوره في تشكيل التفاعل الاجتماعي في مواجهة العوامل الأخرى. يتضح ذلك من مقولة دوركيم الشهيرة باعتبار المجتمع حقيقة مفسرة لذاتها^(١٦). وإذا كانت النظريات العاملة قد تميزت بإسرافها في التنظير والتحليل على غرار التفكير الفلسفي. إضافة إلى عزوفها عن تعريف قضاياها للتحقيق والاختيار الأمبريقي والواقعي، وهو الشرط الأساسي للموافقة العلمية على أية قضية نظرية. إضافة إلى إتجاهها إلى البحث عن المعطيات الملائمة لتأكيد العامل، الذي تعتبره مستقلاً ودائماً وقادراً، على قيادة التفاعل الاجتماعي بصورة إنتقائية. فإنها برغم ذلك، قد أدت دوراً هاماً، يتمثل في جمع قدر كبير من المعطيات، المتعلقة بالعامل الذي ترى أحادية فاعليته وتأثيره. الأمر الذي ساعد كثيراً، في مرحلة تالية من مراحل النظرية الاجتماعية، على إعادة هذا التوازن المهترئ بشكل علمي. عن طريق إعطاء مجموعة العوامل المتباينة، والمشكلة للواقع الاجتماعي، أوزانها النسبية لدورها في صياغة تفاعله. ونظراً للنشابه الكبير بين الأبنية النظرية لهذه المرحلة - مرحلة الأنساق التأملية والنظريات العاملة - فإن لنا عليها بعض المآخذ والانتقادات.

١- أن هذه الأنساق النظرية ظلت أبعد ما تكون، عن أن تشكل معرفة تراكمية، حيث كان من النادر، أن تسند مفاهيم أو قضايا أي إطار نظري، إلى أفكار السابقين عليه. ومن ثم فلقد تأسست بإعتبارها تصورات نظرية بديلة ومتنافسة، وليست بإعتبارها تصورات نظرية متفاعلة في بناء تراكمي متتابع تاريخياً. ورغم أن أعمال رواد هذه المرحلة تشهد على عبقرية بشر موهوبين، إلا أنها لم تضع الأسس الملائمة للتحليل الاجتماعي، السائد في علم الاجتماع اليوم. ومن ثم فرغم كونها قد شكلت انجازات عملاقة في عصرها، غير أن عصرها ليس عصرنا^(١٧).

٢- أن هذه النظريات وخاصة النظريات العاملة، أكدت على عوامل مفسرة للتفاعل الاجتماعي، من خارج النسق الاجتماعي أو المجتمع، إذا إدركناه تحليلياً. ومن ثم فقد إتجهت كلها، إلى تفسير الظاهرة الاجتماعية بعوامل خارجة عنها، وليست من داخلها أو متفاعلة تفاعلاً جوهرياً معها^(١٨).

٣- أنه كان من المضار القاتلة لتنظير النظريات العاملة، أن أنقسم ميدان علم

الاجتماع إلى مجموعة من النظريات المتحاربة. حيث أمتلك كل نظرية أو مدرسة نظرية، تبريرا امبيريقيا قويا لموقفها، ولكنها في محاولتها تشكيل أنساق نظرية مغلقة، واجهت صعوبات وخاضت صراعات مع التفسيرات الأخرى فيما يتعلق بدراسة ذات الظواهر. وإرتباطا بذلك واجهت هذه النظريات مأزقا، حينما دفعها الكبرياء المهني والمصالح المكتسبة، إلى عدم الاعتراف بالأخطاء، والدفاع عن نظرية معينة في مواجهة أخرى^(١٩).

٤- أنه كان من نتائج إنتشار الأنساق النظرية التأملية أو النظريات العملية في هذه المرحلة، أن ظهرت النزعة الامبيريقية المتطرفة. التي تنكر بداءة أن باستطاعة النظرية وحدها أن تفعل كل شيء للعلم، بل ذهب مناصروا هذه النزعة إلى القول بأن النظرية لا تعدو أن تكون بناءً افتراضيا تأمليا، يقودنا بعيدا عن احترام الحقائق. ومن ثم فقد اعتقدوا أن تقدم العلم يمكن أن يتحقق فقط عن طريق الاكتشافات غير الموجهة بنظريات معينة^(٢٠).

غير أنه في مرحلة تالية من مراحل النظرية الاجتماعية، تطورت النظريات العديدة من كونها افتراضات تعبر عن وجهة نظر روادها، إلى أبنية نظرية ينتمي إليها العلماء. ولقد حدثت هذه الانتقال عبر تاريخ طويل، إنتفت في إطاره العلاقات العضوية بين ذاتية الباحث أو المنظر من ناحية، وبين البناء النظري من ناحية أخرى. وتأسست في محلها رابطة موضوعية بين المنظر والبناء النظري، يستطيع من خلاله الباحث ان يساهم في بناء النظرية - ان سلبا أو ايجابا- من خلال تعريض فرضياتها للبحث الامبيريقى. بيد أنه وإن شهدت هذه المرحلة قناعة بقدرة النظرية ودورها في البناء المعرفي للعلم. فإنه قد ظهر خلاف جديد حول طبيعة البناء النظري الملائم لعلم الاجتماع في هذه المرحلة. حيث برز موقف يؤكد على ضرورة أن نتجه إلى بناء النظريات العامة والشاملة التي تجرد عن المعرفة المتراكمة. التي توفرت في مختلف فروع العلم الاجتماعى حيث ينبغي أن تكون النظرية العامة هي نموذج النظرية التي يجب ان نتجه لبنائها، ثم نتولى تطويرها من خلال تفعيلها في دراسة ظواهر الواقع من خلال البحث الاجتماعى.

في مواجهة ذلك ظهر موقف آخر، يذهب إلى أن التركيز على تأسيس أطر نظرية شاملة، واشتقاق النظريات منها، فيه مخاطرة أن تؤسس في القرن العشرين، أبنية للنظرية الاجتماعية معادلة للأنساق الفلسفية التي أنتشرت في الماضي، بكل مضامينها المتنوعة، وبناءاتها الفخمة، وضحالتها العلمية (٢١). وتقدم وجهة النظر هذه بديلا لذلك يتمثل في إمكانية تأسيس النظريات الخاصة بنطاقات أو مجالات

معينة، من نطاقات الواقع الاجتماعي. وإن كنا نرد على ذلك بأن تأسيس النظريات الخاصة، بمجالات معينة يحمل مخاطرة تأسيس أبنية نظرية لأغراض معينة، تتسق فقط مع هذه النطاقات المحدودة من الواقع، وغير المتسقة فيما بين بعضها والبعض الآخر، دون أن تضمها كلها رؤية شاملة. إستناداً إلى ذلك فإن بلورة هذا الحوار حول بناء النظرية الاجتماعية، نجده يقدم لنا استراتيجيتين أساسيتين لبناء النظرية الاجتماعية. الأولى استراتيجية بناء النظرية الشاملة، والثانية استراتيجية بناء النظرية المتوسطة المدى، ونعرض فيما يلي بإيجاز لكل منهما.

(٢) استراتيجية بناء النظرية الشاملة

يعتبر تالكوت بارسونز أكثر من نادى ببنى هذه الاستراتيجية في بناء النظرية الاجتماعية، حيث نادى بضرورة الاتجاه مباشرة إلى تأسيس النظرية الشاملة. بحيث يستند تأكيده على تأسيس هذه النظرية الشاملة أو الكبيرة Grand Theory إلى ثلاثة اعتبارات أساسية.

أ - أنه بالنظر إلى أن وحدة التحليل الأساسية التي ينبغي الاتفاق عليها، هي الفعل الاجتماعي بإعتباره نسق اجتماعي، بإعتبار أن الفعل الاجتماعي يحتوى بداخله على كل عناصر الوجود الاجتماعي الشامل. ومن ثم فقد كان منطقياً أن تكون النظرية عنده شاملة، تتبنى مفهوم النسق البنائي الوظيفي لطارا منطقياً لتنظيم المعطيات، التي يحتويها الواقع الاجتماعي، وأداة مفسرة لظواهره^(٢٢).

ب- أنه اعتبر إن الإطار الأساسي لنظرية الفعل الاجتماعي تستند إلى ثلاثة مكونات أساسية هي، نسق الثقافة والقيم الذي قدمت الانثروبولوجيا اسهامات واضحة في إطاره بإعتبار أن الثقافات تشكل مجال عمل هذا العلم. ونسق الشخصية التي قدم علم النفس بقيادة فرويد فهما لبنائها الواقعي وعملياتها الأساسية. والنسق الاجتماعي - المجتمع - الذي طور دوركيم وماكس فيبر تصورا لعناصره الرئيسية وعلاقاته وبنائه المعياري^(٢٣).

ج- أن تأسيس هذه النظرية يعتبر من وجهة نظر بارسونز دليلاً واضحاً على نضج علم الاجتماع، لأنها على هذا النحو تشكل إطار تصوري يحدد لمعطياته. ولبناء هذه النظرية الشاملة قام "تالكوت بارسونز" بتجريد تعميماتها عن قضايا توصلت إليها العلوم الثلاثة، من خلال دراستها لمتغيرات الواقع موضع الاهتمام. ولذلك فالنظرية لديه ذات طابع تجريدي شامل وقد دفعت هذه الطبيعية التجريدية عالماً مثل "جان وايتكر" إلى القول بإنعدام أية إشارات

أو استنادات امبيريقية لهذه النظرية الشاملة^(٢٤). وأن بارسونز قد اتخذ من أعمال دوركيم وماكس فيبر ومارشال وباريتو معطيات أسس بالإستناد إليها نظرايته الشاملة^(٢٥).

ولتحديد أسلوب بارسونز في تأسيس النظرية الشاملة نجده يؤكد على المنطق التدريجي في بنائها، فهي لا تتأسس لديه دفعة واحدة. يتضح ذلك من قوله أنه وإن كانت توجد بعض المتضمنات والحقائق اللازمة لبناء هذه النظرية، إلا أنها ما زالت مبعثرة بعضها عن البعض. وإذا كانت بعض القضايا الامبيريقية ذات علاقة مباشرة بالحقائق، إلا أنها في الغالب غير واضحة. غير أنه بسبب تطور التحليل الاجتماعي العام، وبسبب التراكم المباشر للقضايا والبرهنة الامبيريقية المتصلة بهذا التحليل. فإن هذه المتضمنات النظرية سوف تقترب بعضها من البعض، حتى تصبح ملامحها أكثر وضوحا وتحديدا، بحيث تيسر الاستعانة بها، اقترابنا من فهم الحقائق الواقعية.

ويذكر تالكوت بارسونز أن تأسيس النظرية الشاملة تصبح بهذا المعنى مسألة درجة، حيث أنه عن طريق ارتباط مجموعات القضايا الامبيريقية وإنتظامها، في بناء النظريات المتوسطة المدى، وهي النموذج الذي يفضل روبرت ميرتون. فإن تشابكها واتصال متضمناتها المتبادلة ببعضها البعض، سوف يؤدي إلى اندماجها في كيان للمعرفة أكثر اتساقا وشمولا وعمومية. وعندما تتكامل هذه النظريات في النهاية، تتشكل الحالة المثالية، حيث تشتق معظم الفروض الإجرائية والجوهرية للبحث الامبيريقى من النسق النظرى. وفي اعتقاد تالكوت بارسونز أن هذه الحالة لم تتحقق بعد إلا بالنسبة لعلم الطبيعة. ومع أننا لم نقرب من هذه الحالة، إلا إن هذا لا يعنى أن أية خطوات في هذا الاتجاه لا قيمة لها. بل على العكس، فإن أية خطوة حقيقية في هذا الاتجاه تعتبر تقدما. فعند نقطة النهاية سوف تتحول هذه النظريات الخاصة أو المتوسطة المدى إلى نسق نظرى شامل^(٢٦). ورغم اهتمام تالكوت بارسونز بالنظريات الشاملة فإننا نجده في أكثر من موضع يصرح أن ذلك لا يعنى استخفافا بأهمية النظريات الخاصة، أو بمعنى آخر، بالنماذج الأكثر تواضعا للعمل النظرى. وعلى العكس من ذلك، يؤكد أنه عند هذا المستوى، أى بناء النماذج النظرية، والنظريات الخاصة والمتوسطة المدى، سوف تتأسس البدايات المتنامية للنظرية الشاملة. من خلال التفاعل المباشر والفعال بين هذه النظريات الخاصة والمتوسطة المدى، من ناحية وبين البحث الامبيريقى من ناحية ثانية^(٢٧).

ومن الواضح أن تالكوت بارسونز في تأسيسه للنظرية الشاملة، يتخذ من النظريات الخاصة طريقاً لذلك، وهو ما فعله من خلال تنقيحه لقضايا الأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع التي تشكل نظريات خاصة أو فرعية، بهدف صياغة بنائه النظري الشامل عن الفعل الاجتماعي. وإذا كانت العمليات الأساسية لبناء النظرية العلمية تتمثل في عمليتي التأسيس الافتراضي - أي إذا كان الاتجاه من أسفل إلى أعلى - أي من التعميمات الأمبيريقية بتنظيمها، حتى صياغة التوجيهات النظرية العامة. فإن تالكوت بارسونز قد تبنى إستراتيجية الاشتقاق ثم التنظيم، أي الاتجاه من أعلى إلى أسفل. حيث إتخذ من قضايا النظريات الخاصة للعلوم الثلاثة، معطيات تركيبية لتأسيس نظريته الشاملة^(٥)، أو أنه إنتفى بعض قضاياها، التي يمكن أن تتكامل لتشكل بناء النظرية العامة أو الشاملة.

(٣) إستراتيجية بناء النظرية المتوسطة المدى

إذا كان تالكوت بارسونز قد أكد علي ضرورة تأسيس النظرية الشاملة، التي تتضمن عدداً من النظريات الخاصة، التي تتناول نطاقات محدودة، من خلال اتصالها بعمليات البحث الأمبيريقية. فإننا نجد أن عالم اجتماع روبرت. ك. ميرتون يرى ضرورة تأسيس النظريات الخاصة، أولاً انطلاقاً إلى النظرية العامة للعلم. ومن هنا فالمعتقد أنه ليس هناك خلاف بينهما حول أهمية النظرية العامة الشاملة أو النظرية الخاصة والمتوسطة المدى بالنسبة لعلم الاجتماع. وإنما يتركز الخلاف أساساً حول أي منهما، التي ينبغي أن تشكل نقطة بداية التأسيس أو الصياغة النظرية. ويرجع الخلاف بين هاتين الاستراتيجيتين، إلى خلاف في المنطلقات الأساسية لكل منهما. فبينما كان الأول نتاج للتظير الأوربي الشامل، فإن تظير الثاني قد شكل بلوره للفكر الأمريكي في علم الاجتماع. الذي استغرق خلال هذه الفترة إما في ممارسات أمبيريقية فجه لم تستطع أن توفر قضايا نظرية ذات قيمة، وأن تمكن من تطوير أدوات منهجية غنية في الدقة. وذلك على عكس النظريات الفلسفية والاجتماعية القديمة التي إنكشف عوارها بصورة كاملة بحيث يؤدي بناء

* ليست البارسونزية هي النظرية الشاملة فقط في علم الاجتماع وإنما تعتبر النظرية الماركسية في بنائها المنهجي والنظري نظرية من هذا الطراز أيضاً. ذلك لأنها تبدأ من التوجيهات النظرية العامة فيما يتعلق بطبيعة تشكل الحقيقة الواقعية، والقوانين التي تعمل وفقاً لها. ثم تتدرج من ذلك إلى تأسيس بعض النظريات الخاصة، التي تحتوي على بعض القضايا الأمبيريقية، المشتقة أصلاً من هذا الإطار النظري العام للنظرية الماركسية. مثل نظريات الطبقة والصراع والتغير الاجتماعي، وطبيعة ترتيب العناصر البنائية وتفاعلها بعضها مع البعض. ومن ثم فما يصدق على النظرية البارسونزية، من حيث كونها نظرية شاملة في بنائها المنهجي والنظري واستراتيجية تأسيسها وصياغتها، يصدق على الماركسية أيضاً، وعلى نظريات كل من دوركهم وماكس فيبر كذلك

النظرية الشاملة بإرجاعنا من جديد إلى هذه الأنساق الفلسفية التي إنتشر تبنيها في نطاق علم الاجتماع. ومن ثم فإذا كان الأول - تالكوت بارسونز - قد إتجه إلى اختبار الفرضيات النظرية التي قد يشتقها من أبنية نظرية تأسست في ضوء معطيات الواقع. فإن روبرت ميرتون ركز أساسا على صياغة مجموعة من التعميمات الامبيريقية المتوفرة، التي قد تيسر بناء نظرية إجتماعية ملائمة. ويرجع السبب الثاني لاختلافهما في إستراتيجية بناء النظرية، إلى طبيعة الالتزام النظرى لكل منهما تجاه النسق الواقعي. فبينما نجد أن بارسونز لديه التزام كامل بكلية النسق، أعنى ضرورة افتراض كلية النسق وتكامله، بإعتبارها تشكل بعدا تصوريا قبل إجراء أي بحث أو تحليل للظواهر الواقعية المحددة^(٢٨). فلنأخذ أن ميرتون ألترم بجزئية النسق كمدخل لتحليله، وليست كلية النسق، وأن تباين الالتزام بينهما، بين الكل والجزء، أدى إلى تباين الالتزام بمستوى النظرية ومنطق بنائها. إذ يقابل تأكيد بارسونز على النظرية الشاملة، تأكيد ميرتون على النظرية المتوسطة المدى، ومن ثم نجده يتبنى مدخلا أكثر إلى حد كبير مقارنة بأستاذه تالكوت بارسونز^(٢٩).

وتبدأ إستراتيجية ميرتون بنقده للنظريات الشاملة، بتأكيدنا أننا نلاحظ في الأونة الأخيرة، ميلا نحو تأسيس النظرية الشاملة، التي يجد فيها الباحث كل شيء معدا بصورة مسبقة لتفسير كل التفاعلات والظواهر. مثل هذا الاتجاه إلى تأسيس الأبنية النظرية الشاملة، سوف يواجه نفس التحدى، ونفس المصير التي إنتهت إليه الأنساق الفلسفية الشاملة لكل شيء، والتي سقطت الآن في نوع من الأهمال الذي تستحقه. أن القول ببناء النظريات الشاملة أو الكبيرة يعتبر سعى غريب وغير ناضج، فنحن لسنا على استعداد لإنجاز ذلك، فالعمل الذي يمهّد له لم ينجز بعد^(٣٠). ثم يذهب إلى أن ثمة عوامل أربعة دفعت إلى هذا التفكير الخاطئ، والمتعلق ببناء النظريات الشاملة.

ويتمثل العامل الأول في أن نجاح العلوم الطبيعية وضخامة الانجازات التي حققتها، دفع الكثيرين نحو مقارنة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية. ومن ثم الوصول إلى نتيجة خاطئة، تتمثل في أنه من الضروري أن تكون إنجازاته على الصعيد النظرى مثل إنجازات هذه العلوم. ويعنى ذلك أن يكون لعلم الاجتماع نظريته الشاملة مثل ما للعلم الطبيعي. ثم يؤكد أن السبب في ذلك يرجع إلى تجاهل التاريخ الطويل من المعاناة والبحث الذي مرت به العلوم الطبيعية. وقد وقع هذا الخطأ لمجرد أن علماء الاجتماع، وجدوا انفسهم يعيشون ذات اللحظة التاريخية، التي تعيشها العلوم الطبيعية^(٣١).

ويتصل العامل الثاني بأنه نظراً لضآلة المعطيات التي لدى علماء الاجتماع، في مواجهة المطالب الملقاة على عاتقهم، من قبل رجال السياسة، والمصلحين ورجال الأعمال. فقد دفع ذلك علماء الاجتماع إلى نوع من الاعتقاد والحماسة، بأنهم ينبغي بأي أسلوب أن يكونوا قادرين على الاستجابة لهذه المطالب، مهما كانت فجوة أو غير ناضجة^(٣٧). ومن ثم فقد اعتقدوا أن تأسيس النظرية الشاملة، يمكن أن يكون وسيلة جوهرية لتحقيق ذلك.

ويشير العامل الثالث إلى علماء الاجتماع إعتقدوا - خطأ - أن الكفاءة تعني القدرة على مواجهة كل المطالب، ذلك أنه يحدث في المراحل المبكرة للعلم المبتدئ، أن يسعى رواده بنفس الأسلوب لتحقيق مطالب فجوة، مثل طلبهم أن تكون لديهم نظريات كلية شاملة مناسبة، لفهم أي نوع من المشاكل أو القضايا، التي تدخل في نطاق هذا العلم^(٣٨).

ويؤكد العامل الرابع على أن الأزمة الاقتصادية التي ظهرت في الولايات المتحدة في الثلاثينيات، أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الاتجاه الامبيريقى، الذي شكل الطبيعة الأساسية لعلم الاجتماع الأمريكى حينئذ، قد فشل في مواجهة هذه الأزمة. ومن ثم يعتبر التنظير والاغراق في طلب النظريات الشاملة، رد فعل حاد لهذه الأزمة، لكونه يشكل بحثاً عن إطار نظري يجنب المجتمع الأمريكى وقوعها ثانية^(٣٩).

وتتحدد استراتيجية ميرتون في بناء النظريات المتوسطة المدى، من خلال تعريفه لمصطلح النظرية الاجتماعية، الذي يشير من وجهة نظره إلى التصورات النظرية المترابطة منطقياً، والمحدودة والمتواضعة في نطاقها، وليست تلك الشاملة التي تتضمن كل شيء^(٤٠). فهو يؤكد أن هناك معضلة أساسية تواجه علم الاجتماع الآن، وينبغي التصدى لها، وهي الفجوة التي توجد الآن داخل العلم بين النظرية من ناحية ومعطيات الواقع من ناحية ثانية. إذ نجد أن الأفكار تكون عادة أكثر نمواً وتطوراً في سرعتها، مقارنة بقدرة البحث الامبيريقى اللازم لاختبار هذه الأفكار أو توضيحها^(٤١). فالمشكلة عند ميرتون تتمثل أذن في قيام نظرية، لا بد أن تكون ذات صلة بالبحوث الامبيريقية الواقعية، التي تدعمها^(٤٢). ثم يطرح ميرتون صيغة النظرية المتوسطة المدى لكي يعبر بها الفجوة بين التنظير الشامل من ناحية، والواقع الامبيريقى من ناحية ثانية^(٤٣). وهو يؤكد أن الأنساق الشاملة ينبغي أن تفسح الطريق للنظريات المتوسطة المدى، الأقل مهابة وجلالاً، ولكنها الأكثر ثراءً من حيث الأسس والأستادات الواقعية. ثم يذهب إلى القول بأننا لا نتوقع من أي

فرد أن يؤسس نظرية، تقدم حلولاً لكافة القضايا الاجتماعية والسوسولوجية، فالحلم، وعلم الاجتماع ليس بهذه البساطة^(٣٩). ثم يؤكد أنه قد يبدو معقولاً أن نفترض أن علم الاجتماع، سوف يتقدم إلى مستوى من الكفاءة، التي يمتلك في إطارها القدرة على تطوير نظريات ذات نطاق متوسط، وأنه سوف يحبط إذا ركز انتباهه على بناء النظرية من النوع الشامل^(٤٠).

إذا ما هي طبيعة النظرية المتوسطة المدى؟ يقدم ميرتون الإجابة على ذلك بقوله، أن وظيفتنا الرئيسية اليوم تتمثل في تطوير نظريات خاصة، ملائمة لنطاقات محدودة من المعطيات. على سبيل المثال نظريات عن ديناميات تشكل الطبقات الاجتماعية، أو عن ضغوط الجماعات المتصارعة، أو عن القوة وممارسة التأثير. بدلاً من البحث منذ البداية عن بناء تصور نظري كلي وشامل "متكامل"، ملائم لاشتقاق كل هذه وغيرها من النظريات^(٤١). ويعني ذلك تأكيد ميرتون على ضرورة الاختصار في هذه المرحلة، على بناء النظريات التي تغطي جوانب محدودة من البناء الاجتماعي، أو تتناول بعض متغيراته. غير أن ذلك لا يعني إغفال النظرية العامة وعدم الاهتمام بها، وأن ما يراه هو أن تكون الأولى طريقاً لتأسيس الثانية. إذ يؤكد أنه من خلال تأسيس النظريات الخاصة، الملائمة لنطاقات محدودة من المعطيات الاجتماعية. يمكن تطوير إطار تصوري أكثر عمومية، وقدرة على ضم هذه المجموعة من النظريات الخاصة، في إطار بناء نظري شامل. وإذا كانت عمليتي الاشتقاق والتنظيم، قد أدت دوراً محورياً في بناء النظرية عند تالكوت بارسونز. فإن ميرتون يستند في بنائه النظري إلى عمليتي التأسيس والتنظيم، حيث يتم تأسيس القضايا، التي تجرد عن معطيات الواقع وعلاقاته. ثم يعاد توجيهها نحو قيادة البحث الواقعي في نطاق مجالات خاصة، بالنظر إلى كونها فروضاً اشتقت من قضايا، جردت عن ذات الواقع أو واقع مماثل له.

وجهة نظرنا في هذا الصدد تتمثل في أنه وإن كنا نوافق روبرت ميرتون، على أن الاتجاه إلى بناء النظريات الشاملة، فيه تهديد بالاستغراق في ممارسات تأملية، بعيداً عن معطيات الواقع المتفاعلة. إلا أننا نختلف معه في ضرورة أن نعمل على تأسيس التصورات الشاملة من خلال الالتزام بكلية النسق. وإن كنا نفترض استناد هذه الكلية إلى التوازن، بإعتبار أن القضايا المتعلقة بهذه الحالة أصبحت متوفرة، حسبما ذهب تالكوت بارسونز. وفيما يتعلق بوجهة نظر ميرتون في بناء النظرية، فإننا نتفق معه على ضرورة أن تكون القضية الأمبيريقية، هي

التعميم الرئيسي لصياغة البناء النظري. بيد أننا نختلف معه في أن الاستغراق في تطوير قضايا امبيريقية، تتعلق بنطاقات خاصة من الواقع الاجتماعي. فيه تهديد أن نفقد البعد النسقي الشامل، وهو بعد أساسي في تحليل أية واقعة إجتماعية جزئية. بدون ذلك يفقد علم الاجتماع القدرة على تقديم فهم مجتمعي، للعمليات الأساسية ومتتالياتها الجزئية، والوقوف بدلا من ذلك عند مستوى الفهم الاجتماعي، الذي يقتصر على رؤية الواقعة من داخلها. دونما قدرة على رؤية أبعادها الخارجية ذات التأثير الأكبر، هذا بالإضافة إلي أنه يغفل التعميمات النظرية، التي توفرت لعلم الاجتماع حتى الآن، في هذا الإطار فإننا نشير إلي ثلاثة اعتبارات أساسية.

حيث يشير الاعتبار الأولي إلي الحاجة إلي نظرية شاملة، تتبنى رؤية شاملة ونسقية للواقع، مع الأخذ في الاعتبار عدم استناد هذه النسقية لأي من العمليات الأساسية، كالتوازن أو الصراع بشكل مطلق ودائم، وإن كنا لا نرفض هذا الاستناد مرحليا.

كما يؤكد الاعتبار الثاني علي ضرورة أن يستند بناء هذه النظرية الشاملة، إلي ما وفرته النظريات العامة في علم الاجتماع، من تصورات شاملة. ومن قضايا امبيريقية تصلح - عند إعادة تحليلها - أساسا لاختبار فاعلية التعميمات النظرية العامة، لهذه التصورات الشاملة.

كما يشير الاعتبار الثالث إلي أننا في حاجة الآن إلي الصياغة النظرية العامة في علم الاجتماع، ذلك لأنه قد أنفق جهد كبير في عملية تأسيس القضايا النظرية، والنظريات سواء علي المستوى الخاص أو المستوى المتوسط المدى أو الشامل. ما نحتاجه الآن هو إعادة صياغة النظريات القائمة، لتحديد القضايا المتماثلة، التي تتعلق بموضوع محدد، في مختلف النظريات القائمة، تلك التي ثبت صدقها عند تعريضها للفحص والاختبار الامبيريقى، ثم تناولها باعتبارها وحدات يستفاد منها في تأسيس أبنية نظرية. كصياغة نظريات عن الفعل الاجتماعي، عن النظام الاجتماعي، أو عن التغير الاجتماعي، أو عن النسق الاجتماعي ومكوناته الأساسية، أو عن تفاعلاته الدينامية. وذلك من خلال الفحص المنطقي والامبيريقى للتعميمات القائمة الآن في علم الاجتماع، بهدف تأسيس هذه النظرية الشاملة. التي تمتلك الرؤية الشاملة، دون الاستغراق في التفاصيل، والتي تمتلك الصدق الامبيريقى والاتصال بالواقع، وهي خاصية لم تتوافر للأنساق الفلسفية الشاملة.

ثالثاً: الاختيار النظري، لوصف الواقع وتفسير معطياته (*)

يعد الاختيار النظري أحد القضايا الهامة في إجراءات البحث الاجتماعي، وذلك باعتبار أن البحوث الاجتماعية الجادة، ينبغي أن تكون موجهة بنظرية اجتماعية، تستق منها فروض البحث، وتحدد مداخله ومنهجيته. إلي جانب أن النظرية تشكل في هذه الحالة مرجعية الباحث، في عمليات الوصف والتحليل والتفسير. وتثار هذه القضية بسبب الحالة التي عليها النظرية في علم الاجتماع، وهي الحالة التي قمنا بتشخيصها في الفصل الأول. ووصلنا بشأنها إلي نتيجة أن علم الاجتماع، لم يصل بعد إلي نظريته العامة أو الشاملة. تلك النظرية القادرة علي توجيه البحث الواقعي، وتفسير مختلف ظواهر ومشكلات المجتمع، وهي حالة مازلنا لم نصل إليها بعد، لكن يملؤنا التفاؤل الكبير في أن نصل إليها.

وبديلاً لذلك فإننا نجد أن ما هو قائم الآن، يتمثل في مجموعة من النظريات أو بالأصح النماذج النظرية، التي تلانم دراسة جوانب مختلفة من جوانب المجتمع. ومن ثم فإن علي الباحث أن يختار من بينها ما هو أكثر ملاءمة لدراسة مشكلته أو قضيته. ولإنجاز ذلك نجد أن هناك مجموعة أساسية من الخطوات التي يجب أن ينجزها الباحث، وهي علي النحو التالي:

١- تتمثل الخطوة الأولى في تحديد طبيعة الظاهرة التي يدرسها الباحث، هل هي من نمط الموضوعات أو الظواهر الكلية الشاملة، التي ترتبط ببناء المجتمع ككل، وتنتشر على ساحته. أم أنها من نمط الظواهر الجزئية، التي تتناول بعض الموضوعات الأكثر ملاءمة للتحليل الجزئي أو الذري. فمثلاً تعتبر ظاهرة الطلاق في المجتمع - كأحدى الظواهر التي برزت أثناء فترة التحول الاجتماعي - الاقتصادي، من الظواهر الكلية الشاملة، التي ترتبط ببناء المجتمع ككل. كذلك دراسة الطبقة الاجتماعية أو العلاقة بين الطبقات الاجتماعية، أو دراسة ظاهرة الحراك الاجتماعي. في هذه الحالة فإن النظرية التي ينبغي إختيارها هي من نوع النظريات الكلية أو الشاملة. كالنظرية الماركسية، أو البنائية الوظيفية أو نظرية التحديث، حيث تعد هذه النظريات نماذج للنظريات، التي تعالج الظواهر الكلية أو الأبنية الشاملة بالأساس. وهو ما يعني أن الظاهرة الكلية أو المعالجة الكلية لابد أن نختار لفهمها نظرية شاملة أو كلية.

* ألقى هذا الموضوع كمحاضرة علي طلاب النظرية الاجتماعية بجامعة عين شمس وسوف تعاد كتابتها في الطبعة القادمة بعد توثيقها

علي خلاف ذلك إذا كنا نعالج موضوعاً جزئياً أو ذرياً، علي سبيل المثال دراسة التصورات المتبادلة بين البشر وبعضهم البعض. كالتصورات المتبادلة بين محبوبين في بداية علاقتهم، أو التصورات المتبادلة بين الزوج والزوجة، أو بين السيد والخدام. في هذه الحالة فنحن نتناول بالدراسة التفاصيل الدقيقة، التي تحدث بين إثنين أو مجموعتين من البشر. بالإضافة إلى أننا ندرس تفاعلاً من نوع التفاصيل الدقيقة، وفي هذه الحالة فإننا نجد أن نظريات مثل التفاعلية الرمزية أو نظرية التبادل، أو نظرية المسرح لإرفنج جوفمان، أو المنهجية الشعبية لجارفنكل، هي النظريات الأكثر ملاءمة لدراسة هذا النمط من التفاعل. باعتبار أن هذه النظريات تدرس التفاعلات الجزئية بين البشر دون أن تهتم كثيراً بتتبع تطورها وحتى تأسيس الأبنية الشاملة في المجتمع.

أما إذا كنا نعالج طبيعة العلاقة بين المجتمعات علي الصعيد العالمي، كعملية استغلال المجتمعات الكبيرة للمجتمعات الصغيرة علي الصعيد العالمي. أو عملية التغير والتحديث الشاملة التي يتبناها المجتمع سعياً لتحقيق التقدم. كذلك التفاعلات المعاصرة التي تحدث الآن علي الصعيد العالمي، وتستهدف خلق عالم واحد ومتجانس، تارة بواسطة الاختراق الثقافي، من خلال تكنولوجيا الاعلام والمعلومات، أو من خلال الفاعلية الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية. فإنه لفهم هذا النمط من الموضوعات أو الظواهر، تبرز ضرورة الاستعانة ببعض النظريات، التي تهتم بالتفاعلات علي صعيد النسق أو النظام العالمي. علي سبيل المثال نظرية إميل دوركايم في تقسيم العمل علي الصعيد الدولي، أو تصور تالكوت بارسونز للنسق العالمي، بإعتباره نسقاً شاملاً تشتق منه أنماط فرعية عديدة. بالإضافة إلى ذلك هناك نظرية العولمة، التي تتطور الآن والتي تعكس تحرك بعض القوى العالمية، ذات المكانة في النظام العالمي، نحو إعادة تشكيل هذا العالم وفق نمطها، وهو ما يعني عولمة نمطها. ويمكن الاستعانة كذلك بنظرية التبعية التي تعالج العلاقة بين قوى المركز والهوامش أو المحيطات، أي العلاقة بين المجتمعات التي تشكل قوى مركزية، في النظام العالمي، والمجتمعات التابعة لها. ثم طبيعة علاقات الاستغلال والاستلاب التي تربط بين الطرفين، أو نظرية النظام العالمي لولرشتين. وهو ما يعني أن هناك نظريات عديدة أمكن تطويرها لدراسة العلاقة بين المجتمعات، التي تمتلك إمكانيات القوة بأشكالها المتنوعة، وبين المجتمعات التي تفتقد إمتلاك هذه القوة، ومن ثم فليس عليها إلا الخضوع لها،

من خلال أشكال العلاقة المتبادلة التي تقفن ذلك. ولا ينبغي أن ننسى في هذه المناسبة الإسهامات القوية، التي يمكن أن تقدمها النظرية في دراسة مثل هذا النوع من الموضوعات.

٢- وتتمثل الخطوة الثانية في إننا إذا تأملنا مجموعة النظريات العديدة، التي تهتم بموضوع معين، كالظواهر الكلية أو الظواهر الجزئية، أو تلك التي تقع على الصعيد العالمي. فإننا نجد أمامنا وفرة من النظريات التي يمكنها أن تدرس ذات الموضوع، فما هو السبيل إلى الاختيار من بينها، لتحديد النظرية الأكثر ملاءمة بين هذه النظريات وهنا يمكن أن نسند هذا الاختيار إلى بعدين.

حيث يتمثل البعد الأول في طبيعة الافتراضات الكامنة في بنية الباحث، والتي ترتبط بعواطفه الأساسية وتشكل نظريته أو وجهة نظره في العالم المحيط به والموضوعات المختلفة التي يتعامل معها. وكما أشرت فإن هذه الافتراضات الكامنة تنمو وتتطور مع الباحث منذ أن كان صغيراً في أسرته، ومنذ أن تأثر بأحداث معينة في سياقه الاجتماعي. بحيث نجد أن هذا الباحث بعد أن يكتمل نموه الشخصي والعلمي، أميل لاعتناق أفكار معينة، وإيداء وجهة نظر محددة في الأشياء. كما أنه إذا أصبح باحثاً في علم الاجتماع، فإنه يكون أميل للارتباط، بفرضيات أو نظريات معينة، بل نجده أميل لدراسة موضوعات معينة دون أخرى. فهناك كثير من الباحثين الذين يميلون إلى دراسة موضوعات الدين والقربة والقيم والزواج والتغير الاجتماعي، بينما يميل آخرون لدراسة ظواهر التغير الاجتماعي، العنف والصراع الطبقي، والاستغلال، وغير ذلك من الظواهر المماثلة. وعلى المستوى النظري فإننا نجد بصورة تلقائية أن باحث معين قد يهتم بالنظرية الماركسية أو البارسونزية، أو أي من فرضيات ما بعد الحداثة، بإعتبارها القادرة على تفسير تفاعلات الواقع المحيط. في هذه الحالة فإن اختيار الباحث لنظرية معينة دون أخرى يتم بصورة تلقائية، وتتحكم فيه بالأساس الافتراضات الكامنة في بناء شخصيته، والتي ترتبط بها عواطفه التي تطورت معه، منذ نشأته في سياق اجتماعي بعينه.

بينما يتصل البعد الثاني بطبيعة السياق الاجتماعي، الذي ينتمي إليه الموضوع أو الظاهرة موضع الاهتمام بالبحث والدراسة. وقد أشرت في الفصل الأول إلى أن السياق الاجتماعي العالمي غير متجانس، إذ نجد أمامنا مجتمعات أو سياقات اجتماعية متباينة عن بعضها البعض في نطاق النظام

العالمي الواحد، الذي نعيش فيه. بحيث يمكن اعتبار السياق الاجتماعي، أحد المعايير التي علي أساسها نختار بين نظرية وأخرى. فمثلاً إذا كنا ندرس موضوعاً ينتمي إلي السياق الاجتماعي في طبيعته الكلية أو الشاملة، علي سبيل المثال طبيعة التفاعل الاجتماعي الحادث في المجتمع، أو قضية الترتيب الاجتماعي في المجتمع. فإن طبيعة السياق الاجتماعي الذي تنتمي إليه الظاهرة - بالإضافة إلي الافتراضات الكامنة للباحث بطبيعة الحال - هو الذي يمكن الاستناد إليه في إنجاز الاختيار النظري. ولنضرب مثلاً علي ذلك، فإذا كنا ندرس طبيعة التنظيم أو الترتيب الاجتماعي في أحد المجتمعات الخليجية، فإنه من الأفضل للباحث الذي يتصدي لهذا الموضوع، في مثل هذا السياق، أن يختار البنائية الوظيفية كنظرية موجهة ببحثه. وذلك باعتبار أن المجتمع الخليجي مازال في تنظيمه وترتيبه الاجتماعي، من نوع المجتمعات الانقسامية، التي يشبهها إميل دوركايم " بدودة الأرض"، التي يتشكل بناؤها من مجموعة من الحلقات المتجاورة والمتماثلة. في هذا الإطار فإننا نجد أن المجتمع الخليجي مثلاً، أو المجتمع الريفي في العالم الثالث عموماً، تتشكل مجتمعاته المحلية من الجماعات القبلية أو العائلية. حيث تشكل القبيلة الوحدة الاجتماعية الرئيسية في المجتمع، فيها الغني وفيها الفقير، فيها المستغل، وفيها الخاضع لعملية الاستغلال. وبرغم ذلك فإن العلاقات القبلية أو العائلية لها أولويتها، علي كل أنواع العلاقات الأخرى، التي قد ترتبط بالأوضاع في المجتمعات المتقدمة. وعلي هذا النحو نجد أن الوعي العائلي أو الوعي القبلي، سابق في هذه المجتمعات علي الوعي الطبقي مثلاً. ومن ثم فإذا أختار الباحث النظرية الماركسية، كمرجعية يدرس بالنظر إليها ظواهر هذا الواقع، فإنه يكون قد ارتكب الخطأ القاتل، علي صعيد الممارسة العلمية، وبصبح أختياره علي هذا النحو له طبيعته الأيديولوجية وليست العلمية.

٣- وتتمثل الخطوة الثالثة، في أنه إذا كانت هناك أكثر من نظرية تعالج هذا الموضوع، وملاتمة لدراسة ذات التفاعل الحادث في السياق. أو أن الموضوع الذي يتناول الباحث له أكثر من جانب وتعالجه أكثر من نظرية، فإنه من الممكن الاستفادة من عدد من النظريات، التي يمكن أن تساهم في فهم الظاهرة أو الموضوع، موضع الاهتمام. غير أن الباحث في هذه الحالة، إذا استخدم أكثر من نظرية، يري أنها من الممكن أن تساعد في فهم موضوع بحثه. فإن علي الباحث أن يعمد حينئذ إلي تشكيل إطار نظري، ينتقي من هذه النظريات

القضايا أو الفرضيات، التي يمكن أن تساعد في تناول الجوانب المختلفة لموضوع بحثه. غير أنه إذا حاول ذلك، فإن هناك شروط لابد أن يلتزم بها، الشرط الأول أن لا يكون هناك تناقض هذه بين النظريات، من حيث افتراضاتها القاعدية أو افتراضاتها الخاصة بالمجال. والثاني أن لا يكون هناك تناقض بين القضايا التي اختارها، لتشكل بناء إطاره النظري، بحيث يراعي تأكيد الاتساق المنطقي لقضايا الإطار النظري المفترض. أما الشرط الثالث فيتمثل في أن عليه أن يدرك أن هذا الإطار النظري مؤقت، ينتهي وجوده بمجرد أن ينتهي مبرر استخدامه.

ويتكامل مع ذلك، حالة ثانية للجمع بين عديد من النظريات ولكن من منطق آخر، وذلك يحدث في حالتين. في الحالة الأولى يمكن أن يتشكل الإطار النظري من نظريات متماثلة، من حيث طبيعتها سواء كانت نظريات شاملة أو نظريات جزئية. أما في هذه الحالة الثانية فإننا نجد أن هناك بعض الظواهر التي تعالجها نظريات من مستويات مختلفة. فإذا كنا ندرس مثلاً موضوع تأثير التغير أو التحول الاجتماعي على استقرار أو تفكك الحياة الأسرية. حيث نجد أن مثل هذا الموضوع له مستوياته الكلية أو الشاملة، لأن هناك بعض المتغيرات البنائية على مستوى المجتمع العام، تلك التي لها تأثيرها على استقرار الأسرة أو تفككها. إضافة إلى أن هناك بعض المتغيرات المتصلة ببناء الأسرة ذاتها، وطبيعة العلاقة بين الأعضاء المكونين لها، وأنماط التصورات المتبادلة التي يطوروها عن بعضهم البعض، من خلال تفاعلاتهم اليومية. في هذه الحالة فإننا يمكن أن نتبنى بعض فرضيات البنائية الوظيفية أو حتى الماركسية فيما يتعلق بالمتغيرات البنائية المتصلة بالمجتمع العام، وتؤثر على الحياة والأبنية الأسرية. وفي ذات الوقت نهبط من هذا المستوى الشامل إلى المستوى الجزئي لنستعين بنظرية التبادل مثلاً، في محاولة فهم شبكة العلاقات الاجتماعية داخل الحياة الأسرية، أي بين أعضاء الأسرة. وربما نتسع لندرس بواسطتها شبكة العلاقات القرابية، أو التي تربط الأسرة بجيرانها، هذا بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من بعض قضايا أو فرضيات التفاعلية الرمزية لفهم التفاعل الحادث بين أعضاء الأسرة. وكيف يساعد هذا التفاعل بصورة تلقائية على تطوير مجموعة من التصورات المتبادلة التي تحكم سلوك البشر تجاه بعضهم البعض. فإذا كان هناك بعض الأبناء الذين انحرفوا بسبب تفكك أسرهم، فإنه من الممكن الاستعانة بإحدى

نظريات الجريمة أو الانحراف، التي يمكن أن تساعدنا في فهم الانحرافات التي طرق سبيلها بعض الأبناء.

٤ وتتمثل الخطوة الرابعة في هذا الصدد في ضرورة استفادة الباحث من النظرية أو الإطار النظري في عمليات الوصف والتحليل والتفسير. في هذا الإطار تتجلى أهمية النظرية من حيث كونها تشكل الخريطة التي يسترشد بها الباحث في تناوله للواقع الاجتماعي. أو هي المنظر الذي يساعده في رؤية تفاصيل الواقع، وطبيعة ترتيب هذه التفاصيل أو العناصر بالنظر إلى بعضها البعض. وفي هذا الإطار فإننا نجد أن النظريات، وبخاصة النظريات الشاملة لا تختلف من حيث المتغيرات التي يتشكل منها بناء المجتمع أو واقعه. إذ تتفق كل النظريات على أن بناء المجتمع يتضمن ذات المتغيرات التي تهتم هذه النظريات بتصوير التفاعل في إطارها. ففي كل النظريات الشاملة للمرحلة الكلاسيكية مثلاً كالماركسية، ونظرية ماكس فيبر، وإميل دوركايم، وفلريدو باريتو نجد أنه يوجد إدراك من قبل مختلف المنظرين بوجود المتغيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولكن الخلاف بين هذه النظريات، يكمن في تحديد المتغيرات المحورية، أو المتغيرات المستقلة المحددة لطبيعة التفاعل الاجتماعي. كما تختلف أيضاً في اتجاه العلاقات السببية بين هذه المتغيرات، ومن ثم اتجاه التفاعل الاجتماعي بينها. فمثلاً نجد أن الماركسية تعطي الأولوية للمتغيرات الاقتصادية، وترى أنها تشكل المرجعية الأساسية لإطلاق العلاقات السببية، وأنها تؤثر على التفاعل الاجتماعي، وكافة المتغيرات الأخرى. على حين يؤكد ماكس فيبر على المتغيرات الدينية والثقافية، بإعتبارها المتغيرات التي تلعب ذات الدور، بينما يذهب دوركايم إلى إبراز دور وفاعلية المتغيرات الاجتماعية، كما نجد أن فلريدو باريتو يؤكد على فاعلية المتغيرات السياسية كالصفوة أو النخبة.

وأياً كانت النظرية الاجتماعية، أو الإطار النظري، الذي إختاره الباحث كمرجعية لتوجيه بحثه، فإن عليه أن يوضح منذ البداية طبيعة إختياره النظري، الذي سوف يوجه بحثه. وذلك حتى يمكن لقارئ إنتاجه العلمي أن يقرأ أفكاره بالنظر إلى مرجعيته. حتى ندرك تحيزات الباحث النظرية، ومن ثم نوفر إدراكاً موضوعياً لأكثر قدر ممكن، للمضامين التي قدمها من خلال بحثه. ومن ناحية ثانية حتى يترك الفرصة لغيره من الباحثين لتقييم طبيعة إختياره النظري، ومدى ملاءمة هذا الاختيار. ومن ناحية ثالثة، حتى يترك

لغيره من الباحثين الفرصة لتقييم أو تقدير قدرته وكفاءته، فيما يتعلق بإستخدام الإطار النظري الذي إختاره، ومدى معقولية وقيمة التفسيرات التي قدمها الباحث، نتيجة إستخدامه للإطار النظري الذي إختاره.

٥- استنادا إلى ذلك فإننا نعتقد أن الباحث من الممكن أن يستفيد من الإطار النظري الذي إختاره من خلال إبراز أوجه الاستفادة التالية:

أ - بداية يستطيع الباحث الاستفادة من الأطار النظري في توضيح أبعاد المشكلة أو الموضوع الذي تصدى لدراسته. إذ تساعد النظرية الباحث عادة في تحديده لمشكلة بحثه، أو لحدود الظاهرة التي يدرسها. بالإضافة إلى ذلك فهي تساعد في تحديد المتغيرات الأساسية، التي تتشكل منها المشكلة، سواء المتغيرات المستقلة أو المتغيرات الوسيطة أو التابعة. إلى جانب ذلك فهي تساعد الباحث، في تحديد طبيعة وأنماط العلاقات السببية، التي توجد بين مختلف المتغيرات، واتجاه هذه العلاقات، إذ تساعد المعرفة القوية بالنظرية في إنجاز هذه المهمة بكفاءة وإمتياز. إضافة إلى ذلك، فإن النظرية تساعد الباحث في تحديد نوعية المعطيات، التي تساعد في إلقاء الضوء على المتغيرات المختلفة ذات العلاقة المحورية بالقضية أو الظاهرة موضع البحث والدراسة. إلى جانب ذلك تساعد النظرية الباحث في تحديد الإجراءات المنهجية، الملائمة لدراسة مشكلة البحث، سواء من حيث إختيار المدخل الملائم لتناول المشكلة، أو تحديد المنهج الذي يتلاءم مع هذا المدخل. بإعتبار أن المنهج كما أشرنا يحدد الإجراءات والجهود المختلفة، وكذلك الخطوات التي يجب أن نقطعها لدراسة مشكلة البحث. إضافة إلى تحديد طبيعة المعطيات التي سوف نجمعها لتصوير طبيعة متغيرات البحث، والعلاقات السببية القائمة بين هذه المتغيرات.

ب- وتتمثل الخطوة الثانية للأستفادة من النظرية في توجيه البحث الميداني، في إشتقاق الفروض والتساؤلات الموجهة للبحث الميداني من بناء النظرية. ذلك أننا إذا تأملنا بناء النظرية، فسوف نجدها تتكون من مجموعة من القضايا، التي يمكن تحويلها إلى فروض أو تساؤلات. وحسبما أشرنا، فإن القضية هي عبارة عن علاقة ثابتة بين متغيرين أو أكثر، وأنه من الممكن تحويل هذه القضية إلى فرض بتحويل هذه العلاقة الثابتة إلى علاقة ذات طبيعة احتمالية. أو بتحويل القضايا إلى تساؤلات، أو القيام بإشتقاق هذه التساؤلات منها. في هذه الحالة فإن البحث الذي نجره، ينبغي أن يتجه لجمع المعطيات، التي تجيب على هذه التساؤلات أو الفروض. وهنا تلعب النظرية دورها في جمع

المعطيات، الميدانية التي تلقى الضوء على متغيرات المشكلة موضع الاهتمام. ج- تساعد النظرية الباحث كذلك في عمليات الوصف للجوانب المختلفة للمشكلة موضع الاهتمام، ونعني بالوصف عدة مستويات. أولها تحديد المتغيرات التي تتشكل منها المشكلة، وأنماط هذه المتغيرات، ثم طبيعة العلاقات السببية القائمة بين هذه المتغيرات. أما المستوى الثاني، فهو وصف بناء المتغير ذاته، عن طريق المعطيات الميدانية التي نحصل عليها. وما هي المتغيرات الفرعية التي قد ينقسم إليها هذا المتغير، ومكانة المتغير في بناء المشكلة. وإلى جانب هذا الوصف الاستاتيكي أو المستقر للمتغيرات والعلاقات السببية القائمة بينها، فإنه من الضروري أن يستعين الباحث بالنظرية، في إنجاز الوصف الدينامي أو المتفاعل لمتغيرات النظرية. بمعنى تحديد الأوضاع المختلفة التي يمكن أن يتخذها المتغير، في علاقته بالمتغيرات الأخرى، والنتائج التي قد تترتب على الأوضاع أو الأشكال المختلفة لتفاعل المتغيرات.

د- كذلك تساعد النظرية في عملية التحليل إذ أن التحليل عادة يتجه إلى تفكيك الكل إلى عناصره الرئيسية. وفي هذا الإطار فإننا نجد أن النظرية تتضمن تصورا للظاهرة أو لموضوع الدراسة في وجوده الكلي. ويتشكل هذا التصور الكلي للواقع من عناصر عديدة، في وجودها الثابت والدينامي أو المتفاعل. ومن ثم فإننا بالنظر إلى هذا التصور الذي تقدمه النظرية للواقع، نقوم بتحليله إلى عناصره الأساسية. ثم نحاول بالنظر إلى هذا التصور أيضا تحديد العلاقات، وطبيعة التفاعلات القائمة بين العناصر القائمة. بحيث يمكن أن نحلل الواقع إلى عناصره التفصيلية الواقعية، بالنظر إلى التصور الكلي الذي لدينا عنه. وذلك من شأنه أن يساعدنا في فهم التفاعلات الحادثة، من خلال ربط أي من العناصر الواقعية الموجودة بالسياق الاجتماعي. بالنظر إلى التصور الكلي لهذا السياق، بحيث يساعدنا ذلك على توقع التفاعلات أو النتائج المحتملة.

هـ- ثم يأتي في النهاية دور النظرية، في مساعدة الباحث في تفسير نتائج بحثه، أي في تفسير التفاعلات القائمة بالنحو التي هي عليه. وإذا كانت النظرية تحدد لنا تصوريا طبيعة المتغيرات، التي تتشكل منها الظاهرة أو الواقعة موضع الدراسة، وكذلك المتغيرات المحورية في بناء هذه الظاهرة، إضافة إلى العلاقات السببية بين هذه المتغيرات. فإن النظرية توضح لنا الأسلوب الذي تحدد بواسطته سبب ظهور نتائج معينة، أو بروز تفاعلات بعينها داخل

هذا الواقع. حيث توضح لنا أن نتائج محددة هي التي تقع نتيجة التفاعل بين متغيرات معينة، في ظل ظروف محددة. بحيث يساعدنا ذلك في توفير فهم كامل للجوانب المختلفة للمشكلة أو الظاهرة موضع البحث، وهو الفهم الذي يؤكد دائماً على أن متغيرات معينة، تعد مسئولة عن نتائج محددة، في حالة تفاعلها مع متغيرات أخرى في ظل ظروف معينة.

و- ويعتبر التنبؤ هو الوظيفة الأخيرة التي تؤديها النظرية للباحث وهو يستطيع أن يجري هذا التنبؤ إذا هو قد حدد المتغيرات التي تشكل الظاهرة أو الواقعة موضع الدراسة، وإذا هو قد حدد العلاقات القائمة بين هذه المتغيرات، وإتجاه هذه العلاقات. إستناداً إلى المعرفة الدقيقة بالأوضاع الحالية للمتغيرات، وأيضاً إستناداً إلى المعرفة بمعدلات نموها. فإن بإمكان الباحث أن يؤسس مجموعة من السيناريوهات التي تتنبأ بأوضاع هذه الظاهرة في المستقبل. ويمكن أن تتخذ سيناريوهات التنبؤ أي من أشكال ثلاثة، الأول التنبؤ إستناداً إلى فاعلية المتغير المستقل، حيث يقدم تصوراً أو تنبؤاً يستند إما إلى تعاضم حجم وفاعلية المتغير المستقل، وتأثير ذلك على المتغيرات الأخرى، وإستجاباتها المحتملة لتأثير المتغير المستقل، أو إلى تقلص فاعليته. أما الشكل الثاني للتنبؤ فيتمثل في احتمالية أن يحدث ما يمكن أن يسمى بالسببية الجماعية، بين جمع من المتغيرات التي تتفاعل مع بعضها البعض، بحيث يقدم كل متغير قيمة مضافة إلى التفاعل، بحيث يؤدي تراكم هذه القيم المضافة، إلى إحداث تحول أو نقله نوعية في الظاهرة موضع الدراسة. قد يكون هذا التحول إيجابياً إذا كانت القيمة المضافة ذات طبيعة إيجابية، أو قد يكون التحول سلبياً، إذا كانت القيم المضافة ذات طبيعة سلبية. بينما يتمثل الشكل الثالث للتنبؤ في محاولة تحديد مدى تدخل ظروف أو متغيرات من خارج التفاعل، على الشكل الأول أو الثاني، فتقدم لنا مسارات أو سيناريوهات مستقبلية بديلة. بيد أننا لا ينبغي أن ننسى أنه بإمكان البحث الواقعي، أن يعدل بعض مقولات النظرية، إذا أدرك الباحث أن الواقع يطرح مجموعة من التفاعلات أو المتغيرات، التي ليست في بناء أو تصور النظرية، أو ليست موجودة بالحجم التي هي عليه واقعياً.

رابعاً: النظرية الاجتماعية والبحث العلمي

بقي أن نوضح في هذا المجال قضية هامة، تتمثل في طبيعة التفاعل بين النظرية والواقع، أعني محاولة تصوير نتيجة التفاعل بين الواقع والنظرية. ذلك التفاعل الذي يكون من نتائجه زيادة قدرة وكفاءة النظرية على تناول واستيعاب متغيرات هذا الواقع. ولكي نوضح ذلك فإننا نؤكد أنه بمجرد أن يؤسس الباحث النظرية من داخل التراث الفكري فإنها تصبح حتى لحظة ظهورها مصورة للواقع ومجردة لمتغيراته التي تدخل في نطاقها. ولذلك فهي حتى هذه اللحظة تتوفر لها قدرة وكفاءة على تناول الواقع بالوصف والتحليل والتفسير. إلا أن الواقع - خاصة الواقع الاجتماعي - ليس ثابتاً، ومن ثم نجد أن النظرية يبرز قصورها بعد فترة بسبب بروز متغيرات وعوامل جديدة من مصدرين. الأول يتمثل في التراكم الفكري بسبب توفر معطيات أكثر، لم تكن متيسرة حين بناء النظرية، مما يؤدي إلى الكشف عن بعض جوانب القصور في كفاءة النظرية، أو الكشف عن تناقض في اتساقها المنطقي، وفي هذه اللحظة تصبح النظرية معيبة. أما المصدر الثاني، فهو أن الواقع ذاته قد يطرح من المتغيرات ما هو جديد لم تطور النظرية له مكاناً في بنائها. وأمام هذه المتغيرات الجديدة تصبح النظرية قاصرة عن تناول هذا الواقع، مثل عدم قيام البروليتاريا في الولايات المتحدة بالثورة الاشتراكية. نظراً لأن البناء الاجتماعي، طرح ميكانيزمات أو متغيرات جديدة، حالت دون تحقيق هذه النبوءة. ونتيجة للقصور الذي تعاني من النظرية بسبب هذين العاملين، تتحول النظرية إلى نموذج مرة أخرى بالنظر إلى متغيرات الواقع. أعني أنها تصبح قادرة على تناول بعض متغيراته فقط، ثم تبدأ عملية صياغة النماذج النظرية التي تحتوي على المتغيرات الجديدة. حتى تتمكن من التحول إلى نظرية جديدة، أكثر تطوراً واستيعاباً لكافة تفاعلات هذا الواقع. بحيث أنها تظل لفترة قادرة على تصوير تفاعلات الواقع حتى تظهر متغيرات جديدة لتثبت قصورها وتحيلها إلى مجرد نموذج مرة أخرى. فمثلاً حركة اليسار الجديد استبدلت إمكانية أن تقوم جماعات الشباب في المجتمع الأمريكي بالثورة، بدلاً من الطبقة البروليتاريا، التي استوعبها المجتمع وأدمجها في بنائه، ومن ثم فقد حولت النظرية الماركسية إلى مجرد نموذج نظري من هذا الجانب.

يبقى بعد ذلك أن نوضح علاقة النظرية بالبحث الاجتماعي. ذلك لأن النظرية تساعد الباحث في تحديد المتغيرات أو العناصر الهامة في نطاق دراسته. وتوضح أهمية النظرية وفقاً لتأكيد تالكوت بارسونز، من فشل النزعة الإمبريقية حتى الآن.

وعدم قدرتها علي صياغة تراكم معرفي، بالرغم من كثرة الأبحاث التي أنجزتها هذه النزعة، حيث لا يرجع ذلك إلي قصور في أدواتها المنهجية، وإنما إلي افتقادها للبناء النظري الموجه^(٤٢). أي النظرية التي تساعد في توفير إطار عام متسق وموجه للبحث. كذلك نجد أن النظرية توفر اللغة المشتركة للاتصال بين مختلف الباحثين، كما تساعد في كشف الثغرات في بناء المعرفة، تلك التي تحتاج إلي بحوث لاستكمالها، هذا بالإضافة إلي كونها تشكل إطاراً منظماً نشق منه قضايا البحث وفروضه^(٤٣).

بيد أنه بالرغم من أهمية النظرية بالنسبة للبحث، إلا أن هذا الأخير هام بنفس القدر بالنسبة للنظرية، وهو الأمر الذي يؤدي إلي التلاحم الدائم بينهما. وأن كان واقع الممارسة البحثية يشهد بغير ذلك في الغالب، حيث كان يحدث عادة انفصال في عملية البحث، بحيث يعكس هذا الانفصال، ذلك التضاد الذي يفترض خطأ وجوده، بين النظرية والبحث. في هذا الإطار نجد أن أصحاب الاتجاه الإمبريقي في علم الاجتماع يصرون علي أن المشاهدات الحسية، تعد مصدراً نهائياً ومطلقاً للمعرفة بالظواهر الاجتماعية. أما الأفكار المنطقية أو التصورية فهي تصورات عقلية للأشياء المادية^(٤٤)، وفي ذلك إنكار للوظيفة المنهجية، التي تؤديها الأفكار والتصورات العقلية في عملية البحث. بينما نجد علي الطرف الآخر انصار الاتجاه العقلي، الذين يتخذون من العقل مصدراً نهائياً ومطلقاً للمعرفة، ولهذا فإن الوقائع - في حالة بعدها - عن الأفكار العقلية لا قيمة لها. حيث لا تكتسب هذه الوقائع المشاهدة في الواقع الاجتماعي دلالتها، إلا حينما تكون علي صلة بالأفكار العقلية^(٤٥). وفي الحقيقة فإن ذلك يمثل قصوراً في الإدراك المتكامل عند كل من الاتجاهين لطبيعة وعملية البحث العلمي الاجتماعي. ذلك لأنهما كعنصرين في عملية الإدراك العلمي يتفاعلا ويتبادلان التأثير، ذلك التبادل الذي يكون في الغالب علي غرار حلقة التغذية المرتدة. فلم تعد النظريات تلك الأنساق الفلسفية أو النظرية

* أكد علي هذا الموقف فلاسفة الرعة الإمبريقية، التي اعتبرت أن دور العقل ما هو إلا منظم للحقائق التي ترد إليه من الواقع، ولذلك أسندوا له دوراً سلبياً. نذكر منهم ديفيد هيوم والقس بركلي، وقد كانت هذه الرعة أكثر ارتباطاً بالوضعية، وذات اتصال بكافة الأفكار التي تدعو إلي النظام والتوازن والاستقرار

** حمل لواء هذا الاتجاه العقلي الفلاسفة المثاليون أو الدين هم أصول مثالية، مثل هيجل، وماوكس، وماكس فيبر. والسمة المميزة لهذا الاتجاه أنهم يطلبون من الواقع دائماً أن يتطابق والتصور الذي يظوره العقل لهذا الواقع. ولذلك نجد أنهم كانوا يؤكدون في الغالب علي ما ينبغي أن يكون وليس علي ما هو كائن. ومن ثم فقد شكلت أفكارهم الأساس المعرفي والنظري لقيام نظريات التغير الاجتماعي، لعدم موافقتها علي التنظيم الاجتماعي الكائن بالواقع. بل كان هذا الاتجاه أكثر الاتجاهات العقلية إحتواءً للتصورات الطوباوية

المنفصلة عن الواقع، ولكنها في المرحلة المعاصرة أصبحت أكثر ارتباطاً بالواقع، وأنها تنمو وتتطور في الغالب بنمو المعرفة التي تصور تفاعلاته، علي نحو ما أوضحنا. ارتباطاً بذلك نستطيع أن نؤكد أن من أهم وظائف النظرية، هو تلخيص المعرفة الموجودة، لتقديم التفسير المناسب للوقائع أو الظواهر موضوع الملاحظة، والتنبؤ بمستقبلها. هذا بالإضافة إلى توفيرها للتوجيه الملائم للبحث، بحيث تدفع البحث دائماً إلى المسالك أو المجالات المثمرة. وتصور "رلي" العلاقة بين النظرية والبحث بقولها إن الباحث الذي يبدأ بنظرية معينة يكمل الدائرة بالجهد التفسيري للبيانات، واضعاً الحقائق الجديدة في نسج أفكاره. ومن ثم فإن البحث يعيد، من خلال نتائجه، بناء النظرية وتنقيح مكوناتها، وتقديم أو تطوير فروض أو قضايا جديدة، هذا بالإضافة إلى فتح المجال لظهور تكوينات نظرية جديدة، بدلاً من النظريات التي لم تثبت فائدتها^(٤٥).

موجز ما سبق أننا نرى أن النظرية إذا كانت تتكون من بعض القضايا أو المقولات، التي تترايط فيما بينها، ويسودها نوع من الاتساق المنطقي. فإن هذا الاتساق المنطقي إذا انغلق علي نفسه، فإنه يتحول إلى وجهة نظر، تخلفت عن أن تساير حركة الواقع وتفاعله. ومن هنا، فإن النظرية يجب دائماً أن تكون لها جذورها الحية بأرض الواقع، إذا أريد لها أن تحقق كفاءة وقدرة علي ما يؤكد س. رايت ميلز. وأن هذا الانفصال بين النظرية والبحث، أصبح شيئاً مهجوراً أو غير مقبول، وأن المنظر والباحث قد اجتمعا في شخص واحد، وذلك في حد ذاته يعتبر تطور علمي جديد^(٤٦).

وفي هذا الصدد نذهب إلى أننا إذا أردنا بحثاً علمياً جاداً، فلا بد وأن يوجه هذا البحث بنظرية ما، إذ إننا بهذا الإجراء نحقق مطلباً يسعى إليه علم الاجتماع جاهداً، وهو تحقيق الموضوعية. ذلك لأنه وفقاً لما يؤكد تالكوت بارسونز، أنه قد كثر الجدل والحوار في علم الاجتماع حول مسائل كالموضوعية، والتحيز القيمي للباحث. وأننا إذا أردنا أن نحسم في هذه المسائل، فإن علينا أن نؤكد علي ضرورة توجيه بحوثنا وأستطلاعتنا الإمبريقية، بنظرية محددة. إن النظرية بذلك تمثل المنظار الذي يسلط الضوء على عناصر الموقف البارزة، تلك التي يجب أن يضع الباحث يديه عليها. إلا أننا قد نتساءل كيف تحقق النظرية مسائل جاهد البحث الاجتماعي كي يحقق فيها تقدماً، كتحقق الموضوعية وإلغاء التحيز القيمي. مع أن الباحث في التزامه بنظرية معينة إنما هو اختيار لوجهة نظر قد تكون متحيزة منذ البداية.

وفي الحقيقة فإننا إذا تأملنا الأمر فسوف نجد غير ذلك لأن النظرية السوسيولوجية سواء كانت بنائية وظيفية، أو مادية تاريخية، إنما هي أولا وأخيرا منظورات طورها تراث علم الاجتماع. فإذا اختار الباحث منذ البداية في دراسته الحقلية وأكد التزامه النظري بنظرية معينة، فإن ذلك سوف يمهّد الطريق لتقييم دراسة هذا الباحث تقييماً نقدياً. تتوفر له كافة عناصر السلامة المنطقية والمعقولة، ومن ثم يصبح بإمكاننا أن نقيمه نقدياً على أساس من المعايير التالية.

١- مدى ملائمة النظرية التي اختار الباحث الالتزام بها سواء في اشتقاقه لفروضه أو سواء في إنجازها للأجراءات المنهجية لدراسة هذه الفروض. وأعني بذلك أنه إذا أراد الباحث دراسة مجتمع صحراوي منعزل أو إحدى الواحات الصحراوية أو المجتمعات البدائية، أو المجتمعات المحلية المنعزلة داخل مجتمع عام، واستخدم أو التزم في دراسته بالنظرية المادية التاريخية. فإنه يكون قد أخفق منذ البداية في اختياره للإطار النظري الملائم، وذلك لأن هذه المجتمعات لم تتحقق فيها مقولات النظرية الماركسية كالمقولة للطبقية مثلاً. هذه المقولات التي كانت تجريداً أميناً لوقائع إمبيريقية تاريخية أو متزامنة، لمجتمعات شاملة تملك تاريخاً ووثائق مكتوبة، وشهد بناؤها تبايناً وتعدداً وصراعاً بنائياً محدداً.

٢- أما المعيار الثاني لتقييم الدراسة التي قام بها هذا الباحث، فيتضح من أننا إذا اتفقنا على نجاح الباحث في اختياره للنظرية التي ستوجه بحثه الميداني. فإننا نحاول إجراء تقويم لمدى التزامه بالفروض، التي يمكن أن تستق من المقولات العامة للنظرية. ثم ما هي الإجراءات المنهجية، ومدى سلامة إنجاز الباحث لهذه الإجراءات، التي تتطلبها دراسة لهذه الفروض، وكذلك الأدوات المنهجية المستخدمة في جمع المعطيات، ومدى ملائمتها للفروض المشتقة ولبناء النظرية ذاته.

٣- ويتحدد المعيار الثالث الذي نطرحه بتقييم قدرة الباحث الذي قام بالدراسة بناء على التزامه بنظرية محددة - تلك التي اشتق منها فروضه، واتبع رؤيتها المنهجية - في تفسير النتائج التي توصلت إليها دراسته لفروضه. من حيث مدى التزام هذا الباحث في تفسيره لمعطياته، بالمقولات أو القضايا الأساسية للنظرية، أو النموذج الذي التزم به.

بهذه المعايير نترك الخيار أمام الباحث، لاختيار النظرية التي تلائم بحثه، ثم نبدأ بناء على هذه المعايير في الحكم النقدي والتقييمي على اختياره، ومدى التزامه

بهذا الاختيار. حيث تؤدي مراعاة هذه المعايير، إلى إلغاء التشيع الأيديولوجي، الذي قد يسود بين الباحثين في علم الاجتماع، ويقسمهم إلى وظيفيين أو ماركسيين، كما حدث في فترة تاريخية سابقة. حيث يدعى كل منهم أن نظريته هي الوحيدة الأكثر ملاءمة لدراسة الوجود الاجتماعي بكامله. وهو الأمر الذي يتنافى مع الفرض العلمي الذي قامت هذه النظريات للتحقق من صحته. كما سوف يفقد ذلك نظرية علم الاجتماع لنتقل إلى مرحلة قائمة، تتكامل - على أساس من التقنيين - فيها قضاياها. ويتأسس بينها نوع من الانساق المنطقي الذي يعد أساساً صلباً تؤسس عليه نظرية سوسيولوجية عامة.

المراجع

- 1 - R. K. Merton: Social Theory and Social Structure, The Free Press of Glencoe, 1962, Pp. 87 – 89.
- 2 - Dewey, John: The Theory of Inquiry, New York, Henry Hok and Co. 1938. p. 305.
- 3 - Ibid. p. 85.
- 4 - Haye, Jerald: Thechniques and Problems of Theory Construction in Sociology. New York. Willey. 1972. p. 72.
- 5 - Stinchcombe, Arther. L: Constructing Social Theories. New York. Harcourt. 1968. p. 123.
- 6 - Mullins. Nicholas. C: The art of Theory Construction and use. New York, Harper & Rew, 1971. p. 83.
- 7 - A. L. Stinchcombe: Op. Cit. p. 127.
- 8 - Ibid. p. 132.
- 9 - W. Skiedmore: Op. Cit. p. 249.
- 10- A. L. Syinchcombe: Op. Cit. p. 127.
- 11- R. Merton: Op. Cit. p. 13
- 12- A. L. Stinchcombe: Op. Cit. p. 247.
- 13- Pareons. T: Some Considerations on the Theory of Social Change, Rural Sociology, No. 4. 1961. p. 219.
- 14- R. Merton: Op. Cit. p. 100
- 15- E. Nagel: Op. Cit. p. 86.
- 16- J. Galtung: Op. Cit. p. 451
- 17- Parsons, T: The Present Position and Prospects of systematic theory in sociology. In T. Parsons: Essays in sociological theory. Pp. 220 – 221.
- 18- P. Sorokin: Op. Cit.
- 18- R. Merton: Op. Cit. p. 5.
- 19- T. Parsons: The Present position and prospects of systematic theory in sociology, Op P. 221.
- 20- Ibid. pp. 223 – 224.
- 21- Ibid. pp. 223 – 224.
- 22- bid. p. 224
- 23- R. Merton: Op. Cit. p. 10.

٢٤- محمد عارف عثمان: المنهج الكيفي والمنهج الكمي في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية. رسالة دكتوراة.

- كلية الآداب- جامعة القاهرة، ١٩٧١، ص ٢٣٧.
- 25- T. Parsons: The present Position and prospects of Systematic Theory in Sociology.Op, Cit, Pp, 224 – 227.
 - 26- Whitaker. Jan: The Nature and Value of Functionalism in Sociology in D. Martindale (ed) Function in the Social Sciences. Philadelphia, Feb, 1965. p. 69.
 - 27- Sorokin. P; Social Theory Today. London 1961. p. 404.
 - 28- T. Parsons: The prospects of sociological theory.Op, Cit, P. 354.
 - 29- Ibid. p. 365.
 - 30- Gouldner. A. W: Reciprocity and autonomy in Functional theory in N. J. Demerath & Richard Peterson. The free Press. New York. London. 1968. p. 145.
 - 31- Ibid. p. 164.
 - 32- R. Merton: Op. Cit. p. 6.
 - 33- Ibid. p. 6.
 - 34- Ibid. pp. 6-7.
 - 35- Ibid. p. 7.
 - 36- Gouldner, A: The Coming Crisis of Western Sociology. Heinmann. London. 1971. p. 153.
 - 37- R. Merton: Op. Cit. p. 5.
 - 38- Merton. R. K: Anomie, Anomia and Social Interaction, Contents of deviant behavior in Marshal B. Clinard (ed). Anomie and deviant behavior. A discussion and Critique, the free press. New York. 1969. p. 113.
 - 39- R. Merton: Social Theory and Social Structure. Op, Cit, P. 9.
 - 40- D. Martindale: Limits and Alternatives of Functionalism in Sociology. Op, Cit P. 158.
 - 41- R. Merton: Social Theory and Social Structure.Op, Cit P. 7.
 - 42- Ibid. p. 9.
 - 43- Ibid. p. 9.
 - 44- T, Parsons: Essays in Sociological Theory. Op. cit. P. 350.
- ٤٥- محمد عارف، مرجع سابق، ص ٢٥٩.
- ٤٦- كريم حمزة، المفاهيم والقضايا في النظرية والبحث، مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العراق، العدد (١) السنة الأولى، آذار، ١٩٧٢، ص ص ٧٤ – ٩٢.

الفصل الخامس
الافتراضات القاعدية للنظرية الاجتماعية
أنماطها ونطاق فاعليتها

الفصل الخامس

الافتراضات القاعدية للنظرية الاجتماعية

أنماطها ونطاق فاعليتها

تمهيد :

يختلف التنظير الاجتماعي عن التفكير الاجتماعي، الذي ارتبط بالفترة السابقة على نشأة علم الاجتماع، بإعتبار أن المجتمع وتكوينه وآليات تفاعله، شكلت إطار اهتمام كثير من المفكرين. الذين وإن انتموا إلى تخصصات عديدة، إلا أنهم قدموا مجموعة من التأملات التي تتصل بطبيعة المجتمع، من حيث نشأته، والمتغيرات الأساسية الضابطة لإيقاع تفاعلاته. إضافة إلى تحديد الأطوار أو المراحل التي قطعها المجتمع في تطوره حتى الآن، كذلك الأطوار أو المراحل التي من المحتمل أن يعبرها في المستقبل. إلى جانب ذلك فقد تميز التفكير الاجتماعي بالطابع الموسوعي، أي التفكير الشامل الذي يتأمل كل جوانب ومكونات المجتمع دفعة واحدة. ومن ثم فهو لم يكن تفكيراً متخصصاً، إضافة إلى أن التفكير الاجتماعي كان ذو طبيعة تأملية. حيث كان تفكيراً افتراضياً لم يثبت البحث العلمي صدقه أو زيفه، إلى جانب ذلك، فقد كانت قضايا ذات طبيعة مطلقة وليست نسبية. إضافة إلى أنه قد فشل التفكير الاجتماعي، في أن يشكل معرفة مترجمة، وإن كان قد شكل تصورات مختلفة أو متباينة عن المجتمع.

على خلاف ذلك نجد أن التنظير الاجتماعي قد بدأ بعد ظهور علم الاجتماع ذاته، حيث بدأ بعض المهتمين بشئون المجتمع، تطوير بعض وتغييره القضايا المتعلقة بطبيعة المجتمع. من حيث إستقراره، مع التأكيد على إمكانية اختبار هذه القضايا للوصول من خلالها، إلى حقائق علمية، يمكن أن تشكل مادة لمجموعة من القوانين التي تزيد من سيطرة الإنسان على المجتمع. وإذا كان التنظير الاجتماعي قد شهد وجود نظريات أو انساق نظرية متباينة، إلا أن هذا التبليغ يمكن أن يزيد من احتمالية التكامل بين الجوانب الصادرة للمعرفة. إضافة إلى أنه سوف يساعد في تحقيق التراكم، بإعتباره شرط ضروري لإختبار قضايا المعرفة، للكشف عن مدي صدقها في فهم الواقع الاجتماعي.

وتشكل النظريات الاجتماعية جوهر التنظير الاجتماعي لكونها تشكل الوحدة أو المكون الرئيسي للعلم. وتكتسب النظرية، أولويتها من حيث كونها، هي التي

تشكل الطبيعة الأساسية لأي علم من العلوم. وإذا كان هناك من يقسم النظرية الاجتماعية إلى كلاسيكية وحديثة ومعاصرة فإننا نعتقد أن النظرية الاجتماعية بمجموعها هي نظرية حديثة. لأن عمرها قصير للغاية، فهي قد بدلت مع البدايات الأولى للقرن التاسع عشر وحتى الآن^(١). إرتباطاً بذلك نجد أن كلفة النماذج النظرية التي طرحت في تاريخ علم الاجتماع، ما هي إلا محاولات للبحث عن نظرية اجتماعية شاملة. ومن ثم فإن كل المفاهيم والقضايا والأفكار خاضعة للفحص بغض النظر عن الفترة أو السياق الاجتماعي والفكري، التي ظهرت فيه. هذا بالإضافة إلى أننا نجد أن غالبية الأفكار التي طرحت في المرحلة الكلاسيكية يعاد إنتاجها في كل مرحلة، قد تظهرت ذات الأفكار بطبيعة جديدة، غير أننا لا نستطيع فهمها دون التعرف على بداياتها الأولى.

هذا إلى جانب أنه بغض النظر عن طبيعة تحديدنا لطبيعة النظرية الاجتماعية "كلاسيكية، أو سيطرة أو حديثة، أو معاصرة"، فإن كل نظرية تعتبر، كلاسيكية إذا كانت سابقة على العصر السابق على وجودنا ومعاصرة في عصرنا، الذي أعاد إنتاجها تحت ظروف متغيرة وفي ظل متغيرات جديدة.

على هذا النحو فنحن ندرك النظرية الاجتماعية باعتبارها من ناحية حلقة من حلقات التطور والتراكم العلمي، ومن ناحية ثانية باعتبارها إمتداداً لخبرة الحياة اليومية. فلا شك أننا نواجه في حياتنا اليومية عدداً من الظواهر التي ندرك بعضها، في مقابل ظواهر أخرى تحتاج إلى الفهم. ويعني الفهم تحديد الطبيعة الأساسية للشيء، ثم ما هي العوامل أو الأسباب التي دفعت إلى ظهوره، أو الاهتمام به أو حددت طبيعته. ثم ما هي النتائج المحتملة للتفاعلات الحادثة في الشيء. فمثلاً إذا أتى صديق لنا سلوكاً لا يتسق كلية مع سلوكه النمطي، فإنه من المتوقع، كما أنه من المحتمل أن نسأل أنفسنا عن السبب أو الأسباب التي جعلته يفعل ذلك. ومن ثم سوف نحاول من خلال التأمل أو العصف الذهني أن نصل إلى مجموعة من التفسيرات المحتملة لهذا السلوك. حيث يمكن أن نفسر هذا السلوك غير النمطي أو غير المتوقع، بالضغط العاطفي أو المشاعري الذي تعرض له الشخص. أو لموقف غير عادي تعرض له، أو لطبيعة الحالة السيكولوجية أو البيولوجية التي يمر بها الشخص، أو لأننا منذ البداية لم نكن نعرف هذا الشخص ومن ثم لم نتعرف على سلوكه النمطي.

فإذا قمنا بتحديد مجموعة من الأسباب المحتملة لسلوك الصديق غير النمطي، فإننا قد نبدأ في تفحص كل عامل أو سبب، للنظر في مدى مسؤوليته عن هذا

السلوك غير المعتاد. إلي أن نستقر حول عامل أو سبب بعينه، ثم نبدأ في تطوير معرفتنا بهذا العامل، في اتجاه الحصول علي تفاصيل أكثر. علي هذا النحو يصبح العامل أو المتغير الذي وافقنا عليه، هو البداية السببية أو المسئول سببياً عن هذا السلوك. وعلي هذا النحو أيضاً نجد أن الممارسة العلمية لتأسيس نظرية إجتماعية، لفهم التفاعل في المجتمع لا تختلف كثيراً عن خبرتنا الحية بالحياة اليومية.

غير أننا ونحن نؤسس النظرية الاجتماعية فإننا نراعي أن تكون أكثر تنظيمياً من خبرة الحياة اليومية، وأكثر شمولاً. بحيث يمكننا بواسطتها أن نفسر تفاعلات غير تلك التفاعلات التي تتصل بها من خلال الخبرة المباشرة. هذا بالإضافة إلي أن تأسيس النظرية يفترض أن يكون موجهاً ببعض القواعد المحددة والمتفق عليها. إضافة إلي أن بناء النظرية يتم عادة بوعي ذاتي واضح^(٢). وعند هذا المستوى فنحن ننظر إلي تعريف النظرية باعتبارها نسقاً شاملاً من الافكار التي تتناول الموضوعات ذات الأهمية الجوهرية في الحياة الاجتماعية^(٣). باعتبار أن هذا التعريف يعد إمتداد لفهمنا للنظرية باعتبارها إستمراراً لخبرة الحياة اليومية. وفي نفس الوقت فإن مثل هذا التعريف يشكل في حد ذاته مقدمة للتعريف المتخصص للنظرية الاجتماعية. باعتبارها مجموعة من القضايا المتسلسلة، تلك التي تساعدنا علي تفسير التفاعلات الحادثة بالحياة اليومية والتنبؤ بمسارها^(٤). بذلك يتوازي الانتقال من هذا التعريف العام إلي التعريف المتخصص. مع الانتقال من الفهم والتفسير المتحقق من خلال خبرة الحياة اليومية إلي الفهم والتفسير المتخصص، من خلال النظرية الاجتماعية، باعتبارها خبرة علمية مقننة مستندة إلي المعرفة الصادقة.

أولاً: إفتراضات التنظير الاجتماعي

إستناداً إلي دور النظرية السوسيولوجية في فهم وتفسير تفاعلات الحياة اليومية، المتخمة بكم هائل من الحقائق الجزئية، أو التي ندرك علي الأقل إدراكاً جزئياً فإننا نكون أمام مكونين أحدهما نظري والآخر واقعي. وبرغم وجود اختلاف بين كلمة "نظرية" وكلمة "حقيقة" فليس هناك تناقض بينهما. فمن خلال البحث الواقعي الموجهة بنظرية، تتم محاولة الوصول إلي الحقائق المتعلقة بالموقف والكشف عن طبيعة انتظامها. ويتحقق التنظير حينما نحاول تحديد الأسباب التي جعلت الحقائق علي ما هي عليه الآن، وفي هذا الاطار يعتبر البحث والتنظير عمليات متداخلة، تدعم كل منها الأخرى معرفياً. وإذا كانت كلمات "حقيقة" "نظرية"

تشير إلى ظواهر مختلفة كلية، غير أنها تتكامل لتحقيق الفهم الشامل والعميق لآية ظواهر أو معطيات واقعية.

إذ يعتبر "حقيقة" أن يعيش كثير من البشر في الأماكن التي نسميها الآن "بالمدين" غير أننا إذا أردنا أن نقدم تنظيراً بشأن هذه الحقيقة من خلال تقديم تفسير لها. فإن ذلك يفرض علينا تحديد الأسباب السيكولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تدفع البشر إلى تفضيل الحياة بالمدين^(٥). ثم نحاول التمييز بين هذه العوامل لتحديد أكثرها فاعلية في دفع البشر للسكن في المدين. أو في تحديد الأوزان النسبية لمجموعة العوامل التي دفعت البشر للسكن في المدين. وفي هذا الإطار قد نعتقد أن متغيراً معيناً هو الذي يلعب دوراً رئيسياً في هذا الصدد، كأن نقول أن البشر ينتقلون إلى السكنى بالمدينة لأن الوظائف متيسرة بها. ويصبح هذا الاعتقاد أو الافتراض احتمالاً وإن كان منطقياً إلى أن تؤكد الحقائق، فإذا حدث أن تفحصنا واقع، إنقال البشر إلى المدينة، فإننا قد نثبت من صحة هذا الافتراض، وقد يظهر ما يناقض هذا التفسير ويشير إلى فاعلية متغير آخر. حيث نجد مثلاً أن البشر قد ينتقلون إلى المدين دون أن يكون بها وظائف متيسرة بسبب عوامل أخرى. هنا نجد أن الحقائق الواقعية تلعب دوراً أساسياً، في إثبات زيف الافتراض النظري أو النظرية. وفي هذا الإطار هناك ارتباط موضوعي بين نسبية الحقيقة الاجتماعية، واحتمالية تغيرها، وبين استحالة أن تكون النظرية صحيحة بصورة مطلقة.

من الحقائق الثابتة أيضاً فيما يتعلق بالنظرية الاجتماعية. أن النظرية من حيث كونها بناء تتكون من مجموعة القضايا، التي تتسق فيما بينها لتساق منطقياً لتشكل تصوراً للواقع الاجتماعي^(٦). أن بناء النظرية الذي ندركه يمثل قمة جبل الثلج العائم، ذلك لأن هناك مجموعة من المكونات النظرية التي تعتبر جوانب خافية من بنية النظرية. فنحن لا نرى منها سوى النسق النظري الذي نعمل وفق قضاياه، سواء في عمليات الوصف أو التحليل أو التفسير. بيد أننا إذا تأملنا الأمر، فسوف نجد أن هذا النسق يستند إلى كم هائل من الافتراضات، التي تتغلغل في قضايا النسق النظري، وتتشعب بها قضاياه. هذه الافتراضات تضم أنواعاً عديدة تختلف من حيث درجة شمولها وعمق فاعليتها، وهي الافتراضات العامة، والافتراضات الكامنة، إضافة إلى افتراضات المجال.

ذلك يعني أن النسق النظري أو النظرية تشكل المتغير التابع لعدد من المتغيرات المستقلة، التي تشكل من الافتراضات بمستوياتها المختلفة. وإذا سلّمنا

بهذه الحقيقة فإنه يترتب على ذلك مسألتين، الأولى أنه من الصعب على الباحث أن يغير نظريته بإعتبار، أن الافتراضات القاعلة "العامّة، الكامنة وافتراضات المجال" مازالت ثابتة لم تتغير. الامر الذي يجعل من الصعب على الباحث إنجاز إختيار جديد يتناقض مع افتراضاته القاعدية، وإلا تأسس تناقض بين تصورات الباحث وقناعاته الكامنة في اللاواعي من ناحية، وبين ممارسته النظرية من ناحية ثانية. وتتمثل المسألة الثانية في ضحالة المحاولات التي بذلت للتوحيد بين الأبنية النظرية المتعددة، أو لصياغة تكامل بين النظريات المتناقضة، كذلك التي بذلها فإن دينبرج Vandenberg أو دي ميراث N. J Demerath التي استهدفت التوفيق أو المصالحة بين الماركسية والنظرية الوظيفية. لأن ذلك يعد من باب المصالحة أو التوفيق بين المتغيرات التابعة. بينما الافتراضات القاعدية لكل نظرية من النظريات ما زالت ثابتة كما هي وتتناقض مع نظيرتها^(٧). ذلك يعني ضرورة أن نهتم ونحن نحاول تأمل بناء النسق النظري، أن تعطى إعتباراً لحقيقتين، الأولى أن نهتم بمجموعة الافتراضات القاعدية عند إختيار نظرية بعينها. وذلك يتطلب موضوعياً إختيار النسق النظري أو النظرية، بإعتبارها الاطار المرجعي، الذي يوجه جهودنا العلمية، في نطاق عمليات الوصف والتحليل والتفسير.

بينما نتصل الحقيقة الثانية بطبيعة صياغة النظرية ذاتها، حيث تكون النظرية كما اشرنا من مجموعة من "العبارات" التي تسمى "قضايا". التي إذا لاقت تسليماً وقبولا واسعا من قبل أعضاء الجماعة العلمية، وإذا دعمتها نتائج البحوث الواقعية، فإن هذه القضايا تتحول لتصبح "قوانين علمية". ومع ذلك فإننا نؤكد أن النظرية الاجتماعية تتشكل بالاساس من الافتراضات والقضايا المتعلقة بالمفاهيم وبالمثل من مجموعات القضايا التي قد تصل درجة التصديق إلى مستوي القوانين. حتى أنه يطلق عليها "قوانين" غير أنه من المؤكد في هذا الصدد أنه ليس صحيحاً أن نقول أن النظرية والقوانين هما شيئاً واحداً أو هما نفسى الشيء^(٨).

وإذا قلنا أن النظرية تصاغ على هيئة بناء يتكون من مجموعة من القضايا، فإن النظريات تصاغ، كما هي الحال في علم الطبيعة عادة على هيئة معادلات رياضية. بل إننا نجد أن علم الرياضيات ذاته يعتبر نسق نظري وتحليلي عالي التجريد، يتكون من الرموز العامة، أعني اللغة ولكن في أكثر مستوياتها تجريداً.

* من الدعوات الساذجة التي طرحت على الجماعة العلمية في علم الاجتماع دعوي سلة المفاهيم والتي تشير إلى إمكانية أن يستخدم الباحث مفاهيم أو قصاها تنتمي لنظريات مختلفة، لفهم أي من ظواهر الواقع الاجتماعي، مثل هذه الدعوة تشير إلى عدم فهم ديناميات الابنية النظرية وتلعب دوراً أساسياً في تشويه عقول طلابها

وبرغم أنه يمكن صياغة النظريات بأي لغة، إلا أنه كلما كانت اللغة أكثر تحديداً، كلما كان ذلك أفضل بالنسبة لأغراض بناء النظرية أو اختبار قضايها^(٩).

وإرتباطاً بذلك فإنه إذا كان إختيار النظريات يتضمن في الغالب الاستفادة من الارتباطات، والتحليلات الإحصائية الأخرى. لأنها تساعد في اكتشاف الحقائق، بإعتبار أن معامل الارتباط على سبيل المثال يخبرنا بمدى إرتباط متغيرين أو أكثر ببعضهما البعض، أعني أن الارتباط يوضح لنا إلى أي مدى يقع شيء حينما يقع آخر^(١٠). ذلك يعني أن الارتباط يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرين، بإعتبارها "حقيقة" وإن كان توضيح الحقيقة لا يعد تفسيراً لها. فهذه العلاقة وأن اكتشفت بواسطة التحليل الإحصائي، إلا أن تفسير وجودها أي إبراز سبب أو علة وجودها، تصبح مهمة العقل الإنساني المزود بنظرية تساعد على الإدراك العلمي السليم فهو، أي أن العقل الإنساني، وليست المعادلات الإحصائية، هو الذي عليه أن يجيب بتحديد المتغيرات المسؤولة عن وجود هذه العلاقة، أو عن وجودها بالنحو الذي هي عليه.

وترتبط الحقيقة الثالثة بمستوي التجريد الملائم لصياغة النظرية الاجتماعية، حيث يحدد مستوي التجريد مستوي شمول النظرية، ومدى إقترابها أو علاقتها بالواقع. ومنشأ ذلك أن العالم الذي نعيش فيه، يتكون من "فئات" يسودها في الغالب تنوع لا نهائي. فمثلاً توجد " الأسرة " كإحدى الفئات، غير أن كل عائلة أو أسرة تختلف بالتأكيد عن الأخرى. وهناك " الكتاب " كإحدى الفئات الموجودة في هذا العالم، لكن ليس هناك كتاب يشبه آخر. ومن ثم فلكي نحصل على معنى من هذا الكم الهائل من الموضوعات التي يحس بها البشر ويتعرضون لها بصورة يومية. فإننا نجدهم يجردون بعض العناصر المشتركة القائمة، بين عدد من الحالات الواقعية، التي تقع في إطار كل فئة محددة ويعطونها رمزا. بحيث يمكنهم التأكيد بعد ذلك على أن حالات معينة تعتبر جزءاً من فئة الموضوعات المحددة^(١١). وعلى هذا النحو تعتبر الكلمات والمفاهيم مجرد تجريدات، غير أن هذه الكلمات والرموز تختلف عن بعضها البعض من حيث مستوي التجريد. بحيث يمكننا صياغة للتباين

* تعتبر كلمة "كتاب" تجريد يلفت الانتباه إلى الشيء الذي له وجوده الفيزيقي، الذي له غلاف، وبين دفتي الغلاف توجد حزمة من الأوراق المرتبطة ببعضها البعض، حيث تحتوي كل ورقة على رموز، صور، وتوضيحات، وما إلى ذلك ونحن في العادة نتجاهل الاختلافات المتعلقة بالحجم أو اللون أو عدد الصفحات أو أسلوب الطباعة، وغير ذلك من الجوانب، التي نسقطها في حالة الصياغة التصورية، للكلمة العامة "كتاب"، وكذلك نطلق كلمة العائلة على مجموعة الأفراد الذين يرتبطون بعلاقة قرابية من الدرجة الأولى، ويعيشون في نفس المكان معيشة واحدة، وتجاهل طبيعة هذه العائلة، هل هي عائلة نووية أو ممتدة أو متصلة، وغير ذلك من الجوانب التي تجعل العائلات واقعا تختلف عن بعضها البعض.

بين مستويات التجريد علي هيئة متصل، علي أحد أطرافه توجد كلمة مثل كلمة "كتاب"، وهي كلمة تستحضر بمجرد النطق بها صورة واقعية واضحة تماماً للعقل، ومن ثم فإذا اغلقت عينيك، فإن بإمكانك أن تتصور أو تستحضر أو تري "كتاباً". بينما علي الطرف الآخر من المتصل نجد الكلمات أو الرموز العالية التجريد، والتي تشير إلي كم هائل من الظواهر الواقعية. التي قد تختلف من جوانب كثيرة، بينما تشترك في عنصر واحد أو عنصرين فقط وتعبّر عن معاني في الذهن ولذلك فإنك لا تستطيع بسهولة أن تغلق عينيك وتتصور أو تري "الديمقراطية" أو "المكانة الاجتماعية" أو "النسق الاجتماعي" لأن هذه الكلمات تعتبر بحد ذاتها تجريد لحالات معنوية أو رمزية.

وفي هذا الإطار ينبغي أن ندرك أن المفاهيم المستخدمة في أي علم من العلوم، تختلف عن بعضها البعض علي هذا المتصل من التجريد. ولذلك يعتبر مفهوم " الجريمة " علي سبيل المثال أكثر واقعية من مفهوم " الانحراف " الذي قد يضم كل الجرائم، إضافة إلي أنه قد يضم أشكال أخرى من إنتهاك المعايير أو القواعد. وعلي هذا النحو تعتبر الجريمة مصطلحاً أكثر تجريداً من مصطلح "الاغتصاب Rape أو السطو Burglary باعتبار أن الأخيرة مصطلحات تشير إلي أفعال أو وقائع محددة يمكن تصورها بصورة أكثر تحديداً من مصطلح الجريمة.

فإذا افترضنا أن الظواهر الواقعية هي الأقرب من طرف المتصل الأقل تجريداً، بينما التنظير أو التجريد هو الأقرب إلي طرف المتصل الأعلى تجريداً. فإن العملية العلمية سوف تتضمن حركة إلي الأمام والي الخلف علي متصل التجريد. فحينما يشارك الباحث في جمع المعطيات من الواقع، فإن هذا الباحث يمارس جهده العلمي حالياً علي مستوي واقعي نسبياً، او عند الطرف الأقل تجريداً من المتصل. أما عندما يحاول تفسير نتائج بحثه لهذه المعطيات، فإننا نجده يتحرك إلي منتصف المتصل، وفي حالة التنظير، أي التعامل مع المفاهيم المجردة، فإنه يعمل وفق مستويات اعلي من التجريد. ذلك يعني ان النظرية والبحث يغذي كل منهما الآخر معرفياً، وفي هذا الاطار لابد أن نؤكد علي تماسك التنظير عند أي من مستويات التجريد. حيث تتصل المفاهيم ببعضها البعض، عند مستوي معين من التجريد فإننا نجدها تشكل كلا متماسكاً، بنفس تماسك الظواهر والمعطيات الواقعية^(١١).

وترتبط الحقيقة الخامسة بالحقيقة السابقة، حيث تتابن مستويات التنظير بتباين مستويات التجريد، فعلي الطرف الأكثر تجريداً من المتصل السابق، نجد الأنساق النظرية في علم الاجتماع. حيث يتكون النسق النظري من المفاهيم الأكثر عمومية

وتجريداً، والتي يجد الباحثون من الصعب أحياناً تأسيس علاقة أو صلة بينها من ناحية والعالم الواقعي من ناحية ثانية، وعلى سبيل المثال تستخدم بعض النظريات الاجتماعية في المدرسة البنائية الوظيفية لغة أكثر تجريداً، ونتيجة لذلك تفشل بعض نظريات هذه المدرسة في أداء وظائفها الرئيسية من حيث وصف وتحليل وتفسير المعطيات المتعلقة بالحقبة الواقعية^(٩).

وتعتبر نظرية تالكوت بارسونز تجسيدا للنظريات الأكثر تجريداً في علم الاجتماع، واستجابة لذلك، فقد طالب بعض علماء الاجتماع بالقناعة بمستويات من التجريد أقل نظرية وعمومية من المستوي السابق. مستوي من التجريد يقع عند منتصف المتصل، أو ادني من ذلك، فقد طالب مثلاً عالم الاجتماع روبرت ميرتون Robert K Merton بأهمية تطوير النظريات المتوسطة المدى. حيث طالب ميرتون علماء الاجتماع أن يكونوا أكثر تواضعاً في أهدافهم حينما يطورون نظرياتهم، فبدلاً من محاولة تطوير نظريات عامة، ومن ثم أكثر تجريداً لتفسير الأداء الوظيفي للأبنية الكلية للمجتمعات. نجده قد اقترح إمكانية تطوير مجموعة من النظريات الأقل عمومية، تلك التي تفسر العناصر أو المكونات الجزئية في الواقع الاجتماعي^(١٠).

استناداً إلى ذلك يطالب ميرتون علماء الاجتماع، أن يركزوا جهودهم على تطوير نظريات للانحراف والتدرج الاجتماعي وعلاقات الاقلية بالأغلبية، والتغير السكاني، وغير ذلك من النظريات الأقل تجريداً. باعتبارها النظريات الأكثر اقتراباً من الواقع الاجتماعي، والأكثر قوة من حيث الارتباط به، ومن ثم الأكثر قابلية للفحص والاختبار^(١١). ويؤكد ميرتون أنه بعد تطوير مجموعة من هذه النظريات الأقل تجريداً، فإننا ينبغي أن نتحرك بها إلى مستوى أعلى من التجريد، ومن ثم تطوير نظريات أكثر عمومية وأكثر شمولاً. واستناداً إلى أن علم الاجتماع يسير في نفس الطريق الذي سارت فيه العلوم السابقة عليه، فإننا نجد أن روبرت ميرتون يطالب علماء الاجتماع، على أساس من المماثلة. أن يعملوا باتجاه تطوير نظرية

* رغم أن البارسونية تعتبر من النظريات الأكثر شمولاً وتجريداً، إلا أنها ليست مقطعة الصلة عن الواقع الاجتماعي. إذ يمكن اشتقاق بعض القضايا أو الفرضيات الخاصة من فرضياتها أو قضاياها العامة، لكي تساعدنا في تحليل واقع اجتماعي بعينه، وتفسير التفاعل بين عناصره، ومن الطبيعي أن يؤدي فحص واختبار هذه الفروض أو القضايا الفرعية إلى إلقاء الضوء على مدى الثقة في الفرضيات أو القضايا العامة للنظرية. ذلك لأن منشأ بناء النظرية العامة لتالكوت بارسونز يستند بالأساس إلى القضايا أو الفرضيات النظرية التي ثبت صدقها علمياً، في علوم النفس والاثروبولوجيا وعلم الاجتماع

تتناظر نظرية نيوتن في الميكانيكا أولاً، قبل أن يحاول تطوير نظرية تناظر نظرية أنيشتاين عن النسبية.

ولا تقتصر مجموعة الحقائق السابقة على النظرية الاجتماعية من حيث كونها نسقا نظريا يتألف من مجموعة من القضايا، ولكنها تتسع لتشمل أبنية نظرية أخرى شبيهة بالنظرية التي حد كبير، أو أكثر اقترابا منها. فإلى جانب مجموعة الفروض العامة أو الفروض الكامنة أو افتراضات المجال، وهي المكونات النظرية التي تفرض طابعا أو لونا معيناً على أي من النظريات الاجتماعية التي يضمها علم الاجتماع الآن. نجد أن هناك أبنية نظرية متماسكة، تؤدي دور النظرية تقريبا، ويمكن وضعها كذلك على نقطة معينة من متصل الواقعية والتنظير، أو الأدنى تجريدا والأعلى تجريدا. من هذه الأبنية النظرية النموذج النظري Model الذي يجسد الواقع أو هو بالأصح يعتبر "ماكيت" مصغر له، نلجأ إلى بنائه حينما نفتقد وجود النظرية القادرة، على التعامل مع الواقع. ومن هنا يؤكد بعض العلماء أن هذا النموذج يمكن أن يصلح قنطرة العبور إلى بناء النظرية. على خلاف ذلك نجد النموذج الموجه Paradigm الذي يقع على عكس النموذج الذي يجسد الواقع، أي على الطرف الأكثر تجريدا من المتصل لكونه على نقيض النموذج الأول. حيث يتكون هذا النموذج من مجموعة الفرضيات أو القضايا المشتقة من نظرية قائمة وأكثر تجريدا. أو أنه عبارة عن مجموعة من القضايا أو الافتراضات القائمة، بغض النظر عن تضمنها داخل بنية نظرية متماسكة أم لا. وبذلك تشكل هذه القضايا وجهه نظر محددة في السياق المحيط، وما يحدث به من تفاعلات، وسوف نعرض فيما يلي لبعض من هذه الأبنية أو الصياغات النظرية^(١٤).

ثانيا: الافتراضات العامة General Assumption

تحدد مجموعة الافتراضات العامة، طبيعة وجهة نظر الباحث وأسلوب عمله في هذا النطاق من المعرفة. واستناد إلى ذلك نجد أن مجموعة الافتراضات العامة، وإن كانت موضع اتفاق من قبل أعضاء الجماعة العلمية، كما أنها معروفة بالنسبة للثقافة العامة. لذلك نجد أنها مقبولة ومسلم بها من وجهة نظر هذه الثقافة، وقد يحدث أن تتباين الافتراضات المتعلقة بنمط معين من المعرفة عن الافتراضات العامة، التي تنظم العمل في نطاق نمط آخر من المعرفة. فمثلا نجد أن الافتراضات التي نعمل وفقا لها في نطاق المعرفة العلمية، والتي تعتبر في حد ذاتها جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للبشر، قد تتناقض ظاهريا مع بعض

الافتراضات التي تتضمنها المعرفة الدينية أو الفلسفية، ومع ذلك فنحن نوافق علي كليهما ونسلم بهما. بالإضافة إلى ذلك فنحن نفترض أن هناك واقع "موجود خارجنا" وأتينا يمكننا التعرف عليه في كل لحظة باستخدام حواسنا، أو في كل لحظة نأتي فعلا معينا ندرك مقدما أسبابه ونتائج. وفي هذا الإطار فنحن نفترض عالما تحكمه السببية بصورة دائمة، حيث نحاول أن نفسر أي ظاهرة لأنفسنا أو للآخرين بالإشارة إلى سببية قائمة، نعتقد بوجودها وندرك فاعليتها. ونحن حينما نعمل في إطار السببية العلمية، لا نشير إلى الله، أو أي كائن لا يمكن التحقق من وجوده مباشرة أو ندركه بحواسنا، كما ندرك الموضوعات، فتلك سببية دينية ندركها من خلال الإيمان العميق الذي يؤكد لنا أن الله هو الخالق لكل شيء، بما في ذلك السببية ذاتها. بإيجاز نحن حينما نسعى لإدراك السببية في مجال العلم، فإننا نتصرف علي أساس من الافتراضات العامة التي سوف نعرض لها.

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الافتراضات العامة لأي نوع من أنواع المعرفة، تحدد في العادة أسلوب العمل في إطار هذا النوع من المعرفة. فمن خلال تحديد هذه الافتراضات لطبيعة الظواهر الموجودة في مجال معين من مجالات المعرفة، فإنها - أي الافتراضات تهتم بتحديد - طبيعة المادة التي نتعامل معها، كما تحدد أنسب أساليب التعامل مع هذه المادة. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الافتراضات تحدد حدود قدرات الباحث علي المعرفة، فمثلا تؤكد المعرفة العلمية علي الإدراك المباشر للموضوع من خلال مؤشرات خارجية التي ندركها. علي حين أن المعرفة الأدبية أو الفنية تؤكد علي قدرة الإنسان، علي التواصل أو التأثير الذاتي بالموضوع، الذي يشكل إطار اهتمامه. إستناداً إلى ذلك تتضمن المعرفة العلمية توفر مجموعة معينة من الافتراضات العامة والشاملة، التي تتعلق بالواقع، أو بمدخلنا لمعرفة هذا الواقع. وفي الغالب تلقى مثل هذه الافتراضات قبولا واسعا من أفراد الجماعات العلمية المتعددة بغض النظر عن التخصص العلمي.

من هذه الافتراضات مثلا. أن يسلم الباحثون في أي علم من العلوم بوجود واقع في "الخارج" وأن الحياة ليست وهما موجودا داخل العقول الذاتية للبشر. حيث لا يفترض العلم وجود هذا الواقع خارج عقول الأفراد فقط، ولكنه يفترض أيضا إمكانية معرفة هذا الواقع، وهو ما يعنى إفتراض وجود مجموعة من البشر القادرين علي فهم ومعرفة هذا الواقع، إضافة إلى كونهم قادرين علي تحديد طبيعته بدقة متناهية. بحيث يترتب علي ذلك إن كل علم من العلوم يسعى إلى فهم جانب معين من جوانب الواقع^(١٥). وأنه إذا بدت هذه المعارف في مرحلة معينة ذات

طبيعية جزئية، فإنها بتطورها وتراكمها سوف تلتقي مع المعارف التي توفرت عن العلوم الأخرى. بحيث يمكن أن يفقد ذلك إمكانية تكامل المعرفة العلمية في المستقبل، بحيث تدعم بعضها البعض، ونتيجة لذلك تشكل معرفة شاملة، تتوازي مع كلية الحقيقة الواقعية في أساسها.

وما دمنّا قد افترضنا بأن الواقع موجود "خارجنا" فإن هناك افتراض آخر من الضروري أن يتكامل معه، ويتمثل إننا نستطيع معرفة هذا الواقع من خلال الاستخدام المباشر لحواسنا^(١٦). وفي هذا الإطار فإننا نجد أن وسائل المعارف الأخرى لاكتساب المعرفة، ليست مقبولة في إطار المعرفة العلمية. فمثلاً ترفض المعرفة العلمية الاستبطان الذاتي، كوسيلة من وسائل اكتساب المعرفة أو الحصول عليها، برغم أن هذه المناهج يمكن أن تكون مقبولة لاكتساب المعرفة في أنماط أخرى من المعارف. وعلي هذا النحو نجد أن المعرفة العلمية تحدد الوسائل التي يمكن أن نكتسب بواسطتها المعرفة، بشرط أن تكون هذه الوسائل ملائمة لأعمال حواسنا. تأكيداً لذلك فإننا نجد أن مناهج وطرق البحث في العلوم المختلفة، هي من النوع الذي يمكن الاستفادة به باستخدام حواسنا، وإعمال عقولنا كالملاحظة القابلة للمقارنة، وتحليل المضمون، حيث نجدها جميعها إجراءات منهجية تلعب حواسنا دوراً أساسياً لإنجازها.

ويرتبط بذلك افتراض ثالث يؤكد علي إننا إذا كنا نرغب في الحصول علي المعرفة العلمية المتعلقة بموضوع معين، فإننا ينبغي أن نفترض أساساً أن الظواهر موضع الاهتمام، أو التي نطلب المعرفة بشأنها، قابلة للملاحظة والقياس. بغض النظر عن كون الملاحظة بدائية، أو أن هذا القياس غير مكتمل. ومن الطبيعي أن تكون هذه الوسائل المختلفة طيبة لاستخدام حواسنا الخمس، وهي "السمع" و"النظر" و"التذوق" و"الشم" و"الإحساس"^(١٧). ومن الطبيعي أن يفترض ذلك وجود بعض الجوانب في الظاهرة قابلة للملاحظة والقياس، وهي الجوانب التي تعبر عن وجودها الخارجي. غير أننا في بعض الأحيان قد لا نجد الظاهرة موضع الاهتمام موجودة بذاتها في الخارج. فمثلاً ظاهرة الطلاق لا توجد في مكان معين وزمان بعينه بحيث نستطيع لمس أو ملاحظة حدود وجودها كوجود "مظاهرة أو إضراب" مثلاً. في هذه الحالة فإننا نستطيع التعرف علي وجود هذه الظاهرة، الطلاق من خلال مؤشراتنا، أي من خلال عدد حالات الطلاق التي تقع سنوياً. مع توزيع هذا العدد بالنظر إلى متغيرات عديدة، كالمكان، وعمر الزوجين، عدد الأولاد، وغير ذلك من المتغيرات التي تساعدنا في تلمس حدود الوجود الخارجي للظاهرة. وعلي

ذلك يمكننا القول بأن الظواهر الموجودة بالخارج، يمكن أن يكون وجودها وجوداً مباشراً، ومن الممكن أن يكون وجودها غير مباشر ومن ثم ندركها من خلال مؤشراتنا المختلفة. ونظراً لأن المعرفة العلمية تسعى إلى الوصول إلى التعميمات، التي يمكن إذا تعمقت درجة الثقة بها أن تتحول إلى قوانين. بحيث تستخدم هذه القوانين في السيطرة على العالم الخارجي، وضبط إيقاعه وتفاعلاته. فإن ذلك يتطلب منا أن نؤكد على افتراض آخر يذهب إلى التأكيد على أن هذا الكون يخضع للنظام، وأن هذا النظام يمكن فهمه وإدراكه بواسطة البشر. فإذا تصورنا العالم باعتباره مجموعة من الوقائع أو الظواهر التي تتميز بالتفرد، والتي تقع بعشوائية كاملة، أعني دون أن يحكمها نظام أو نمط أو إطار. فإنه سوف يكون من الصعب الوصول إلى تعميم يضبط أو يحدد هذه الحوادث أو الظواهر المتناثرة، وبدون التعميمات التي تشكل قاعدة لقيام النظريات والقوانين لن يكون هناك علم.

وبعبارة أخرى نجد أن كل العلوم تسعى إلى الوصول إلى التعميمات، التي تصور التفاعلات الخاصة بالظواهر المتكررة الوقوع، بحيث يفترض هذا السعي بصورة مسبقة أننا في عالم أساسه الانتظام وليست العشوائية. وعلى سبيل المثال علينا أن نتخيل ما يمكن الوصول إليه إذا حاولنا أن نفهم ظاهرة الجريمة. باعتبار أن كل حادثة أو فعل إجرامي منفرد وقائم بذاته تماماً، سواء في أسباب حدوثه أو كيفية حدوثه أو طبيعة نماذج البشر، الذين يميلون لإرتكاب هذا السلوك الإجرامي، وأسلوب تعامل الآخرين معهم. حيث تتطلب المعالجة العلمية لظاهرة الجريمة ضرورة أن يتكرر وقوع الحوادث أو الأفعال الإجرامية التي نتعرض لها بالبحث والتحليل. بحيث ييسر وجودها في النهاية الوصول إلى التعميم، الذي يذهب إلى التأكيد على أنه من المحتمل إذا توفرت أسباب أو متغيرات معينة، أن يقع أو يحدث فعلاً إجرامياً بعينه، ومن الطبيعي أن يحدث أيضاً بأسلوب محدد.

ويتعلق بافتراض أدراك العالم باعتباره يتكون من مجموعة من التفاعلات أو الحوادث أو الظواهر المنتظمة، افتراض آخر تؤكد عليه مختلف العلوم. وهو الافتراض المتعلق بالسببية، والذي يذهب إلى التأكيد أنه إذا كان للعالم الذي نعيش فيه يتكون من مجموعة من المكونات أو العناصر. فإنه من الطبيعي أن تكون هناك علاقات بين هذه المكونات أو العناصر. وما دام العالم منظماً ومطرداً في تفاعلاته، على نحو ما اتضح لنا في الافتراض السابق، فإنه من الطبيعي أن نستنتج وجود علاقات سببية بين هذه المكونات أو العناصر. من هنا يصبح من الضروري على العلماء، أن يفترضوا وجود السببية أو الارتباط المنطقي بين العمليات أو الحوادث

القابلة للإدراك، وبين حوادث أو ظاهرات أخرى. حيث يمكن أن يؤدي فعل أي من العناصر أو المكونات إلى تأسيس فعل عنصر أو مكون آخر. بحيث يصبح للفعل الأول سببا أما الثاني فيعتبر نتيجة لهذا السبب أو مجموعة الأسباب.

وقد تطور إدراك العلم لافتراض السببية، فبعد أن كانت هناك السببية البسيطة أو الأحادية، والتي يؤدي في إطارها فعل عنصر معين إلى حدوث نتيجة محددة في عنصر آخر. فقد ظهرت أنماط كثيرة من السببية، مثل السببية الوظيفية، التي تدرك أنه وإن كان عنصر معين يؤثر في عنصر آخر، إلا أن هذا العنصر الأخير قد يؤثر بدوره في العنصر الأول. وهنا نجد أن عناصر أو مكونات البناء الاجتماعي تتبدل عادة التأثير والتأثر، وهو ما اصطلح علي تسميته بالسببية الجماعية، بمعنى أن تفاعل مجموعة من العوامل من الممكن أن يؤدي إلى نتيجة معينة. ولم يعد في إطار هذه السببية ما يسمى بالمتغير المستقل أو المسبب، والمتغير التابع الذي حدثت في نطاقه النتيجة. بل إننا نجد أن جملة العناصر أو المتغيرات التي تشكل بناءاً معيناً تتبادل المواقع من حيث التأثير أو التأثر، أو من حيث موقعها ومكانها في مجري حدوث التفاعل الاجتماعي (١٨). هذا بالإضافة إلى نمط السببية التطورية المتصاعدة، والتي تتبادل فيها مجموعة من العناصر التي تشكل بناء المجتمع التأثير والتأثر، غير أنها من خلال عملية التفاعل هذه، ترتقي دائماً إلى أوضاع جديدة، غير الوضع الذي بدأت منه التفاعل. فكل دائرة من التأثير والتأثر تضيف قيمة جديدة مضافة إلى التفاعل، تجعله يختلف عن التفاعل الذي كان سائداً من قبل.

ويرتبط بافتراض التأكيد على العلاقات السببية افتراض آخر يؤكد ويتعلق باعتقاد أو افتراض إنتفاء "الإرادة الحرة". وذلك لأننا إذا اعتقدنا بالإرادة الحرة للإنسان، فإن ذلك سوف يعني أن السلوك الإنساني، سوف لا يكون محكوماً بآلية سببية. غير خاصته الميتافيزيقية، التي لا يمكن إدراكها بواسطة حواسنا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ذلك يعني أن مفهوم "الإرادة الحرة" ينكر مفهوم "السببية" فيما يتعلق بالسلوك الإنساني. ومن ثم فإن القول "بالإرادة الحرة" يتناقض أيضاً مع الافتراض الذي يؤكد على انتظام التفاعل في هذا العالم وعدم عشوائيته. ولا يعني أن نقول بانتفاء "الإرادة الحرة" أننا ننكر أن لدى البشر اختيارات وبدائل فيما يتعلق بكل شيء يفعلونه (١٩).

غير أن العلوم الإنسانية تفترض أن هذه البدائل محدودة ونمطية، وأن الاختيارات التي تتحقق منتظمة "وغير عشوائية" وتسببها ظواهر معينة "ويمكن

التعرف عليها". حيث تتعلق هذه البدائل بالموقف أو السياق أو الشخص القائم بالاختيار، وفي هذا الإطار فإنه يمكن تعديل هذا الافتراض، بحيث يتضمن أن السلوك الإنساني ليس محتما بصورة مسبقة، بالمعنى الكامل والمحدد لكلمة "محدد قبلا" ولا هو ناتج عن "الإرادة الحرة" وحدها. وهو ما يعني أن البشر مثل كل الظواهر الموجودة في هذا العالم، يتصرفون بصورة تتضمن حداً لئلي من الحتمية. وهو ما يعني أن ما يحدث يمكن علي الأقل إخضاعه للتفسير السببي، الذي يحاول تحديد العوامل التي تهييء لحدوث النشاط أو الفعل موضع الاهتمام^(٢٠). غير أننا نعتقد أن مساحة إرادة الكائن البشري، في إنجاز فعل يعبر عن إختياره الحر، هي مساحة واسعة لاعتبارين. الاعتبار الأول أن السببية التي تنظم العلاقات بين المتغيرات المختلفة، لم يتم الاتفاق على طبيعتها بصورة كاملة، بدلالة وجود أكثر من نمط من السببية الفاعلة في نطاق الظواهر الاجتماعية. ذلك أنه من الواضح أنه كلما انتقلنا من نمط معين من السببية، إلى نمط آخر أكثر تقدماً، كلما اتسعت المساحة التي يتعرض فيه العنصر لتأثير أكثر من متغير. وهو الأمر الذي يعني إحصالية أن تلغي بعض المتغيرات سببية المتغيرات الأخرى، الأمر يعني ضعف الناتج الإجمالي لتأثير المتغيرات المسببة علي الإنسان، وهو الأمر الذي يعني لتساع مساحة الحرية الإنسانية في الاختيار. فإذا قلنا أن سلوك الإنسان يخضع لفاعلية المتغيرات الاقتصادية والدينية والعائلية، فإنه إذا تناقض تأثير هذه المتغيرات مع بعضها البعض، فإن ذلك يعني أن مساحة الحرية والاختيار سوف تكون أوسع أمام الإنسان، مما لو خضع لتأثير متغير واحد لا يؤثر شيء علي تأثيره السببي. أو مما لو خضع لتأثير جملة من المتغيرات التي يدعم تأثير بعضها تأثير البعض الآخر. من هنا فإنه يمكن القول أنه كلما تحرك الإدراك الإنساني من التأكيد علي السببية البسيطة أو الأحادية، إلى السببية المتعددة أو الجماعية كلما اتسعت مساحة الاختيار الإنساني، ولعبت الإرادة الحرة للإنسان دوراً أساسياً في إنجاز السلوك. بالإضافة إلى ذلك فإننا نعتقد أنه كلما قطع المجتمع شوطاً علي طريق التقدم، كلما تزايد اكتشاف عدد المتغيرات المؤثرة في السلوك، كلما انتقل السلوك الإنساني كذلك من حاله خضوعه لتأثير المتغيرات الصادرة عن المجتمع، إلى حلة تتسع فيها مساحة حرية الاختيار أو أعمال الإرادة الحرة. ويتمثل الاعتبار الثاني في أنه حتى إذا وافقنا علي الفهم السببي الضيق والأحادي، والذي بمقتضاه تؤثر المتغيرات الأخرى علي الإنسان فتفرض عليه سلوكاً معيناً. فإن الذات الإنسانية بتكوينها السيكلوجي والاجتماعي تعد متغيراً يشارك الي جانب بعض المتغيرات الأخرى في إنطلاق السلوك، فإرادتها بحد ذاتها أحد المتغيرات المسببة للسلوك.

وفي هذا الإطار يمكننا التأكيد على نتيجتين، الأولى أن تأثير الذات الإنسانية كمتغير، قد يتجاوز تأثير المتغيرات الأخرى، في تأكيد حتمية السلوك، ومن ثم يصبح السلوك في هذه الحالة نتيجة للتكوين الذاتي للإنسان بالأساس. أو هو تعبير عن هذه الذات بما يتجاوز تأثير أي متغير آخر. والثانية أنه كلما قطعت المجتمعات شوطاً على طريق التقدم كلما انعكس ذلك على تطور الشخصية الإنسانية ذاتها. بحيث نجد أن الشخصية تنتقل من حالة التجانس، الذي تميزت به في إطار المجتمعات البدائية أو الأولية، إلى حالة من الميل إلى التفرد والتعددية. حيث نجد أن تفرد الذات الفردية، يكون أكثر عمقا في المجتمعات المتقدمة، الأمر الذي يجعل الفعل أو السلوك الذي تؤديه الشخصية معبرا عن الذات الفردية بالأساس. إضافة إلى تأثير بعض المتغيرات الأخرى في السياق الاجتماعي. حتي أننا نجد أن هناك بعض الباحثين، الذين يحاولون فهم السلوك البشري، ليس من خلال الاطرادات التي يخضع لها علي نحو ما يؤكد أصحاب الاتجاه الوضعي. ولكن من حيث مدى اعتبار الفعل أو السلوك الإنساني معبرا عن ذات إنسانية متفردة وينبغي فهمه ذاتيا منفردا.

غير أننا قبل أن نترك هذه القضية نريد التأكيد علي أن الافتراضات الأساسية أو العامة للعلم، ليست ثابتة أبداً، ولكنها قد تتغير من عصر إلى آخر. فإذا نظرنا مثلاً إلى الفترة التي نشأت فيها العلوم الطبيعية، ومن ثم العلوم السلوكية والاجتماعية. فإننا سوف نجد أن الافتراضات الوضعية أو العلمية، هي التي ضببطت أداء علم الاجتماع. بيد أننا نجد أنه ابتداء من منتصف القرن العشرين، ظهرت مجموعة من التيارات الفكرية، في نطاق علم الاجتماع والتي ترمي إمكانية أن يتحقق الفهم الاجتماعي، والحصول علي المعرفة الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع، وفق افتراضات أخرى غير الافتراضات العامة المحددة لطبيعة العلم حالياً.

ثالثاً: الافتراضات الكامنة Background Assumption

تحتوي أي نظرية من النظريات الاجتماعية علي نوعين من الافتراضات، حيث تشير المجموعة الأولى من الافتراضات، إلى تلك الافتراضات المصاغة بصورة صريحة، والتي يمكن تسميتها بصورة صريحة "بالمسلمات". غير أنه بالإضافة إلى ذلك تحتوي النظرية الاجتماعية علي مجموعة من الافتراضات غير المحددة، وغير المسلم بها، تلك التي يمكن تسميتها بالافتراضات الكامنة. وذلك لأنها تشكل الإطار أو الخلفية التي تنبثق عنها المجموعة الأولى من الافتراضات،

أي المسلمات، وتتطبع في الغالب بطابعها. هذا بالإضافة إلى أنه لا يمكن صياغة الافتراضات الكامنة بصورة صريحة، وذلك لكونها تبقى دائما في خلفية انتباه المنظر، أو بالأصح في لا وعية. من هنا فإذا كانت المجموعة من الافتراضات الأولى أو المسلمات، تشغل محور انتباه المنظر ووعيه. فإن الافتراضات الكامنة تظل غير محددة المعالم في اللاوعي، غير أن هناك علاقة عضوية بين نوعي الافتراضات. وإن كانت الافتراضات الكامنة لها الأولوية، في تشكيل الافتراضات الصريحة أو مسلمات النظرية. وبينما نجد أن المسلمات النظرية تشكل بؤرة الانتباه المركزي بالنسبة للمنظر. نجد أن الافتراضات الكامنة تشكل جزءا مما يسميه ميشيل بولاني Micael Plonay "الانتباه أو الوعي الثانوي للمنظر" ^(٢١). وفي الغالب توجد الافتراضات الكامنة متضمنة في المسلمات النظرية للمنظر، فهي تؤدي دورها من خلالها أو إلى جوارها. ومن ثم يقال أن الافتراضات الكامنة تشكل "الرقيق الصامت" للمسلمات النظرية الصريحة، وفي هذا الإطار يمكن أن تلعب الافتراضات الكامنة أدوار عديدة.

فهي قد تلعب دورها باعتبارها تقدم أسس الانتقاء، أي الاهتمام والتركيز على موضوعات معينة دون أخرى، حيث نجد أن النظريات المختلفة، قد تختلف من حيث طبيعة الجوانب، التي تركز عليها في بناء المجتمع. أو التأكيد على الموضوعات، أو الظواهر التي ينبغي أن نتعرض لها بالبحث والدراسة. فتأكيد ماركس على دراسة المتغيرات الاقتصادية، وفائض القيمة، كأساس لنمو النظام الرأسمالي. يتناقض مع تأكيد ماكس فيبر على المتغير الديني والقيم البروتستنتية، كأساس لنمو الرأسمالية المعاصرة. إنما يرجع بالأساس إلى تباين الافتراضات الكامنة عند كل منهما، بحيث جعلته يركز على مكونات أو عناصر معينة، في بناء المجتمع دون أخرى.

بالإضافة إلى ذلك تؤثر الافتراضات الكامنة على تماسك مسلمات النظرية، من حيث كونها تشكل الرابطة الخفية التي تربط هذه المسلمات ببعضها البعض. وإذا كان شرطا من شروط النظرية أن لا تتناقض قضاياها مع بعضها البعض، فإن ذلك يرجع إلى أن تصور وجود هذا التناقض غير ممكن. لأن كل المسلمات تنطلق من خلفية واحدة، ومن إطار واحد، يجعلها تشترك في اتجاه واحد، وتتكامل مع بعضها البعض، لكي تشكل وجهة نظر واحدة. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الافتراضات الكامنة، تؤثر منذ البداية وحتى النهاية على صياغة النظرية. من حيث تحديد القضايا التي تشكل بناء النظرية، ثم أسلوب تجريد هذه القضايا، حتى تصبح

صالحة لتشكيل بنية النظرية. إضافة إلى اختبار هذه لقضايا حتى تصبح على درجة عالية من الثقة في هذه النظرية، وأيضاً في طبيعة العلاقة بين النظرية والواقع أو المجتمع. إلى جانب ذلك تحدد الافتراضات الكامنة طبيعة أداء الباحثين الذين توجههم النظرية خلال مراحل البحث المختلفة، والتي تشمل على عمليات الوصف والتحليل والتفسير كما تحدد المتغيرات التي يعطيها الباحثون أهمية وألوية على متغيرات أخرى.

كذلك تؤثر الافتراضات الكامنة في الدور الاجتماعي لهؤلاء الذين يتفاعلون أو يتواصلون من خلالها، إذ ترفض النظريات في الغالب أو يوافق عليها إستناداً إلى الافتراضات النظرية الكامنة بها، أو المتضمنة فيها^(٢١). يقبل النظرية هؤلاء الذين يعتقدون في فرضياتها الكامنة، بغض النظر عن تفاعلهم مع بعضهم البعض بشأن ذلك، لكونهم يجدونها مقبولة وتعكس قدراً كبيراً من نواتهم وقناعاتهم. وذلك يرجع إلى أن النظريات الاجتماعية، والقضايا والمفاهيم المشكلة لها، تحتوي إضافة إلى الإحياءات المحددة للنظريات، على شحنة من المعاني الفائضة والمشتقة، في جانب منها من الافتراضات الكامنة. ومن شأن هذه المعاني أن تعكس الافتراضات الكامنة، التي تتسق مع افتراضات الذين يسمعون بهذه النظرية أو يتعاملون معها. كما أنها، أي هذه المعاني، قد تولد نوعاً من النفور من النظرية عند هؤلاء الذين تتناقض افتراضاتهم الكامنة مع النظرية أو افتراضاتها الكامنة. وفي هذا الإطار تتباين الافتراضات الكامنة بين هؤلاء الذين يناصرون النظرية الماركسية، مع هؤلاء الذين يناصرون البنائية الوظيفية. حيث يرفض كل فريق النظرية الأخرى، لأن معانيها تتناقض مع المعاني التي تعكسها افتراضاتهم الكامنة.

واستناد إلى ذلك فإن الالتزام بنظرية معينة يعتبر عملية معقدة للغاية، أكثر مما هو مفترض بحسب قواعد المنهج العلمي. حيث يؤكد الأخير على أن الالتزام بنظرية معينة أو التخلي عنها يكون في العادة، بالنظر إلى اعتبارات فكرية رشيده. حيث تذهب هذه الاعتبارات إلى أن رفض النظرية أو قبولها، يتم بالاستناد إلى الفحص المتعمد، والتقدير الرشيد، للمنطق الصوري للنظرية، وكذلك الأدلة التي تؤيدها. فإذا اقتنع علماء الاجتماع بوجهة النظر هذه، فإن ذلك يعني استعدادهم لتفسير سلوكهم، بأسلوب يختلف جذرياً مع الأسلوب الذي يفسرون به سلوك الآخرين. أي بالتأكيد على اتباع البشر لسلوكيات معينة، أو موافقتهم على أشياء محددة بالمجتمع، بالنظر إلى القواعد الاجتماعية التي تنظم ذلك، بغض النظر عن الأبعاد الداخلية أو الذاتية. إضافة إلى أن ذلك يشهد على استعدادنا لتفسير سلوكنا

كما لو كان يتشكل بالتكيف التلقائي مع أخلاقيات البحث العلمي^(٢٣)، بغض النظر عن قيمنا وذواتنا وخبراتنا التي بداخلنا والتي حصلنا عليها نتيجة لتفاعل اجتماعي طويل له بعده الزماني والتاريخي.

إرتباطا بذلك يتمثل احد أسباب الاقتناع بالنظرية بمدى تطابق أو تناسب هذه الأسباب مع الافتراضات الكامنة التي يعتقد فيها المنظر. وفي هذا الإطار فإننا نشعر ان النظرية مقنعة بديها حينما نستخدمها بإعتبارها شيئا معروفا، أو نفترض أننا نعرفه قبل ذلك. وتصبح النظرية ملائمة لأنها تؤكد افتراضا يعتقد فيه من يقتنع بالنظرية، غير انه افتراض غير واضح بالنسبة له لكونه بالتحديد افتراضا كامنا. وفي نطاق ذلك نجد ان المفهوم المقنع أو النظرية المقنعة بديها، هي تلك النظرية التي تجعل المنظر "حساسا" كما يذهب بلومر Herbert Blumer ليس بالنسبة لشيء موجود في عالمه الخارجي فقط، ولكن أيضا لشيء مازال غامض حتى الآن في عالمه الداخلي. ويمكن القول بأن قدرا كبيرا مما يعتبر الآن نظرية اجتماعية يعترف به ويقبل لهذه الاعتبارات أو الأسباب^(٢٤). وفي الغالب تكون الافتراضات الكامنة من أوزان فاعلية مختلفة، كما نجدها تتحكم في مجالات من مساحات مختلفة. واستنادا الي ذلك نجد أنه بالإمكان ترتيب الافتراضات الكامنة علي شكل مخروطي مقلوب، يركز علي قمته المدببة، حيث نجد في اعلي هذا الشكل الافتراضات الكامنة عند المحيط الأكثر اتساعا. ومن ثم فهي إفتراضات تناسب كل المجالات في العادة، وهي تتكون في العادة من المعتقدات العامة للغاية، تلك التي ترتبط بالعالم الذي نعيش فيه. وهي إفتراضات يمكن ان تنطبق، من حيث المبدأ، علي أي موضوع بدون تحديد. فهي كما يسميها ستيفان بيبير Stephan Pepper إفتراضات عالمية، ونظراً لكونها إفتراضات قبلية عن العالم وكل شيء بداخله، فإنها تؤدي دورها باعتبارها أكثر التوجهات عمومية، فهي التي تجعل الخبرات غير المألوفة ذات معنى، لكونها تقدم تفسيراً أو تبريراً لها (٢٥). بالإضافة الي ذلك فهي تقدم الحدود المرجعية التي تتحدد بواسطتها الافتراضات الأقل عمومية، ومن ثم تتأثر بواسطتها. وهي الافتراضات التي تقع اسفل منها في الشكل المخروطي، فكان الافتراضات الأعلى هي التي تطبع بطابعها ورؤيتها افتراضات النطاق الأقل.

وفيما يتعلق بطبيعتها الأساسية تتكون هذه الافتراضات العالمية من أكثر المعتقدات أولوية وأكثرها انتشاراً، وتتعلق بما هو واقعي. فمثلاً يتضمن الاعتقاد بأن العالم والموضوعات المتضمنة فيه هو عالم واحد ومتعدد في ذات الوقت، الي

جانب ذلك فهي تتضمن الاستعداد للاعتقاد بأن العالم في "الحقيقة" علي درجة عالية من التماسك والتكامل. وكذلك الاعتقاد الذي يشير إلى أنه عالم متناثر وضعيف الارتباط ببعضه البعض. وتسمى الفروض العالمية، التي تتصل بالعالم في كليته وليست قاصرة علي أحد أجزائه في بعض الأحيان، بالافتراضات الميتافيزيقية^(٢٦)، وهو ما يعنى أنها افتراضات من صنع القوى التي شكلت الطبيعة أو خلقتها.

وهناك تساولين رئيسين يمكن طرحهما فيما يتعلق بدور الافتراضات الكامنة بالنسبة لعلم الاجتماع أو في إطاره، سواء كانت هذه الافتراضات ذات طبيعة عالمية شاملة، أو تقتصر علي مجال بعينه. ويدور السؤال الأول حول مدى أهمية أو ضرورة أن يستند علم الاجتماع، الي بعض من هذه الافتراضات. حيث تتضح حاجة النظريات الاجتماعية الي الاستناد منطقياً الي بعض الافتراضات الكامنة، وهي مسألة هامة بالنسبة للمناطق أو فلاسفة العلم. لأن هذا السؤال من الموضوعات التي تعالج ضمن اهتمام فلاسفة العلم أو علم اجتماع المعرفة. ويتعلق السؤال الثاني، بمدى استعداد علماء الاجتماع لإلزام أنفسهم ببعض الافتراضات الكامنة، فيما يتعلق بالإنسان والمجتمع. لأن هذه الافتراضات لها تأثير ونتائج وذات دلالة بالنسبة لنظرياتهم، برغم أنهم في الحقيقة يلتزمون بهذه الافتراضات. وفي هذا الإطار يمكن القول بأن أداء علماء الاجتماع، يتأثر مثلما يتأثر أداء الآخرين بمجموعة من المعتقدات النظرية الفرعية، والتي نقصد بها بالافتراضات الكامنة. أعني المعتقدات المتعلقة بكل أعضاء المجالات المختلفة، التي تتشكل شكلاً رمزياً. ذلك يعني ان علماء الاجتماع يتأثرون بالافتراضات الكامنة، بحيث يمكن اعتبار ذلك أحد الموضوعات، التي يمكن لعلماء الاجتماع دراستها وإثبات صدقها إمبيريقياً^(٢٧).

وتتميز الطبيعة الأساسية للافتراضات الكامنة بأنها لم يختارها الباحث لأسباب أدائية Instrumental بالأساس، أي بالأسلوب الذي قد يختار به أو يحدد مجموعة من الأسئلة، التي يقصد بها جمع معطيات معينة. فهذه الافتراضات لا يتم اختيارها من قبل الباحث، ولكنها تفرض نفسها من داخلنا علي إختياراتنا وممارساتنا النظرية. فهي مستوعبة Internalized بداخلنا قبل عمر الإدراك للعقلي بوقت طويل. فهي تعتبر أدوات إدراكية محملة بشحنة عاطفية تطورت مبكراً معنا، أو في بناء شخصياتنا، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وترسخت بعمق في بنائنا الأخلاقي. ومن ثم فهي قابلة للتغير ارتباطاً بالتغيرات التي تطرأ علي الشكل أو

الطابع الاجتماعي العام للشخصية والمجتمع المحيط. ولذلك فهي تتغير ارتباطاً بالتغيرات التي تطرأ على ممارسات وخبرات التنشئة الاجتماعية، التي تتعرض لها ومن ثم فهي قابلة للاختلاف باختلاف العمر، والأطر الاجتماعية، التي يرتبط بها الباحث^(٢٨).

وفي محاولة التعرف على الروافد والمصادر الرئيسية للافتراضات الكامنة، فإننا سوف نجد أن لدينا مصادر عديدة، تصدر عنها بعض من هذه الافتراضات أو التصورات. بحيث نجد أنفسنا في النهاية أمام مجموعة من الافتراضات الكامنة، التي تبلورت في داخل اللاوعي الإنساني، نتيجة لتفاعل هذه المصادر جميعها. حيث نجد أن هذه الافتراضات في وجودها وفعاليتها، مثل وجود الرواسب عند باريتو، فهي قوي عاطفية توجه الاختيارات النظرية للإنسان من الداخل. وفي العادة نجد أن الافتراضات الكامنة، تتعلق الجوانب المختلفة للمجتمع أو العالم الذي نعيش فيه. وأتينا إذاً تبيننا مجموعة من الأفكار، فيما يتعلق بجانب معين من جوانب الحياة، فسوف نجد أن هذا التبني، كان إلى حدٍ كبير تحت تأثير الافتراضات الأساسية الكامنة في عمق الذات البشرية. ومن الطبيعي أنه إذا حدث تغير في طبيعة مصادر هذه الافتراضات الكامنة، فإن هذه الافتراضات سوف تتغير أيضاً، وكذلك سوف تتغير الاختيارات النظرية التي أُستندت إلى هذه الافتراضات الكامنة^(٢٩) ونستطيع فيما يلي أن نحدد المصادر الأساسية التي يستوعب من خلالها الفرد افتراضاته الكامنة.

١- ويشكل التراث الثقافي والاجتماعي للمجتمع أحد المصادر الرئيسية للافتراضات الكامنة. ومن الطبيعي أن يضم هذا التراث بداخله الدين والأخلاق الاجتماعية، التي تراكمت عبر التاريخ الطويل للمجتمع. وكذلك الخبرات التي مر بها المجتمع، والتي تبلورت من خلال التفاعلات الاجتماعية التي تقع في إطاره. أو التي تحدد طبيعة العلاقة بينه وبين المجتمعات الأخرى، بحيث يقدم هذا الإرث الثقافي خبرة أو تجربة تاريخية تحدد نظرة المجتمع، ومن ثم أعضائه المكونين له، إلى كل أو مكونات العالم المحيط.

* علي سبيل المثال ظل عالم الاجتماع فلويد، وهو في بداية حياته ولفترة طويلة بعد ذلك، أثناء أن كان يعيش مصاعب اقتصادية وحياته عنيدة، يمتدح النظم الاشتراكية ويدافع عن الأغلبية الفقيرة. غير أنه بعد وفاة أحد أعماله الأبرياء، وورث عنه ثروة كبيرة، بدأ يتحول إلى نمط حياة ناعمة في فيلته بقرية "سبلبي" بإيطاليا. غير أنه بتغير حياته على هذا النحو، نجده اصدر مؤلفاً ينتقد فيه بحدة النظم الاشتراكية من الطبيعي أن تؤثر الافتراضات الكامنة، والتي تنتج عن تفاعل السياق مع الخبرة الشخصية على الاختيارات النظرية للباحث

فهي تحدد نظرة المجتمع الي الكون، منشأة ومنتهاه، والي العالم الآخر وطبيعة القوي المختلفة، التي تنتمي اليه وتلعب دورا فاعلا في إطاره. ثم مكانه المجتمع في هذا الكون الشامل، ومكانه الإنسان في المجتمع والكون، ومدى خضوعه للمجتمع وقوانينه كذلك مدى قدرته علي تأسيس التفاعل الاجتماعي وضبط إيقاعه. حيث نجد أن هناك كثير من الافتراضات الكامنة، التي تنتمي بالأساس إلى هذا التراث، والتي تشكل توجهات الإنسان الي الآخر، أي آخر. والتي تحدد طبيعة الاختيارات النظرية التي يؤسسها الباحثون في هذا المجتمع. فمثلا لا نستطيع ان ننكر تأثير التراث الأوربي، الخبرة الأوربية والدين المسيحي وعصور الانحطاط والتنوير علي تحديد طبيعة النماذج النظرية التي ظهرت في أوربا. كذلك لا نستطيع ان ننكر تأثير المسألة اليهودية علي تحديد موقف ماركس من الدين. ولا نستطيع ان ننكر تأثير "المحارق" في أوشفيتز علي اختيارات الباحثين اليهود لفكر النقد الاجتماعي، وقيامهم بالمزوجة بين الماركسية من ناحية والفكر السوسيولوجي البرجوازي من ناحية أخرى (٥).

٢- ويشكل السياق الاجتماعي المصدر الثاني، في اعتقادنا لوجود وفاعلية الافتراضات الكامنة. ونقصد بالسياق الاجتماعي مجموعة الأطر الاجتماعية التي يعيش في نطاقها الفرد. وحيث يتفاعل من خلالها مع الآخرين، ويتأثر بالتفاعل الحادث بها، بل، ويستدعيها بصورة متجددة ومتابعة، خلال مراحل حياته المختلفة والمتابعة. في هذا الإطار يعتبر المجتمع بكامله سياقاً اجتماعياً شاملاً يطبع الفرد بطابعه، كما نجد أن نظرة الفرد الي ما حوله، تتشكل بما يحدث من تفاعلات في السياق وبما يضم من عناصر. إذ يستوعب الفرد أو مجموعة الأفراد من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية المستمرة والمتابعة، المضمون الثقافي والاجتماعي للمجتمع. وبذلك تعبر توجهات الفرد عن روح المجتمع بصورة عامة، وإذا كان الباحثون في العلم، وبخاصة علم الاجتماع، هم أعضاء في المجتمع قبل أن يكونوا أعضاء في الجماعة العلمية. فإنه من الطبيعي أن تتشكل لديهم بعض الافتراضات الكامنة، التي تنتقل إليهم عادة، مما يحدث في السياق الاجتماعي، ومن ثم تشكل وجه نظرهم في الاختيارات النظرية.

* بطبيعة الحال يطرح ذلك للمناقشة والحوار الدعوي التي يؤكد بها البعض حول اعتبار العلم الاجتماعي الأوربي علماً عالمياً، أو جزء من الثقافة العلمية، التي ينبغي أن تأخذ بها كل المجتمعات. مع أن هناك كثير من النظريات أو القضايا أو الفرضيات التي قد لا تتسق مع الافتراضات الكامنة في تراثنا، الأمر الذي يثير معضلة "إستمولوجية" تحتاج إلي التأمل والبحث الجاد

تأكيداً لذلك فإنه نظراً لتعرض البلاد المختلفة لعمليات إستغلال تاريخي ومعاصر، فإننا نجد الباحثون في علم الاجتماع، أميل ما يكون لتبني الأطر النظرية، التي تدافع عن واقعهم، وتفضح عملية الاستغلال. إذ نجد أن النسبة الغالبة منهم تختار الماركسية أو الماركسية المحدثه، أو إختيارات نظرية تقع في إطار نظرية التبعية أو النقد الاجتماعي. غير أنهم يكونون في الغالب، أبعد ما يكون عن إختيار الفرضيات النظرية، التي تبرر عملية الاستغلال البرجوازي.

ويرتبط بالسياق الاجتماعي السياق الطبقي، وهو سياق فرعي من هذا السياق العام. قد تعكس الطبقات المكونة للبناء الطبقي الروح العامة للمجتمع، وقد تتباعد عن بعضها. وقد تعيش بعض هذه الطبقات في حالة من العزلة عن مجتمعها لكونها متقدمة عليه، أو حتى متخلفة عنه. في الحالة الأولى نجد بعض الطبقات البرجوازية العالم الثالث تقود نوعية حياة، قريبة للغاية نوعية حياة البرجوازيات العالمية، وغريبة عن نوعية حياة مجتمعاتها. وفي الحالة الثانية نجد بعض الطبقات الاجتماعية الدنيا والمهشمة اجتماعياً، في المجتمعات المتقدمة، تتبنى شعارات واتجاهات فقراء العالم الثالث. في هذا الإطار نجد أن السياق الطبقي يزود الفرد ببعض الافتراضات الكامنة، التي تحدد وجهة نظره في أحداث وقضايا عالمه المحيط. وإذا كان الفرد عضواً في جماعة علمية، فإنها تحدد إختياراته النظرية. ويرتبط بتأثير السياق الطبقي أو يتناظر معه، انتماء الفرد لسياقات اجتماعية أخرى، كلتماء الفرد إلى جماعات معينة، كالجماعات القبلية أو العائلية، إذا كانت قوية، كما هي الحال في المجتمعات التي ما زالت تعيش في المرحلة الأولية أو البدائية - فإنه من الطبيعي أن تؤثر هذه السياقات والأطر على وجهة نظر الفرد، ومن ثم على إختياراته النظرية، بخاصة إذا كان باحثاً علمياً. كذلك يؤثر انتماء الفرد لجماعة الأغلبية أو الأقلية في المجتمع على إفتراضاته الكامنة. إذ من الطبيعي أن تزود هذه السياقات المباشرة، أعضائها ببعض الافتراضات الكامنة،^(*) والتي قد تحدد إختياراتهم النظرية بعد ذلك. ويدخل في هذا الإطار

* في حوار بين اثنين من الباحثين أحدهما ينتمي إلى جماعة الاغلبية، بينما ينتمي الثاني إلى جماعة الأقلية أكد الأول أن معايير وثقافة المجتمع هي في الغالب معايير الثقافة الغالبة بحكم أن الذين يعملون وفقاً لها هم الاغلبية العددية للمجتمع. على ذلك رد الباحث الثاني بأنه في حالة وجود ثقافة أقلية أرقى من ثقافة الاغلبية، فإن من شأن معايير ثقافة الأقلية أن تفرض نفسها باعتبارها الأكثر قدرة على تنظيم التفاعل الاجتماعي، بحكم أنها المعايير الأرقى والأولى، لكونها تؤدي وظيفتها بكفاءة أعلى، وبتكلفة اقتصادية أقل ولا شك أن اختلاف خطابهما يعكس افتراضات كامنة، تسلك إلى كل منهما من خلال سياقه الاجتماعي المباشر

الجماعة الدينية التي ينتمي إليها الفرد، أو الجماعة العرقية التي ينحدر منها وينتمي إليها. إذ تشبه السياقات الاجتماعية العديدة مجموعة من الدوائر المتداخلة، والتي تسع محيطاتها جميعها تأثيراً على الفرد باعتباره يشغل مركز هذه الدوائر. ومن شأن هذه التأثيرات الصادرة عن مختلف الدوائر أن تشكل من الداخل، أو تزوده بشحنة عاطفية، مصحوبة بمجموعة من الافتراضات الكامنة والمؤثرة على سلوكياته الاجتماعية، واختياراته الفكرية أو النظرية.

٣- وتشكل الخبرات الحياتية للإنسان المصدر الثالث للافتراضات التي يحملها الفرد بداخله، ذلك لأن الإنسان يشارك في التفاعل الاجتماعي ويتشكل به. ومن خلال هذا التفاعل تتشكل لديه وجهة نظر، فيما يتعلق بالتفاعل هو أو العمليات الأساسية في المجتمع. هل التعاون هو الذي يشكل العملية الرئيسية التي تصبغ بلونها التفاعل والعلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع. أم أن الصراع هو العملية الرئيسية التي تشكل جوهر التفاعل في المجتمع، هل البشر خيرون بطبيعتهم. وأن حالة الشر هي حالة استثنائية طارئة لا تشكل عنصراً أصيلاً في الإنسان. أم أن البشر شريريون بطبيعتهم، ومن ثم فهم يحتاجون إلى قدر هائل من القواعد والقوانين والقيود، التي تنظم سلوكياتهم، حتى يستطيعون التعايش مع بعضهم البعض. حيث نجد أن هذه القناعات أو المعتقدات تتسرب إلى داخل الإنسان، عن غير وعي وتستقر في منطقة اللاشعور أو اللاوعي. لتشكل افتراضاته الكامنة وجهة نظر البشر في الحياة، بل واختياراتهم النظرية إن كانوا أعضاء في الجماعة العلمية لعلم الاجتماع.

٤- بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مجموعة من المتغيرات، التي يمكن أن تؤسس سياقات فرعية تعتبر بدورها مصدراً لعدد من الافتراضات الكامنة. من هذه المتغيرات متغير النوع، حيث ينقسم البشر إلى ذكور أو إناث. فإذا كان المجتمع تقليدياً ويميز بين الذكور والإناث، وتحتيز الثقافة والقيم لنوع على حساب آخر، وكذلك تتميز الممارسات الاجتماعية نحو كل منهما. فإنه من المنطقي أن يكون لجماعة النوع، كسياق اجتماعي، المرأة مثلاً في المجتمع التقليدي - مجموعة من الافتراضات الكامنة التي تشكل وجهة نظرها، واختياراتها النظرية إن كانت عضواً في الجماعة العلمية. كذلك يؤدي تباين السياق الريفي الحضري، إلى أن ينشأ الفرد في سياق يختلف عن الآخر، ومن المتوقع أن يزوده سياقه ببعض العواطف أو الافتراضات الكامنة التي تشكل

أساساً لاختياراتهم الاجتماعية والثقافية والفكرية. ويصبح لهذا التباين تأثيره الواضح، كلما كان التباين واضح بين الريف والمدينة، كما هي الحال في بعض مجتمعات العالم الثالث. بيد أننا ونحن نعرض لتأثير السياقات الاجتماعية المختلفة، والمتغيرات المرتبطة بها، في تأسيس بعض الافتراضات الكامنة في بناء شخصية الباحث أو المنظر. تلك التي تجعله يميل إلى الارتباط ببعض الأطر النظرية المحددة دون غيرها، فإنه نحضرنا في هذا الإطار أربعة حقائق رئيسية.

أ- وتتمثل الحقيقة الأولى في أنه إذا تعددت السياقات الاجتماعية التي يتعرض لتأثيرها الفرد، فإن الافتراضات الكامنة في بنائه تكون في العادة نتاجاً للتفاعل بين الأطر أو السياقات المختلفة التي يتعرض لتأثيرها هذا الفرد. وفي هذا الإطار فنحن نواجه باحتمالات عديدة، الأول منها أن تكون هذه السياقات متسقة ومتوافقة مع بعضها البعض، الأمر الذي يدعم الافتراضات الكامنة التي تزود بها الفرد، نتيجة لارتباطه بهذه السياقات. والثاني، أن يتغلب أحد السياقات من حيث درجة تأثيره على الفرد، أو من حيث مدى ارتباط الفرد به، الأمر الذي يجعل الافتراضات الكامنة التي يستوعبها الفرد بداخله ترتبط بصورة أساسية بهذا السياق. والثالث، أن تتناقض هذه السياقات من حيث مضامينها مع بعضها البعض، فيضعف في النهاية تأثيرها على الفرد. ومن ثم فقد يحصل الفرد في هذه الحالة على افتراضاته الكامنة من أقواها، أو من مصادر أخرى ربما من خارج هذه السياقات جميعها.

ب- أنه من الطبيعي أن تكون الافتراضات الكامنة في شخصية الإنسان متسقة، مع مضامين سياقاته وخبراته الحياتية إلى حد كبير. حيث تصبح خبرات الحياة والسياقات التي تولدت فيها هذه الخبرات هي المتغيرات المستقلة، التي من الممكن أن تصدر عنها افتراضات معينة تكمن في شخصية الفرد. التي تشغل مكانه المتغيرات الوسيطة التي تعظم فاعلية المتغيرات المستقلة وتنقل تأثيرها إلى المتغيرات التابعة. حيث تتمثل الأخيرة في القاعات أو الاختيارات النظرية للفرد، أو الباحث إذا كان عضواً في الجماعة العلمية. الأصل أو القاعدة الأساسية أن يكون الأمر على هذا النحو، وأن ما يخالف ذلك يعتبر حالة استثنائية، أو خروج على القاعدة.

ج- وتتمثل الحقيقة الثالثة في وضع مضاد تقريباً للوضع الذي تصوره الحقيقة السابقة، حيث من المحتمل في بعض الأحيان أن ينفصل الفرد عن خبراته أو

سياقاته السابقة. ومن ثم عن الافتراضات الكامنة التي تزود بها من خلال معاشة هذه السياقات. ومن الطبيعي أن يكون ذلك دافعا للارتباط بسياقات أو أطر اجتماعية جديدة، يرتبط بها الفرد ويأخذ عنها بدون وعي افتراضات كامنة جديدة. يحدث ذلك في العادة، حينما تحدث قطيعة بين الإنسان وسياقاته الاجتماعية، أو بالأصح بينه وبين سياقاته المحورية. قد يحدث ذلك بسبب الحرمانات التي واجهها الفرد، وعدم إشباع حاجاته في ظل هذه السياقات، أو بسبب بعض الخبرات المؤلمة التي واجهها أثناء حياته بهذه السياقات. بحيث يعتبر ذلك أساسا للتكرار لهذه السياقات والانفصال عنها، مثال علي ذلك انفصال بعض أبناء الفقراء الذين تعلموا عن أوضاعهم الطبقة السابقة، ومن ثم تنمية أو تطوير ارتباطات طبقية مضادة. وقد يساعدهم ذلك في الارتباط بسياقات طبقية جديدة، الأمر الذي يجعلهم عرضة لتبني الافتراضات الكامنة المرتبطة بالسياقات الجديدة. أو هجر أبناء العالم الثالث لمجتمعاتهم والحياة بمجتمعات غريبة عنها، وتعرضهم بالتالي لتبني افتراضات كامنة جديدة، مرتبطة بهذه السياقات الجديدة. كذلك اتجاه أبناء الآباء المتدينين إلى تبني مواقف دينية ملحدة، الأمر الذي يدفعهم إلى تبني افتراضات كامنة جديدة.

د- أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن تكون السياقات الاجتماعية التي ينشأ في نطاقها الفرد ذات تأثير ضعيف، ومن ثم فإن الافتراضات التي يمكن أن يستوعبها الفرد تصبح ضعيفة كذلك، أو هي ضعيفة من حيث درجة تجذرها في شخصية الفرد. الأمر الذي يؤسس لدي الشخصية، القدرة على إنهاء الارتباط بهذه السياقات، وتأسيس ارتباطات جديدة مع سياقات جديدة أخرى، من الممكن أن تنفصل عنها بدورها في مراحل تالية. ونتيجة لذلك تصبح الخبرات الحياتية للشخص هي مصدر افتراضاته الكامنة بذاته، في مثل هذا الوضع نجد أن الشخصية هي الوحدة المستقلة بذاتها. ومن ثم يصبح من السهل عليها، تغيير إختياراتها النظرية، إرتباطا بتغير افتراضاتها الكامنة. وفي هذه الحالة نجد أن هذه الافتراضات لم تعد كامنة، ولكن يدرسها الفرد ويحاول أن يؤسس اختيارات نظرية أو اعتقادية تتسق مع هذه الافتراضات، وتساعد في النهاية في تحقيق مصالحه. وفي هذه الحالة الأخيرة لا يعمل الفرد أو الباحث لصالح تطوير النسق النظري الذي تبناه، بقدر ما يعمل على الاستفادة من النسق النظري في تحقيق مصالحه. بالإضافة إلى فهمنا لمجموعة الحقائق السابقة، والمتصلة بطبيعة العلاقة بين الافتراضات الكامنة

وبين السياقات الاجتماعية للفرد، أو بين هذه الافتراضات الكامنة والاختيارات النظرية أو المعتقدات النظرية للباحث. فإنه لكي نفهم علم الاجتماع الأكاديمي، فإن علينا أن نفهم الافتراضات الكامنة فيه، سواء كانت افتراضات ذات طبيعة عالمية شاملة أو افتراضات تتعلق ببعض المجالات فقط. حيث يمكن استنتاج هذه الافتراضات من خلال النظريات الاجتماعية القائمة. التي نعمل استناداً إليها، على هذا النحو تعتبر النظريات الاجتماعية جزءاً، وليست كل المعطيات التي نستطيع بواسطتها إدراك الافتراضات الكامنة للمنظر. حيث تعتبر النظريات مجرد جزء من المعطيات، لأن كل المنظرين يخلفون وراءهم آثاراً كثيرة وبارزة، غير منشوراتهم الرسمية. فهم إلى جانب التنظير يكتبون الرسائل "الخطابات"، ولهم مناقشاتهم، ويلقون محاضرات غير رسمية، ويتبنون مواقف سياسية. بإيجاز فهم لا يكتبون المقالات المتخصصة فقط، بل يعيشون من خلال كل الأساليب التي قد يعيش من خلالها الآخرون، وليس غريباً أن تجري معهم المقابلات، حتى يمكن التعرف على بعض المعطيات، التي تساعدنا في التعرف على افتراضاتهم الكامنة.

استناد إلى كل ما سبق تقدم الافتراضات الكامنة "رأس المال" العقلي الموروث، الذي وهب به المنظر منذ وقت طويل، قبل أن يصبح منظراً، والذي يستثمره أخيراً في أدائه لمختلف أدواره العلمية. بحيث يدمج هذه الافتراضات بتدريبه المهني، ونظراً لأن الافتراضات ذات طبيعة نظرية ثانوية أو خافية في اللاوعي، فإننا نجد أنها تمنح النظريات القائمة توجهاتها، وقوتها ومداهها. إلى جانب أنها تحدد مواضع اهتمامها وتركيزها، وكذلك تؤسس نطاق حركتها وذلك بهدف التطوير الفني Technical لها. ومع ذلك فقد تتجه الافتراضات الكامنة عند مواضع معينة، لكي تلعب دورها في نطاق ظروف جديدة، غير ملائمة علمياً واجتماعياً مع مضامين هذه الافتراضات. ومن ثم تؤسس تنافراً أو تناقضاً يؤثر على المنظر، حيث تشكل الافتراضات الكامنة، حينئذ، الحدود التي تمنع أو تعوق تطوير النظرية بدرجة أكثر. وحينما يحدث ذلك، فإننا لا نكون في حاجة إلى إجراءات تصحيح فني محدود فقط، ولكننا نكون بالآخرى على حافة حدوث تحول عقلي جذري وأساسي. ومرة ثانية قد يظهر جيل جديد وافتراضات جديدة، افتراضات لا تعكسها بصورة ملائمة النظريات المستندة إلى الافتراضات القديمة. والتي يشعر جيل الشباب بخطئها وعيباتها. حينئذ يمكن القول بأن النظرية، وربما العلم الذي يستند إليها على شفا أزمة^(٢٩).

رابعاً: افتراضات المجال Domain Assumption

إلى حد كبير تعتبر افتراضات المجال، حالات خاصة من الافتراضات الكامنة، التي أشرنا إليها في الصفحات السابقة، أو قد تكون هي ذاتها الافتراضات الكامنة. غير أنها تكون تلك الافتراضات التي يتحدد تطبيقها الإنسان والمجتمع. بذلك تصبح الافتراضات الكامنة هي افتراضات المجال حينما تطبق على أعضاء مجال واحد بعينه، ومن ثم يطلق عليها أحيانا ميتافيزيقا المجال^(٣٠). وعلى سبيل المثال يمكن أن تتضمن افتراضات المجال فيما يتعلق بالإنسان والمجتمع، الميل إلى الاعتقاد بأن البشر عقلانيين أو غير عقلانيين بطبيعتهم. أو أن المجتمع مستقر أو غير مستقر في قاعدته الأساسية، وأنه يمكن التنبؤ بسلوك الإنسان والمجتمع. أو أن إنسانية الإنسان الحقيقية تكمن في مشاعره وعواطفه. ذلك يعني أن افتراضات المجال، تعتبر موضوعا يتحدد في النهاية من خلال تحديد ما يعتقده البشر، بما فيهم علماء الاجتماع، فيما يتعلق بمجال بعينه. وفي العادة تكون افتراضات المجال أقل انطباعية وميتافيزيقية، من الافتراضات الكامنة المتعلقة بالعالم. برغم أن كليهما افتراضات كامنة، فإن افتراضات المجال، تتمثل في تلك الافتراضات التي ترتبط بأعضاء مجال بعينه. وتشكل هذه الافتراضات في جانب من افتراضات المفكر المتعلقة بهذا المجال من العالم، وهي بدورها تشكل نظرياته التي كتبها بصورة متعمدة. وفي هذا الإطار يمكن اعتبار افتراضات المجال، أحد جوانب الثقافة الأشمل والأكثر اتصالا بمسلمات النظرية. هذا إلى جانب أن هذه الافتراضات تشكل أيضا أحد الروابط الهامة، التي تربط بين إنجاز المنظر وبين المجتمع الأكبر^(٣١).

ويسمى الفن جولدنر الافتراضات ذات العلاقة نسبيا بموضوع البحث الذي تهتم به النظرية " بافتراضات المجال". وهو يؤكد أن هذه الافتراضات توجد بصورة شائعة في النظرية الاجتماعية، ولكنها في الغالب ليست معلنة أو موجودة بصورة صريحة. وهي تنشأ وتعمل بنفس الطريقة التي تعمل بها التحيزات أو المعتقدات النمطية، في علم الاجتماع^(٣٢). ويذهب ألفن جولدنر لتوضيح بعض افتراضات المجال، فيذكر بعض نماذجها على النحو التالي.

١- أن هناك استعداد للاعتقاد بوجود بعض الخصائص التي تظهر، بين أعضاء مجال معين.

٢- وأن هذا الافتراض السابق الذي يكتسبه الباحث، ويعتقد فيه قبل أن تكون له خبرة بأي موضوع، يتم تجريده عن العينة الممثلة لأعضاء المجال.

- ٣- أن هذه الافتراضات تستند إلى المشاعر والعواطف القوية المتعلقة بأعضاء المجال.
- ٤- أن هذه الافتراضات المستندة إلى العواطف أو المشاعر، هي التي تشكل تفاعلاته وعلاقاته مع أعضاء المجال.
- ٥- أن هذه الافتراضات لا يمكن أن تتغير أو تهتز بصورة كاملة، حتي ولو ابرز التفاعل مع أعضاء المجال خبرات تتناقض مع هذه الافتراضات^(٣٣).

ويري الفن جولدنر وهو الباحث الذي أكد علي دور هذه الافتراضات في فهم الأطر النظرية، ان التغيرات الأساسية والشاملة في الأنساق النظرية، لا تنتج بسبب اكتشاف إجراءات جديدة للبحث. كذلك لا تنتج بسبب الأساليب الجديدة لإدراك المعطيات الموجودة منذ وقت طويل^(٣٤). ولكن تقع التغيرات الأكثر شمولاً وراديكالية في الأنساق النظرية أو الأطر التصورية، بسبب تغير الافتراضات الأساسية التي تقع في خلفية هذه الأطر أو الأنساق النظرية. سواء كانت افتراضات عامة وشاملة أو عالمية، أو افتراضات تتعلق بالمجال، أي مجال اجتماعي بعينه. ذلك لان التغير في الافتراضات، سوف يعني تغيراً في الأسلوب، الذي ننظر من خلاله إلي العالم، لكونه سوف يحدد ما هو جوهري وله قيمة وما هو غير ذلك^(٣٤). وهو ما يعني ان النظريات القائمة تصبح نظريات قديمة ومهجورة، إذا ظهرت افتراضات جديدة تناقض أو تلغي الافتراضات القديمة، التي تستند إليها النظريات القديمة، الأمر الذي يشكل دعوة أو يهيئ الظروف، لحدوث تحولات نظرية جديدة.

ويؤكد الفن جولدنر ان جانباً كبيراً من النظريات الاجتماعية ذات البنية المتناسكة الصياغة في علم الاجتماع، تستند الي الافتراضات الكامنة، التي

* من الممكن ان يؤدي اكتشاف معطيات جديدة، او تقديم تفسيرات جديدة لذات المعطيات القائمة، الي إجراء تعديلات محدودة في بناء النظريات القائمة، مثلما أدى الاكتشاف الذي قدمه روبرت ميرتون، فيما يتعلق بالوظائف الكامنة للسلوك او الظاهرة الاجتماعية الي تحقيق تطوير في النظرية او التفسيرات الوظيفية وكذلك من الممكن ان يؤدي ذلك إلى الوصول الي تكتيكات جديدة للكشف عن المعطيات لم تكن تدرك من قبل. غير ان هذه الاكتشافات لا تغير بناء النظرية كلية، ولكن يتغير بناء النظرية حينما تستند افتراضات كامنة جديدة "عامة او خاصة بمجال بعينه" حيث تجعل هذه الافتراضات الجديدة النظريات القائمة قديمة، ومن ثم تحل محلها بنظريات جديدة.

لدي المنظر فيما يتعلق بالمجال أو المجالات التي تهتم بها النظرية. بل إننا نجد ان النظرية تتطور بتطور هذه الافتراضات، أي من خلال التأثير بها والتفاعل معها. الأمر الذي يفرض في بعض الأحيان، لاعتبارات الصدق والاتساق، ضرورة التزام المنظر بالطرح الصريح لافتراضاته المتعلقة بالمجال الذي يتناوله.

ويحدد المجال الاجتماعي، باعتباره مجالا حقيقيا أو واقعيا، له تأثيره ونتائجه بالنسبة لصياغة النظرية. ويتمثل جوهر الافتراضات المتعلقة بالمجال، في كونها مترابطة منطقيا من الناحية العقلية. وهو ما يعني أن هذه الافتراضات قد تأخذ شكل النظرية، ليس إستنادا إلى البرهنة أو لامكانية البرهنة عليها. ولكن لكونها تلعب دورا أساسيا، لدفع المنظر الي التركيز علي موضوعات معينة. غير أننا إذا حاولنا تحديد افتراضات المجال بالنسبة لأحد الأشخاص، فإن هناك احتمالية كبيرة ان يخفي افتراضاته. لمجرد أنه يريد ان يبدو معقولا، من خلال طرح مقولات نظريته بصورة واضحة ومتسقة، بغض النظر عن افتراضات المجال التي لم يصرح بها. ذلك لأن الشخص لا يريد ان يسلم بامتلاكه إفتراض، لا يستطيع ان يقدم منطقاً سليماً بشأنه، وفي هذا الإطار قد يوجد ميل كبير لأن يقوم الشخص بتخزين إفتراضاته الخاصة بالمجال، حتى يعلن عنها أو يخفيها من خلال برهنة معقولة. وفي هذا الإطار، فإننا نجد ان قطاعا كبيرا من علماء الاجتماع، ينظرون الي افتراضاتهم الخاصة بالمجال، كما لو كانت حقائق إمبيريقية أو واقعية.

وفي هذا الإطار هناك مسألتين ينبغي إدراكهما بصورة واضحة، حيث تتمثل المسألة الأولى في ضرورة ان يسلم المنظر بأن ما يشكل جوهر إهتمامنا ليس فقط ما هو موجود في العالم أماننا، ولكن ماهو موجود بداخلنا. وفي هذا الإطار ينبغي ان يمتلك المنظر القدرة علي ان يستمع لصوت ذاته، وليس لأصوات الآخرين فقط. بينما تفرض المسألة الثانية ضرورة ان يمتلك المنظر شجاعة الإعلان أو التصريح بمعتقداته، أو علي الأقل الشجاعة الكافية للتسليم بمسئوليته عن معتقداته، سواء منحها العقل مشروعية أم لا. فإذا لم يستطيع المنظر تحرير افتراضاته الخاصة بالمجال من النطاق المعتم للوعي الثانوي. وأن يدفع بها إلى النطاق الأوضح لبؤرة الوعي، حيث يمكن الاعتقاد الثابت فيها من خلال البحث والدراسة، فإنها لن تتعرض لمحكمة العقل أو تخضع لاختبارات البرهنة. وفي هذا الإطار يؤكد ألفن جولدنر أن المنظر الذي يفتقد الشجاعة والبصيرة النافذة للتصريح بافتراضاته، يكون شخصا لا يصلح أن يكون باحثا أو عالما ينتمي إلى علم الاجتماع^(٣٥).

وبذلك يعتبر من المهم لكي نحدد افتراضات المنظر الخاصة بالمجال، أن

نمتلك البصيرة النافذة لإدراك ما يعتقد فيه الشخص، وكذلك الشجاعة لإبراز ما ندركه. ولما كانت الشجاعة والبصيرة النافذة موارد أخلاقية نادرة، فإن الأمر المهم في قراءة تشخيص منظر لافتراضاته الخاصة بالمجال. أن نكون علي وعي مستمر في أنه من المحتمل عند نقطة معينة، فإن الخداع قد يدفعنا للسير في الطريق الخطأ.

ويذهب جولدز إلى أننا نبدأ في عملية تعلم افتراضاتنا الخاصة بالمجال، مثل تعلم افتراضاتنا الكامنة ذات الطبيعة الشاملة أو العالمية منذ بداية تعلمنا لمبادئ لغتنا، وتستمر هذه العملية بعد ذلك مدي الحياة. وذلك لأن اللغة تقدم لنا المقولات Categories التي بواسطتها تتشكل المجالات التي تشير إليها افتراضات المجال. وأثناء تعلمنا للمقولات والمجالات التي تحددها، فأنا نكتسب عدداً متنوعاً من الافتراضات والمعتقدات المتعلقة بأعضاء المجال. وفي الحقيقة تنتج كل المقولات المحددة للمجال، كما تؤدي دورها بنفس الأسلوب الذي تنتج بها الأفكار النمطية Stereotypes أو تؤدي دورها. وعلى هذا النحو، فثناء تعلم الأطفال البيض لمقولة الزنجي، فإنهم يتعلمون أيضاً بعض من الافتراضات الكامنة - التحيزات - المتعلقة بالزنجي. كمجال يضم مجموعة من البشر الذين لهم خصائص محددة، كافتراض أنهم علي سبيل المثال "كسالي وأنانيون". بالإضافة إلى ذلك فنحن نتعلم كذلك بعض الافتراضات الكامنة المتعلقة ببعض الجوانب المعيارية للمجال كذلك. أعني المعتقدات المتعلقة بقيمهم الأخلاقية - أي الزنجي -، وجوانب الخير أو الشر فيهم. ومن الطبيعي أن تتداخل الافتراضات المتعلقة بالمجال والافتراضات المعيارية بدرجة قوية، حتى أنه يصبح من الصعب الفصل بينهما، إلا إذا كان الفصل تحليلياً. وبأسلوب مماثل فنحن نتعلم المقولات اللغوية مثل مقولات "الإنسان" و"المجتمع" و"الجماعة" و"الصديق" و"الأب" و"الفقير" و"المرأة". وفي العادة يصاحب كل مقولة من هذه المقولات الافتراضات الكامنة المتعلقة بالأفراد الذين يندرجون تحت هذه المقولة. وكذلك الاستعداد لنسبة خصائص معينة لأعضاء المجال الذي يتشكل بواسطة هذه المقولة أو تلك. كأن نقول أن الأصدقاء مخلصون أو أنهم مخادعون، أو أن الإنسان ضعيف أو أنه حيوان قوي. أو أن المجتمع متمسك ومستقر أم أنه غير مستقر. أو أن الفقراء يستحقون المساعدة أو لا يستحقون^(٣٦).

ويعتبر التعرف علي افتراضات المجال الخاصة بنظرية معينة، أو مجموعة من النظريات مسألة هامة، لتحقيق الفهم الكامل للنظرية. وذلك لأنها تعكس في الغالب التوجهات والقيم الاجتماعية والسياسية الكامنة وراءها. إضافة إلى أن

النظريات قد تتشعب بصورة غير واضحة بمضامين سياسية، بعيدة تماماً عن معانيها ومتضمناتها العلمية. حيث يتجلى ذلك بوضوح، إذا نحن قد تفحصنا الحوار العدائي، الدائم بين منظري الصراع والاتفاق. حيث سمي الفريق الأول " بالراديكاليين" بينما سمي الفريق الثاني " بالمحافظين ". وفي محاولة لفهم هذه المنظورات حدد لا نسكي الافتراضات الأساسية التي يختلف حولها الفريقان، وهي كما يلي:

١- لا يثق المحافظون في الطبيعة الأساسية للإنسان، ومن ثم فقد أكدوا على الحاجة إلى النظم الاجتماعية المقيدة.. بينما لا يثق الراديكاليون في هذه النظم الاجتماعية المقيدة، ومن ثم فقد تبوأ وجهة نظر متفائلة فيما يتعلق بطبيعة الإنسان ". تأكيداً لذلك " إذ نحن تأملنا الخلاف بين توماس هوبز وبين جان جاك روسو فيما يتعلق بالطبيعة الأساسية للإنسان. أو الخلاف بين ماركس ودوركيم فيما يتعلق بهذه الطبيعة، حيث أثرت هذه الافتراضات الكامنة، على الأنساق النظرية، التي قنمها كل مفكر من هؤلاء المفكرين (٣٧).

٢- ينظر المحافظون تقليدياً إلى المجتمع باعتباره نسقاً اجتماعياً له حاجاته العديدة الخاصة به، والتي ينبغي أن تشبع، إذا رغبتنا في إشباع حاجات ورغبات الأعضاء المكونين لهذا المجتمع. بينما يميل الراديكاليون إلى النظر إلى المجتمع بدرجة أكثر، باعتباره الإطار الذي يقع في داخله صراعات عديدة... ويرتبط بذلك تأكيد المحافظين على القوانين التلقائية للنسق، فالنسق هو الذي يحدد الحاجة إلى كل من عمليات الاستقرار أو الصراع أو التغير، التي يميل إلى أي منها النسق نتيجة لظروف تسيطر عليه. بينما يعتقد الراديكاليون على خلاف ذلك في الإرادة الإنسانية، أي قدرة الإنسان على تغيير واقعة، ومن ثم إمكانية فرض الاستقرار عليه.

٣- يؤكد الراديكاليون عموماً على القهر باعتباره العامل الرئيسي لتثبيت حق الثروة الخاصة والحفاظ عليها... وكذلك النظم الأخرى التي تؤدي إلى ظهور الامتيازات والحقوق غير المتساوية. بينما أكد المحافظون.. على أن الفرد يلعب دوراً محدوداً فقط وأن عدم المساواة تظهر باعتبارها نتيجة ضرورية للاختلافات الداخلية بين البشر. وارتباطاً بذلك يؤكد الراديكاليون، أن حالة عدم المساواة أو التباين هي حالة طارئة على المجتمع البشري. فالمجتمع الإنساني انطلق من حالة المشاعة الأولى، التي كان البشر متساوون في إطارها في كل شيء. وأن على البشر أن يناضلوا كي ينفوا حالة عدم

المساواة هذه، ويعيدوا إلى الإنسان عصر الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات. على خلاف ذلك ينسب المحافظون صنوف التباين وعدم المساواة بين البشر، إلى التباين في القدرات والاستعدادات الطبيعية، فالتباينات الاجتماعية لها أصلها وأساسها في الطبيعة الفطرية للبشر.

٤- يختلف ممثلوا التيارين - الراديكالي والمحافظ - فيما يتعلق بالدرجة التي تولد عندها عدم المساواة والصراع في المجتمع. فبينما ينظر الراديكاليون إلى تفجر الصراع باعتباره النتيجة الحتمية لعدم المساواة. ومن ثم فعلى القوي المقهورة في المجتمع، أن تثن الصراع أو النضال ضد لوضاع وحالة عدم المساواة. لتأسيس مجتمع إنساني نظيف، تسوده كل مظاهر المساواة في الحقوق والواجبات.

على خلاف ذلك نجد المحافظون يقللون من شأن عدم المساواة، باعتبارها مولدة للصراع في المجتمع، ويرون أن في ذلك اختزال لمقولة الصراع ذاتها. وإذا سلمنا بأن عدم المساواة يمكن أن تقود في بعض الظروف إلى الصراع، فإن هناك أسباب كثيرة أخرى موجودة في المجتمع قد تسبب الصراع. فهناك الصراع بين الجماعات دفاعاً عن مصالح مكتسبة، أو للحصول على بعض من هذه المصالح. وهناك الصراع بين الأجيال، وهناك الصراع الثقافي الذي يسود المجتمع في بعض من مراحله^(٣٨).

٥- وضع الراديكاليون تأكيداً كبيراً على القوة والاعتقال والثورة، باعتبارها القنوات الرئيسية، التي بواسطتها يتم اكتساب الحقوق والامتيازات. بينما ركز المحافظون، على الطرق الأكثر شرعية كالعمل، ويرون أن الأساليب التي يقول بها الراديكاليون قد تنطبق على بعض العصور القديمة. بينما في العصر أو في المجتمع الحديث، فإن العمل والقدرة على الإنجاز تعتبر الآليات الرئيسية للحصول على الثروة. هذا بالإضافة إلى القناعة بتداول الثروة، فمن خلال الحراك الاجتماعي المفتوح القنوات، يتم تداول الثروة، فمن يمتلكها اليوم يفقدها غداً. ومن يمتلك الكثير منها اليوم قد يمتلك الأقل غداً، هذا إلى جانب تغير مفهوم الثروة عموماً، وعدم قصرها على المفهوم الاقتصادي للثروة^(٣٩).

٦- ينظر المحافظون عادة إلى حالة عدم المساواة باعتبارها حالة ذات طبيعة حتمية، وتتأسس حتميتها من حاجة المجتمع إلى هذه التباينات والاختلافات، فالتباين على ما يذهب المحافظون يولد التكامل. هذا بالإضافة إلى أنهم

يؤكدون علي أن حالة عدم المساواة هذه، لها أساسها في الطبيعة الأساسية والفطرية للبشر. فنحن نولد ونحن متباينين في استعدادتنا الأساسية. علي خلاف ذلك يري الراديكاليون أن حالة عدم المساواة هذه حالة طارئة، وتعتبر عن مجتمع متناقض، ويسوده الظلم والاستغلال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي^(٤٠).

٧ يوجد خلاف بين الراديكاليين والمحافظين فيما يتعلق بالموقف من الدولة أو القانون. فعلي حين ينظر الراديكاليون إلي كليهما باعتبارهما أدوات للقهر، تستخدمهما الطبقات الحاكمة لعملية مصالحتها من ناحية، ولإستغلال الطبقات الأخرى من ناحية ثانية، وللحفاظ علي الأوضاع القائمة كما هي من ناحية ثالثة. ومن ثم فعملية التغير لابد أن تحتوي علي جهد، لإلغاء الدولة والقانون القائم. علي خلاف ذلك ينظر المحافظون إلي الدولة والقانون باعتبارهما عناصر مكونة في بناء المجتمع، ولها أدوارها ووظائفها التي تؤديها، كما تؤدي عناصر المجتمع الأخرى أدوارها ووظائفها. وأن وظيفة الدولة والقانون هي تحقيق الضبط الاجتماعي بمعناه الواسع، وذلك بهدف المحافظة علي درجات عالية من التماسك والاستقرار الاجتماعي، حتي يتفرغ البشر والمكونات الاجتماعية الأخرى لأداء المهام المعينة لهم من قبل المجتمع^(٤١).

المراجع

- 1 - Laing, R. D: The Politics of Experience. New York. Ballantine Books, 1968. PP. 12 – 17.
- 2 - Ibid. P. 19.
- 3 - R. K. Merton: Op. Cit. P. 38.
- 4 - R. D. Liang: Op, Cit. P. 20.
- 5 - Osgood, C. E & George Susi, and Percy Tannenbaum: The Measurement of Meaning. Urbana. University of Illinois Press. 1975. P. 112.
- ٦- علي ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، المفاهيم والقضايا، دار المعارف، ١٩٨١، ص ٤٢.
- ٧- المرجع السابق ص ٥٨٠.
- 8 - T. Parsons: The present position and prspects of systematic theory in sociology. Op. Cit. p. 203.
- 9 - Ibid. P. 213.
- 10- Pepper stephan. C: world Hypotheses: A Study in Evidence. Brekeley. Universty Press of Clifornia Press. 1962. P. 84.
- 11- R. K. Merton: Op. Cit. P. 13.
- 12- Ibid. 15.
- 13- Ibid. 16.
- 14- Stephan C. Pepper: Op. Cit. P. 160.
- 15- Ibid. P, 172.
- 16- Ibid. P, 175
- 17- Ibid. P, 177.
- ١٨- علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، ١٩٩١، ص ٥٢.
- 19- Stephan C. Pepper: Op, Cit. P. 165.
- 20- Ibid. P, 165.
- 21- Gouldner, A: The Coming crises of Western Sociology. Op. Cit. P. 30.
- 22- Ibid. P. 33
- 23- Ibid. P. 35.
- 24- R. D. Liang: Op. Cit. P. 22.
- 25- Stephan C. Pepper: Op. Cit. P. 170.
- 26- Alvin Gpuldner: Op. Cit. P. 41.
- 27- Ibid. P. 42

- 28- Ibid. P. 45
- 29- Ibid. P. 55
- 30- Ibid. P. 57
- 31- Ibid. P. 57
- 32- Ibid. P.63
- 33- Ibid. P.65
- 34- Ibid. P.67
- 35- R. D. Liang: Op. Cit. P. 41.
- 36- Alvin Gouldner: Op, Cit. P 70.
- 37- Ibid. P. 71
- 38- Ibid. P.72
- 39- Ibid. P. 73
- 40- Ibid. P. 75
- 41- Ibid. P.76

الفصل السادس

المفاهيم – قضية التعريفات في العلم

الفصل السادس

المفاهيم وقضية التعريفات في العلم

تمهيد

تعتبر المفاهيم هي مفردات اللغة العلمية، وبرغم أنها مأخوذة عن الثقافة العامة، إلا أنها تتفصل لتصبح لغة الجماعة العلمية لعلم معين. بحيث تصبح وسيلة للتفاعل بين مجموعة من الباحثين في نطاق هذا العلم، ويتم صياغة المفاهيم من خلال أربعة مصادر. المصدر الأول يتمثل في الثقافة العامة للمجتمع، حيث تصدر كثير من المفاهيم عن الثقافة العامة والاستعمال العام لها، لتتحول إلى مفاهيم تستخدم في المجال الخاص بالجماعة العلمية لعلم من العلوم. بينما يتمثل المصدر الثاني في قيام بعض العلماء والباحثين بنقل بعض المفاهيم من مجالات علوم أخرى إلى مجال علم الاجتماع، كمفهوم "الطاقة" و"الحركة" و"النواه" و"المجال". حيث أنتقل بعض العلماء من تخصصات أخرى إلى علم الاجتماع، ونقلوا معهم بعض مفاهيم العلوم التي إنتموا إليها سابقاً. على حين يتشكل المصدر الثالث للمفاهيم في قيام بعض الباحثين بصياغة بعض المفاهيم التي تشير إلى موضوعات معينة كمفهوم "البناء التحتي" و"البناء الفوقي" التي قام بصياغتها كارل ماركس. أو مفهوم "العقل الجمعي" الذي قدمه إميل دوركايم أو مفهوم "الكاريزما" الذي قدمه ماكس فيبر. بالإضافة إلى ذلك يوجد المصدر الرابع، والذي يتحدد في نظريات علم الاجتماع، حيث نجد أن لكل نظرية من النظريات مفاهيمها الأساسية التي تشير إلى عناصر أو متغيرات واقعية، والتي تشكل في مجموعها تصور النظرية للواقع الاجتماعي. مثال على ذلك أننا نجد أن النظرية الماركسية تلجأ إلى مفاهيم الطبقة والصراع وفائض القيمة والثورة. في مقابل أن البنائية الوظيفية تلجأ إلى مفاهيم التوازن، والتكامل، والتغير التدريجي. إلى جانب ذلك هناك المصدر الخامس لصياغة المفاهيم، حيث نجد أن هناك بعض الأحداث الكبرى التي تؤدي إلى ظهور بعض المفاهيم التي لم تكن تستخدم من قبل، كمفهوم العقد الاجتماعي الذي ظهر ليشير إلى تشكل الدولة، ومفهوم الجمهورية الذي ظهر أثناء أحداث الثورة الفرنسية، ومفهوم الاستعمار، الذي ظهر أثناء أحداث إحتلال المجتمعات، ومفهوم الاستقلال حينما ناضلت المستعمرات وحصلت على إستقلالها.

وتعد صياغة المفاهيم آلية لتحقيق الفهم الإنساني، ذلك أن الله حينما خلق

الكائنات، فإنه يسر لكل كائن آلية من الآليات التي يتكيف بها مع مصادر العدوان التي قد تتربص به في الطبيعة. فقد إمتلك الأسد آلية "القوة" وإمتلك الغزال "الآلية السرعة والقدرة على العدو" وإمتلكت الحرباء آلية "التلون بحسب لون البيئة" وإمتلك الثعلب آلية "الدهاء". أما الإنسان فقد إمتلك آلية "العقل" الذي بواسطته يستطيع تحقيق التكيف، فالعقل هو الذي يبدع التكنولوجيا التي تمنح الإنسان القوة في مواجهة الطبيعة والآخرين. والعقل ذاته هو الذي يحول عناصر الطبيعة والمجتمع إلى مجموعة من الرموز التي يستطيع أن يتفاعل بواسطتها مع الآخرين. لذلك منح كل موضوع "رمز" هو المفهوم، الذي إذا نطق به أننا تفاعلة مع الآخر، فإن هذا "الرمز" أو المفهوم يستدعي العنصر أو المتغير الذي يشير إليه، إلى ذهن المستمع أو الآخر، الذي يتفاعل على أساسه. على هذا النحو فإننا نجد أن الإنسان يحول كل العالم المحيط به، من عناصر إلى مفاهيم، حتى يمكن استدعاء العنصر أو المتغير بواسطة المفهوم الذي يرمز إليه.

وإذا تأكد لنا أن المفهوم هو رمز يشير إلى عنصر أو متغير واقعي، فإننا نرى أن هناك فارق بين مفهوم العنصر والمتغير. يتضح ذلك من أننا إذا قلنا أن كلا من الكون أو المجتمع، يتشكل من مجموعة من العناصر، فإن ذلك يعني أنه بالإمكان تحليل هذه المكونات إلى عناصرها الأساسية المكونة. ذلك يدفعنا إلى تحديد الفارق بين العنصر والمتغير. في هذا الإطار فإن العنصر هو مكون ثابت، أما المتغير فإنه عنصر في حالة دينامية وتغير، تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا الإنسان فسوف نجد أنه كان طفلاً صغيراً ثم أصبح صبياً ثم أصبح شاباً، ثم شيخاً، ثم كهلاً. ونحن إذا نظرنا إلى كل مرحلة من هذه المراحل فسوف نجد أنها تختلف عن المرحلة السابقة لها والتالية عليها غير أن التغير يكون عادة في بعض الجوانب، كالطول والوزن والقدرة على الحركة، وشغل مكائن والقيام بأدوار محددة. غير أنه يظل له نفس الأعضاء التي يتكون الإنسان، ولأعضاء نفس طبيعتها، إذ يظل لونه أبيض أو أسود، كما يظل لون عيونه أزرق أو أسود كما هي. ذلك يعني أنه حينما نقول على شيء ما أنه متغير، فإن ذلك يعني أن المسكوت عنه، أنه عنصر فيه جانب ثابت، إضافة إلى أن به جوانب متغيرة بصورة مستمرة ولذلك نطلق عليه مفهوم متغير. وعلى هذا النحو يصبح صحيحاً أن نقول أن المفهوم عبارة عن رمز يشير على متغير واقعي.

وتختلف المفاهيم من حيث درجة التجريد، فهناك بعض المفاهيم الأكثر ارتباطاً بالمتغير الذي تشير إليه، كالأسماء مثلاً كأن نقول "محمد" أو "حسين" فهي

أسماء أو مفاهيم ترتبط بالشخص نفسه، أو أن نقول "جبل" أو "شجرة". على خلاف ذلك نجد بعض المفاهيم الأكثر تجريداً كأن فلان رقم "١" أو "٢" أو "٣"، حيث تطلق هذه الأرقام - التي هي رموز أو مفاهيم - لتشير إلى أي موضوعات قابلة للعد. فهي مفاهيم أو رموز قد ترمز إلى البشر أو الأشجار أو الموضوعات الجماد.

وتختلف المفاهيم بالنظر إلى الأطر المرجعية التي تستند إليها، وفي هذا الإطار نجد أن هناك بعض المفاهيم التي تختلف باختلاف النظريات التي تشتق منها. مثال على ذلك مفهوم "الطبقة الاجتماعية" التي تعني مجموعة من الأفراد الذين لهم موقف واحد من وسائل الإنتاج. أما أنهم يمتلكون وسائل الإنتاج ليسلكوا الطبقة البرجوازية، أو يمتلكون طاقة العمل، ومن ثم يشكلون الطبقة العاملة. وذلك يختلف عن تحديد الطبقة بالنظر إلى معيار الدخل التي يحصل عليه الفرد أو تحصل عليه الأسرة كما تذهب النظريات الرأسمالية. حيث يمكن تصنيف طبقات المجتمع بالنظر إلى هذا المعيار إلى طبقة عليا، وطبقة دنيا وطبقة وسطى. إلى جانب ذلك فقد يختلف مفهوم الطبقة الاجتماعية بالنظر إلى الإطار الحضاري، مثال على ذلك مفهوم "الأسرة" والمتغيرات التي تشير إليها في الحضارة الغربية، في مقابل مفهوم الأسرة في الحضارة الإسلامية، التي تطلق المفهوم فقط ليرمز إلى زواج رجل بامرأة مع توفر شروط القبول والإشهار.

ويعتبر المفهوم كائن حي، يولد وينتشر، وقد يافل ويموت. على هذا النحو هناك كثير من المفاهيم التي ظهرت، والتي قام بصياغتها في بعض الفترات التاريخية كمفاهيم الطبقة والصراع والجماعة المهنية نتيجة لتفاعلات الثورة الصناعية، أو مفهوم "الجمهورية" الذي ظهر أبان الثورة الفرنسية في مقابل ذلك توجد بعض المفاهيم التي ماتت أو انسحبت من مسرح الحوار الفكري، مثل مفاهيم التطور "التقدم" و"التحلل". وفي أعقاب ثورة الاعلام وتكنولوجيا المعلومات ظهرت كثير من المفاهيم الجديدة، التي على البشر أن يتعاملوا معها مثل مفاهيم المجتمع الافتراضي و"المجال الافتراضي" و"الجماعة الافتراضية" و"النت"، وغير ذلك من المفاهيم الحديثة. ومن الطبيعي أنه كلما تطور المجتمع أو تطور التفكير، كلما برزت متغيرات جديدة، ومن ثم كلما ابتكرت مفاهيم أو رموز جديدة ترمز إليها، ونعرض فيما يلي لبعض من هذه الجوانب.

إرتباطا بذلك يعتبر تعريف المفاهيم من الجهود التي تقع في المساحة المشتركة بين النظرية والمنهج، وذلك يرجع إلى أنه إذا كانت المفاهيم والتعريفات لها علاقة بالنظرية، فإن المتغيرات التي تشير إليها المفاهيم وتحددها التعريفات

تدخل في نطاق المنهج. بإعتبار أن التعريف يجدد مفردات المتغير، الذي من الممكن أن تحصل منها على معطيات ذات علاقة بالقضية موضع الدراسة. وبرغم أن التعريفات، تعتبر توضيح موسع للأركان الأساسية للمفهوم، فإن هذه التعريفات تشكل تحديداً للمفهوم، الذي يرمز بدوره إلى المتغير الواقعي الذي له وجود في المفهوم.

وتتنوع تعريفات المفاهيم بن كونها تعريفات ذات طبيعة بنائية، أو تعريفات ذات طبيعة وظيفية، والتعريف البنائي، هو الذي يعرف المفهوم من خلال إبراز عناصر بنائه. كأن نقول ونحن نعرف القانون "بأنه الذي يضم مجموعة القواعد التي يضعها المشرع لتنظيم أوضاع إجتماعية معينة". وهنا نكون قد عرفنا القانون بأنه يتشكل من القواعد، وأن المشرع هو الذي يتولى صياغة القانون، وهذه القواعد. وأن للقانون علاقة بالأوضاع التي يتولى تنظيمها. ذلك بالإضافة إلى التعريف الوظيفي للمفهوم، أي تعريفه إستناداً إلى الوظيفة التي يؤديها المتغير، كأن نقول أن القانون هو الذي يتولى ضبط أو تنظيم التفاعل الاجتماعي أو أن القانون هو الذي يعاقب على إرتكاب الجرائم، حتى يؤدي وظيفة الردع.

وتنقسم التعريفات من ناحية ثانية إلى ثلاثة نماذج من التعريفات، وهي التعريفات الأسمية، والتعريفات الواقعية والتعريفات الإجرائية. أما التعريفات الأسمية فهي التعريفات التي يقوم الباحث بصياغتها لتعبر عن المعاني المتضمنة في المتغير، أو المفهوم الذي يرمز إليه. وهنا نجد أن المفهوم يحدد أولاً ثم يعرف المفهوم من خلال تحديد المعاني الأساسية المتضمنة فيه، وفي العادة نجد التعريفات الأسمية تتصل بالمفاهيم التي نحددها لغوياً أو رمزياً، من خلال الاشتقاق، من الأبنية النظرية القائمة القائمة. فمثلاً كلمة "مذباغ"، التي تشتق من الكلمة العربية يذبح أو ينشر وتطلق على الجهاز الذي يقوم بهذه الوظيفة، ومن نموذج التعريفات الأسمية النموذج المثالي "Ideul Type" لعالم الاجتماع ماكس فيبر، حيث نجد أنه يحدد، ويعرف المفاهيم التي تشير إلى متغيرات واقعية من خلال تحديد خصائص المفهوم أو المتغير الذي يشير إليه في مستوياتها المثالية كأن نضع مفهوم عن الإنسان، بإعتباره الكائن ذو القامة المستقيمة والذي يصل طوله إلى أكثر من ١٧٠ سم، ليس أكثر من ذلك ولا أقل، والذي يصل وزنه المثالي إلى ٧٠ كيلو جرام، ويبلغ قياس نظره ٦/٦. وغير ذلك من الصفات التي من النادر أن توجد مجتمعه في شخص واقعي واحد. إذ يحدد هذا النمط من التعريفات الشيء في حالة المثالية، في نطاق ما ينبغي أن يكون عليه الشيء أو الموضوع.

على خلاف ذلك نجد التعريفات الواقعية التي تحدد المفهوم الذي يشير أو يرمز إلى المتغير، من خلال تحديد صفاته الواقعية، على هذا النحو فإذا كان المفهوم يرمز لموضوع أو متغير واقعي، من خلال صياغة رمز يشير عليه، فإن تعريف المفهوم، وتعيين حدوده، يتحقق من خلال تحديد خصائص الموضوع أو المتغير، وكذلك تحديد طبيعة المفردات التي قد تندرج تحت هذا المفهوم. ويقترب التعريف الواقعي للمفهوم من "النموذج المتوسط Average Type" لعالم الاجتماع إميل دوركايم. حيث نجد أنه يعرف الموضوع أو المتغير، والمفهوم الذي يرمز إليه، من خلال الخصائص المتكررة عند المفردات التي تنضوي في ظل المتغير، فمثلاً إذا حاول تعريف مفهوم الإنسان، فإنه يقصد به الكائن الذي يصل متوسط طوله إلى ١٦٥ سنتيمتر، ويتحدد متوسط أطوال عدد من البشر الواقعيين، منهم من يصل قياس نظره إلى ٩/٦. بحيث نجد أن المتغير في وجوده المتوسط هو الذي نقوم بتعريفه أو تحديده، أو نحدد المفهوم أو الرمز الذي يشير إليه.

ويعتبر تعريف الإجرائي هو النمط الثالث من التعريفات، ووفقاً لهذا التعريف، فإننا نقوم بتعريف المتغير - الذي يشير أو يرمز له المفهوم - من خلال مؤشرات الواقعية. فتعريف "الأوز الأبيض" باعتباره ذلك الكائن الأبيض اللون، والذي يستطيع السباحة في المياه الهادئة، والذي يتراوح وزنه من ٢-٣ كيلو جرام، وهو صالح لأن يأكله الإنسان بعد طهيته. إستناداً إلى هذا التعريف فإننا قمنا بإبراز الخصائص الواقعية التي تشير إلى المتغير أو المفهوم موضع التعريف. وفي العادة نجد أن التعريفات إما ذات طبيعة إسمية أو واقعية، غير أننا حينما نحاول الاستفادة من أي منها في عملية البحث، فإننا نقوم بتحويل أي منها إلى تعريفات إجرائية.

وحتى يمكن للباحث أن يقوم بتعريف المفهوم من خلال عملية البحث. فإن عليه أن يقوم بمجموعة من الإجراءات الأساسية. ويتمثل الإجراء الأول في أن يقدم عدة تعريفات للمفهوم، سواء كانت تعريفات بنائية أو تعريفات وظيفية، إضافة إلى إمكانية أن تعكس هذه التعريفات مرجعيات نظرية محددة ومتباينة، وليكن عدد هذه التعريفات من ثلاثة إلى أربعة تعريفات. وفي إطار الإجراء أو الخطوة الثانية، نقوم بتحليل هذه التعريفات إلى عناصرها الأساسية المشتركة، والمتفق عليه بين غالبية التعريفات. ثم تنتقل إلى الإجراء الثالث، ويتمثل في قيامنا إستناداً إلى هذه العناصر المشتركة، بصياغة التعريف النظري، الذي يصور بكفاءة الأركان الأساسية للمفهوم أو المتغير موضع الإهتمام. ثم بعد ذلك نقوم بتأسيس التعريف

الإجرائي، حيث نحول هذه العناصر المشتركة إلى مؤشرات واقعية للتعريف. بحيث تشكل هذه المؤشرات الواقعية في مجموعها المفهوم مصاعاً إجرائياً، ومن ثم تحدد الجوانب المختلفة للمتغير الواقعي.

وبغض النظر عن طبيعة تعريف المفهوم إسمي أم واقعي أم إجرائي أو أن منطلقات تعريف المفهوم تشكل مرجعيات نظرية متباينة، أو كان تعريف المفهوم بنائياً أو وظيفياً، فإن تعريف المفهوم، بإعتباره أحد مفردات اللغة العلمية، ينبغي أن يتميز بالوضوح، والدقة والكفاءة في التعبير، سواء عن الأبعاد الأساسية للمفهوم، أو عن المكونات المحورية للمتغير الذي يشير أو يرمز إليه المفهوم، وهي الأبعاد التي نتناولها في الصفحات التالية.

أولاً: العلوم الإنسانية والبحث عن لغة العلم

في أعقاب عصر النهضة الأوروبية برز تسليم اجتماعي بمكانة العلوم الطبيعية ودورها المحتمل في بناء المجتمعات الأوروبية، وهو الدور الذي ازدهر بفاعلية ثلاثة عوامل. الأول، التاريخ العلمي الطويل للعلوم الطبيعية، وهو التاريخ الذي شهد تبلور مكتشفات وحقائق عملية عديدة. بيد أن الجانب الأهم تمثل في امتلاك العلوم الطبيعية للغة علمية تشكل أساس التفاعل بين أعضاء الجماعة العلمية. والثاني، نظرة الطبقة البرجوازية، بإعتبارها قوى اجتماعية إلى العلم بإعتباره الوسيلة الأساسية لتطوير مجتمعاتها، وتعظيم عائداتها الاجتماعية. والثالث، الحاجة الأوروبية، بل والعالمية إلى العلم، وهي الحاجة التي فرضت تحويل العلم إلى تكنولوجيا في فترات تاريخية تالية. بيد أنه كان من المنطقي أن يمتد ازدهار العلم الطبيعي إلى مداه الطبيعي ليتخطى التفكير حدود الظاهرة أو المادة الطبيعية، إلى النطاق الاجتماعي والإنساني. يحاول فهم ظواهر إستناداً إلى قناعة أن الظاهرة الكونية واحدة، وتخضع لذات القانون، إنسانية كانت أم طبيعية، بحيث شكلت هذه القناعة جوهر التفاعل والحوار الذي تدفق في الفترة التاريخية المعروفة بعصر التنوير.

وفي أعقاب عصر التنوير رفعت شعارات أهمية تأسيس العلم الاجتماعي، الذي ينبغي أن يكون وسيطاً في السيطرة على المجتمع، من خلال عمليتي الاستقرار والتغير أو النظام والتقدم، حسبما يذهب الشعار الكونتي الشهير. حيث أصبحت الحاجة ماسة إلى هذا العلم، لأن المجتمع لم يعد إقطاعية محدودة يمكن إدارتها بواسطة الخبرة الشعبية الشائعة، ولكنه أصبح حقيقة شاملة إكتملت حينما

تأسس النظام السياسي. الذي يتولى إدارة المجتمع المدني وتنظيم تفاعله، حسبما يذهب الفيلسوف الألماني "هيجل"، بذلك تأسست نظرية إلى العلم الاجتماعي، باعتباره وسيلة لتنظيم التفاعل الاجتماعي والسيطرة عليه.

وأيا كانت طبيعة الحوار الذي أثير حول مكانة العلم وتدرج العلوم، أو طبيعة الدور الذي ينبغي أن يلعبه في بناء المجتمع، فإنه قد تحقق اتفاق مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. حول طبيعة المجال الذي ينبغي أن يشكل نطاق فاعلية كل علم من علوم الإنسان، وأيضاً طبيعة المنهج الذي ينبغي إتباعه لدراسة الظواهر، التي تقع في محاولات اهتمام كل علم من هذه العلوم. وإذا كان منطقياً أن تنتقل منهجية العلوم الطبيعية إلى العلوم الإنسانية، عبر جسر التتوير، فقد كان منطقياً كذلك أن تنتقل بعض مفاهيم وتعريفات العلم الطبيعي، خاصة ما يتعلق بالجوانب المنهجية وربما العينية، إلى نطاق العلم الاجتماعي. فانتقلت مفاهيم التجريب، والمقارنة والاستقرار والقانون والتغير، كما انتقلت مفاهيم الحركة والطاقة، والقصور الذاتي والمجال لتصور بعض جوانب التفاعل الاجتماعي.

وقد تمثلت المعضلة الرئيسية التي واجهت العلوم الإنسانية، حينئذ في عدم امتلاكها لغة متطورة، ومناظرة للغة العلمية في العلوم الطبيعية، وهي اللغة التي امتدت بدايتها إلى قرون ما قبل الميلاد. وبرزت الحاجة إلى ضرورة تطوير لغة علمية لهذه العلوم المقترحة، باعتبارها تحدياً ينبغي مواجهته، غير أن تأسيس اللغة العلمية للعلوم الإنسانية وعلم الاجتماع، شكل مسيرة أو جهداً تأثر بعدة أبعاد أساسية:

١- أن نشأة علم الاجتماع تحققت في نطاق التيار الوضعي، وهو التيار الذي استند في كثير من جوانبه إلى تطوير العلم الطبيعي، ولما كانت لغة العلم الطبيعي لغة خاصة متميزة عن اللغة الشعبية الشائعة، فإنه قد كان من المنطقي أن يسعى التيار الوضعي بإتجاه ضرورة أن يشكل علم الاجتماع تخصصاً. وتطلب ذلك ضرورة أن يمتلك هذا العلم لغة خاصة، تتكون من المفاهيم والتعريفات والقضايا، التي تشكل لغة الحوار بين أفراد الجماعة العلمية. وقد نقلت بعض مفردات هذه اللغة عن التراث الفلسفي الذي انتمى إليه علم الاجتماع في بعض جوانبه، بينما إنتقل البعض الآخر عن لغة العلوم الطبيعية إضافة إلى المصادر الخمسة لتشكل مفاهيم علم الاجتماع التي أشرنا إليها. بحيث نستطيع القول بأنه قد تشكلت البنية الأساسية للغة العلمية لعلم الاجتماع، خلال المرحلة الكلاسيكية من تاريخ نظريته. وقد تميزت هذه اللغة

بخاصيتين، الأولى تبين مصادر أو روافد مفردات اللغة ومفاهيمها، الأمر الذي خلق ظاهرة ترانف أو تناقض المعاني. والثانية، فقر اللغة العلمية للعلم وعجزها عن تصوير جوانب معينة من التفاعل الاجتماعي، وهو النقص الذي تم استكمال بعضه في مراحل تاريخية تالية.

٢- أن لغة التفكير في علم الاجتماع استندت من ناحية إلى الفكر الموسوعي بمفاهيمه ذات الطبيعة الشاملة والمطلقة، وإعتمدت من ناحية ثانية على لغة الحوار اليومي، بمفاهيمها ذات الطبيعة المتناقضة أحياناً، والغامضة أو الملتبسة أحياناً ثانية. ومن ثم فقد كان من المنطقي أن تنتقل مفاهيم هذين الرافدين إلى علم الاجتماع. فمن الرافد الأول انتقلت مفاهيم القانون الإنساني، التطور، التقدم الإنساني، الإرادية. وعن الرافد الثاني انتقل التعاون والتنافس والمجتمع، والمجتمع المحلي، وغير ذلك من المفاهيم. ولقد كان من المنطقي أثناء تحول التفكير الاجتماعي إلى علم اجتماع متخصص، أن يهتم علم الاجتماع بتطوير مفاهيم لغته، عن طريق تحديد معاني بعض المفاهيم أحياناً، ومن ثم فصل معانيها عن المعاني التي كانت سائدة في مرحلة التفكير الاجتماعي. أو عن طريق إستبعاد بعض مفاهيم اللغة الموسوعية كالتطور والتقدم، وغير ذلك من المفاهيم، ومن ناحية ثالثة عن طريق الفحص العلمي والامبريقي لمخزون المفاهيم الباقية، للتأكد من صدق تمثيل رمزيها أو تعديل معناها إذا تطلب التعبير العلمي ذلك.

٣- انعكست التحولات والتأرجحات التي مر بها علم الاجتماع على لغته، فقد تحول التفكير بشأن المجتمع من نطاق الفلسفة إلى نطاق العلم. وهي الحركة التي قام العلم أثناءها باشتقاق بعض مفاهيمه من القضايا والمفاهيم الفلسفية، أو حتى نقل بعضها والعمل بها في نطاق المجتمع. إضافة إلى ذلك فقد تأرجح علم الاجتماع بين نماذج التفكير في الفلسفة والتاريخ والعلوم الطبيعية، ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن يؤثر ذلك على صياغته لمفاهيمه الأساسية. إرتباطاً بذلك فقد كان من الطبيعي أن تنعكس هذه التحولات على عملية تطوير العلم لمفاهيمه، من خلال حالات عديدة. في الحالة الأولى واجه العلم قضية تحويل المطلق والميتافيزيقي، إلى ما هو نسبي وواقعي أو وضعي. وفي الحالة الثانية برزت ظواهر تناقض معاني المفاهيم وغموضها والتباسها، ومن ثم فقد بذلت جهود عديدة لتطوير مفاهيم لغة للعلم، تتميز بالدقة والموضوعية. ونحن الآن أمام تباشير حركة جديدة تسعى إلى إخضاع مفاهيم لغة العلم إلى لغة الحياة

اليومية، كما يعبر عنها البشر في آتون التفاعل الاجتماعي. ذلك ما تحاوله اتجاهات فكرية معاصرة كالمنهجية الشعبية Ethnmethodology لجارفنكل أو النقد الاجتماعي لهوركهايمر وأدورنو، الأمر الذي يعني أننا أمام حركة لنفي اللغة العلمية، مثلما أننا أمام محاولة لنفي التنوير ذاته.

٤- تأثرت صياغة المفاهيم بطبيعة الاختلافات بين الاتجاهات النظرية حيث تأثرت المعاني التي يشير إليها المفهوم بطبيعة المقدمات الأيديولوجية للاتجاهات النظرية في علم الاجتماع. إذ تختلف المتغيرات الواقعية، التي يشير إليها مفهوم الطبقة المشتق من النظرية الماركسية، عن مفهوم الطبقة المأخوذ عن النظرية الغربية. كذلك تختلف دلالة مفهوم الجريمة في النظرية التقليدية للجريمة، عنها في النظرية المعاصرة كما قدمها أدوين ساندلاند E Satherland مثلاً^(١). بل تباينت طريقة صياغة المفهوم بين الاتجاهات النظرية التي ترى الاشتقاق derviation طريقاً لذلك، عن النزعة الامبيريقية التي ترى أن صياغة الرمز أو المفهوم، الذي يشير إلى المتغير الواقعي هو المدخل إلى ذلك. الأول هابط من أعلى، حيث تشكل النظرية إطاره المرجعي، بينما الثاني صاعد من أسفل حيث تشكل المعطيات الواقعية إطار الإسناد والمرجع.

٥- اتجاه منظومة المفاهيم في علم الاجتماع نحو تميزها بالطابع الأكاديمي، بحيث نستطيع أن نلمس هذا الاتجاه من خلال عدة مؤشرات. الأول الانفصال عن لغة الحياة اليومية، بحيث أصبحت اللغة العلمية لغة خاصة يتطلب التعامل بها تأهيلاً خاصاً، فمثلاً تستبدل كلمة نسق system وكلمة بناء structure بكلمة مجتمع، التي كانت تستخدم قبل ذلك. والثاني الاتجاه إلى تأسيس المفاهيم التي تعكس ظواهر وموضوعات الحياة اليومية التي يقوم عالم الاجتماع بدراستها كمفاهيم التركيز Concentration والمركزية Centralization والقيمة Value في النظرية الماركسية. ومفاهيم الوظيفة Function والوظيفة المعوقة Dysfunction واللزومية الوظيفية "Imperative" في البنائية الوظيفية. والثالث، أنه حينما أسس علم الاجتماع جدلاً مع ذاته من خلال الفكر النقدي، طرحت إستراتيجية أكاديمية موازية لصياغة المفاهيم، ومن هنا نستطيع القول بوجود توازن أو تأزر بين التطور التاريخي لنسق التفكير العلمي لعلم الاجتماع من ناحية وبين تطور حركة المفاهيم من ناحية أخرى.

ثانياً: بناء المفاهيم ووظائفها

فى تعريفه العلمى يعد المفهوم رمز يشير إلى متغير واقعى، بمعنى أنه إذا كان الواقع يتشكل من مجموعة من العناصر أو المكونات أى المتغيرات. فإننا نسمى كل عنصر من هذه العناصر بأسم، أو نعطيه رمزا، فإذا نطقنا بالرمز أو الأسم، فإنه من الطبيعى أن يستدعى إلى أذهاننا العنصر الذى يشير إليه ^(٢). وفى تعريف آخر يحدد المفهوم بمعناه المنطقى باعتباره يتشكل من "مجموعة الصفات والخصائص، التى تحدد الموضوعات التى ينطبق عليها اللفظ، تحديداً يكفى لتمييزها عن الموضوعات الأخرى. فمفهوم "الإنسان" بالمعنى الأرسطى هو أنه حيوان ناطق وما صدقاته هم أحمد ومحمود وسائر أفراد الناس". وفى التراث الإسلامى فإن المفهوم يتسع ليشمل نظرة أوسع من نظرة رجل المنطق له، لأن المفهوم يتألف أيضاً من المعانى والمشاعر التى يستوعبها اللفظ فى أذهان الناس عندما يسمعون أو يقرؤونه" ^(٣).

وإذا كان التنظير بمستوياته المختلفة يعد تجريداً للواقع، أو هو أبنية رمزية متوازية مع الواقع التى تجرده، فإن المفهوم فى هذه الحالة يعد الوحدة الأساسية لبناء النظرية أو أى تكوينات نظرية أخرى. وذلك باعتبار أن المفهوم يعد حلقة الصلة بين البنية النظرية المجردة، وبين متغيرات الواقع الاجتماعى التى يرتبط بها المفهوم. على هذا النحو فإن المفهوم يعد أدنى وحدات التنظير وأقرب وحداته المجردة إلى الواقع، فهو جسر العبور بين الواقع والتكوين النظرى. إرتباطاً بذلك يمكن تعريف المفهوم باعتباره "رمز يشير إلى متغير واقعى، بمعنى أنه إذا كان الواقع يتشكل من مجموعة من العناصر أو المتغيرات. فإننا نسمى كل عنصر من هذه العناصر بأسم، أو نعطيه رمزا، ولذلك فإنه من المنطقى أن يؤدى ذكر الرمز أو الأسم إلى استدعاء المتغير الذى يشير إليه، بذلك يعد المفهوم هو جسر العبور بين الواقع والنظرية. إستناداً إلى ذلك ينظر إلى المفهوم باعتباره الوحدة المحورية فى بناء اللغة العلمية التى يتم بواسطتها التفاعل داخل الجماعة العلمية.

بالإضافة إلى ذلك يعد المفهوم هو وحدة بناء القضية ومن ثم النظرية، ذلك أن القضية فى أحد تعريفاتها الأساسية تتكون من "العلاقة الثابتة بين مفهومين أو أكثر". وإذا كانت النظرية تتشكل من مجموعة من القضايا، فإن المفهوم يصبح وحدة محورية فى بناء القضية، ومن ثم وحدة حاضرة فى بناء النظرية، وبطبيعة الحال حاضر فى بناء النموذج النظرى. وعلى هذا النحو، فإن تعيين حدود المفهوم وطبيعته، ينعكس على تحديد طبيعة أبنية التنظير الاجتماعى المستندة إليه. مثال

على ذلك مفهوم "الطبقة الاجتماعية" من وجهة النظر الماركسية، أو من وجهة النظر الوظيفية، فإن الخلاف حول تحديد المفهوم ينتقل إلى خلاف حول تحديد المتغير الذي يرمز إليه المفهوم، الأمر الذي يؤدي إلى إختلاف بين الأبنية النظرية. وفي هذا الإطار يعد المفهوم كائناً عضوياً حياً متحركاً في تاريخ الفكر الاجتماعي. وكأي كائن عضوي ينشأ المفهوم، وقد يتطور وينضج وتكون له فاعلية، ثم إنه قد ينتهي المفهوم ويموت. ولدينا مفاهيم عديدة من هذا النمط الذي أختفى من ساحة التنظير الاجتماعي، كمفهوم "التطور" ومفهوم "الانتشار" ومفهوم "التقدم". وجميعها مفاهيم كانت لها سطوتها في مرحلة معينة من تاريخ العلم، ثم تراجعت وانتهت لتحل محلها مفاهيم جديدة. وهناك مفاهيم تضيق أو تتسع من حيث مساحة المتغير الذي تشير إليه، فمثلاً مفهوم "المواطنة" كان يقتصر فقط على السادة في الدولة الرومانية، مستبعدا العبيد والطبقة الدنيا، والمرأة. ثم بدأ المفهوم يتسع تاريخياً ليضم هذه الفئات، الواحدة تلو الأخرى، حتى استقر المفهوم مع نشأة الدولة القومية، وأصبحت المواطنة مرتبطة بحدودها. وفي الوقت الحاضر، وبفعل تأثير العولمة، وتحول العالم إلى قرية صغيرة، بدأ المفهوم يتفكك باتجاه تأسيس المواطنة العالمية أو تراجع إلى حدود الجماعة الإثنية^(٤).

وبذلك تشكل المفاهيم مفردات اللغة التي تستخدمها الجماعة العلمية، وإذا كان المفهوم يعتبر الوحدة الأدنى والأساسية في بناء النظرية الاجتماعية، فهو الوحدة التي تشكل الحلقة الأولى في علاقتها بالواقع الاجتماعي، الذي تعمل النظرية الاجتماعية على إدراك تفاعلاته. وإذا كان تحديد المفهوم يشير إلى أنه عبارة عن رمز يعطى لمتغير واقعي، فإننا نجد أن المفاهيم تعمل على هذا النحو باتجاه تحويل بنية الواقع المادية المتجسدة إلى بنية رمزية. ونظراً للطبيعة التجريدية للعقل فإنه حتى يتمكن من إدراك الواقع بصورة مكتملة، فإنه يحول الواقع - حسبما نذهب النظرية الغربية - إلى مجموعة من الرموز، حتى يتمكن من التعامل معها. ولذلك نجده - أي العقل - يضع رموزاً لعناصر أو مكونات الواقع، التي نسميها متغيرات، هذه الرموز هي المفاهيم^(٥).

وفي هذا الإطار تختلف المفاهيم من حيث مستوى التجريد، فهناك المفاهيم الأقل تجريداً والمفاهيم الأكثر تجريداً، وتعكس المسافة بينها الفجوة بين الثقافة أو المعرفة العامة، والمعرفة العلمية. وإذا إتقنا على أن الواقع الاجتماعي متغير فيما يتعلق بمضامين الأشكال ومكوناتها، فإنه من المنطقي أن تصبح المفاهيم متغيرة كذلك، فهي نسبية بالنظر إلى مقولات الزمان والمكان وحالة الاجتماع. ولذلك فقد شهد التاريخ

الفكرى لعلم الاجتماع ظهور مفاهيم جديدة وإخفاء أخرى، وتحريك مفاهيم ثالثة لتحتوى على مضامين جديدة. كما شهد تقلت مضامين من مفاهيم قديمة لتسكن مفاهيم جديدة، وهى الظاهرة الفكرية التى يكن أن نسميها "بحراك المفاهيم"^(٦).

وارتباطاً بذلك فإننا إذا تأملنا المفهوم فسوف نجد أن له معنى أساسى ومعنى ثانوى. والمعنى الأساسى هو "المعنى المركزى" الذى يمثل العامل الرئيسى فى الاتصال اللغوى، والمعبر الحقيقى عن أهم وظائف اللغة وهى التواصل ونقل الأفكار. ولكى يتم التواصل بين شخصين بلغة معينة لا بد أن يشتركا فى المعنى الأساسى، أما المعنى الإضافى أو الثانوى، فهو المعنى الذى تمتلكه الكلمة بالإضافة إلى معناها الأساسى. وربما يتغير المعنى من عصر إلى آخر، تبعاً لتغير المناخ الثقافى، الذى تعبر عن تفاعلاته لغة معينة، كما قد تتغير دلالة المفهوم من مكان أو سياق اجتماعى إلى آخر، إستناداً إلى الخبرة الاجتماعية والثقافية للسياق. ولناخذ مثلاً يوضح المعنيين المشار إليهما، فكلمة "إمرأة" يتحدد معناها الأساسى بعدة عناصر، أولها أنها إنسان وأنها ليست ذكراً وأنها بالغة. غير أنه إلى جانب ذلك توجد عناصر إضافية مثل أنها رقيقة، وتجيد الطهى وأنها ثرثارة وسريعة البكاء، بحيث تشكل هذه العناصر المعانى الإضافية للكلمة^(٧). بالإضافة إلى أنها فى سياقات اجتماعية معينة مساوية للرجل، وفى أخرى أدنى منه، وفى ثالثة صنو يتكامل معه.

ونحن إذا تأملنا أى مفهوم، فسوف نجده يتشكل من بعدين أساسيين، الأول البعد البنائى، وفى إطار هذا البعد يشير المفهوم إلى السمات أو العناصر التى تشكل بنية المتغير. مثل مفهوم "التراث"، الذى يشير إلى عناصر عديدة، تضم كل ما هو ثقافى ومتدفق من التاريخ، والذى يضم الثقافة المادية، والمعنوية المتدفقة من أجيال الماضى إلى الحاضر، كما قد يضم عناصر الدين. وذلك يختلف عن القول بالتراث بإعتبار بأن له وظيفة تحديد هوية الجماعة، إضافة إلى أنه يؤدى وظيفة تعميق الانتماء فى حالة إستيعاب الفرد لتراثه. كذلك مفهوم "المعرفة" بإعتبارها تضم من الناحية البنائية المعرفة الدينية، والفلسفية، والأدبية، وكذلك المعرفة العلمية. أما وظيفة المعرفة، فهى مساعدة الإنسان فى التكيف مع مختلف مواقف الحياة، بالإضافة إلى أن من وظائفها أنها تساعد الإنسان فى الإرتقاء بمستوى نوعية حياته. وحتى نحافظ على رمزية ودلالة المفهوم قائمة بدون تحريف أو تشويه، فإنه من الضرورى التأكيد على القواعد الأساسية التالية.

١- معرفة المعنى اللغوى والإصطلاحى للألفاظ التى نعبر بها عن المفاهيم، إذ

تساعد معرفة هذه المعاني في الكشف عن الدلالات المتنوعة للمفهوم، في حالة التناول العلمي له. كما تساعد أيضا في الكشف عن عمليات التلبس والتحريف الدلالي التي قد يتعرض لها المفهوم موضوع البحث.

٢- معرفة السيرة الدلالية للمفهوم، والتميز بين الدلالات الأصلية القائمة عند وضعه المفهوم لأول مرة، والدلالات التاريخية التي إكتسبها عبر تطوره. وما هي العوامل المسئولة عن ذلك.

٣- تحليل البنية الدلالية للمفاهيم والتميز بين العناصر الأساسية والعناصر الفرعية لهذه البنية^(٨).

إلى جانب ذلك فقد قام جدل على ساحة النظرية الغربية، فيما يتعلق بتعامل العقل مع المفهوم، وبلورته حتى يصبح وحدة في بناء اللغة العلمية، حيث تم إسقاطه في اتجاهين. الاتجاه الأول هو الاتجاه التجريبي الذي رأى أن الحقائق من حيث مضامينها التي ترجع في مصدرها إلى الواقع، حيث يدرك العقل هذه الحقائق بواسطة رمزياتها، ويستقبلها من خارجه، ثم يبدأ في التعامل بها، حتى تنتشر في فضاء الجماعة العلمية. فالعقل من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه يولد صفحة بيضاء، ويستقبل الحقائق من خارجه^(٩). ويعد الاتجاه العقلي هو الاتجاه الثاني، الذي يذهب إلى أن التكوين التجريدي للعقل، والمقولات الكامنة فيه والمنظمة لفاعليته، حسبما يذهب الفيلسوف "كانت"، هي التي تجعل في قدرته تطوير الرموز التي يرمز بها إلى عناصر ومتغيرات الواقع. ثم تبدأ الجماعة الاجتماعية أو العلمية في التعامل بهذه الرموز أو المفاهيم، حتى تكتسب الطابع الثقائي، ومن ثم تصبح مكونا أساسيا في لغة ومعرفة الجماعة العلمية، غير أن الأمر المؤكد أن العقل يعد هو الفاعل الحاضر في عملية تأسيس المفاهيم وتطويرها^(١٠).

وبسبب محدودية نطاق إدراك العقل الإنساني زمانيا ومكانيا، فإننا نجد أن ثمة مفاهيم كثيرة قد تلقى قبولا، وتشكل لغة الجماعة العلمية في مرحلة تاريخية معينة، غير أنها في مرحلة أخرى قد تهجر أو ترمز إلى مضامين جديدة^(١١)، حسبما أشرت في الصفحات السابقة. بالإضافة إلى ذلك فعلم الاجتماع يعرف الحدود الاجتماعية والحضارية، إستنادا إلى ذلك، فإنه من المؤكد أن بعض المفاهيم المتداولة في الحضارة الغربية، تختلف عن تلك المتداولة في الحضارة الإسلامية. من حيث طبيعة المضامين أو المتغيرات التي ترمز إليها. بالإضافة إلى ذلك فإنه بسبب تباين طبيعة المعرفة المتضمنة في العقل البشري، فإننا نجد أن المفاهيم تتباين كذلك. فمثلا مفهوم الطبقة في التنظير الماركسي يختلف عنه في التنظير

الغربي، كما يختلف عنه في التنظير الإسلامي، حيث تتباين المتغيرات التي يشير إليها المفهوم. وإذا كانت المفاهيم تشكل الوحدة الأولى والمحورية في بناء كافة الأبنية أو التكوينات النظرية. فإنه إذا إصابت المفاهيم بحالة من الفوضى أو عدم الاستقرار، إما بسبب تصحيح إدراك العقل البشري لذاته، أو بسبب الواقع المتسارع التغير، والذي يطرح متغيرات جديدة بصورة مستمرة. فإننا نجد أن الأبنية النظرية و"النماذج النظرية" و"الأمطر التصورية" و"النظريات" تخضع هي الأخرى، في نطاق علم الاجتماع، لحالة من عدم الاستقرار. الأمر الذي يعني أن المفاهيم تشكل أحد الأبعاد المحورية في الأزمة المستمرة، والتي لا يبدو أنها سوف تنتهي إلى تأسيس النظرية الاجتماعية بالتصور الغربي لذلك.

إتصلاً بذلك يعتبر المفهوم - كما يعرفه ماكلياند - تمثيلاً مختصراً لمجموعة من الحقائق^(١٢) بمعنى أن مفاهيم علم الاجتماع، هي رموز لفظية مميزة تعطي لأفكار معينة، تم تجريدتها عن الملاحظة العلمية للمجتمع^(١٣). فالمفهوم إذا مجرد الواقع تحت رمز معين، وأعني بالتجريد هنا فصل الظاهرة أو الحقائق موضع الاهتمام عن الارتباطات الأخرى - التي تصله بالمركب الكلي للظاهرة^(١٤). ويؤكد روبرت ميرتون أن المفاهيم لا تشكل في ذاتها نظرية، وإن كانت تشارك في بناء النسق النظري، فالمفاهيم ليست سوى تحديدات لما ينبغي ملاحظته^(١٥).

ويساعد المفهوم في تحديد الخصائص البنائية والوظيفية للمتغير أو الموضوع الذي يرمز له، حيث تشير الخصائص البنائية Structural properties للمتغيرات إلى المادة التي تتكون منها هذه المتغيرات وكذلك إلى التغيرات التي تطرأ على خصائص هذه المواد. أما الخصائص الوظيفية Functional properties فإنها تشير إلى الوظيفة أو مجموعات الوظائف التي تؤديها هذه المتغيرات. فتعريف القانون بأنه مجموعة من القواعد التي تفرضها الدولة على الأفراد، يعتبر تعريفاً بنائياً، لأنه يحدد الطريقة التي يتكون بها القانون. أما تعريف القانون بأنه هو الذي تفرضه الدولة ليلتزم به الأفراد في حياتهم ومعاملاتهم بغرض تحقيق النظام العام في المجتمع، يعتبر تعريفاً وظيفياً، لأنه يحدد الوظيفة التي يؤديها القانون. وعلى هذا النحو فمن الممكن أن ينصب تحديدنا لمفهوم ما على الجانب البنائي أو الوظيفي للمتغير الواقعي أو كليهما^(١٦).

ويفيد تحديد المفهوم في أداء عدة وظائف رئيسية، منها توضيح المعطيات التي تتدرج تحت المفهوم، ومن ثم يساعد ذلك في التقليل من تدخل المعطيات الغريبة، وضم المعطيات الخارجية عنه، والتي ينبغي أن تتدرج تحته. وقد يفيد

نجاح تحديد المفهوم في تحديد معطياته الأساسية، وفي إزالة كثير من الغموض في بعض النظريات بل يؤدي أحياناً إلى تأسيس مجموعة من الفروض التي توسع من نطاق النظرية. مثال على ذلك تلك الآثار التي ترتبت على تحديد عالم الجريمة أدوين ساذرلند لمفهوم الجريمة. بالإضافة إلى ذلك يفيد المفهوم في إلغاء التناقضات الظاهرية في المعطيات الأمبيريقية، عن طريق تقرير أن هذه التناقضات ظاهرة فقط. كذلك يفيد تحديد المفهوم أو التوضيح التصوري في تحديد المؤشرات التي يمكن ملاحظتها بالنسبة للمعطيات الاجتماعية التي يهتم بها البحث الأمبيريقى^(١٧). إلى جانب ذلك يشكل المفهوم وحدة اللغة العلمية، ومن ثم فهو ييسر عملية الاتصال والتواصل بين مجموعة الباحثين الذين ينتمون إلى علم معين. ويصبح من أهم مهام التنشئة العلمية، تعريف الباحثين بمفاهيم العلم، في هذا الإطار فإننا نلاحظ علاقة بين رسوخ العلم واكتماله، وبين اتساع مساحة الاتفاق على مفاهيمه الأساسية.

هذا وينبغي التأكيد في هذا النطاق على مسألتين، الأولى أن المفهوم بذاته لا يشكل الوحدة التحليلية الأساسية للنظرية، وإن كان يشكل مكوناً رئيسياً في بناء القضية النظرية. والثانية أن المفهوم يتغير بتغير معطيات الواقع، وأيضاً وفقاً للسياق العام للمجتمع والأيديولوجيات التي تحكم تفاعله. فمفهوم الطبقة يختلف باختلاف التوجه النظري، ويختلف مفهوم الدين في المجتمعات البدائية عن متضمناته في المجتمعات المعاصرة^(١٨).

وتختلف المفاهيم من حيث مستوى التجريد، فهناك بعض المفاهيم التي تقترب من المتغير أو الموضوع، فلا يعرف إلا به، فالأسماء مفاهيم تخلع على مفردات واقعية معينة "على، كرسي، قلم". كذلك تعد الأرقام الرياضية مفاهيم تشير لذات المفردات الواقعية، غير أنها أكثر تجريداً وقدرة على الانفصال من الأرقام. كذلك تختلف المفاهيم من حيث الضيق والانتساع، فهناك بعض المفاهيم التي ترمز لمفردات بعينها، كالأسماء التي تمنح للأفراد والأشياء. في مقابل بعض المفاهيم التي ترمز لعدد كبير من المفردات، التي تبرز ذات الخصائص التي يعكسها المفهوم، إضافة إلى ذلك تختلف المفاهيم من حيث درجة التحديد والوضوح.

ثالثاً: صراع المفاهيم والعبث بالأبنية النظرية

وفي هذا الإطار قد يحدث صراع على ساحة المفهوم، إلى حد إختطاف مضمونه، ومحاولة ملئ وعائه بمضامين مختلفة. مثال على ذلك مفهوم "الديموقراطية"، حيث نجد أن "أصله اللغوي Demokratia" يعني حكم الشعب، ففي

اللغة اليونانية Demos تعنى الشعب وKratia تعنى الحكم. ولكن بعد هذا الإتفاق على اشتقاق الكلمة، سرعان ما ينشأ الاختلاف حول المقصود بالشعب والمراد بالحكم. ليس هذا فحسب، بل أن المفهوم شأنه في ذلك شأن مفاهيم كثيرة، قد إتسعت دلالاته بحيث يبدو وكأنه مفهوم مختلف عن المفهوم الذى إبتكره فلاسفة السياسة أول الأمر. فالديموقراطية قد تعنى عند كاتب معين - الحرية بمعانيها المتنوعة، حرية التعبير والحرية السياسية وهلم جرا. وهى عند كاتب آخر قد تعنى المساواة أمام القانون، وعند كاتب ثالث قد تعنى تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لثروات الشعب. وبسبب هذه المعاني المتباينة للمفهوم الواحد يحدث الخلط فى إدراك الناس لمعنى المفهوم، وهو الخلط الذى يتجلى من خلال الحوار والمناقشة. حيث نجد أن الشخص قد يتحدث عن معنى فى ذهنه، غير المعنى الذى يتحدث عنه أو يستقبله شخص آخر". وهنا يصبح "توضيح المفاهيم ضرورة منهجية ومعرفية إذا أريد للحياة العقلية أن تزدهر فى الأمة بأسرها"^(١٩). ويعد الخلاف حول تحديد المفهوم أساس الإتجاه إلى القيام بالتعريف النظرى المجرد أو التعريف الإجرائى، حتى يصبح الحوار منضبطاً لإنطلاقه من مفاهيم محددة.

ومن المعتقد أن الخلاف حول تحديد المفهوم، يرجع إلى قصر البعض دلالة المفهوم على جانب معين من جوانب المتغير أو العنصر الواقعى، بحيث يختزل المفهوم الذى يعتبر كلا، ليشير إلى الجزء. ثم يؤدي ذلك إلى بروز تصور خاطئ حينما نجد أن هذا الجزء يدفع بإتجاه أن يتطابق مع كلية الرمز أو المفهوم. فمفهوم الديموقراطية السابق الإستشهاد به، يعنى المشاركة السياسية أو يعنى التمتع المتساوى بحرية التعبير. كما يعنى المشاركة الإقتصادية المتساوية من خلال تطبيق العدالة الإجتماعية، ويعنى الشورى كأحد صور الديموقراطية. ويصبح الخطأ هنا، هو قصر المفهوم الكلى والشامل على أحد جوانب المتغير أو العنصر أو على متغير أو عنصر فرعى فيه.

وأثناء تحرك المفهوم تاريخياً أو جغرافياً قد يحدث تحريف للمفهوم، بحيث يتحول المفهوم بإتجاه الإشارة إلى متغيرات أو عناصر أو ماصدقات مختلفة، إلى حد التناقض. مثال على ذلك مفهوم العقل الذى يعد رمز يشير إلى "جوهر روحانى" خلقه الله تعالى ببدن الإنسان، وإن شئت فقل إنه نور فى القلب يعرف به الإنسان الحق والباطل". بينما نجد فى الإتجاهات العلمانية المعاصرة تحريفاً لما يشير إليه مفهوم العقل. حيث يدرك العلمانيون مفهوم العقل بإعتباره الأمام الأوحى، الذى يهذى الإنسان إلى المعرفة، والذى يحدد له الحق والباطل والخير والشر. وطالما

أن العقل البشرى قد بلغ مرحلة كبيرة من النضج فلا حاجة بنا إلى الوحي، لأنه لا سلطان على العقل إلا العقل نفسه^(٢٠). بل أننا نجد أن أصحاب الإتجاهات العقلية يرون أن العقل مزود بمقولات الإدراك الثلاث الزمان والمكان والسببية. وأنه بناء على هذه المقولات يدرك عالمه المحيط، وأن العقل يستنبط المفاهيم والأحكام من ذاته، فهو مصدر المعرفة ومنه تبدأ. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن أصحاب الإتجاهات المادية قد حرفت مفهوم العقل من زاوية بنية العقل. عندما أرادت أن تجعل من العقل شيئاً مادياً، فالعقل هو مصدر المعرفة، التي تتحول إلى تكنولوجيا ترتقى بالحياة الإنسانية، وهو ما يعرف بالعقل الأدائي Instrumental. وهو يختلف عن العقل المتأمل Contemplative Reason الذي يتأمل في الكون المحيط به، للتعرف على القوانين الضابطة لهذا الكون. الأول قال به الإتجاه الوضعي، وقال بالثاني الإتجاه المثالي، الذي تبلور بعد ذلك من خلال الفكر النقدي في علم الاجتماع^(٢١).

على خلاف ذلك نجد أن التصور الإسلامي للمعرفة يرى أن العقل لا يزيد عن أن يكون وسيلة من وسائل الإدراك، وأن كل وسائل الإدراك لدى الإنسان تقع في باب الوجود. وأن هناك مصدراً آخر من مصادر المعرفة هو الوحي، وأنه لا يوجد تعارض بين العقل والوحي في الإسلام، والصواب أن هناك تكاملاً بينهما. فالعقل من خلق الله، وهو هبة الله للإنسان، ليدرك به ما وسعه الإدراك، والوحي من لدن الخالق العظيم ليهدى الإنسان كله وعقله بخاصة^(٢٢).

وترتبط بظاهرة الخلاف حول المفاهيم وتجلياتها، ظاهرة العبث بالمفاهيم كوسيلة للقضاء على الأبنية النظرية المعينة التي تستند إلى هذه المفاهيم، ويتم العبث بالمفاهيم لأسباب أيديولوجية وليست علمية. وتعتبر فترة الحرب الباردة في تاريخ العالم، التي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى مدى عقدين بعد منتصف القرن العشرين، من الفترات التي حدث فيها تشويه كبير للمفاهيم. في هذا الإطار قد يحدث تقليص متعمد للمفهوم، بحيث يصبح المفهوم ضيقاً، يشير إلى نطاق محدود من المتغير الذي يشير إليه المفهوم. فإذا كان تعريف علم الاجتماع لمجال دراسته، بأنه المجال الذي يحتوى على الظواهر الاجتماعية الموجودة في واقع المجتمع، كما يدرك ويحدد ذلك علم الاجتماع الغربي. فإننا نجد أن هذا التصور لعلم الاجتماع يتجاهل كل الظواهر والأبعاد الغيبية والدينية والروحية، ومن ثم يقصر المفهوم على الجوانب المادية دون الجوانب الروحية^(٢٣).

بالإضافة إلى ذلك هناك ما يمكن أن يسمى بالتحريف المضموني للمفهوم،

حيث يظل المفهوم كما هو، غير أنه يسحب لكي يشير إلى متغير أو ما صدق غير الذى وضع له. مثال على ذلك الخلاف بين "الشيخ حسن البنا" و"الدكتور طه حسين" حول مفهوم الوطن. "ففى حين نظر الشيخ حسن البنا على مفهوم الوطن باعتباره يتسع بالنسبة للمسلم، ليشمل كل بقعة أرض رفعت فيها راية لا إله إلا الله. فإننا نجد أن الدكتور طه حسين - وهو من رواد التيار العلماني التغريبي آنذاك - يؤكد على المفهوم العلماني للوطن، ويجعل الحدود الجغرافية لشعب معين، هي القاعدة الأرضية لقيام المجتمع القومي والدولة القومية الحديثة. ويرجع السبب في ذلك - فيما نرى - إلى مفهومة العلماني عن الوطنية، التي أدركها جيداً وعبر عنها في كتاباته، وربطها بمفهوم الدولة ونظام الحكم الحديث. أو أنه رأى أن نظام الحكم وتكون الدول، إنما يقومان على المنافع العملية قبل أن يقوم على أى شئ آخر. فقد أكد في مقولة شهيرة له، على أن تطور الحياة الإنسانية، قد أفضى منذ عهد بعيد، إلى أن وحدة الدين ووحدة اللغة لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية، ولا قواماً لتكوين الدول" (٢٤).

ومن العمليات التي تلعب دوراً أساسياً في العبث بالمفهوم تقويض بنية المفهوم، وهي تشير إلى العملية التي يتم من خلالها تقويض بنية المفهوم أو دلالاته. ويتمثل البعد الأول لعملية التقويض في فصل المفهوم عن المتغيرات التي يشير إليها، أو فصل الماهية عن الماصدق. بحيث يطلق المفهوم على "موضوعات وعمليات ونظم وأفكار متعارضة، ليس في مقاصدها وغاياتها ونتائجها فحسب، وإنما في عناصرها ومكوناتها أيضاً". وهو ما يشير إلى أن المفهوم يطلق على عنصر أو متغير ليس هو الذى ينبغي أن يندرج تحت هذا المفهوم. مثال على ذلك مفهوم "الأسرة"، الذى يقصد به في التراث الإسلامى الوحدة الاجتماعية التي تضم الزوج والزوجة والأولاد. هذا المفهوم يمكن أن تتقطع الصلة الرمزية فيه بين المفهوم والماصدق أو المتغير الذى يشير إليه. كأن نطلق المفهوم على مجموعة من الطلاب في الجامعة الذين يشكلون جماعة مع إستاذهم بغرض تحقيق هدف أو غاية معينة. في هذه الحالة فإن المفهوم يطلق على ما صدق أو متغير لم يوضع له، وفي ذلك فصل للمفهوم كرمز، أى عن المتغير الذى يشير إليه، بحيث تنتفى الرابطة أو العلاقة العضوية بينهما.

وفي المرحلة الثانية قد يسحب المفهوم لكي يرمز إلى ما يناقضه، بأن نجعله يرمز إلى مضامين تتناقض مع المضامين التي وضع لها. مثال على ذلك إطلاق كلمة أسرة في التنظير الغربى المعاصر على المرأة التي تتزوج بإمرأة، أو الرجل

الذى يتزوج برجل، أو على رجل وأمرأة يعيشان مع بعضهما لفترة طويلة، وقد ينجبا ذرية بدون عقد قران". وكذلك بالنسبة لمفهوم "الزواج العرفي" الذى يسحب عادة من المتغير الذى يشير إليه حسب القواعد الشرعية، ليطلق على الأشكال المنحرفة التى ابتكرها الشباب "كزواج الدم" و"زواج الطوابع" و"زواج الكاسيت". باعتبارها أشكال أو متغيرات، يسحب المفهوم ليرمز لها، مع أن مضامين هذه المفاهيم تتناقض مع دلالات هذه المفاهيم.

رابعاً: صياغة المفاهيم بين حضارتين

وفى هذا الإطار فإننا نشير إلى تباين رؤية الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية فيما يتعلق بنشأة المفهوم وتطوره. إرتباطاً بذلك فإننا إذا تأملنا عملية الصياغة المفاهيمية فى التنظير الغربى، فإننا سوف نجد أن المفاهيم قد تصدر عن مصادر عديدة غير قبولها يعتمد على إقرارها من قبل الجماعة العلمية. وإذا كانت الجماعة العلمية تتشكل من دوائر متتابعة، ابتدأاً من أكثرها ضيقاً إلى أكثرها إتساعاً، فإننا نجد أن بعض هذه المفاهيم تكتسب إعراف دوائر محدودة من أعضاء الجماعة العلمية بها. على حين نجد أن هناك، على العكس من ذلك، إتفاقاً واسعاً من قبل الجماعة العلمية على بعض المفاهيم الأخرى. ولأن الجماعة العلمية ليست متجانسة فإن بعض هذه المفاهيم قد ترفض من مجموعة دون أخرى. كما تتباين المفاهيم من حيث درجة قبولها من قبل الجماعة العلمية، فبعض المفاهيم تلقى إتفاقاً أو قبولاً محدوداً، فى حين يلقى البعض الآخر قبولاً واسعاً من قبل الجماعة العلمية. بالإضافة إلى ذلك فإن الجماعة العلمية متغيرة، ولذلك فإن ما هو مقبول من قبل الجماعة العلمية فى عصر معين، قد لا يكون مقبول من الجماعة العلمية فى عصر آخر. وبنفس المنطق فإن ما تقبله الجماعة العلمية فى سياق إجتماعى، قد لا تقبله الجماعة العلمية فى سياق آخر، وهو ما يشكل أزمة بالنسبة لعلم الإجتماع الغربى^(٢٥).

ذلك يعنى أننا إذا تأملنا الصياغة الغربية للمفاهيم فسوف نجد أنها تفتقد الثبات وأنها ذات طابع تجريبى، ثم أنها نسبية قد تتلاءم مع العصر أو السياق الإجتماعى، لكنها قد لا تتلاءم مع عصر أو سياق آخر. ولكونها ذات طبيعة تجريبية غير ثابتة، فإننا نجد أن نفس المنطق يحكم الأطر التصورية المستندة إليها، سواء كانت نماذج أو نظريات. فهى أطر متغيره ابدأً وغير ثابتة، لذلك وجدنا أن علم الإجتماع الغربى، يقدم مفاهيم جديدة ونماذج نظرية جديدة بصورة دائمة، وبسبب ذلك فهو لم

يصل إلى نظريته العامة، أو مفاهيمه المتفق عليها، بغض النظر عن إدعاءات منظريه.

على خلاف التنظير الغربي، نجد أن التنظير من وجهة النظر الإسلامية يقترب من صياغة المفاهيم والأبنية الصورية المترتبة عليها من منطق آخر. ولتوضيح ذلك فقد أشار العالم العربي عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته إلى أن الله قد خلق الكائنات الحية في الكون على طبقات، وأعطى كل طبقة خاصيتها التي تميزها. وفيما يتعلق بطبقة الإنسان فقد منحها خاصية العقل، وبهذا العقل الذي وضعه الله في الإنسان يمكن أن يبني العمران. الذي يشبع من خلاله حاجاته، إضافة إلى بناء جوانب الحضارة والثقافات التي تشير إلى تفعيل هذا العقل، ولذلك كان إستخلاف الله للإنسان.

وحتى يستطيع الإنسان أن يؤسس العمران ويبني الحضارة والثقافة، فإنه من الضروري أن يسيطر على عناصر الوجود الذي يتعامل معها، وتحيط به. وحتى يستطيع أن يتعامل مع جملة عناصر الوجود، وفي معيه واحدة، وحتى يتمكن الإنسان من إنجاز ذلك فقد زوده الله بالعقل. كجهاز قادر على إدراك الواقع، من خلال العناصر والأبنية الرمزية، بمعنى أن العقل يحول عناصر الكون المحيط إلى رموز وعلاقات، بحيث يكفيه التعامل مع الرموز عن التعامل المادي مع الكون. فإذا وصل في الرموز إلى قرار فإنه ينقله إلى الواقع في حركة تفاعل متبادل، يبدأ من العقل إلى الواقع، ثم من الواقع إلى العقل.

وحتى يستطيع العقل التعامل مع متغيرات أو عناصر الواقع المحيط، فإنه كان عليه أن يحوله إلى مجموعة من الرموز، أو الأسماء، بحيث يخلع على كل عنصر رمز أو أسم معين. بعض هذه الرموز تعلمها من الله "وعلم آدم الأسماء كلها" بينما البعض الآخر توصل إليه الإنسان بعقله بحكم الإستخلاف، ولذلك كانت العقيدة - من وجهة نظر المعرفة من منظور إسلامي - حاضرة في الصياغة المفاهيمية لهذا العالم. سواء كانت هذه الصياغة إلهية مباشرة، أو غير مباشرة من خلال إبداعات الإنسان. تأكيداً لذلك ما ذهب إليه عالم النظرية الاجتماعية والمنهج "جوهان جالتونج" في تعريفه للإبداع "بأنه القفز فوق المنطق المعتاد للموضوعات، وإدراك ما لا يدركه الآخرون من البشر". إنه نوع من البصيرة التي يمكن لبعض البشر بواسطتها أن يروا علاقات لا يراها الآخرون بين الموضوعات. وهي خاصية تفصل العلماء العباقرة، عن غيرهم من المتخصصين، لذلك نجد أن هناك عدد محدود من العلماء، هم الذي قنموا مفاهيم جديدة، أو قضايا أو نظريات جديدة،

برغم وجود آلاف المتخصصين في كل مجال من المجالات. وفي هذا الإطار فإننا نجد أن المفهوم أو المفاهيم التي نعالجها الآن هي من أعمال العقل وهو في قمة صفائه وإنتاجه وإبداعه. حينما يخلع الرموز على الموضوعات، ثم يدرك العلاقات بين هذه الرموز، ثم ينطلق بذلك - باستمرار - إلى تكوينات نظرية أعلى.

على هذا النحو فإنه إذا كان ثمة مسعى لتأسيس المعرفة من منظور إسلامي، فإن تعريف مفاهيم علم الاجتماع من هذا المنظور يعد، نقله نوعية في عملية تطوير المعرفة، وذلك لإعتبارات ثلاثة. الأول أن المفهوم يشكل الوحدة التصورية الأولى، التي تدخل في تأسيس أي أبنية نظرية أخرى، أو من مستوى أعلى كالقضايا، والنماذج النظرية والنماذج التوجيهية والنظريات. ومن ثم فتعريف المفهوم يعد أحد المداخل الهامة لتأسيس علم اجتماع من منظور إسلامي. والثاني أن تعريف مفاهيم علم الاجتماع من منظور إسلامي، سوف يفيد الباحثين الذين ينتمون إلى علم الاجتماع والعلوم الإنسانية عموماً. والراغبين في إنجاز بحوث ودراسات ذات علاقة بالتنظير الاجتماعي المنطلق من مرجعية إسلامية، بحيث يمكن أن يصبح هذا الجهد بداية تراكم معرفي في هذا الاتجاه. والثالث أنه يطرح مجموعة من تعريفات المفاهيم من منظور إسلامي للتداول والتفاعل العلمي بشأنها من قبل الجماعة العلمية لعلم الاجتماع والعلوم الإنسانية المتأخمة، على الصعيد العربي والإسلامي والعالمي. باعتبار أن ذلك يمثل قيمة معرفية مضافة إلى التحديد المفاهيمي المتوفر في التراث الغربي، إضافة إلى إمكانية اعتبار ذلك مؤشراً لتحول نوعي في المعرفة الاجتماعية الإسلامية باتجاه المعرفة الاجتماعية المنظمة.

وإذا كانت المفاهيم هي الرموز التي نتعامل بواسطتها مع عالم الموضوعات. فإن مصدر المفاهيم واحد في التصور الإسلامي، وأن تجلت فاعلية هذا التصور من خلال ثلاثة مستويات. في هذا الإطار يعد الله تعالى هو مصدر المفاهيم والرموز جميعاً، وهو المستوى الأول، حيث يشير القرآن إلى رمزية كونه تعالى مصدر للمفاهيم من خلال الآيات الكريمة بقوله تعالى "وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين. قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم. وقال يا آدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم قال ألم أقل لكم أنني أعلم غيب السموات والأرض. وأعلم ما تبذرون وما تكتمون" سورة البقرة الآيات ٣٠-٣٣. وفي ذلك يمكن أن تختلف النظرية الاجتماعية من منظور إسلامي عن النظرية الاجتماعية الغربية. حيث لا تمنح النظرية العقل الإنساني شرف أن يكون المصدر الوحيد للمفاهيم، فالمفاهيم قد تأتيه

من الله، وهو الذى ربط الرموز بمتغيراتها. بل إننا نجد أن العقل الإنسانى نفسه القادر يحكم الإستخلاف الالهى على صياغة بعض المفاهيم، يرفض بعض التسميات أو المفاهيم التى توصل إليها البشر، لإدراكه أنها لم تصدر عن الله، حيث نجد رمزية ذلك فى قوله تعالى "ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتوها أنتم وآبائكم ما أنزل الله من سلطان، أن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون. يوسف الآية ٤٠".

ويتمثل المستوى الثانى فى العقل الإنسانى، بإعتبار إستخلاف الله للإنسان فى الأرض وأن به بعض من روعة. وأن فطرته فى حالة سلامتها وإستقامتها، سوف تهتدى إلى رمزيتها التى تتساقط عادة مع الرمزية الإلهية. فبالفطرة نتوجه إلى الله بالعبادة، ومن خلال العبادة المخلصة نجد الفطرة تستلهم الرمزية الملائمة، على هيئة خواطر دفعت إلى العقل الإنسانى. فكان الساحة واسعة أمام العقل الإنسانى لكى يتأمل موضوعات الكون المحيط، ويمنحها رمزيتها أو مفاهيمها دون أن تتصادم مع مسميات الهية، أو تضم مضامين ومتغيرات، لا تتسق مع المسميات الإلهية.

فالعقل المؤمن المعتقد ليس هناك قيد على إبداعه للرمزية، لأن المعتقد الكامن فى عقله سوف يشكل البوصلة الموجهة إلى التسمية المنسقة مع صحيح الدين. إذ على الانسان أن يتفكر فيما أنزل الله تعالى بحثاً عن هذه المفاهيم، ويللم جزئياتها من هنا وهناك، حتى يتعرف على بنية المفهوم. وهو جهد عقلى يتعرف فيه من خلال الوحي الالهى، على حدود المفهوم، لأنه موجود ومقدم له إما صراحة، أى مطروح امام عقله فى الوثائق الأساسية، أو متضمناً فيه وعليه أن يجتهد ليستكشف عناصره، وهو ما عرف بالاجتهاد^(*). حيث إننا نستطيع بقليل من التأمل والبحث الوصول إلى بنية المفهوم. فإذا إتخذنا مفهوم "العصبة" نموذجاً لذلك، فإننا نرمز بهذا المفهوم إلى الجماعة التى تضم عشرة أشخاص، وذلك بأن نجمع عناصرها من "سورة يوسف" مثلاً.

* يتأمل الآيات القرآنية فى سورة يوسف فإننا نستطيع التعرف على ما ترمز إليه مفهوم العصبة، وهو المفهوم الذى يشير إلى عدد الأشخاص الذين لا يزيدون على عشرة، كما يمكن إستنتاجها من قوله تعالى "إذ قال يوسف لأبيه ياأبت إنى رأيت إحدى عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين" فالأب والام إثنا، ويوسف وأخوه إثنا، ومن سجلوا ثلاثة عشر، بالإضافة إلى يوسف يكون المجموع أربعة عشر، فالأخوة هم الذين سجدوا والأب والام "الشمس والقمر" فإذا إستخرجنا يوسف وأخيه وأبيه وأمة تصبح العصبة عددها عشرة أشخاص هم العصبة. "إذ قالوا ليوسف وأخوة أحب إلى أبينا منا ونحن عصبة إن أبانا لى ضلال مبين" يوسف الآية ٨ "وقال إنه ليحزننى أن تذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه غافلون، قالوا لئى أكلة الذئب ونحن عصبة إلا إذا لحاصرون. سورة يوسف الآية ١٤، ١٣"

يضاف إلى ذلك المستوى الثالث لمفاهيم النظرية الاجتماعية من منظور إسلامي والذي يتمثل في تنوع عناصر الكون الذي خلقه الله ويحيط بالإنسان. حيث يستطيع الإنسان أن ينشر هذه الرمزية التصورية على كل مكونات الكون من خلال المزاجية أو تأسيس التفاعل بين مكونات ثلاث.

الأول كلام الله المنزل، الذي سمي بعض الأشياء أو الموضوعات، والذي يمكن إعتباره مرجعية للقياس والاجتهاد. والثاني يتحدد بالعقل الإنساني، الذي يمكن أن يعمل على ترميز أو إبداع المفاهيم وخلعها على الموضوعات والموجودات، وأمامه نموذج التسمية الإلهية. وإبداع هذه الرمزية لتيسير التعامل بها، مما يسهل العمران، وهو جزء من مهمة الاستخلاف، وفي هذا الإطار علينا أن نتأمل تضافر استخلاف الإنسان مع تعليمه التسمية. والثالث عالم الموضوعات الكثيرة التي تحتاج إلى الرمزية والتسمية، بعض هذه التسمية صدرت عن خالق الكون مباشرة، بينما البعض الآخر أو الباقي أصبح من مهام الإنسان بشرعية الاستخلاف، عليه إنجازها وإستكمالها.

وإذا كان الله قد خلق الواقع الكوني، متحركا وليس ساكنا، متكشفا وليس ثابتا - حيث الحركة إظهار لما هو كامن -، فإن من شأن ذلك أن يؤكد على التغير بإعتباره السمة الأساسية للواقع. وهو التغير الذي يتخذ صورة أو هيئة طرح حقائق جديدة ومتغيرات جديدة بصورة دائمة ومستمرة، على العقل الإنساني أن يستلهم كلام الله وشرعية الاستخلاف. بإعتبار أن ذلك أساس أو نقطة إنطلاق للتأمل العقلي بإتجاه البحث عن رمزية أو مسميات جديدة لهذه المتغيرات الجديدة، شريطة أن تراعى الحدود والمعايير الإلهية في ذلك. فالإنسان هو الذي صاغ مفهوم "الأسرة" بعقله، وحتى يصبح هذا المفهوم إسلاميا فعليه أن يخضع للمعايير الإسلامية. وهي المعايير التي تضع للمفهوم حدودا معينة ومحددة، تخلع عليه الطابع الأخلاقي أو المعيارى، الذي تفره المرجعية الإسلامية. وعلى أساس ذلك نستبعد أشكال الأسرة التي حاول التنظير الغربي حشرها في المفهوم "كالأسرة الناتجة عن زواج الشبيه" أو "أسرة التعايش" التي لم تتوفر لها شرعية الزواج. ومن ثم ففي تأسيس العقل للمسلم لمفاهيم الموضوعات ورمزيتها، عليه أن يلتزم النموذج التصور الإسلامي للموجه. وعلى هذا النحو تستند صياغة المفهوم إلى أركان ثلاثة - في حالة عدم ورودة واضحا في الوثائق الأساسية للإسلام المتمثلة في القرآن والسنة - هي مبادئ النموذج الإسلامي الموجه، والعقل المسلم، وعالم الموضوعات. وما غير ذلك تصبح مصادر ثانوية للمفهوم يمكن قبولها بشرط عدم الخلاف مع المرجعية الإسلامية.

وفي هذا الإطار فإن لنا ملاحظتين، الملاحظة الأولى أننا نجد أن البعد العقيدى والالهى حاصر، فى الصياغة والأبنية المفاهيمية للنظرية الإسلامية، إما مباشرة بتسمية الموضوعات وتعليمها للإنسان، ومن ثم فهذه التسميات أو المفاهيم مصدرها الله. وإما بصورة غير مباشرة حينما يعمل الإنسان إبداعه العقلى - كما أشرت بحكم الإستخلاف - بعقله الذى وهبه الله للإنسان وميزه به على كل الكائنات. بهذا العقل يتولى إنتاج رمزية المتغيرات المتجددة، وقد وفر له التراث الإسلامى ألبتى القياس والإجتهد، أو أى آلية أخرى يرى إبتكارها ما دامت لا تتناقض مع مبادئ العقيدة. بينما تشير الملاحظة الثانية، إلا أن المفاهيم الإسلامية، بخاصة تلك التى سمى بها الله الموضوعات وعلمها الإنسان هى مفاهيم ذات طبيعة مطلقة، الأمر الذى يدفعنا إلى البحث فى العلاقة بين إطلاقية المفهوم ونسبيته. وفى هذا الإطار فإننا نعتقد أن المفاهيم الإلهية التى سمى بها الله الموضوعات، ووردت فى الوثائق الأساسية كالقرآن والسنة، هى مفاهيم ذات طبيعة مطلقة. إلا أننا إذا تأملناها فسوف نجد أن بداخلها طبقات مترابطة من المعانى النسبية، بحيث تتكشف هذه الطبقات، لتتفتح بعض معانيها على متغيرات إستمدت من الواقع النسبى، سواء بكاملها أو فى بعض مساحاتها. وهنا يلعب العقل الإنسانى دوراً فى البحث عن هذه المعانى المتضمنة فى المفهوم بما يلائم المتغير الذى إستجد على الواقع. وعلى ذلك فإننا نجد أن المفهوم من المنظور الإسلامى، هو من نمط الحقائق المتكشفة - إذا إستخدمنا اللغة الماركسية - حيث يتكشف المفهوم عن معانى متجددة، تكشف عن نفسها فى كل عصر، ومن هنا كانت إطلاقيته، أليس المفهوم صادر عن الله الذى حدد بداية هذا الكون ويحدد نهايته؟!١١

خامساً: طبيعة التعريفات ومعاييرها الأساسية

يعتبر التعريف معادلاً للمفهوم وشارحاً له، كلاهما إذا إستخدمنا لغة باريتو V. Pareto مشتقات لراسب واحد، أى لمكون واحد، أو لقاعدة انطلاق واحدة هي المتغير الواقعى. وإذا كان المفهوم يعتبر رمز لمتغير واقعى، فإن وظيفة التعريف هي تحديد الرمز والمتغير معاً. إرتباطاً بذلك، فإنه إذا كانت متطلبات الدقة والموضوعية واجبة فى التعريف، فإن احتمالات الخطأ والتحيز ولردة كذلك، ولتوضيح مكانة التعريفات فى البناء المنطقى للعلم، فإن ذلك يفرض علينا تحديد طبيعة التعريف بداءة.

استكشاف الأمر يوضح أن كلمة التعريف definition تأتي من الكلمة اللاتينية

defines التي تعني "قيماً يتعلق بـ Concerning" وهي الكلمة التي تعني "حد أو تخم boundary or limit". ومن الناحية النظرية يعد التعريف "عبارة تتعلق بحدود معنى الكلمة أو الرمز". فالتعريف يحدد علاقة المفهوم المعروف بغيره من المفهوم الأخرى المجاورة. وعلى هذا النحو يؤدي التعريف وظيفتين، فهو من ناحية ينقل المعنى الجوهرى للمفهوم، والذي يعتبر إطاراً مشتركاً للفهم، إضافة إلى أنه يحدد حدوده بدرجة كافية من الدقة بالنسبة للأغراض العلمية^(٢٦).

إضافة إلى ذلك هناك من يحدد التعريف قائلاً "التعريف هو تمثيل الشيء في ذهن من وجهة محمولاته، وهو إما أن يكون بالإشارة أو بالكلام"^(٢٧). ويرى أن التعريف ينقسم إلى التعريف العلمي وهو القول المركب، الذي يتشكل من الصفات الخارجية الدائمة للموضوع أو المتغير، فهو إذاً شبيه بالرسم المشتمل على الصفات الأساسية الظاهرة، مثل تعريف الأشياء المألوفة بصفاتها الظاهرة، كالقول بأن "الهر حيوان صغير ذو مخالب، وهو يفترس الفأر". ومن الصعب أن يستغنى العالم في العلم عن هذا التعريف العملي، في بداية البحث لسهولة، ولتأثيره في توضيح الشيء المعروف. وفي العادة يكون لهذا التعريف في البحث العلمي قيمة مؤقتة للاستناد إلى صفات ظاهرية. أما التعريف الآخر، فهو التعريف العلمي، وهو التعريف الكامل أو التعريف بالحد الفاصل، وهو كما يقولون، تحليل تام لمفهوم اللفظ الدال على الشيء، مثل تعريف الإنسان بالحيوان الناطق^(٢٨).

ويرى جوبلو Goblou أن التعريف والمفهوم عبارته عن تصورين متساويين، أي أننا نكون أمام تعبيرين لنفس المتغير أو العنصر. وأحد هذين التعبيرين هو التعريف بمعنى الكلمة، فالتعريف هنا تحليل لمفهوم المتغير موضوع التعريف من خلال تحديد مجموعة الصفات التي تثبت على نفس المفردات التي يتشكل منها المتغير^(٢٩). يتضمن التعرف الحقيقي للشيء أو الموضوع السبب الغائي لوقوع هذا الشيء أو الموضوع.

ويرى أرسطو في تعيين "الحد" الحد طريقة يتوصل بها إلى توضيح طبيعة الأشياء. ويتم تحديد الحد دائماً عن طريق البدء بالأشياء المعروفة والمسلم بها من السامعين، ثم يتم تخصيصها شيئاً فشيئاً حتى نصل إلى حد مانع لا يشترك شيء أو موضوع آخر فيه غير الشيء الموضوع المحدد موضع اهتمامنا. وقد وضع أرسطو قواعد تحقق من وجهة نظره، الوصول إلى التعريف الكامل، وأجمل هذه القواعد في أربعة قواعد. للقاعدة الأولى، أن يدل التعريف على الماهية - أي الطبيعة الجوهرية - للموضوع وليس على العرض. حيث ينبغي أن يستبعد التعريف كل

الأعراض. والقاعدة الثانية، تتمثل في ضرورة أن ينطبق التعريف على كل المعرف وعليه وحده. وفي إطار القاعدة الثالثة، يكون التعريف بالجنس القريب إذا كانت الغاية من التعريف التوصل إلى الماهية الكاملة. وإستناداً إلى القاعدة الرابعة، يجب أن نتجنب في التعريف تحديد الموضوع بما هو أكثر منه غموضاً. فينبغي أن يكون التعريف تصوراً واضحاً للمفهوم والمتغير معاً، وإلا انتهينا إلى الحاجة إلى تعريف آخر يوضح التعريف الأول، وذلك إلى ما لا نهاية^(٣٠).

ويكتشف تأمل مختلف التعريفات عن طبيعة المكونات البنائية للتعريف، فهو من ناحية تعبير عن الخصائص الأساسية للشيء المعروف، ثم لطبيعة العلاقة بين هذه الخصائص من ناحية ثانية، إضافة إلى أن التعريف يؤكد على تحديد معاني الكلمات الداخلة في بنائه وعلاقة هذه الكلمات ببعضها البعض في بناء الجملة أو العبارة، ثم هو في النهاية شارح للمفهوم ومحلل له.

وكما أن هناك إمكانية الوصول إلى تعريفات موضوعية للشيء أو الأشياء، فإنه توجد إمكانية للتحيز في صياغة التعريف أو إدراكه، الأمر الذي يبعثنا - في حالة حدوثه - عن الإدراك الحقيقي للموضوع أو المتغير موضع الاهتمام. ونعتقد أن هناك ثلاثة مصادر للتحيز في التعريف. ويعتبر السياق الاجتماعي أو الطبيعي المصدر الأول للتحيز في صياغة التعريف، وذلك لأن هذه السياقات الاجتماعية تضم بطبيعتها خليطاً من العناصر، التي قد يتطلب إدراكها تصنيفها إلى فئات، استناداً إلى أسس طبيعية أو اصطلاحية. وذلك حتى يمكننا تمييزها وإدراكها بصورة واضحة^(٣١). ذلك يعني أن عملية التصنيف تعتبر عملية أساسية لازمة لبناء التعريف، وحتى يتحقق التصنيف الدقيق فإنه من الضروري تبنى عدة إجراءات أساسية:

أ - من الضروري التعرف بداءة على خصائص المفردات أو الأشياء المطلوب تصنيفها ومن ثم تعريفها. بحيث نعرف الخصائص التي تتجانس فيها الأشياء أو المفردات موضع الاهتمام مع غيرها. وتلك التي تختلف فيها عن المفردات الأخرى. بحيث ينتهي هذا الجهد إلى تحويل الواقع المختلط ظاهرياً إلى أنماط من المفردات التي تصبح جاهزة للتعريف.

ب - أننا إذا تأملنا مفردات الواقع، وكذلك التصورات المنطقية المرتبطة بها، فإننا سوف نجد تباين خصائص هذه المفردات من حيث الأهمية، أو من حيث القيمة المنطقية، وذلك لفاعليتها في بناء المعرفة العلمية المنظمة. في هذا الإطار فإنه من الضروري أن يؤكد التعريف على الخصائص الواقعية الهامة أو ذات القيمة المنطقية العالية.

ج- ذلك يعني أنه من الممكن وضع تدرج لخصائص الموضوعات أو المفردات استناداً إلى مبدأي الفاعلية والقيمة النظرية العالية، بحيث يدور التعريف حول أكثر خصائص المفرد أو الموضوع بروزاً، تلك التي تفصله عن ما عداها. بذلك يصبح الواقع هو الإطار المرجعي لصياغة التعريف، ولتحقيق ذلك لابد من استكشاف خصائصه، وتصنيف أنماطه وفقاً لأكثرها بروزاً، ثم تحديد بناء التعريف بالنظر إلى الخصائص أو السمات المحورية.

ومن ناحية ثانية تعتبر اللغة مصدراً للتحيز وعدم الاتفاق حول بعض المفاهيم العلمية، الأمر الذي يستوجب التعريف أو إعادة التعريف، في هذا الإطار نذكر مصدرين للخلط. الأول غموض بعض المفاهيم بسبب تأثير لغة الحياة اليومية، حيث تشتهر لغة الحياة اليومية بالغموض Vagueness وإن كانت لغة كثير من العلوم ليست أفضل حالاً من ذلك. حيث يؤدي غموض بعض الكلمات إلى تداخل دلالتها بصورة غير محسوسة مع دلالة كلمات أخرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى انحرافات كثيرة في التفكير، وعدم تواصله أو استمراره. وذلك يعني أن غموض بعض الكلمات يشكل عائقاً أمام فكر الشخص، ومانعاً ضد استيعاب أو إدراك الآخر له. ومن ثم يعتبر غموض الكلمات العادية من الأسباب الرئيسية لضرورة بناء المفاهيم الفنية للعلوم الخاصة عن طريق تعريفها.

ويعتبر الالتباس ambiguity خطراً واضحاً على التفكير العلمي الدقيق، حيث تقع الفوضى، لأن معنى الكلمة قد يستبدل في بعض السياقات بمعنى آخر، دون أن نغتنم إلى أن الكلمة قد أصبح لها معنى مختلف أو حتى مناقض. وقد ينشأ الالتباس من طبيعة البناء النحوي للجملة أو العبارة وليس من الكلمات المتضمنة فقط. ولتوفير الأساس لتعريف موضوعي وواضح، فإنه من الضروري أن نبذل الجهود الفكرية للحد من الغموض، وإلغاء الالتباس، عن طريق الوعي والحذر، وإعادة تحديد معنى الكلمة الغامضة من خلال النص أو السياق الذي توجد فيه^(٣٢).

وتعتبر الإدراكات الذاتية للأشياء أو الموضوعات من العوامل التي تسبب التحيز، والتي تؤثر على تعريفها، في هذا الإطار يؤكد علماء الاجتماع أن تعريفاتنا تستند على طبيعة إدراكنا للواقع^(٣٣). في هذا الإطار فقد وجهت أفكار وليام توماس W. Thomas الانتباه لحقيقة أن البشر لا يستجيبون فقط للخصائص الموضوعية للموقف، ولكنهم يستجيبون أيضاً لمعنى الموقف بالنسبة لهم. فإذا تم تحديد المعنى، فإنه يلعب دوراً في تشكيل استجابة البشر، كما يحدد بعض نتائج سلوكهم كذلك^(٣٤). فتحديد معنى الموقف أو تعريفه يؤثر إذاً على طبيعة سلوكنا

تجاه الآخرين في هذا الموقف. ومن ثم تؤدي التحيزات الذاتية إلى تشويه التعريف الموضوعي للموقف، وهو التعريف الذي ينبغي تخليصه قدر الإمكان من التحيزات السيكولوجية أو الذاتية.

ذلك يعني أن هناك تعريفات موضوعية وكاملة، قدر ما هناك تعريفات ذاتية وناقصة، وإذا كنا قد عرضنا لمصادر التحيز، فإننا لابد أن نحاول تحديد مجموعة الشروط أو القواعد التي تضمن عملية التعريف من التحيز أو النقص. ويكتشف تأمل مجموعة الشروط أو القواعد التي وضعها المنطقة وفلاسفة العلم عن إمكانية بلورتها في نطاق مجموعة القواعد الرئيسية التالية:

أ - وتتمثل القاعدة الأولى في ضرورة أن يكون تعريف المفهوم كافياً للغرض الذي صيغ من أجله. ويقصد بهذه القاعدة أن يستوضح الباحث أهدافه قبل محاولته صياغة تعريفاته، أو نقد تعريفات الآخرين. إذ ينبغي على الباحث أن يطرح مجموعة من التساؤلات التي تدور حول هل يحاول تحديد دلالة كلمة أو مفهوم معين؟ أم إنه يصف فقط جانباً من المفهوم أو من دلالاته؟ هل يحاول فحص تعريف قائم "مقرر أو مشروط"، أم إنه يحاول استكمال تعريف ناقص ليصبح أكثر توضيحاً وتحليلاً لدلالة المفهوم^(٣٥).

ب- وتؤكد القاعدة الثانية على ضرورة أن يكون التعريف واضحاً للشخص المخاطب، ومن المتضمنات الهامة لهذه القاعدة ضرورة أن لا يحتوي التعريف على أية كلمات غير مفهومة بالنسبة للقارئ، والتي يمكن أن توجد في المفهوم الذي يرمز إلى المتغير أو المفرد. فإذا كان من الأهداف الأساسية للتعريف أن يوضح معنى المفهوم، فإننا نعتقد أنه لن يحقق غايته، إذا لم تكن الكلمات التي تشكل بناءه واضحة ومفهومة بمستوى ملائم نسبياً.

ويتطلب التطبيق الناجح لهذه القاعدة ضرورة امتلاك الباحث الذي يقوم بصياغة التعريف، معرفة دقيقة بخلفية الشخص المخاطب. وفي المواقف التي لا يتيسر الحصول فيها على هذه المعرفة، "كأن يخاطب القائم بالتعريف قارئاً مجهولاً"، فإنه من الضروري الاعتماد على بعض الألفاظ المتصلة ببساطة اللغة ونسبيتها ودرجة الألفة بها.

إلى جانب ذلك فإنه من الضروري أن لا يتضمن التعريف أي جزء من اللفظ أو المفهوم الذي نقوم بتعريفه. فإذا عرفت "الشيطان" بأنه له قوى شيطانية. فإن هذا التعريف لن يساعد الشخص المخاطب، وذلك لأن كلمة

شيطانية" تتضمن معنى يتصل "بالشيطان"، ونتيجة لذلك قد يظل المخاطب جاهلاً بمعنى الكلمات التي قدمت كبدائل.

ج- وتشير القاعدة الثالثة إلى ضرورة أن يكون التعريف والمفهوم أو اللفظ متعادلين. أعني أن يصلح كل منهما محل محل الآخر، وإرتباطاً بذلك لا ينبغي أن يكون التعريف أكثر اتساعاً من المفهوم، بحيث يضم مفردات جديدة لم تكن مندرجة في نطاق المفهوم. كذلك لا ينبغي أن يكون التعريف أضيق نطاقاً من المفهوم لأنه بذلك يستبعد مفردات كانت واردة في نطاقه. إضافة إلى ذلك فإنه ينبغي أن لا يصاغ التعريف بلغة مجازية metaphorical أو رمزية figurative، فقد يعجز التعريف المجازي عن تقديم التعريف المعادل للمفهوم أو الكلمة، إلى جانب أنه قد يعجز كذلك عن توضيح أسلوب الاستفادة من المفهوم.

د- وتوجب القاعدة الرابعة أهمية أن يكون التعريف تفسيراً لمعنى اللفظ أو المفهوم، وليس فقط مجرد عبارة أو جملة تتعلق بالخصائص أو الأشياء، التي يشير إليها اللفظ أو المفهوم. وذلك يتصل بطبيعة الحال بتصورنا للتعريف باعتباره تفسيراً لمعاني الكلمات أو الإشارات وهو الأمر الذي يعني أن يشير التعريف إلى خصائص الموضوع الذي يرمز إليه المفهوم، وطبيعة العلاقة بين هذه الخصائص، إضافة إلى تحديد ما هو جوهري من هذه الخصائص وما هو محوري^(٣٦).

هـ- وتفرض القاعدة الخامسة، ضرورة أن يبرز التعريف الخصائص الجوهرية في الشيء المعروف. ذلك يعني تضمن المتغير الواقعي لعدد من الخصائص، التي من الممكن أن تؤسس تدرجاً لها وفقاً لمدى جوهريتها. على قمة التدرج أكثر هذه الخصائص جوهرية، وعند القاع توجد الخصائص التي قد تتيح الفرصة لدخول مفردات مختلفة. ارتباطاً بذلك فإن الخصائص الجوهرية، هي تلك التي ينبغي أن تشكل نسيج التعريف الجامع المانع، والذي يتعادل فعلاً مع المفهوم الذي يرمز إلى المتغير أو المفردات الواقعية.

و- وتتطلب القاعدة السادسة ضرورة أن لا يصاغ التعريف بمصطلحات سلبية بل ينبغي أن يصاغ صياغة إيجابية، إذ من الملائم أن نعرف الشيء بمصطلحات تعبر عن ماهيته، وليس بمصطلحات تعبر عن غير ماهيته. حيث نجد أن تعريف الشيء بغير ماهيته لا يكفي لفصله عن الأشياء الأخرى. فمثلاً إذا عرفت ساعة اليد watch، باعتبارها وسيلة لقياس الوقت، بأنها ليست ساعة الحائط

clock، فإن هذا التعريف يصبح غير كافٍ، إذا كانت هناك وسائل أخرى لقياس الوقت إلى جانب ساعات اليد وساعات الحائط. وارتباطاً بذلك فإننا نلاحظ بعض الحالات التي يصبح فيها التعريف السلبي ضرورياً مثل تعريف "اليتيم Orphanhood" بأنه حالة عدم وجود آباء للشخص. بيد أننا نرى اعتماد صياغة التعريف بالإيجاب أو السلب، على طبيعة المصطلحات أو العرف اللغوي السائد. فقد تمتلك بعض اللغات مصطلحات إيجابية تعبر عن فكرة ينبغي التعبير عنها سلبياً في لغات أخرى. إضافة إلى أن التعريف قد يبدو سلبياً وذلك لأن أحد المصطلحات الداخلة في بنائه يتخذ الشكل السلبي^(٣٧)، ذلك يذكرنا بنسبية المفهوم والتعريف بالنظر إلى طبيعة بناء اللغة.

ز- من الناحية الوظيفية ينبغي أن يستهدف التعريف إلغاء الغموض عن المفهوم، لأن وجود هذه الحالة تؤدي إلى فوضى التخاطب والفهم، أو إلى حوار تخيب عنه اللغة المشتركة. مثال على ذلك إذا تحدث شخصان عن الاشتراكية، فقد يؤكد أحدهما أن الاشتراكية توجد طالما أن الحكومة الاتحادية أو المركزية تتحكم في الأجور وإنتاج السلع وتحديد الأسعار. بينما قد يرى آخر في "الاشتراكية" عبثاً منطقياً، إذا تخيلت أن من حق الملايين مشاركة الإنسان فرشاة أسنانه. في هذا النوع من المناقشات يتحدث المتحاورون عن موضوعات مختلفة يرمز إليها بنفس المفهوم. فإذا لم يحدث اتفاق، فإن ذلك يرجع إلى أن أطراف الحوار يصرون على استخدام مصطلح الاشتراكية بمعاني مختلفة. إذا يدرك أحدهما الاشتراكية باعتبارها السيطرة الاتحادية أو المركزية على النشاط الاقتصادي، بينما يدركها الآخر من خلال الاستخدام المشترك للثروة الخاصة، ويتمثل علاج هذه الحالة في ضرورة الاتفاق والتواصل من خلال التعريف حول المفاهيم الأساسية^(٣٨).

ح- من الضروري أن يكون التعريف قابلاً للتوسع أو الامتداد، ويرجع ذلك إلى أن الواقع - الذي يضم المتغيرات والأشياء - متغير بطبيعته. أو أن هناك احتمالية لأن يخصص التعريف ذات المتغير ولكن في بيئة مختلفة، الأمر الذي يفرض على المفكر أن يمتلك الاستعداد الدائم للمراجعة، بل وتوسيع نطاق رمزية مفاهيم تفكيره. مثال ذلك أننا إذا تناولنا مفهوم "الديمقراطية"، فسوف نجد أنه يعني عند الإغريق حكومة الأقلية المتميزة، "المواطنين"، الذين يشاركون باعتبارهم كياناً واحداً في إدارة شئون المدينة. ولما كان هذا النمط من الديمقراطية غير متاح في الأمة المعاصرة، التي تضم ملايين من المواطنين،

فإننا نحتاج إلى توسيع معنى المفهوم والتعريف. ومن الطبيعي أن يتطلب ذلك طرح مجموعة من التساؤلات منها، هل تنطبق الديمقراطية مع حكم الأقلية؟ هل تنطبق مع النظم البرلمانية؟ وهل تلائم الموضوعات الاقتصادية والسياسية المعاصرة؟ بحيث تساعد الإجابات التي نحصل عليها، في توفير البيانات اللازمة لإعادة تعريف "الديمقراطية" في سياقها المعاصر^(٣٩).

ط- من الضروري كذلك أن نؤكد على نسبية التعريف، ذلك لأن عملية التعريف تتضمن نوعاً من التعامل أو التبادل الاجتماعي. ويتحدد هذا النمط من التعامل الذي نسميه تعريفاً، في أن الشخص الموجه إليه التعريف، سوف يكون قادراً على استخدام الشيء المعروف بالطريقة التي يقصدها الشخص الذي قدم التعريف. ولكي يصبح التعريف تعريفاً ملائماً، فإنه ينبغي أن يحقق غرضه بدفع الشخص الموجه إليه التعريف، إلى تعلم أسلوب استخدام المعروف بالطريقة المقصودة.

ويترتب على ذلك بعض النتائج الهامة، أولها أنه أصبح من الواضح أن الأشخاص المختلفين، قد يطورون إلى تعريفات مختلفة لذات المفهوم المعروف، وذلك يستلزم الوصول إلى تعريف كاف يستوعب هذه الاختلافات. استناداً إلى ذلك فنحن نفهم نسبية التعريف، بضرورة صياغته بالأسلوب الذي يجعله مفيداً ومفهوماً بالنسبة للشخص الذي يستقبله. ولا يعنى القول بنسبية التعريف، إلغاء تماثل المفردات التي يرمز لها المفهوم ويحددها التعريف بإعتبارها متماثلة. فبرغم أن البشر مختلفون، ومن ثم يحتاجون إلى تعريفات متنوعة، فإنهم في نفس الوقت متماثلون، ويمكن أن يتدرجوا في ظل نفس التعريفات. في هذا الإطار تتجلى فائدة القواميس التي تشكل جمعاً وتصنيفاً للتعريفات الصالحة بصورة مبدئية لكل الذين يتحدثون لغة معينة^(٤٠). وثالثها أن نسبية التعريف، قد تعني تأثير تباين التخصص على طبيعة التعريف. إضافة إلى ذلك، فقد يؤثر التباين الأيديولوجي على بناء التعريف وطبيعته، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى التأكيد على نسبية التعريف كمدخل للتأكيد على موضوعيته ودقته.

استناداً إلى مجموعة القواعد السابقة التي ينبغي مراعاتها في صياغة التعريف طرحت أنماط كثيرة من التعريفات يمكن بلورتها في ثلاثة أنماط رئيسية هي التعريفات الاسمية Nominal definitions والتعريفات الواقعية أو الحقيقية real definitions ثم التعريفات الإجرائية operational definitions إضافة إلى

التعريفات أو التحديدات النظرية، التي قدمتها مختلف النماذج النظرية في علم الاجتماع، وهي أنماط التعريفات التي نعرض لها في الصفحات التالية.

سادساً: التعريفات الاسمية

يعتبر التعريف الاسمي من التعريفات التي شاع استخدامها، رغبة من الفكر الإنساني في تنظيم واقعه، فهي تعتبر جهد فكري ورمزي يفرض من أعلى على الموضوعات والأشياء. فقد عرف جوبلو التعريف الاسمي بقوله "أن المفهوم يتحكم في الماصدق، أي أنه يشكل ظاهرة في الذهن بداية. فإذا كنا بصدد تعريف اسمي، فإننا نفكر في المفهوم بداية، أو بمعنى أدق يكون المفهوم موضوعاً وتدرج تحته الأفراد"^(٤١). وإرتباطاً لذلك يرى الرواقيون أن الأفكار العامة أي التصورات ليست إلا أسماء، فلا يوجد أفراد، فنقسم الموجودات إلى أجناس وأنواع غير صحيح فلسفياً. إذ أن ما يميز الطبيعة الخاصة لكل موجود ليس عنصراً مشتركاً في كل الموجودات، بل هو صفة فردية^(٤٢). واتساقاً مع ذلك يرى فلاسفة العلم المحدثين، أن التعريف الاسمي "يتعامل مع المعاني، أي مع ظواهر اللغة، وهو على خلاف التعريف الواقعي الذي يتعامل مع الأشياء الواقعية"^(٤٣). بينما يرى آخر أن التعريف الاسمي، هو التعريف "الذي يتعلق بتحديد أو شرح المعنى أو الإشارة إليه"^(٤٤)، فهو بذلك يعد تعريف إسمي بالأساس.

استناداً إلى ذلك يلجأ الباحث إلى التعريفات الاسمية، لبلورة اللغة العلمية، حينما يقدم بعض الألفاظ أو المصطلحات، التي تشير إلى معاني بعض المفردات والظواهر الجديدة، التي نجدها لأول مرة، ومفروض علينا أن نتعامل معها أو بها. والتعريف الاسمي ليس إلا استبدالاً لمجموعة قديمة من الكلمات والرموز بمجموعة جديدة من الكلمات والرموز أيضاً. كما هو الحال في ابتكار رموز الكتابة بالشفرة أو الرموز الخاصة privates codes بجماعة معينة، تلك التي تفرض استخدام اللغة العادية استخداماً خاصاً، يشير إلى معاني جديدة غير المعاني المتداولة. وقد عرف المفكرون منذ أرسطو هذا الأسلوب في تحديد المفردات الواقعية، أو استبدال الإشارة إلى معاني معينة، كأن نتفق على علامة (+) بدلاً من كلمة "يضاف إلى"، أو نسمي العملية التي نستوعب بها المعاني إدراك. وفي اعتقادنا أن التحديدات الاسمية تكثر وتتكثف في فترات التحول الاجتماعي، حينما تبرز ظواهر جديدة

تحتاج إلى التفاعل بشأنها^(*). أو حينما تعجز مفردات اللغة العادية عن متابعة الموضوعات أو الأشياء الجديدة التي لم تظهر، والتي تطور تسميات لها، حتى يمكن التفاعل بشأنها. أو حينما ترغب جماعة معينة في تأسيس لغة خاصة، تمنح المصطلحات معاني تختلف عن معانيها في اللغة الشعبية الدارجة^(٤٥) (**).

وفي نطاق العلوم الإنسانية أمثلة كثيرة لاستخدام التعريفات الاسمية لبعض هذه المعاني أو المفردات. فمثلاً إذا نظرنا إلى كلمة علم الاجتماع sociology وهي كلمة مركبة في أصلها، نجد أنها حسب دلالتها الأساسية، تشير إلى دراسة المشاركة القانونية، أو المشاركة في العمل، أو الظاهرة التي تجمع البشر مع بعضهم، أو الطريقة التي تتجمع بها الموضوعات عموماً. غير أن أوجست كونت حينما شرع في تأسيس علم يهتم بشئون المجتمع ودراسة ظواهره، فإننا نجده قد اختار كلمة "sociology" ليعني بها دراسة العلاقات الإنسانية في عمومها، وتبعه في ذلك كثير من المفكرين حتى الآن^(٤٦). مثال آخر حينما نقوم بصياغة مفهوم "ريفيمدينى rurbanite" لكي يشير إلى "الشخص الذي يعيش في الريف ويعمل في المدينة"، أو أن تعرف "العاطل unemployed"، لكي تشير به فقط إلى الأشخاص الذين لا يعملون مع أنهم قادرين على العمل، أو يبحثون عن عمل^(٤٧).

ذلك يعني أن التعريفات الاسمية، هي عبارة عن مفاهيم أو تعريفات جديدة تمنح لمعاني مفردات قديمة أو جديدة على السواء، وذلك لكي يتيسر التفاعل الاجتماعي أو العلمي بشأن هذه المعاني، داخل جماعة معينة. على هذا الأساس نجد أن التعريفات الاسمية لا توسع معارفنا الواقعية أو الحقيقية، إلا أنها تساعد في عملية البحث العلمي من خلال بعدين، الأول أن استخدام التعريف الاسمي، يساعد في إقتصاد الزمن والانتباه والطاقة العقلية، إذا نحن استخدمنا رمزاً بسيطاً بدلاً من الرموز القديمة غير المألوفة. فإذا استمر الباحثون في علم الرياضة والفيزياء في استخدام مفردات وكلمات اللغة الشعبية، للتعبير عن المعاني التي ترمز لها المصطلحات الفنية ذات الطبيعة المجردة. مثل "معامل التباين coefficient

* من المفاهيم الاسمية التي أفرزتها تفاعلات الافتتاح الاقتصادي في الفترة الأخيرة كلمات مثل "استهلاك" لكي تشير إلى نفس معنى الالف جنيه. أو كلمة "أرب" تشير إلى المليون جنيه وفدوته على النمو السريع بسرعة جريان الأرنب، أو كلمة "بريرة" تشير إلى العشرة جنيهات التي انخفضت قيمتها بفعل التضخم وارتفاع الأسعار أو "أبيض" للدلالة على حالة الفقر الاقتصادي للشخص

** يذكر الأستاذ الدكتور على عبد الواحد والي، أن عصابات المجرمين مثلاً تستخدم مفردات اللغة الشعبية وتكسبها معاني جديدة، ومن ثم يتعامل أفرادها فيما بينهم بها، بحيث لا يستطيع عامة البشر فهم مقاصدهم أو الدلالات الحقيقية لمفردات هذه اللغة

"differential" "الطاقة energy" "مقياس الطاقة entropy" وغير ذلك من الرموز الاسمية الحديثة. فإن تعبيراتهم سوف تصبح طويلة في صياغتها وتتضمن علاقات معقدة، لا يمكن استيعابها باستخدام التعبيرات الدارجة. وعلى هذا النحو نجد أنه من السهل أن نقرأ كتاب نيوتن Principia مستندا إلى اللغة الفنية لحساب التفاضل والتكامل الحديث، أكثر من قراءته في اللغة المألوفة لعلم الهندسة التي كتب بها نيوتن. والثاني أن ترجمة المفاهيم المألوفة إلى مفاهيم غير مألوفة، يساعد في توضيح أفكارنا عن طريق حذف الارتباطات العارضة أو غير الملائمة، من التعلق برموزنا أي مفاهيمنا. إذ تتضمن الكلمات العادية أبعاداً مشاعرية وعاطفية قوية، إضافة إلى أنها تتضمن ظلالاً لكثير من المعاني الإيحائية، التي تعوق عملية الاستنباط الدقيق^(٤٨).

استناداً إلى ذلك يمثل التعريف الاسمي بداية الصياغة التصورية، مصدره الباحث وليس خصائص المفردة الواقعية التي يحاول دراستها، إرتباطاً بذلك نجد أن التعريف الاسمي محكوم بمجموعة من المعايير. ويتمثل أول هذه المعايير في أن التعريف الاسمي يعتبر اتفاقاً على استخدام مجموعة معينة من الرموز اللفظية، لتشير إلى معاني أو مفردات معينة. فهو عبارة عن اتفاق حول استخدام رمز جديد، يشير إلى مجموعة من الكلمات أو المعاني المعروفة فعلاً^(٤٩). غير أن هذا الاتفاق قد لا يتم بوعي، إذ يكفي أن يقوم باحث معين في تاريخ أي علم من العلوم بصياغة مفهوم معين لتشير إلى مجموعة معينة من المعاني، ويستخدم هذا المفهوم في تحليلاته للواقع الاجتماعي. بعد ذلك تأتي موافقة الباحثين الآخرين على هذا الاستخدام، إذا هم قد استخدموا التعريف أو هذا المفهوم ليقصدوا به ذات المعاني. الأمثلة على ذلك المعاني التي تشير إليها مفاهيم مثل "نسق system" و"وظيفة Function" و"وظيفة معوقة dysfunction" و"وظيفة ميسرة eu Function" في نطاق تحليلات الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع^(٥٠).

غير أننا ينبغي أن نتأمل مرحلتين في تطور التعريف الاسمي، للمرحلة الأولى، يتولى فيها الباحث صياغة رمز أو تعريف معين لتشير إلى بعض المعاني، في هذه المرحلة نجد هذه الصياغة لها الطابع الفردي. وفي المرحلة الثانية يتحول فيها المفهوم من نطاق استخدام الباحث الفرد له، إلى نطاق استخدام الجماعة العلمية لهذا المفهوم، وذلك إذا ثبتت كفاءة استخدامه للدلالة على معاني محددة، ومن ثم نجده يلقي قبول الجماعة العلمية وموافقتها. ومن خلال المعيار الثاني يعتبر التعريف الاسمي تعريفاً تحكيمياً أو مفروضاً، ومن ثم فهو ليس موضع مناقشة لقبوله. فإذا تحدد ما

تعنيه الكلمة أو المفهوم حينما نستخدمه، فليس هناك مشروعية لأي شخص أن يخبرنا بأننا لم نحدد المصطلح بصورة ملائمة، باستثناء أن يكون تعريفنا هو التعريف المنطقي أو المعتاد الذي كان يستخدم في الماضي. وتنبذ التحكيم في صياغة هذا التعريف، لأن من قام بصياغته ليس مطالباً بتقديم أسباب مقنعة لذلك. فإذا تحددت بداية درجة النجاح في مقرر دراسي معين عند درجة ٦٠ وليست ٥٨ أو ٦٢، فإن هذا التحديد يبدو تحكيمياً بدرجة كاملة، في هذا الإطار فإنه حينما يتحدد حد النجاح فإنه من الضروري أن لا تنحرف عنه، تأكيداً ذلك أننا نلاحظ شكوى المتضررين من هذا الحد التحكيمي، غير أن هذا التحكم لا يمكن تجنبه^(٥١).

غير أن هذه الطبيعة التحكيمية ليست اعتباطية، فصياغة التعريف من وجهة النظر هذه يستلزم توفر عدة شروط رئيسية، أول هذه الشروط أن يكون الباحث القائم بصياغة التعريف، من العلماء الباحثين البارزين في مجال التخصص. ومن ثم فهو على معرفة بنماذج المفاهيم والتعريفات من ناحية، وبأنماط المعاني والتفاعلات الواقعية من ناحية أخرى. إضافة إلى عدم غياب الأبعاد المنطقية والواقعية تماماً عن صياغة هذا النموذج من التعريفات - وهو الشرط الثاني -، إذ يراعي الباحث القائم بصياغة التعريف القواعد المنطقية في بنائه أو في رمزيته أو في اتساقه مع سائر التعريفات الأخرى. بينما تتولى الدراسات أو التحليلات الواقعية، التي يجريها الآخرون وفق هذا التعريف تحديد مدى كفايته الواقعية والامبيريقية.

ويشير المعيار الثالث إلى اعتبار التعريف الاسمي حلاً أو قراراً resolution، كأن يقول باحث "أنني سوف أعني بواسطة "س" كذا وكذا" أو يقول "دعنا نقصد بواسطة "س" كذا وكذا". ولا يصبح التعريف من هذا النوع صادقاً أو زائفاً، إذ لا يشكل التعريف الاسمي بهذا المعنى قضية أو مقيدة حقيقية تستخدم في أي برهنة من خلال امتلاكها لمتضمنات الصدق أو الكذب. كل ما نملكه في مواجهة هذا التعريف أن نرفضه أو نوافق عليه على أساس ملامته أو عدم ملامته للفرد أو المعنى موضع الاهتمام^(٥٢).

وتتحدد حرية تعيين المعاني بواسطة التعريف الاسمي أو للتعريف المشروط Stipulated كما يسمى أحياناً، بواسطة الاستخدام السابق للشيء المعروف. فحينما يكون للكلمة استخدامات عديدة، محددة وواضحة نسبياً، كما هو الحال في كلمة "آلة تصوير Camera" فإنه لا تكون هناك حرية كاملة للتعريف الاسمي للمعاني التي يكون لها تعريف أو تحديد سابق، حيث تصبح حرية التعريف الاسمي في الحالة الثانية أكبر. ذلك يعني أن هذا النمط من التعريفات يهتم بتأسيس توازن دقيق بين الحاجة إلى

الإشارة الخاصة لبعض المعاني، بواسطة كلمات محددة وبين الالتزام باحترام المعاني المخلوعة على هذه الكلمات من قبل الثقافة العلمية، والتي تستخدم فعلاً^(٥٣).

استخلاصاً مما سبق نستطيع التأكيد على أن التعريف الاسمي هو تعريف يمنح لمعنى له تحديد سابق في اللغة، غير أن هذا التحديد اللغوي أصبح ناقصاً لظروف عديدة. الأمر الذي افترض إعادة تنقيح التعريف وصياغته من جديد، أو أن هذا التعريف يحاول تحديد معنى جديد، فرضته التطورات العلمية الحديثة. ذلك يعني أن هناك متطلبات واقعية أو احتياجات فكرية تفرض الحاجة إلى صياغة التعريف الاسمي نذكر منها ما يلي.

١- التطور العلمي، حيث أصبحت التطورات العلمية المعاصرة سريعة ومتسارعة، الأمر الذي يؤدي عادة إلى ظهور معاني جديدة، أو مفردات جديدة، أو بروز الحاجة إلى إعادة تحديد معاني قديمة بتعريفات جديدة. الأمر الذي يفرض علينا حاجة دائمة لإعادة صياغة المفاهيم أو الرموز لمختلف المعاني، التي تطرح علينا، بما يلام زماننا وطاقتنا المحدودة، وإنجازاتها المتسارعة والكثيفة والمتراكمة. وهو ما يعني أننا نجد أنفسنا دائماً طيلة الوقت في حاجة إلى إصدار تسميات جديدة لكثير من المعاني.

٢- أن نسق التفكير العلمي، بخاصة في العلوم الإنسانية وعلم الاجتماع قد اتجه في الفترة الأخيرة إلى أن يصبح لغة خاصة، ومن أهم مظاهر ذلك التأكيد على دقة وموضوعية مفاهيمه. الأمر الذي يتطلب إلغاء أي غموض، قد يسببه الاستخدام العلمي للمعنى أو المفرد. فمثلاً نجد أن كلمة "مجتمع" Society قد استخدمت لفترة طويلة من تاريخ علم الاجتماع، غير أنه باتجاه العلم إلى مزيد من الدقة في مصطلحاته وتعريفاته، استبدلت هذه الكلمة بكلمة نسق System وأحياناً كلمة Structure لتصبح الكلمة أكثر دقة وارتباطاً بلغة العلم. فالعلم في سعي دائم نحو الوصول إلى مكتشفات جديدة من ناحية، ونحو تطوير موازى ومتصاعد لمفاهيمه وتعريفاته الأساسية من ناحية أخرى.

٣- أن لغة العلم الاجتماعي وعلم الاجتماع قد نشأت في قلب اللغة العامة الدارجة، ومن ثم نجد أن لغة العلم قد استخدمت في البداية مفاهيم ومصطلحات اللغة العامة. غير أننا نجد أن تعريفات اللغة العامة تكون في العادة محملة بكثير من المشاعر والأبعاد السيكلوجية، ومن هنا تصبح حركة التعريفات الاسمية هي حركة دائمة في اتجاه ملاحقة التطورات العلمية الجديدة، وفي ذات الوقت تفصلها عن مسميات اللغة العامة. فإذا انتشر

استخدام هذه التعريفات الاسمية الجديدة، وأنقلت بالأبعاد المشاعرية والسيكولوجية، فإن الحاجة تصبح ضرورية، لإستبدالها بتعريفات اسمية جديدة، لها نصيبها الكافي من الدقة والموضوعية.

٤- أن هناك علاقة بين اتجاه العلم إلى النضج وكثافة مكتشفاته واتساع رقعة فاعليته، وبين الميل إلى تبني صياغة التعريفات الاسمية الجديدة من ناحية أخرى. بحيث نجد أن هذه الحركة تتسارع وتتسع استناداً إلى بعدين الأول، اتساع نطاق التخصص، الأمر الذي يواجه العلم بمعاني أو مفردات جديدة تحتاج إلى تعريف، والثاني، الميل إلى الاقتصاد في الزمن والطاقة اللازمة للتداول باللغة العلمية.

٥- أنه إلى جانب أن تعريفات المعاني تكون عادة محملة بالمشاعر في اللغة العامة، فإننا نجدها في كثير من الأحيان لها بعض المتضمنات الأيديولوجية، التي قد تعوق الحوار العلمي الدقيق. الأمر الذي يفرض إعادة تعريفها اسماً، وذلك لإلغاء التحيزات الأيديولوجية التي التصقت بالمفهوم، كالحديث عن البرولتاريا أو الطبقة العاملة، بين النظرية الماركسية والنظريات الغربية الليبرالية. ذلك يعني أن التعريف الاسمي للمعنى، قد يكون الهدف منه تحقيق نوع من الاتفاق بين مختلف الاتجاهات الفكرية والنظرية.

سابعاً: التعريفات الحقيقية "الواقعية"

يصبح التعريف حقيقياً إذا كان يميل إلى التعامل مع المفردات أو الأشياء الواقعية^(٥٤). ويرى "جوبلو" أننا إذا كنا نقصد تعريفاً حقيقياً، فإن الماصدق يخطر في الذهن أولاً أو بمعنى أدق يكون الماصدق موضوعاً تحمل عليه الصفات^(٥٥). ويحدد التعريف الواقعي - مثل التعريف الاسمي - الكلمة أو المفهوم، أو ما نشير إليه بمجموعة من الكلمات المقابلة. غير أن هذه الكلمات - وهي نقطة هامة - تعتبر تحليلاً للفكرة أو الشكل أو العالم الذي ترمز له الكلمة، على النحو تشير كلمات التعريف الحقيقي إلى بناء الشئ الذي تشير إليه^(٥٦).

بذلك يعتبر التعريف الواقعي قضية تحتل للصواب والخطأ، طالما أن التعريف والمفهوم الرمز يرمزان إلى نفس العالم أو نفس الشئ أو الموضوع. ويتضمن التعريف الواقعي عنصرين، الكلمة أو المفهوم الرمز من ناحية والتعريف من ناحية أخرى. وارتباطاً بذلك يصبح التعريف الواقعي صادقاً، إذا كان يعدي التعريف متساويين في المعنى وكان أحد جانبي التعريف يقدم تحليلاً صحيحاً

للجانب الآخر^(٥٧). وكمثال على التعريف الواقعي من هذا النوع نعرض تعريفاً للتشابه أو التماثل كما عرضه فيلسوف العلم "ناجل". حيث يتصور تضمن التعريف لجانبين يعكس كل منهما نفس معنى الموضوع أو الشيء الواقعي^(٥٨). ذلك يعني أن التعريف الواقعي يتخذ من الشيء أو الموضوع الواقعي إطاراً مرجعياً له. ومن ثم نجد أن التعريف الواقعي يحاول دائماً أن يبرز بناء الشيء الواقعي، وطبيعة عناصره وخصائصه الرئيسية، ثم طبيعة العلاقة بينهما، بحيث تعكس كلمات التعريف كل هذه المكونات. إضافة إلى ذلك فإننا نجد أنه إذا أصاب التغير الشيء الواقعي، فإن ذلك يستوجب بالضرورة تعديل التعريف والمفهوم الذي يرمز إليه. مثال على ذلك تعريف النظرية التقليدية في علم الإجرام لمفهوم الجريمة أو مكوناتها الواقعية، وتعريف النظرية التي قدمها أدوين ساذرلند لذات المفهوم. من ناحية ثالثة فإن صدق التعريف الواقعي يتحدد بمدى قدرته على تصوير مكونات المتغير الذي يشير إليه المفهوم المحدد، فالواقع هو مقياسه وأساس صدقه دائماً، وذلك يعني كذلك أن المفهوم الواقعي قضية تحتمل الصدق والزيف.

واستناداً إلى ذلك نطرح مسألتين، الأولى، أن التعريف الواقعي يعتبر تحليلاً لمتغير واقعي، أو للمفهوم الذي يرمز إليه، على خلاف التعريف الاسمي الذي يعتبر رمزاً يفرض على المتغير الواقعي. والثانية، أنه في حين يرتبط التعريف الاسمي بحركة العلم المتطورة، وميله إلى الدقة والموضوعية، نجد أن التعريف الواقعي يتغير بتغير الواقع وتطوره، وما يحويه من متغيرات.

ويؤكد "ايرنست ناغل" أن هناك دوافع سيكولوجية وأهداف منطقية كاملة وراء التعريف الواقعي. وفيما يتعلق بالدوافع السيكولوجية فإننا نجد أننا لدينا الرغبة في تعلم معاني كلمات جديدة، برغم أن ذلك يتحقق باستخدام مفاهيم أكثر شيوعاً يتم بها تعريف هذه المعاني. يضاف إلى ذلك أننا نرغب دائماً في اكتشاف تعبير موجز ومقنع، بدلاً من تعريف طويل ومرهق أو معوق، فمثلاً بدلاً من استخدام جملة "ابن أخت أمي" نقدم الجملة الموجزة "ابن خالتي". ومن ناحية ثالثة فنحن نرغب دائماً في الوضوح، أي نرغب في أن نجعل معنى الكلمة معروفاً لنا بدرجة أفضل، وذلك عن طريق تحليل المعنى إلى عناصره المكونة، وذلك يتطلب تعريف واقعي، ومن الطبيعي أن يشير تأمل هذه الدوافع إلى إبراز طبيعتها السيكولوجية^(٥٩).

يضاف إلى ذلك أننا نحتاج إلى وضوح التعريف، إذا واجهنا ظاهرة المترادفات وهي الظاهرة الموجودة بالضرورة في كل لغة. وبالنظر إلى ذلك فنحن نحتاج إلى توضيح الكلمة بالنظر إلى رمزها أو إشارتها للمتغير الواقعي من ناحية،

ومن ناحية أخرى بالنظر إلى مجموعة المترادفات المتناظرة معها. وعلى هذا النحو يعني أن تكون "أميناً" أن تكون نزيهاً، وعادلاً وصريحاً وذكياً ومستقيماً، وموثوقاً به. وبإمعان النظر في هذه المترادفات نجد أن أيّاً منها لا يمكن أن يؤدي نفس المعنى الذي تؤديه كلمة "أمين"، برغم تداخل معاني المترادفات مع بعضها البعض. بحيث يحدد كل منها الآخر واقعياً، فإن كلمة "أمين" باعتبارها كلمة كلية بالنسبة لها، نجدها تحتوي في بنائها على عناصر أو جوانب من هذه الكلمات، الأمر الذي ينبغي أن يتضح أو ينعكس في التعريف.

وإضافة إلى الدوافع السيكولوجية للتعريف الواقعي، هناك أيضاً مجموعة الأهداف المنطقية الكامنة وراء هذا التعريف، إذ تهدف التعريفات من الناحية المنطقية، إلى التحديد الواضح لبناء المفهوم وخصائصه الرئيسية. وذلك لكي يصبح المفهوم محدداً، وأيضاً لكي نبعده أو نفصله عن المفاهيم الأخرى، ومن ناحية ثالثة لكي نيسر استكشاف موضوع البحث الذي نتناوله. فقد يؤدي التعريف الواقعي دوره كمقدمة منطقية، أو كقضية من بحث منطقي يتعلق بموضوع البحث. وعلى هذا النحو، فمن خلال تعريف الأشكال المتماثلة، بالإضافة إلى المقدمات الأخرى، فإننا يمكننا استنباط قضية أو نظرية نذهب إلى التأكيد بأن حجم أي شكلين متماثلين، يماثل مكعب أي مسافتين متقابلتين. وقد رأى أرسطو ذلك بوضوح حينما أعلن أن التعريفات هي المقدمات الأساسية للبرهان أو الإثبات^(١٠).

بيد أن القول الذي ينبغي التأكيد عليه يتمثل في أن الفصل بين التعريفات الاسمية والواقعية ليس فصلاً حاداً، إذ نجد في التعريفات اللفظية، ذات الطبيعة الاسمية الكاملة، إشارة أو إسناداً إلى الشيء أو المتغير، الذي ترمز إليه الكلمة. ذلك أن الكلمات ذات طبيعة رمزية أساساً، وفضلاً عن ذلك فقد تعوق الارتباطات المشاعرية والمعاني الإضافية الإدراك الواضح لموضوعات أو قضايا الاهتمام، ويحدث ذلك بصفة خاصة في العلوم الاجتماعية. إذ تتضمن كلمات مثل الديمقراطية "democracy" و"الحرية Liberty" و"الواجب duty" وظيفة أو دلالة مشاعرية قوية، فهي تستخدم عادة كشعارات معارك، باعتبارها تثير المشاعر، وكبدائل للفكر، ومن المؤكد اختفاء الحوار المتعلق بمفاهيم كالثروة property والدين والقانون إذا اختفت المتضمنات المشاعرية، واستبدلنا هذه الكلمات بنظائرها المحددة بدقة^(١١).

إذا نستطيع التأكيد على تضمن التعريف الواقعي لمجموعتين من التعبيرات، كل له معناه الخاص، وإن كانت معانيها متعادلة في الجملة، إذا كان التعريف

واقعيًا، ففي التعريف الواقعي يمكن أن يستبدل التعريف بالمفهوم بدون أي تغيير في المعنى، وفي هذا الإطار ينبغي أن يكون التعريف أسهل من حيث الفهم، برغم كونه أطول وأكثر تعقيداً من المفهوم، ذلك إذا أردنا أن يؤدي التعريف الواقعي وظائفه السيكلوجية والمنطقية^(١٢). إستناداً إلى ذلك يمكن استكشاف مجموعة من المعايير التي يجب مراعاة توفرها في التعريف الواقعي، وهي المعايير التي نعرض إيجازاً لها.

١- أول هذه المعايير أن التعريفات الواقعية تتميز بأنها قضايا أو عبارات أو جمل، لها بنيتها المنطقية من ناحية، غير أن إسنادها أو إطارها المرجعي واقعي بالأساس. فالحكم على التعريف الواقعي يكون بالنظر إلى بعدين، الأول هو القدرة التحليلية لتحديد عناصر المفهوم الذي يشير في ذات الوقت إلى معنى أو متغير واقعي. والثاني القدرة على تشخيص خصائص المتغير الواقعي بحيث يسهل التعريف به، وعلى هذا النحو يعتبر التعريف الواقعي قضية قابلة للاختبار الامبيرقي، وقابلة للصدق والزيف كذلك.

٢- ينبغي أن يكون المتغير الواقعي، الموضوع أو الشيء، هو الإطار المرجعي للتعريف الواقعي، بحيث يؤدي التغيير في المتغير الواقعي، إلى تغيير في المفهوم الذي يرمز له، أو في التعريف الذي يحاول تحليلياً توضيح خصائصه. وعلى هذا النحو يتسع النطاق الرمزي للتعريف أو ينكمش حسب اتساع أو انكماش ما يتضمنه المتغير الواقعي، من هنا فالتعريف الواقعي تابع دائماً للتغيرات في المتغيرات الواقعية.

٣- ينبغي أن يتضمن بناء التعريف الواقعي لأي متغير على عنصرين متوليين من حيث المعنى، وأن يختلفا من حيث الوظيفة. إذ يحتوي التعريف من ناحية على المفهوم الذي يقتصر دوره على الوظيفة الرمزية للمتغير الواقعي، وهو موجز بطبيعته. غير أنه يحتوي من ناحية أخرى، على التعريف التحليلي لمعاني المفهوم، ولمكونات وخصائص المتغير الواقعي من ناحية ثالثة، فالتعريف يؤدي هنا وظيفة تحليلية شارحة إلى جانب الوظيفة الرمزية كذلك.

٤- أن على التعريف الواقعي أن يحقق الوظائف السيكلوجية للتعريف، وهي الوضوح والتحديد والإيجاز، والمساعدة على استكشاف طبيعة المعاني الجديدة. إضافة إلى تحديده لوظائفه المنطقية وهي التحديد التحليلي لمكونات المفهوم، إضافة إلى أنه يشكل قضية منطقية يمكن أن تستنبط منها - إضافة إلى أخرى - قضايا أو نظريات جديدة.

ثامناً: التعريفات الإجرائية

بصورة عامة ارتبطت فكرة التعريف الإجرائي بعالم الطبيعة بيرس بردمان Percy W. Bridgman الذي قدم وجهة النظر الإجرائية بأوضح ما يكون في مؤلفه منطق الفيزياء الحديثة The logic of modern physics^(١٣). وقد تمكن بردمان في السنوات الأخيرة من تعميم الطريقة الإجرائية operational method في العلوم الطبيعية جميعها. حيث أكد أنها تمثل الطريقة الوحيدة الأكثر فعالية في العلم لبناء المفاهيم في العلوم الطبيعية، وأيضاً للدراسة العلمية للظواهر الطبيعية والاجتماعية كذلك.

ويتمثل المعنى الأساسي للنزعة الإجرائية operationalism في علم الطبيعة في ضرورة تحديد المفاهيم العلمية في ضوء العمليات operations الفيزيائية. وفي هذا الإطار لا يصبح للمفهوم أي معنى إذا لم يكن نتيجة لعملية أو تجربة معملية. فمثلاً لا يشير مصطلح "ضغط الغاز" إلى أي معنى إذا لم تجرى تجربة نحاول من خلالها قياس الضغط. إذ ينبغي على الباحث حينما يفكر في ضغط الغاز، أن يفكر في الوسائل، التي تستخدم للوصول إلى مقياس يقاس به هذا الضغط. ويستخدم نفس الأسلوب لتحديد معنى الطول Length والزمن Time، وسرعة الضوء Velocity، والحرارة Temperature^(١٤).

ذلك يعني أن الطريقة الإجرائية هي طريقة تجريبية بالأساس، وإن الطريقة التجريبية في صورتها الخالصة، تتطابق إلى حد كبير مع الطريقة الإجرائية، ارتباطاً بذلك يؤكد رواد النزعة الإجرائية بحماس أنه من خلال الطريقة الإجرائية فقد نستطيع الوصول إلى نتائج صادقة. فضلاً عن ذلك فهم يؤكدون، أننا لا نواجه أي تناقض سواء فيما يتعلق باستخدام هذه الطريقة، أو فيما يتعلق بالنتائج التي نصل إليها من خلالها. وأن كل المكتشفات العلمية الصادقة تم إنجازها من خلال الطريقة الإجرائية، حيث قدمت المعرفة الكافية، ومن ثم فهي طريقة لها مميزاتها ويختفي عنها كل نقص^(١٥). بل إننا نجد أن تعبيرات مثل "الطريقة الإجرائية" و"المفهوم" أو "التعريف الإجرائي" و"النظرية الإجرائية" من الكلمات التي أصبحت سحرية لكونها تستطيع إصدار القرار أو الحسم في أي خلاف. وارتباطاً بذلك يؤكد "بورنج E.G. Boring" أن الميزة الأساسية للتعريفات الإجرائية تكمن في توحيد بناء العلم وحل الخلافات التي قد تظهر في نطقه^(١٦).

وقد انتقلت وجهة النظر الإجرائية إلى علم الاجتماع من خلال "جورج لندبرج George Lundberg" في كتابه أسس علم الاجتماع Foundations of sociology

الذي ظهر في سنة ١٩٣٩. حيث رفض لندبرج أن توجد متغيرات غير قابلة للقياس، ومن ثم ضرورة أن يهتم الباحث بالذوات الافتراضية أو "الجوهر المشترك". إذ يؤكد لندبرج أن مثل هذا الموقف يستند إلى افتراض خاطئ، ثم يذهب إلى "أن القياس ليس طريقاً لتعريف الأشياء، ولكنه عملية يمكن أن تتجزأ بعد أن نتمكن من تعريف الشيء موضع القياس" فإذا سئل أي منا ماذا يعني بمفهوم الذكاء فإنه سوف يجيب بأن الذكاء هو ما نقيسه اختبارات الذكاء^(٦٧).

ويؤكد "لندبرج" أن القياس يعد وسيلة للتعريف، ويتفق معه "لندجتون" Eddington الذي يذهب إلى ضرورة تعريف المتغيرات وفقاً للطريقة التي نتعرف بها عليها. وفي هذا الصدد يشير "بردمان" إلى أن التعريف الصحيح للمفهوم، لا يتحقق بالنظر إلى خصائصه المتضمنة ولكن بالنظر إلى العمليات أو الإجراءات Operation الواقعية المتبعة، "على سبيل المثال تعريف الكتلة mass باعتبارها كمية المادة". وعلى هذا النحو يؤكد "بردمان" على أن العمليات تشكل تحديداً ضرورياً، بمعنى أنه إذا لم نعرف العمليات التي نحدد بها المفاهيم، فلننسأ لن نعرف معنى المفاهيم، إذ لا تتضمن المفاهيم شيئاً أكثر من العمليات التي أتبع لتعريفها^(٦٨).

ذلك يعني أن التعريف الإجرائي هو الذي يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه أو تسجيله، ومن البديهي أن لا تنقيد التعريفات الإجرائية بالشروط المنطقية للتعريف. إلا أنها تصل بالمفاهيم إلى أقصى ما يستطيعه الباحث من الوضوح في ذهنه، وذهن من يستقبل هذا التعريف. غير أن هناك كثيراً من المفاهيم التي لا يمكن تعريفها إجرائياً، لأن سهولة التعريف الإجرائي تتوقف على تقدم المقاييس العلمية والعملية^(٦٩). واستناداً إلى ذلك يمكننا القول بأنه كلما تقدم علم الاجتماع من تطوير أدوات بحثه، كلما زاد الاعتماد على التعريفات الإجرائية. لأنها تمنع الخلط بين الباحثين، إضافة إلى أنها تمكنهم من إعادة إجراء الدراسات والتوصل إلى النتائج ذاتها، مما يكسب بحوث علم الاجتماع مزيداً من الدقة والضبط^(٧٠). وإلى جانب استناد التعريف الإجرائي، إلى وسائل قياس المفهوم موضع التعريف، فإنه من الضروري الاهتمام بمجموعة من المعايير، التي ييسر إتباعها تعريف المفهوم أو المتغير الواقعي تعريفاً إجرائياً ونعرض فيما يلي لبعض منها.

١- من هذه المعايير، أنه من الضروري تحديد مجموعة من المؤشرات، التي من خلالها نستطيع توضيح المفاهيم، وذلك عن طريق تأسيس مجموعة من المؤشرات، التي تحدد طبيعة المتغيرات موضع الاهتمام. فمثلاً من خلال التأمل نستطيع الحديث بصورة غير محددة عن "الأخلاق أو المعنويات

Morals" أو عن التماسك الاجتماعي بدون أن نعرف بدقة معنى هذه المفاهيم. غير أنها يمكن أن توضح إذا حاول الباحث ملاحظة حالات المعنويات المرتفعة أو المنخفضة، أو حالات التماسك أو الصراع الاجتماعي. ولتحقيق ذلك فإنه ينبغي أن يلجأ إلى المؤشرات الواضحة والمحددة، أي تلك التي يمكن ملاحظتها. ارتباطاً بذلك تعتبر النزعة الإجرائية هي الحركة التي تتطلب التعريف الواضح للمفهوم بدرجة كافية قبل البدء في البحث استناداً إليه.

٢- ويتمثل المعيار الثاني في ضرورة التوضيح الإجرائي للمفاهيم عن طريق تحويل المفاهيم النظرية "اسمية كانت أو واقعية" إلى مفاهيم يمكن قياسها أو قياس مؤشراتها^(٧١). وفي هذا الإطار يؤكد أميل دوركيم على أنه من الضروري أن نستبدل الحقيقة الداخلية التي لا نستطيع الإمساك بها، بحقيقة خارجية ترمز إليها. وأن نقوم بدراسة الأولى من خلال الثانية، ويصبح الجهد المطلوب في هذا الصدد، هو تحويل المفاهيم النظرية "اسمية كانت أم واقعية" إلى مفاهيم إجرائية، عن طريق تعريفها من خلال مجموعة من المؤشرات الخارجية، أي الواقعية. مثال على ذلك، ما يمكن إجراؤه بشأن مفاهيم "الأنومي Anomie" و"الفشل الدافعي Motivational failure". وما هي المؤشرات الواقعية التي تشير إلى هذه الحالات أو المتغيرات.

٣- يعتبر الميل إلى التكميم Quantification أسلوباً إجرائياً لتعريف المفاهيم وتوضيحها بدرجة كافية، تساعد على إجراء البحث الأمبيرقي. حيث يصبح تطوير مؤشرات صادقة، يمكن ملاحظتها مسألة جوهرية، للاستفادة من المفاهيم أو التعريفات في عملية إجراء البحث الاجتماعي. إذ لا يكفي تعريف الانتحار بالقول بوجوده كمؤشر من مؤشرات التفكك أو الانهيار الاجتماعي، ولكن يلزم تحديد مستوى معين من معدلات الانتحار كمؤشر لحدوث الانهيار الاجتماعي.

٤- أن المقاييس تصبح هامة للوصول إلى التعريف الإجرائي، ومن الطبيعي أن يتطلب ذلك تحليل المفهوم، الذي نحتاج إلى تعريفه إلى عناصره الرئيسية. ثم محاولة الوصول إلى مجموعة من المقاييس الفرعية التي تتولى قياس كل عنصر من هذه العناصر المكونة، وبذلك يكون التعريف في النهاية، عبارة عن تجميع لما نقول به هذه المقاييس أو المؤشرات.

المراجع

- ١ - ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، المفاهيم والقضايا، دار المعارف ١٩٨٣، ص ٣١٢.
- ٢ - على ليلة، بناء النظرية الاجتماعية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ص ٨٧-٨٨.
- ٣ - صلاح إسماعيل عبد الحق، توضيح المفاهيم ضرورة معرفية "في" بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، إشراف على جمعة محمد، سيف الدين عبد الفتاح، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص ص ٣١-٥٣، بخاصة ص ٣١-٣٢.
- ٤ - على ليلة: المجتمع المدني العربي، قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٦، ص ٢٨١.
- 5 - Harris, Marvin, The Rise of Anthropological Theory, A History of Theories of Culture, Columbia University, New York, 963, Pp225.
- 6 - Ibid, P. 121.
- ٧ - صلاح إسماعيل عبد الحق، مرجع سابق.
- ٨ - نفس المرجع، ص ص ٥٢-٥٣.
- ٩ - على ليلة، أسس البحث العلمي في علم الاجتماع، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص ٩١.
- ١٠ - ألفن جولدنر، الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي ترجمة على ليلة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، الكتاب رقم ٦٦٧، ٢٠٠٤ ص ٧٨.
- 11- Soltiz. C. Jahoda & Others: Research Methods in Social Relations, New York. 1960, P. 480.
- 12- Ibid P. 41.
- 13- Fairchild, H.P: Dictionary of Sociology, Totowa, 1967, p. 54.
- 14- Riley. M.W: Sociological Relations, A case of approach New York.1963, p. 5
- ١٥ - عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة ١٩٧٧، ص ١٦٨.
- ١٦ - على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، ١٩٩١، الطبعة الثالثة، ص ٥٧.

- ١٧- نفس المرجع، ص ٥٧
- ١٨- صلاح إسماعيل عبد الحق، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٣.
- ١٩- نفس المرجع، ص ٤٨.
- ٢٠- زولتان تار، النظرية الاجتماعية ونقد المجتمع، ترجمة على ليلة، المكتبة المصرية، ٢٠٠٢، ص ٦٦.
- ٢١- صلاح إسماعيل عبد الحق، مرجع سابق، ص ٤٨.
- ٢٢- هشام أحمد جعفر، بناء المفهوم بين التقويض والتشغيل، في بناء المفاهيم، دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، مرجع سابق ص ص ١٦٢-١٨٤ بخاصة ص ١٦٧.
- ٢٣- إبراهيم بيومي غانم، السياق التاريخي والمفاهيم، "في" بناء المفاهيم، دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، مرجع سابق، ص ص ١٠٨-١٣٠ بخاصة ص ١٢٣.
- 24- Gouldner, Alvin: The Coming Crisis of Western Sociology, Heinman, London, 1971, P. 32.
- 25- Larrabee, Harold A: Reliable Knowledge, Scientific Methods in the social studies, Houghton Mifflin Company, Boston, 1964, p. 187.
- ٢٦- جميل صليبا، المنطق، منشورات عويدات، بيروت لبنان، ١٩٦٧، ص ٣٣٣ - ٣٣٤.
- ٢٧- على سامي النشار، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٦٦، ١٩٢.
- 28- Soltize. Jahodo & Others, Op,cit,p. 112.
- 29- Ibid, P. 223.
- 30- Cohon, Morris & Ernest Nagel: An introduction to logic and Scientific Methods, Harcourt, Brace & World, INC. New York, 1936 p. 225.
- 31- Vander, zanden, W: Sociology, The Core, 2nd edition, McGraw - Hill Publishing Company New York, 199 p. 69
- 32- Ibid P. 69.
- 33- Block, Max. Critical Thinking, Prentice - Hall, INC, New York, 1955 p. 210.
- 34- Ibid PP. 213 - 214.
- 35- Morris Cohen & Ernest Nagel. Op. clt., pp. 238 - 240.
- 36- Max Black: Op. cit., P. 203.

- 37- Ibid PP. 204 – 205.
- 38- Ibid P. 208.
- ٣٩- على سامي النشار، مرجع سابق، ص ١٩١.
- ٤٠- نفس المرجع، ص ١٩٩.
- 41- Perrow, Charles, Disintegrating Social Phi Delta Kappan, 1963, PP. 684.
- 42- Ibid P. 685.
- ٤٣- على عبد الواحد وافي، علم اللغة.
- 44- Morris Cohen & Ernest Nagel: Op. cit, P. 228.
- ٤٥- على عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص ٩٨.
- 46- Harold A. Larrobee Op. cit., P. 192.
- 47- Morris Cohen & Ernest Nagel: Op. cit, PP. 228 – 229.
- 48- Ibid P. 228.
- 49- Mertobn, Robert. K: Social Theory and Social Structure, the Free of Glencoe. 1962, New York. PP. 19 -25.
- 50- Harold A. Larrobee Op. cit., P. 193.
- 51- Max Black: Op. cit., PP. 208 - 209.
- 52- Ibid pp. 208 – 209.
- 53- Charles Perrow, Op. cit., P 687.
- ٥٤- على سامي النشار، مرجع سابق، ص ١٩١.
- 55- Morris Cohen & Ernest Nagel: Op. cit, P. 230.
- 56- Ibid P. 231.
- 57- Ibid P. 231.
- 58- Ibid P. 233.
- 59- Ibid P. 231.
- 60- Ibid P. 232.
- 61- Ibid P. 232.
- 62- Blalack, or Hubert: Methodology in Social Research, McGraw – Hill, Bool Company. New York, 1968, P. 7.
- 63- Bridgman, Percy W.: Operational Analysis Philosophy of Science, 5, April, 1938, P. 119.
- 64- Sarokin, Pitrim A.: Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences, Henry Regnery Company, Chicago, 1956, P 32.
- 65- Ibid P. 33.
- 66- Hubert Blalock Jr: Op. cit., P. 8.
- ٦٧- عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٦٨ – ١٦٩.

- ٦٨- محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث وأساليبه، ١٩٨١، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، ص ١٥٧.
- ٦٩- محمد الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، دار الكتاب للنوزيع، ١٩٨٢، الطبعة الثالثة، ص ٦٠.
- ٧٠- مرجع سابق، ص ٦٢.
- ٧١- مرجع سابق، ص ٦٥.